آراء
حول الخليج
العدد 147
مارس 2020

أولويات الصين: تنويع مصادر الطاقة وزيادة التعاون مع روسيا وآسيا الوسطى

ملف العدد:
الإعلام العربي بين التصدي لأجندات الخارج وتعميق أزمات المنطقة

- الرأي العام الخليجي متوافق على ٣ ملفات: إيران والإخوان وتوترات المنطقة
- التصدي للشائعات بإغلاق المواقع المشبوهة وشبكات تواصل ومراصد عربية
- الإعلام العربي: ثلاث دوائر للتحديات وثلاثة مستويات للحلول ولكل إعلام أجندة
- الإعلام في خطر والنموذج المقترح تطوير قيم الإعلام القديم بالصحافة التشاركية
- الإعلام الموجه يقود حروب الجيل الرابع ويستهدف هز ثقة الشباب في أوطانهم
- ٣ دوافع لتطوير الإعلام في ٧ مسارات لتطوير المهارات و٦ مهام للمؤسسات
- ضرورة استعانة الجامعات بالكفاءات الصحافية للتدريس والتدريب على الواقعية
- في مصر: تراجع عدد الصحف إلى ٢٣ صحيفة وتوزيعها هبط إلى ٤٠٠ ألف
- اختراق وسائل الإعلام باستراتيجية براقة والأكاديميين العرب أسرى التكنولوجيا

آراء

حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
سليمان ماريني
suliman@araa.sa

التصميم الفني
منى فيصل
mona@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر
أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ. د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

افتتاحية العدد

4

مستقبل الإعلام الخليجي
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات عربية

"الحزام والطريق" تنويع مصادر الطاقة للصين والتعاون من روسيا وآسيا الوسطى 6
د. محمد فايز فرحات

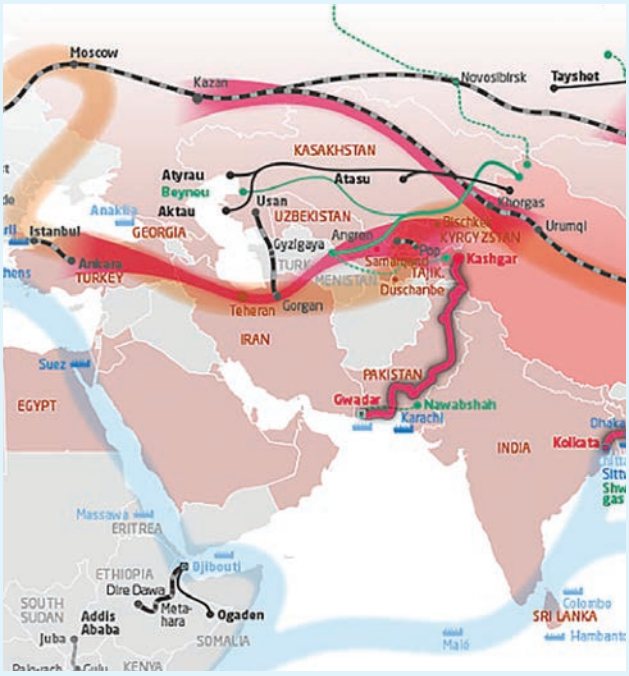

دراسة العدد

تحديات الإعلام الخليجي: الهواة والاجتهاد الشخصي المبني على جهل الآخر 14
د. محمد الرميحي

قضية العدد

التصدي للشائعات بإغلاق المواقع المشبوهة وإنشاء مراصد وشبكات تواصل عربية 18
د. شريف درويش اللبان

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

د. عبد الله دحلان 23
د. علي الدين هلال 26
د. مبارك بن واصل الحازمي 30
د. غانم علوان الجميلي 32
د. الصادق الفقيه 39
طارق الحميد 44
عبد المنعم مصطفى 48
د. أحمد سيد أحمد 51
د. فتحي بولعراس 55
د. مختاري رضوان 58
د. أيمن سمير 62
د.خالد زكي أبو الخير 66
د. عادل عبد الصادق 71
د.إيمان محمد حسني عبد الله 76
د. محمد عبد الرؤوف 80
صبحه بغوره 83
د. ياسين بولالوة 86

الرأي

خمسة محاور تدور حولها العلاقات التركية-الإيرانية أهمها الاقتصاد والضغوط الدولية 91
د. زاوي رابح

الاستحقاقات الكبرى في المشهد السوري تتحول إلى غير ملزمة في جدول أعمال النظام 98
معن طلّاع

دور المملكة العربية السعودية في المنظمات الإقليمية: الجامعة العربية نموذج 103
د.مفيد الزيدي

إصدارات

107
أوضاع العالَم ٢٠٢٠ عن مؤسّسة الفكر العربي
هل هي "نهايةُ الزَعامَة الأميركيّة" أو نهاية الانفراد بالتفوّق؟
آراء حول الخليج: بيروت

وقفة

108
الإعلام بين الاختراق واختلاط المفاهيم
جمال أمين همّام

الإسهامات

- ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
- المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

- جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.
- لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

- آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هذا العدد الماثل بين يدي القراء من مجلة (آراء حول الخليج) والذي يحمل رقم ١٤٧ من سلسلة إصدارات المجلة، يتناول في ملفه الرئيسي (الإعلام في المنطقة بين خدمة القضايا الوطنية والتصدي للأجندات الخارجية وتأزيم العلاقات العربية ـ العربية)، وتناولت دراسات ومقالات العدد رؤى نقدية واقعية قائمة على أسس بحثية وأكاديمية وتجارب عملية لكبار الأكاديميين والباحثين ورؤساء التحرير والصحافيين العرب الحاليين والسابقين.

أجمعت الآراء على أن التحديات التي تواجه الإعلام التقليدي أو القديم المتمثل في الصحف والمجلات والقنوات الفضائية الحكومية والإذاعات العامة التي تمتلكها الحكومات أو الدول كثيرة ومتعددة، وكذلك الإعلام الجديد والذي يتمثل في الفضائيات والإذاعات الخاصة، وشبكات التواصل بمختلف أنواعها كثيرة أيضًا، وفي النهاية تمثل هذه التحديات مخاطر على المتلقي للرسالة الإعلامية وهو المتضرر والمستهدف، حيث أدى ضعف قدرات وسائل الإعلام القديم إلى عزوف المشاهد أو القارئ التقليدي جراء تراجع مداخيل هذه الوسائل ومن ثم عدم قدرتها على مواكبة المستجدات، وتقديم ما يقنع المشاهد أو القارئ، إضافة إلى أن القائمين عليها يعانون من الضعف وعدم التأهيل المناسب ، ما أدى إلى اختلاط الشائعة بالمعلومات، أو الانحياز دون مراعاة الدقة.

ما أدى إلى إفساح المجال أمام الإعلام الجديد للسيطرة على عقول المتلقي العربي للرسالة الإعلامية غير الدقيقة وغير الصحيحة والمخترقة من دول معادية ذات أجندات معلنة أو خفية تستهدف تشكيل الرأي العام العربي كما تريد على حساب الأمن القومي والعلاقات العربية ـ العربية، مستغلة احتدام المعارك على الفضائيات وانحيازها لوجهات نظر ضيقة تعبر عن رأي أحزاب أو جماعات تابعة لدول خارجية بالتمويل أو تحت تأثير جماعات الإسلام السياسي وتحاول جميعها استقطاب العقول العربية خاصة الشباب.

ومما يعقد مشكلة الإعلام الجديد، هو ارتفاع نسبة الأمية المرتفعة سواء الأمية الأبجدية أو الأمية الثقافية، وضعف التحصين أمام الغزو الفكري وترويج الشائعات، وقيام المواطن العربي العادي بدور الإعلامي وتقديم الرسالة الإعلامية الضعيفة والمشوشة والمنقولة دون تمحيص، كل ذلك دعا الباحثين إلى تبني نظرية المراجعة الدقيقة لما تبثه وسائل الإعلام بشقيه القديم والجديد، ووضع ضوابط لحماية المتلقي لها عبر ميثاق شرف إعلامي جديد، أو غيره من وسائل الحماية العربية الفردية والجماعية ، على أن يصاحب ذلك حملات توعية وتنقية الأجواء العربية من المشاحنات التي لن تقود في النهاية إلا لإضعاف الأمة.

محاور العدد المقبل

العدد المقبل الذي سوف يصدر بمشيئة الله تعالى مطلع شهر أبريل ٢٠٢٠ ويحمل رقم ١٤٨ من سلسلة إصدارات مجلة (آراء حول الخليج) سوف يتناول ملف (العلاقات السعودية الأمريكية في الذكرى الخامسة والسبعين لانطلاق هذه العلاقات في الرابع عشر من فبراير ١٩٤٥م، في لقاء الملك عبد العزيز ـ طيب الله ثراه ـ والرئيس روزفلت في قناة السويس)، وسف يتناول الملف عدة محاور من بينها:

- تاريخ العلاقات السعودية ـ الأمريكية وأبرز محطات هذه العلاقة.
- واقع العلاقات السعودية ـ الأمريكية على مختلف الأصعدة.
- مستقبل العلاقات السعودية ـ الأمريكية على ضوء التغيرات الإقليمية والدولية.
- التعاون العسكري والأمني بين المملكة العربية السعودية وأمريكا.
- النفط في ميزان العلاقات السعودية ـ الأمريكية.
- الدور الأمريكي في استقرار منطقة الخليج بين الحضور والأفول.
- إيران في ميزان العلاقات الأمريكية مع دول مجلس التعاون الخليجي.
- الدور الأمريكي في التعاون مع المملكة العربية السعودية لتحقيق رؤية ٢٠٣٠.
- العلاقات الثقافية والتعليمية والابتعاث التعليمي للطلاب السعوديين إلى أمريكا.

مستقبل الإعلام الخليجي

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

كان الإعلام الخليجي أحد أدوات التواصل بين الأشقاء في شبه الجزيرة العربية وعلى شاطئ الخليج العربي منذ القدم وإن اختلفت أشكاله بداية من شاعر القبيلة وحتى عصر وسائل الإعلام الحديثة، وزادت أهمية وسائل الاتصال في مرحلة ما بعد قيام مجلس التعاون الخليجي ، وبدء مراحل التكامل المنهجة بين دول المجلس في مختلف المجالات وكان الإعلام أحد المجالات المستهدفة للتكامل، إضافة إلى أنه أهم أداة من أدوات تحقيق التكامل المنشود باعتباره وسيلة التواصل وتشكيل الرأي العام وحشده خلف المصلحة العليا لدول مجلس التعاون، إلا أن الواقع يقول لقد تحول الأمر إلى غير ذلك، فبدلًا أن يكون صوت الخليج الواحد المعبر عن تطلعات شعوبه ودوله، ويكون الكاشف للمخاطر التي تواجه المنظومة الخليجية والمحذر منها، والمنبه للتحديات واستشعارها، والداعم لوحدة الأسرة الخليجية الواحدة في منطقة تموج بالخلافات والاستهداف المعلن من الدول الإقليمية التي لها أجندات معلنة و خفية، تحول الإعلام الخليجي إلى أداة لتنفيذ هذه الأجندات، و تشتيت الرأي العام، واختلاق وزرع الخلافات وتضخيمها ليس على مستوى النخب الخليجية فقط بل امتد تأثيره إلى عامة الشعب بسبب انتقال هذه العدوى إلى شبكات التواصل الاجتماعي سهلة الاستخدام وقليلة الكلفة وواسعة المشاركة من غير المثقفين من عامة أبناء دول الخليج، إضافة إلى دور الفضائيات واسعة الانتشار والتي تقدمت على شاعر القبيلة في الهجاء وتحولت إلى أداة للطعن فيما كنا نعتبره من المحرمات لهذه الدول المحافظة التي تحترم التقاليد والعادات والقيم وتنبذ ظهور الخلافات إلى العلن، وترفض الخوض في قضايا الشرف والعرض والأمور الشخصية طبقًا لموروث قديم من التقاليد المجتمعية العربية التي كنا نفاخر بها.

وفي خضم هذا الارتباك والتناحر الإعلامي نادت النخب

الخليجية بضرورة الحفاظ على الحد الأدنى من الوفاق الإعلامي بالترفع عن الاتهامات والانقياد لمن يريد غرس الفتنة في الجسد الخليجي الواحد عبر أقلام وأصوات وأشخاص غير خليجيين أو حتى خليجيون يهاجمون بعضهم البعض على الأرض الخليجية، ويبدو التناحر والتراشق، بل الشتائم وكأنه لا عودة للوفاق الخليجي مرة أخرى حيث يبدو الخوض في المحرمات بدون سقف أو بلا خطوط حمراء كما كان عليه الوضع من قبل حيث كانت الحملات الإعلامية العدائية تنشب بين الحين والآخر بين دول المنطقة العربية لكنها لم تهبط إلى المستوى الحالي من الإسفاف ، ما يكشف خطورة الإعلام الجديد الذي تصاحبه أخلاقيات جديدة للإعلام لا تعترف بمواثيق الشرف الإعلامية ولا تضع خط رجعة للمصالحة وكأن الأمر انتهى وإلى الأبد وكأن أصوات العقلاء ذهبت أدراج الرياح تحت أقدام الأصوات الزاعقة والتغريدات الفالتة.

السؤال هنا: إلى متى يستمر هذا الوضع الإعلامي الذي يدرك المخاطر والتحديات المحدقة بدول مجلس التعاون الخليجي؟ وإلى متى تظل منطقة الخليج والمنطقة العربية مخترقة إعلاميًا وتستقبل سيلًا من الإعلام الموجه بمختلف الوسائل وبالعديد من اللغات ويظل المستقبل الخليجي سلبيًا ويستقبل هذه الرسائل التي تستهدفه وتستهدف وحدته وتعمل على استقطابه من مجتمعه ومن بيئته ومحيطه وتغريبه إلى ثقافات ودول أخرى إقليمية تعمل ليلًا ونهارًا عبر إعلام موجه لاختراق الشخصية الخليجية وتحطيم ثوابتها وعزلها من مجتمعها؟ فليس بسر أن دولة مثل إيران تغدق بسخاء على إعلام موجه للدول العربية عامة ومنطقة الخليج بوجه الخصوص، كما أن تركيا تقوم بذلك وعبر أدوات متنوعة منها الإعلام بكل أشكاله وعبر القوى الناعمة ومنها المسلسلات والأفلام وغير ذلك.

في مثل هذه الظروف من الضروري من وقفة مع النفس، وإعادة الحسابات وقراءة الواقع الإعلامي بعمق لإنقاذ ما يمكن إنقاذه والحفاظ على الحد الأدنى من مفردات الخطاب الإعلامي المخجل لكي نحفظ الذائقة الخليجية من تدني لغة الحوار وحصر الخلافات السياسية في إطارها السياسي ولا داعي لإدخالها إلى المنازل ونجعلها مادة لشبكات التواصل الاجتماعي، وفكاهة للناشئة في المدارس، وهنا لابد من قيام وزراء الإعلام بدول مجلس التعاون بوضع ميثاق شرف إعلامي يتم الالتزام به حتى في وجود خلافات سياسية مؤقتة تطرأ على الساحة الخليجية، وأن يكون للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي دورها في وضع هذا الميثاق، بل نأمل أن يكون للأمانة العامة للمجلس دور يتجاوز ذلك في تبني إنشاء معهد للتدريب الإعلامي تكون مهمته تدريب الإعلاميين من مختلف وسائل الإعلام على أسس العملية الإعلامية الصحيحة بما في ذلك أخلاقيات مهنة الإعلام، وإحياء البرامج الخليجية المشتركة ، تبثها أجهزة التلفاز الخليجية مع تبادل المذيعين والمذيعات لتقديم البرامج ونشرات الأخبار عبر الفضائيات والإذاعيات الخليجية في مختلف دول مجلس التعاون، وأن تكون هناك زيارات للإعلاميين بتنسيق وإشراف جمعيات الصحفيين في دول المجلس، فلابد أن يعي القائمون على مهنة الإعلام في مختلف الوسائل التحديات والمخاطر التي تواجه دول المجلس ولن تستثني أي دولة من دوله فهي تحديات وجودية.

ونحن في مركز الخليج للأبحاث متمسكون برسالتنا الخليجية، والدفاع عن منطقتنا واستشراف المخاطر والتحديات التي تواجهنا أو التي نتوقع حدوثها ونخضعها للدراسة والبحث عبر الدراسات، أو المؤتمرات وورش العمل في داخل المنطقة وخارجها، كما نخصص هذه المجلة (مجلة آراء حول الخليج) للشؤون الخليجية من كافة الزوايا وفي شتى المجالات ونعتقد أننا قد نجحنا إلى حد كبير في تحقيق طموحنا وأصبحت المجلة مرجعًا موثوقًا لطلاب درجتي الماجستير والدكتوراه في الشأن الخليجي من مختلف الجامعات العربية، وكذلك تحولت المجلة ومعها مركز الخليج للأبحاث إلى مقصد الباحثين من مختلف دول العالم الذين يبحثون عن المعلومات المتعلقة بالمنطقة ونحن لا ندخر وسعًا في تقديم كل ما نملك من معلومات لصالح منطقة الخليج انسجامًا مع شعار مركز الخليج للأبحاث وهو (المعرفة للجميع).

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

منطقة الخليج العربي على الحزام والطريق: التأثيرات المحتملة في مجال النفط

"الحزام والطريق" تنويع مصادر الطاقة للصين والتعاون من روسيا وآسيا الوسطى

عقب إعلان الرئيس الصيني شي جينبينج عن مبادرة الحزام والطريق بمكونيها البري والبحري في سبتمبر وأكتوبر ٢٠١٣م، سرعان ما بدأت الحكومة والمؤسسات الصينية في الإعلان عن تفاصيل المبادرة، وموقع الأقاليم المختلفة منها. المكون البري، أو "الحزام الاقتصادي"، يشمل ستة ممرات اقتصادية أساسية. الأول، هو "الممر الاقتصادي للجسر البري الأوراسي الجديد" New Eurasia Land Bridge Economic Corridor، ويضم شبكة من السكك الحديدية تبدأ من مقاطعة جيانجسو Jiangsu شرق الصين، وصولاً إلى أوروبا، ومرورًا بروسيا وبيلاروس وبولندا، والتشيك، وعدد من الدول الأخرى. الثاني، هو "الممر الاقتصادي الصين-منغوليا-روسيا". الثالث، هو الممر الاقتصادي "الصين-وسط آسيا-غرب آسيا"، ويهدف إلى ربط الصين بمنطقة الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط مرورًا بآسيا الوسطى وغرب آسيا. الرابع، ينطلق من الصين في اتجاه جنوب وجنوب شرق آسيا وصولاً إلى المحيط الهندي، ويعرف بالممر الاقتصادي "الصين-شبه الجزيرة الهندو-صينية". الخامس، هو الممر الاقتصادي "الصين-باكستان". وأخيرًا الممر الاقتصادي "بنجلادش-الصين-الهند-ميانمار". وتتنوع مكونات هذه الممرات بين طرق برية، وشبكات للسكك الحديدية، وأنابيب لنقل النفط والغاز، ومناطق اقتصادية خاصة. كما يتضمن بعضها تطوير موانئ بحرية، مثل "الممر الاقتصادي الصين-باكستان" الذي يتضمن تطوير ميناء جودار الباكستاني.

د. محمد فايز فرحات

أما طريق الحرير البحري، فيشمل مسارين رئيسيين. يبدأ الأول من الموانئ والسواحل الصينية مرورًا ببحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي، وصولاً إلى القارة الأوروبية عبر البحرين الأحمر والمتوسط. ويبدأ الثاني من السواحل والموانئ الصينية مرورًا ببحر الصين الجنوبي وصولاً إلى جنوب المحيط الهادئ. ويتضمن الممران بناء وتطوير سلسلة من الموانئ البحرية، ومناطق صناعية وخدمية بالقرب من هذه الموانئ، بالإضافة إلى بناء وتطوير مجموعة من السكك الحديدية والمطارات بهدف النفاذ إلى الأقاليم والدول البعيدة عن السواحل البحرية (مثل شبكة السكك الحديدية والمطارات التي تربط الدول الساحلية الإفريقية على المحيط الهندي بعمق القارة).

وهكذا، فإن موقع منطقة الخليج العربي على المبادرة يأتي بالأساس ضمن مكونها البري، لكن هذا لا يعني أن هذا المكون لا يتضمن أبعادًا ذات صلة بالمسطحات المائية، حيث تمثل تنمية الموانئ البحرية جزءًا مهما ضمن هذا المكون شأنه شأن المكون البحري.

موقع منطقة الخليج العربي على مسار الحزام والطريق

ويرجع حرص الصين على دمج منطقة الخليج العربي ضمن المبادرة إلى عوامل عديدة. يتعلق أولها بموقع المنطقة داخل سوق النفط العالمية، إذ لازالت السوق الخليجية (مجتمعة) تحتل الترتيب الأول بين مصادر الواردات النفطية الصينية. وقد اكتسبت هذه القضية أهمية خاصة بالنسبة للصين بالنظر إلى عوامل عدة، أهمها تحول الصين إلى مستورد صافي للنفط بدءًا من سنة ١٩٩٦م، واعتمادها بشكل متسارع على الأسواق الخارجية لسد حجم العجز المتزايد في الطلب الداخلي على النفط. ولازال الشرق الأوسط يمثل المصدر الأول بالنسبة للواردات النفطية الصينية، فقد ارتفعت الواردات الصينية النفطية من الشرق الأوسط من ٣٩٪ من إجمالي هذه الواردات في سنة ١٩٩٠ إلى ٤٨٪ في سنة ١٩٩٧م. ورغم انخفاضها نسبيًا في سنة ٢٠٠٥ إلى ٤٦٪، إلا أنها ظلت مستقرة عند هذا المستوى حتى سنة ٢٠١٠م، قبل أن ترتفع هذه النسبة مرة أخرى في سنة

٢٠١٤م، إلى ٤٨٪. لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن مبادرة الحزام والطريق لا تتعامل مع دول مجلس التعاون الخليجي فقط، لكنها تستهدف منطقة الخليج العربي بشكل عام، بما يتضمنه ذلك إيران والعراق أيضًا، وهي مسألة مهمة يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم حجم الأوزان النسبية لكل بلد على مسار المبادرة، وحجم المكاسب والخسائر المتوقعة.

العامل الثاني، يتعلق بتركز عدد مهم من الموانئ الدولية في المنطقة، تلعب دورًا مهمًا في حركة التجارة الدولية وخدمات التجارة. وجود هذا العدد من الموانئ في المنطقة أعطاها أهمية كبيرة على مسار المبادرة، بسبب الأهمية الكبيرة التي تعطيها المبادرة لقطاع التجارة الدولية، بشكل عام، ولخدمات التجارة بشكل خاص، حيث تستهدف المبادرة في إطار مكونيها البري والبحري تطوير عدد من الموانئ البحرية، على نحو سيشار إليه لاحقًا.

وفي هذا الإطار، تعطي الحكومة الصينية أهمية كبيرة للموانئ الخليجية بالنظر إلى عاملين رئيسيين. الأول، يتعلق بكونها جزءًا من حركة التجارة الدولية، سواء بين الصين وإقليم الشرق الأوسط، أو بين الأخير وباقي الأقاليم الواقعة على مسار المبادرة. ومن المتوقع أن تزداد هذه الأهمية بعد تطوير ميناء جودار الباكستاني؛ إذ من المتوقع أن يترتب على ذلك تحويل نسبة كبيرة من التجارة trade diversion الصينية مع الشرق الأوسط (بالإضافة إلى التجارة الصينية مع الأقاليم الأوروبية والإفريقية أيضًا) من المسار التقليدي عبر مضيقي ملقا وتايوان إلى ميناء جودار ثم إلى إقليم شينجيانج البري مرورًا بشبكة السكك الحديدية والبرية داخل باكستان، وذلك بسبب الانخفاض المتوقع في مدد وتكاليف الشحن عبر المسار الجديد، الأمر الذي سيترتب عليه خلق المزيد من التجارة trade creation بين الصين والشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي. العامل الثاني، يتعلق بوجود اتجاه متزايد لربط الموانئ بمناطق للتصنيع، الأمر الذي يفسح المجال لتوطين العديد من الصناعات الجديدة وخدمات التجارة، والتي تحظى باهتمام كبير داخل الحزام والطريق.

لكن مع ذلك يلاحظ أن موقع منطقة الخليج على المبادرة يأتي في إطار "الممر الاقتصادي الصين-غرب آسيا" الذي يعطي وزنًا أكبر لإيران وتركيا، بالمقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي (انظر خريطة رقم ١).

خريطة رقم (١): موقع منطقة الخليج العربي على الحزام والطريق

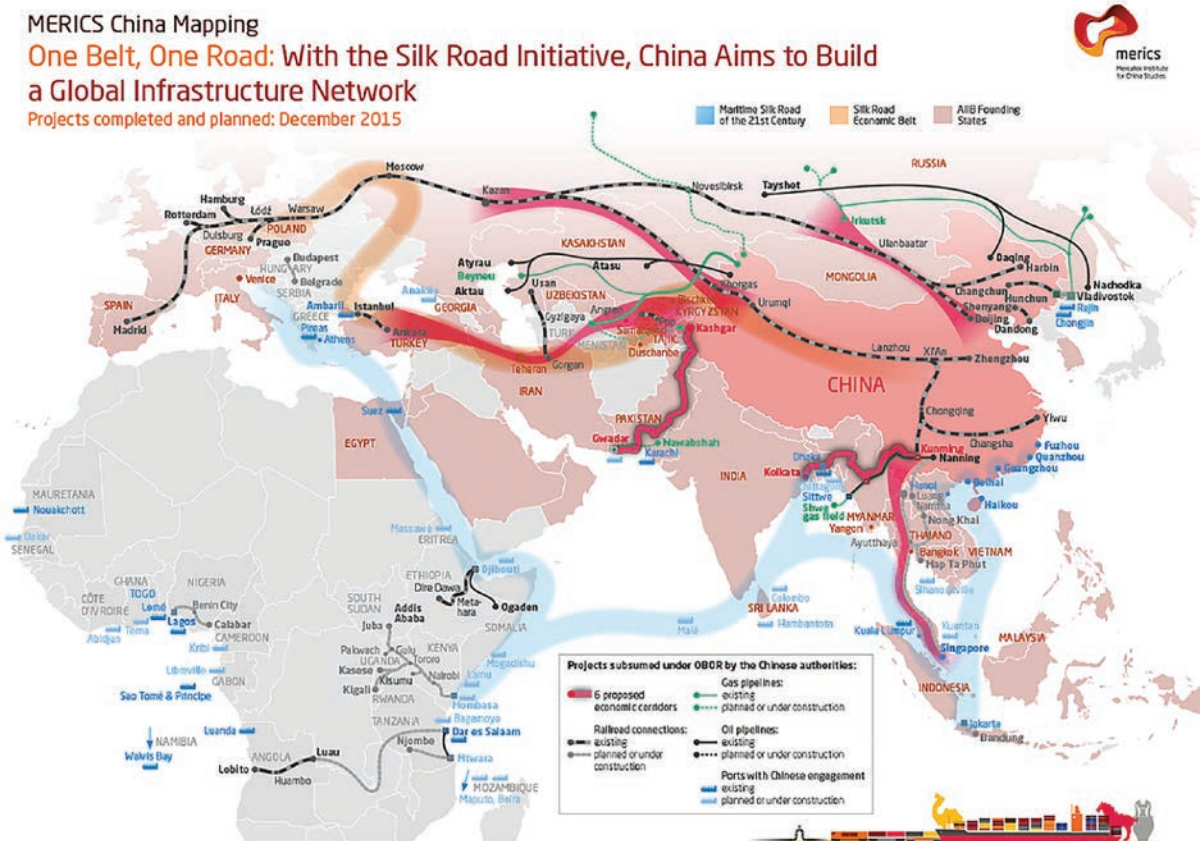

منطقـة الخليـج تأتـي عـلى المكـون البـري للمبـادرة لكـن عـلى صلـة بالمسـطحات المائيـة وتنميـة الموانـئ جـزءًا مهمًـا

تأثيـر المبـادرة عـلى الأهميـة النسـبية لمنطقـة الخليـج كمصـدر للنفـط

هنـاك دوافـع عديـدة وقفـت وراء طـرح الصـين مبـادرة الحـزام والطريـق، مـن هـذه الدوافـع معالجـة إشـكاليتين رئيسـيتين: الأولـى، هـي تزايـد الاعتماديـة عـلى الأسـواق الخارجيـة لتوفيـر العجـز في حجـم الطلـب عـلى الطاقـة عـلى نحـو مـا أُشـير إليـه سـابقًا. الثانيـة، هـي الهشاشـة الأمنيـة لطريـق التجـارة التقليديـة. هاتـان الإشـكاليتان دفعتـا الصـين -في إطـار الحـزام والطريق-إلـى إعطـاء وزن نسـبي لمشـروعات الطاقـة في إقليـم آسـيا الوسـطى. تزايـد الأهميـة النسـبية المتوقعـة لإقليـم آسـيا الوسـطى كمصـدر للطاقـة يرجـع إلـى عوامـل عـدة. أولهـا، يتعلـق بالبيئـة السياسـية والأمنيـة في الشـرق الأوسـط، إذ يشـير تطـور أزمـات الإمـدادات النفطيـة الناتجـة عـن أوضـاع سياسـية وأمنيـة إلـى تركـز هـذا النـوع مـن الأزمـات في منطقـة الشـرق الأوسـط بالأسـاس. فمـن بـين ١٥ أزمـة إمـداد نفطـي حدثـت خـلال الفتـرة مـن مـارس سـنة ١٩٥١ إلـى سـنة ٢٠٠٥م، كان نصيـب الشـرق الأوسـط منهـا ١٤ أزمـة. وقـد تأكـدت هـذه السـمة في ضـوء الأزمـة الإيرانيـة-الأمريكيـة الراهنـة والتـي ارتبطـت بفـرض حظـر أمريكـي عـلى الصـادرات النفطيـة الإيرانيـة، واسـتهداف الوصـول بهـا إلـى "صفـر صـادرات نفطيـة"، فضـلًا عـن تعـرض بعـض الشـاحنات لهجمـات في مضيـق هرمـز. ثانيهـا، يرتبـط بقـدرة الولايـات المتحـدة -المنافـس الاسـتراتيجي الرئيسـي للصـين- عـلى التحكـم في الإمـدادات النفطيـة إلـى الصـين -سـواء في مسـتوى هـذه الإمـدادات أو قطعهـا بشـكل كامـل- في حالـة نشـوب أي صـراع بـين الجانبـين، سـواء مـن خـلال العلاقـات المباشـرة مـع الـدول المصـدرة للنفـط أو مـن خـلال تحكمهـا في طـرق الملاحـة والممـرات الدوليـة المرتبطـة بالمحيطـين الهـادئ والهنـدي، والتـي تمـر بهـا النسـبة الأكبـر مـن الـواردات النفطيـة الصينيـة مـن الشـرق الأوسـط.

وإزاء هـذه الإشـكالات، وغيرهـا، تزايـدت الأهميـة النسـبية لمسـألة "أمـن الطاقـة" لـدى صانـع القـرار الصينـي، مـن خـلال العمـل عـلى تخفيـف مصـادر التهديـد التـي تثيرهـا حالـة الاعتماديـة المكثفـة عـلى العالـم الخارجـي بشـكل عـام، وعـلى منطقـة الشـرق الأوسـط بشـكل خـاص، إذ لـم تعـد القضيـة أو المشـكلة تتعلـق بجانـب العـرض -خاصـة بعـد أن تحـول سـوق النفـط إلـى سـوق مسـتهلكين بالأسـاس- بقـدر مـا أصبحـت المشـكلة الرئيسـية تتعلـق بثلاثـة عناصـر أساسـية، هـي: تنويـع مصـادر واردات النفـط ومصـادر الطاقـة، وأمـن مسـارات النقـل، وأخيـرًا تغييـر هيـكل الاسـتهلاك الداخلـي للطاقـة.

وفي هـذا السـياق، تعمـل الصـين عبـر ثلاثـة محـاور أساسـية لمواجهـة هاتـين الإشـكاليتين. الأول، العمـل عـلى تنويـع مصـادر الطاقـة نفسـها في اتجـاه مزيـد مـن الاعتمـاد عـلى المصـادر المحليـة البديلـة للنفـط، خاصـة الطاقـة الهيدروليكيـة والنوويـة والريـاح. صحيـح أن نسـبة هـذه المصـادر إلـى إجمالـي اسـتهلاك الطاقـة لازالـت محـدودة حتـى الآن (١٤,٣٪ للطاقـة الهيدروليكيـة والنوويـة والريـاح، في سـنة ٢٠١٨م) -لكـن إذا أخذنـا في الاعتبـار القـدرات التكنولوجيـة الصينيـة المتناميـة في هـذه المجـالات، فقـد تحقـق هـذه المصـادر نمـوًا كبيـرًا عـلى حسـاب المصدريـن الآخريـن اللذيـن يتـم تغطيـة النسـبة الأكبـر منهمـا عـن طريـق الاسـتيراد (النفـط والفحـم). قـد يتـم الدفـع هنـا بأنـه حتـى مـع التوسـع المتوقـع في مصـادر الطاقـة المتجـددة، سـيزداد الاعتمـاد الصينـي عـلى النفـط بالنظـر إلـى النمـو المضطـرد في حجـم الطبقـة الوسـطى وقطـاع الصناعـة، لكـن تقييمـا حقيقيـا لابـد أن يأخـذ في الاعتبـار مجمـل المتغيـرات، واتجاهـات التحـول والتأقلـم مـن جانـب الصـين باعتبارهـا مسـتهلكا مهمـا للنفـط ومصـادر الطاقـة.

محـور العمـل الثانـي، هـو تنويـع المصـادر الخارجيـة للنفـط بعيـدًا عـن الشـرق الأوسـط. ومـن المتوقـع أن تحتـل روسـيا وآسـيا الوسـطى أهميـة متزايـدة في هـذا المجـال، بالنظـر إلـى الاحتياطيـات الضخمـة لديهمـا مـن الغـاز. في هـذا الإطـار، عملـت الصـين عـلى بنـاء عـدد مـن خطـوط نقـل الغـاز والنفـط بهـذه المنطقـة، بالإضافـة إلـى بعـض الخطـوط الأخـرى مـع جنـوب شـرق آسـيا (بورمـا). ورغـم أن بعـض هـذه الخطـوط يعـود إلـى مـا قبـل إعـلان مبـادرة الحـزام والطريـق في عـام ٢٠١٣م، إلا أنهـا خضعـت لتطويـر ضخـم عقـب إعـلان المبـادرة. كذلـك مـن المتوقـع أن تشـهد هـذه الخطـوط تطويـرًا متزايـدًا خـلال السـنوات القادمـة، فضـلًا عـن احتمـال طـرح خطـوط جديـدة. ويوضـح الجـدول رقـم (١) أهـم هـذه الخطـوط، وتوضـح الخرائـط ٢، ٣، ٤ مسـاراتها.

جدول رقم (١)
خطوط نقل الغاز من روسيا وآسيا الوسطى إلى الصين

الخط	الوصف العام وطاقة نقل الغاز من المصدر إلى الصين
"خط غاز الصين–آسيا الوسطى" The Central Asia–China gas pipeline والمعروف أيضا باسم "خط غاز الصين–تركمنستان".	في أبريل ٢٠٠٦، تم توقيع "معاهدة إطارية" بين الصين وتركمنستان لإنشاء القسم الأوزبكي والإمداد طويل المدى للطاقة. تلى ذلك توقيع الصين اتفاقات مع كل من أوزبكستان (أبريل ٢٠٠٧) وكازخستان (نوفمبر ٢٠٠٧). في أغسطس ٢٠٠٧ بدأ تنفيذ أعمال الجزء التركماني من الخط بطول ١٨٨كم. وفي يونيو ٢٠٠٨ بدأ تنفيذ أعمال الجزء الأوزبكي من الخط. وفي يوليو ٢٠٠٨ بدأت أعمال بناء القسم الكازاخستاني. تم افتتاح الخط بشكل كامل في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٩ أثناء زيارة الرئيس "هو جينتاو" لتركمنستان، وبحضور رؤساء الدول الثلاث تركمنستان وأوزبكستان وكازخستان. كما أضيفت مراحل أخرى لهذا الخط. يبلغ الطول الإجمالي للخط ١٨٣٣ كم (منها ١٨٨كم داخل تركمنستان، ٥٣٠ كم داخل أوزبكستان). يبلغ قطر الأنبوب ٤٢ بوصة. ويتكون من ثلاثة خطوط متوازية بسعة نقل إجمالية قدرها ٦٠ مليار متر مكعب سنويًا. بلغ حجم الغاز المنقول فعلاً عبر هذا الخط ٤٧,٩ مليار متر مكعب في عام ٢٠١٩، ما يعني أنه وصل إلى طاقته القصوى تقريبًا. هو أول خط أنابيب غاز عابر للحدود مع الصين. بلغ إجمالي الواردات الصينية من الغاز عبر هذا الخط منذ افتتاحه في ديسمبر ٢٠٠٩ وحتى نهاية ٢٠١٩ حوالي ٢٩٤,٦ مليار متر مكعب، بمتوسط سنوي ٢٩,٤٦ مليار متر مكعب سنويًا. لكن من المتوقع ارتفاع هذا المتوسط مع ارتفاع حجم الواردات عبر الخط خلال عام ٢٠١٩ إلى ما يقرب من ٤٨ مليار متر مكعب.
"خط غاز قوة سيبيريا" Power of Siberia Pipeline وهو معروف أيضًا باسم "خط غاز الصين–روسيا– المسار الشرقي" "China–Russia East–Route Natural Gas pipeline" تمييزًا له عن المسار الغربي المعروف باسم "قوة سيبيريا–٢" أو "خط غاز ألتاي".	تم توقيع اتفاق إنشاء الخط في عام ٢٠١٤، وتم افتتاح المرحلة الأولى منه في الثاني من ديسمبر ٢٠١٩، وتشمل نقل الغاز من حقل تشياندا Chayanda في منطقة ياكوتيا Yakutia (شمال روسيا) بطول حوالي ٢٢٠٠ كيلو متر في اتجاه جنوب شرق، وصولاً إلى بلاغوفيشتشينسك Blagoveshchensk على الحدود الروسية– الصينية، حيث يعبر الخط بعدها أسفل نهر "آمور" Amur River من خلال أنبوبين فرعيين بطول مزدوج قدره ١١٣٩ مترا، وصولاً إلى مقاطعة هيلونغجيانغ Heilongjiang (شمال شرق الصين). هناك مرحلة ثانية من المشروع من المخطط اكتمالها بحلول عام ٢٠٢٢، وتشمل ربط حقل "كوفيكتا" Kovykta العملاق في شرق سيبيريا بحقل Chayanda بطول ٨٠٣,٥ كيلو متر. وتتضمن المنظومة بناء خط داخل الصين بطول ٣٣٠٠ كيلومتر يتجه من مقاطعة هيلونغجيانغ جنوبًا وصولاً إلى مدينة شانغهاي. ومن المقرر الانتهاء منه بحلول عام ٢٠٢٤. من المخطط أن تصل طاقة النقل الإجمالية للمشروع مع اكتماله مرحلته الثانية ٦١ مليار متر مكعب سنويًا، ستحصل الصين منها على ٣٨ مليار متر مكعب سنويًا بحلول عام ٢٠٢٥، أي ما يقرب من عُشر إجمالي الطلب الصيني المتوقع من الغاز في ذلك العام. تعرض الجدوى الاقتصادية للمشروع لبعض الانتقادات داخل روسيا، حيث ذهب البعض إلى أن حجم الإيرادات المعلن عنه (٤٠٠ مليار دولار) ليس حقيقيًا، وتم إعلانه لأغراض دعائية، بينما لم يتم الإعلان عن سعر البيع الحقيقي للغاز إلى الصين، حيث يخضع هذا السعر لرقابة شديدة من جانب البلدين. ووفقًا لبعض المراقبين، فإن سعر بيع الغاز الروسي إلى أوروبا يعد أكثر ربحية لأنه يعتمد على منشآت الإنتاج القديمة في غرب سيبيريا، بينما البنية التحتية لخط الأنابيب إلى الصين كان لابد من بناؤها من نقطة الصفر في منطقة نائية. ومن ثم، فإن التكاليف الثابتة الأولية للمشروع، والتي تقدر بحوالي ٣٥–٤٠ مليار دولار ستستغرق سنوات عديدة حتى يتم تعويضها. هناك حديث أيضًا عن بناء خط أنابيب ثانٍ عبر السهول المنغولية، حيث يتم توصيل الغاز الطبيعي الروسي مباشرة إلى المناطق الصناعية الأساسية في وسط وشرق الصين.
"خط غاز ألتاي" The Altai Gas Pipeline، ويعرف أيضًا باسم "خط قوة سيبيريا–٢" Power of Siberia–٢.	استهدف الخط نقل الغاز الطبيعي من حقول ناديم Nadym وأورنغوي Urengoy في غرب سيبيريا إلى الصين. ويبلغ طول الخط ٢٨٠٠ كم (منها ٢٦٦٦ كيلو متر داخل روسيا)، حيث ينتهي داخل الحدود الروسية عند جبل "كاناس" على الحدود الروسية الصينية، لينتقل بعدها إلى الصين عبر إقليم شينجيانج (شمال غرب الصين)، ليتم ضخه بعد ذلك في شبكات نقل الغاز الداخلية الصينية "غرب– شرق". تم توقيع مذكرة التفاهم بين شركة "غاز بروم" الروسية وشركة CNPC الصينية في مارس ٢٠٠٦، أثناء زيارة الرئيس بوتين للصين. لكن تم تجميد المشروع بسبب الخلاف حول أسعار التوريد. في ٢٠١٤ تم الاتفاق على استئناف العمل بالمشروع، لكن سرعان ما تم تجميده مرة أخرى في عام ٢٠١٥. ووفق المخطط الأولي للمشروع كان من المقرر أن يبلغ قطر الخط ٥٦ بوصة، بطاقة نقل قدرها ٣٠ مليار متر مكعب سنويًا. وقدرت التكلفة الإجمالية للمشروع آنذاك بحوالي ١٤ بليون دولار. بالإضافة إلى الخلافات التي نشأت بين الجانبين حول أسعار التوريد، لازالت هناك بعض المشكلات الأخرى، مثل الاعتراضات من جانب بعض منظمات البيئة في روسيا بسبب مرور الخط عبر هضبة يوكوك Ukok التي تعد موطنًا أساسيًا لعدد من الحيوانات المهددة بالانقراض، وتحفظ سكان منطقة "ألتاي" Altai بسبب التأثير المحتمل للخط على مواقع الدفن والمواقع الثقافية في المنطقة. في ضوء هذه المشكلات تحول الطرفان إلى مشروع "قوة سيبيريا" (المسار الشرقي).

"خط شرق سيبيريا - المحيط الهادئ لنقل النفط" لنقل النفط بين روسيا والصين. The Eastern Siberia–Pacific Ocean oil pipeline ((ESPO pipeline	في عام ١٩٩٦ وقعت روسيا والصين اتفاقًا تضمن التعاون في مجال الطاقة بما في ذلك إنشاء خط لنقل النفط من روسيا إلى الصين. في عام ٢٠٠١ طرحت شركة "يوكس" Yukos الروسية تصورًا محددًا للخط يمتد من أنجارسك Angarsk إلى "داقينج" Daqing شمال الصين. بينما طرحت شركتا "ترانسنفط" Transneft و"روسنفط" Rosneft مسارًا آخر يقوم على بنا خط يمتد من "تايشيت" Taishet إلى ميناء "كوزمينو" Kozmino الروسي على المحيط الهادئ.. في مايو ٢٠٠٣ قررت الحكومة الروسية الدمج بين المقترحين. تبع ذلك توقيع روسيا والصين في مايو ٢٠٠٣ اتفاق بربط الصين بهذا الخط. بدأ بناء الخط في أبريل ٢٠٠٦. وتم افتتاحه على مرحلتين أساسيتين. المرحلة الأولى امتدت من "تايشيت" إلى سكوفورودينو" Skovorodino، بطول ٢٧٥٧ كيلو متر، وانتهت في ديسمبر ٢٠٠٩. وامتدت المرحلة الثانية من سكوفورودينو إلى ميناء "كوزمينو" Kozmino الروسي على المحيط الهادئ، بطول ٢١٠٠ كيلو متر، وتم افتتاحها في ديسمبر ٢٠١٢، بطول إجمالي للخط قدره ٤٨٥٧ كيلو متر. في يونيو ٢٠٠٩ وقع الطرفان اتفاقًا، تقوم بموجبه الصين بشراء ١٥ مليون طن سنويًا من النفط الروسي (٣٠٠ ألف برميل يوميًا) لمدة عشرين عامًا، مقابل قرض صيني قيمته ٢٥ بليون دولار لتمويل بناء خط لنقل النفط يبدأ من سكوفورودينو إلى نهر آمور على الحدود الروسية الصينية (بطول ٦٤ كيلو متر) ثم إلى "موهي" Mohe وصولاً إلى داقينج" Daqing في شمال شرق الصين بمقاطعة هيلونغجيانج Heilongjiang (بطول ٩٩٢ كيلو متر). وقد اكتمل بناء الخط في سبتمبر ٢٠١٠ وبدء ضخ النفط لصين في يناير ٢٠١١. وتبلغ قدرة الجزء الصيني ٣٠ مليون طن سنويًا. وفي أغسطس ٢٠١٦ بدأ بناء خط ثاني موازي للخط الصيني داخل الأراضي الصينية من "موهي" حتى "داقينج"، بنفس السعة. وقد بدأ العمل بالخط الفرعي الجديد في يناير ٢٠١٨، ما أدى إلى مضاعفة حجم الواردات الصينية من النفط الروسي عبر هذا الخط (بفرعيه) إلى ٣٠ مليون طن سنويًا، ما أدى إلى تحول روسيا إلى المصدر الأول للواردات الصينية من النفط، للتفوق بذلك على المملكة العربية السعودية. وقد جاءت هذه التوسعة في إطار مشروعات الحزام والطريق. وبشكل عام، يعد خط " تايشيت–سكوفورودينو–كوزمينو" من أطول خطوط النفط الروسية، ويشهد تطويرًا مستمرًا. ورغم أنه يستهدف ضخ النفط الروسي إلى دول شرق آسيا بشكل عام (الصين، اليابان، كوريا الجنوبية)، إلا أن الصين تمثل المستهلك الأكبر على هذا الخط.
"خط أنابيب الصين ميانمار للنفط والغاز"	خطان متوازيان لنقل النفط والغاز من السواحل الغربية لميانمار على خليج البنغال إلى داخل الأراضي الصينية. بدأ عمل خط الغاز في يوليو ٢٠١٣. أما خط النفط فقد تم الانتهاء منه في عام ٢٠١٤، لكن تعطل افتتاحه حتى أبريل ٢٠١٧ بسبب خلاف مع حكومة ميانمار حول رسوم المرور. يمتد خط النفط من جزيرة "مادي" Made غرب ميانمار، وصولاً إلى "رويلي" Ruili بمقاطعة "يونان" Yunnan جنوب غرب الصين، مرورًا بولاية راخين Rakhine، ومناطق "ماجوي" Magwe، وماندلاي Mandalay، وولاية شان" Shan.، بطول إجمالي ١٤٢٠ كيلو متر (منها ٧٧١ كيلو متر داخل ميانمار)، وبقدرة نقل قدرها ٢٢ مليون طن سنويًا من النفط الخام. هذا الخط بإمكانه نقل الواردات النفطية الصينية من إفريقيا والشرق الأوسط إلى الصين دون المرور بمضيق ملقا، فضلاً عن تقليل مدة الشحن. ويبدأ خط الغاز عند كياوكبيو Kyaukpyu على السواحل الغربية لميانمار، حيث يسير بالتوازي تقريبًا مع خط النفط، حيث يدخل الصين عن "رويلي" داخل الصين، وصولاً بعد ذلك إلى "قويقانغ" Guigang بمنطقة "قوانغشي تشوانغ" Guangxi Zhuang ذات الحكم الذاتي، بطول إجمالي قدره ٢٥٢٠ كيلو متر (٧٩٣ كيلو متر داخل ميانمار)، وسعة نقل قدرها ١٢ مليار متر مكعب سنويًا. بالإضافة إلى الأبعاد الأمنية وراء هذا المشروع، هناك أبعاد تنموية مهمة للمشروع تتعلق بمعالجة أزمة التنمية غير المتوازنة في أقاليم الوسط والغرب، حيث تعول الصين على المشروع توفير الغاز لمقاطعات "قوانغشي تشوانغ"، "يونان" Yunnan، و"قويتشو" Guizhou في جنوب غرب الصين، وتخفيض الاعتماد على المصادر التقليدية، خاصة الفحم، الأمر الذي سينعكس على ظروف التنمية المحلية في هذه المناطق التي لازالت تأتي في ترتيب تالي بالنسبة للمناطق الساحلية الشرقية. وتحصل ميانمار على نسبة من النفط والغاز المنقول عبر الخطين لكن النسبة الأكبر تصل إلى الصين.

الصين ستحقق تنويع مصادر واردات الطاقة فضلاً عما يمثله التوسع في الاعتماد على الغاز من تقليل فرص الانبعاثات الكربونية

خريطة رقم (٢):

مسار خط غاز "قوة سيبريا" لنقل الغاز من روسيا إلى الصين

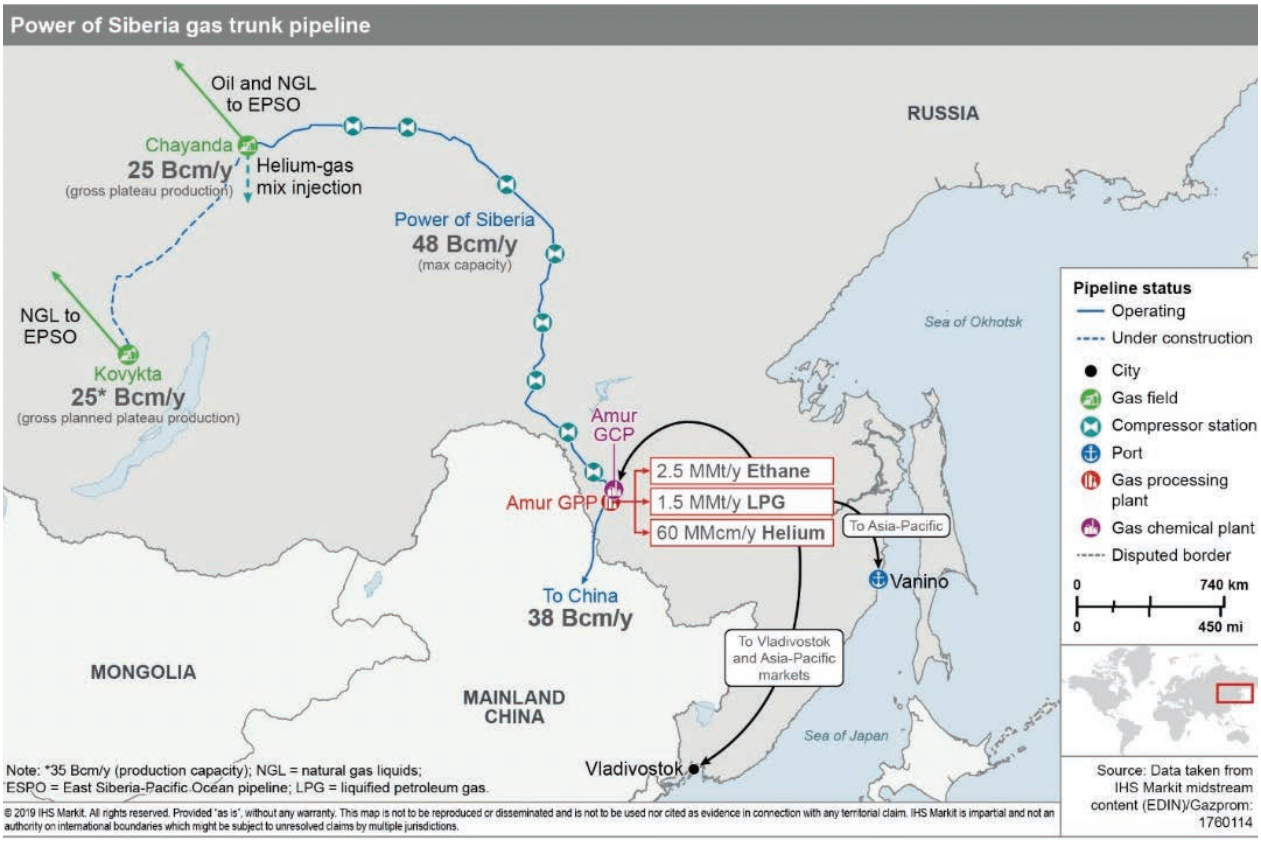

خريطة رقم (٣):

خط غاز ونفط "ميانمار- الصين"

خريطة رقم (٤)

"خط نفط شرق سيبيريا – المحيط الهادئ" والمتضمن خط "سكوفورودينو- داقينج" لنقل النفط من روسيا إلى الصين

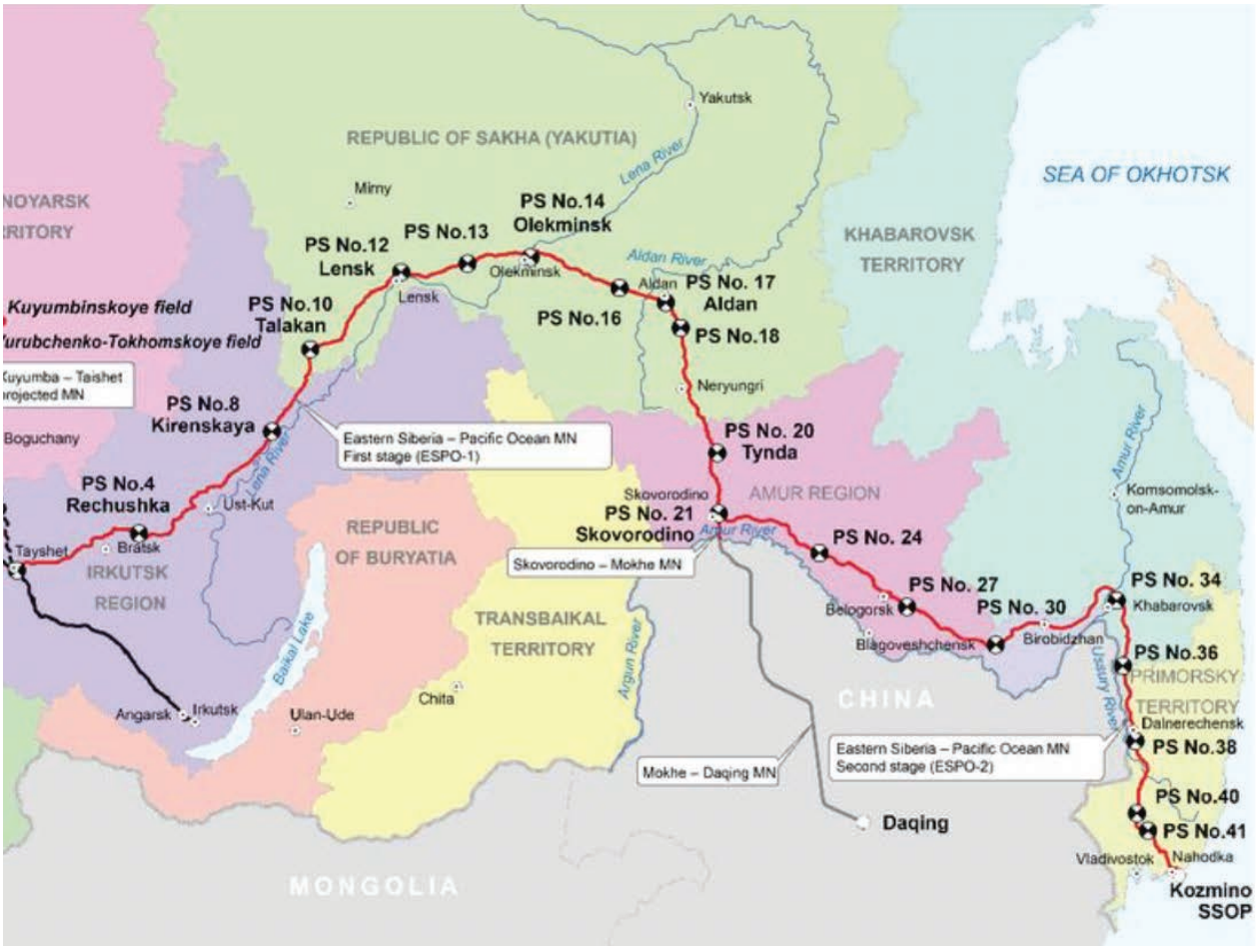

دول آسـيا الوسـطى سـتحقق هدفيـن: النفـاذ إلى سـوق الطاقـة الصينيـة الضخمـة وتقليـل حجم الاعتمـاد عـلى خطـوط النقـل الروسـية

المحـور الثالـث، هـو محاولـة تأمـين طـرق الملاحـة الدوليـة عـلى نحـو يقلـل مـن مسـتوى التهديـد الأمنـي للإمـدادات النفطيـة للصـين. وقـد بـدأت الصـين في هـذا الإطـار في وضـع خطـط محـددة للتعامـل مـع أي محاولـة لفـرض حظـر نفطـي عليهـا في المسـتقبل، يأتـي ضمـن هـذه الإجـراءات سـعي الصـين للحصـول عـلى امتيـازات عبـر الخطـوط البحريـة لنقـل مصـادر الطاقـة إلـى الصـين، وذلـك مـن خـلال الـدور المهـم الـذي تقـوم بـه في مجـال بنـاء وتطويـر عـدد مـن الموانـئ، والقنـوات. مـن بـين أهـم هـذه المشـروعات تطويـر مينـاء "جـودار" الباكسـتاني عـلى بحـر العـرب، ومينـاء "شـيتاجونج" Chittagong (بنجـلادش) عـلى نهـر كارنافولـي الـذي يتصـل بخليـج البنغـال، ومشـروع تطويـر مينـاء "كياوكبيـو" Kyaukpyu (ميانمـار)، والـذي يتـم تنفيـذه بالتعـاون بـين وزارة الطاقـة في ميانمـار وشـركة النفـط الوطنيـة الصينيـة CNPC، ومشـروع شـق قنـاة "كـرا" Kra Canal (أو القنـاة التايلانديـة) والتـي تسـتهدف الربـط بـين المحيطـين الهنـدي والهـادئ عبـر بـرزخ كـرا بجزيـرة مالايـا عنـد أضيـق نقطـة في الجزيـرة (عنـد عـرض ٤٤ كيلـو متـرًا) بـين بحـر آندامـان Andaman وخليـج تايلانـد، بعـرض ٤٠٠ متـر للقنـاة. ويهـدف مشـروع القنـاة بالأسـاس إلـى الهـروب مـن الطريـق التقليـدي عبـر مضيـق ملقـا.

خريطة رقم (٥):
مشروع قناة "كرا" بين المحيطين الهادئ والهندي

وهكذا، يمكن القول إن مبادرة "الحزام والطريق" تمثل إطارًا مهمًا لتفعيل هذه المحاور الثلاث، بشكل عام، ولتعميق الارتباط والاعتماد المتبادل بين الصين وكل من روسيا وآسيا الوسطى، عبر ربط البنية الأساسية فيما بينها، سواء شبكات السكك الحديدية أو خطوط نقل النفط والغاز، حيث جاء تنفيذ المشروعات السابقة في إطار المبادرة. ومن المتوقع أن تستحوذ مشروعات نقل النفط والغاز على مساحة كبيرة من الاهتمام بين هذه الأطراف في ظل وجود مصالح مشتركة قوية بينها. الصين ستحقق من ناحيتها تنويع مصادر واردات الطاقة بعيدًا عن المناطق الأكثر "تسييسا" والأقل استقرارًا، فضلاً عما يمثله التوسع في الاعتماد على الغاز من تقليل فرص الانبعاثات الكربونية. دول آسيا الوسطى ستحقق هدفين مهمين؛ أولهما، النفاذ إلى سوق الطاقة الصينية الضخمة والمتوقع اتساعه مستقبلاً. ثانيهما، تقليل حجم الاعتماد على خطوط النقل الروسية. الأمر ذاته بالنسبة لروسيا، حيث توجد مصلحة قوية في النفاذ إلى الأسواق الآسيوية، وعلى رأسها السوق الصينية، التي تمثل مدخلا مهما للهروب من القيود التي تعاني منها داخل أوروبا على خلفية السعي الأمريكي لتنويع بدائل توريد ونقل الغاز الروسي إلى أوروبا.

ورغم أن موضوع الطاقة لم يكن ضمن الأولويات الخمس للمبادرة كما حددتها وثيقة "رؤية وخطط البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين"، إلا أن مراجعة المشروعات المعلن عنها ضمن الممرات الاقتصادية، خاصة "الممر الاقتصادي الصين-باكستان"، تشير إلى الأولوية العملية التي توليها المبادرة لمسألة الطاقة. وقد تأكد هذا الاهتمام مع إصدار وثيقة خاصة بهذا الشأن بعنوان "رؤية وخطط عمل لتعاون الطاقة للبناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين"، في ١٢ مايو ٢٠١٧م، والصادرة عن "اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح" و"الإدارة الوطنية للطاقة".

هذا الاتجاه الصيني قد يمثل مصدرًا للتأثير السلبي المحتمل على موقع اقتصادات الخليج في سوق النفط الصينية. لكن في المقابل، تظل هناك بعض التأثيرات الإيجابية الأخرى، منها الدور الذي تلعبه قناة أكرا -حال تنفيذها-في تأمين تدفقات النفط الخليجي إلى الصين بعيدًا عن المسار التقليدي عبر مضيق ملقا، فضلاً عن المسافة الأقصر، ما يعني تكاليف ومدد شحن أقل، الأمر الذي يعني في النهاية فرص أكبر للاعتماد الصيني على نفط الخليج.

* خبير متخصص في الشؤون الآسيوية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

الرأي العام الخليجي يتوافق على ملفات إيران والاخوان وتوترات المنطقة

تحديات الإعلام الخليجي: الهواة والاجتهاد الشخصي المبني على جهل الآخر

كيف يمكن أن نقرأ تأثير الاعلام على القضايا المتداولة والمطروحة في الساحة الخليجية؟ وهي قضايا حساسة ومصيرية؟ هذا السؤال الذي سوف أحاول أن أجيب عليه بحلوه ومره (إن صح التعبير)، فنحن أمام تغير يمكن أن يوصف بأنه (هائل) في سباق التأثير على الرأي العام وتكوين القناعات والتي نتيجتها يزداد (الولاء السياسي) و (الوطني) في بلد ما أو ينقص، تهدأ المجتمعات أو تثور. من الصدف أن يكون تكليفي بكتابة هذا الموضوع من قبل إدارة مجلة (آراء حول الخليج) أن يتم في نفس الوقت اختطاف حسابي في الواتس اب WhatsApp حيث سبب لي إزعاجا غير مسبوق وقضيت أيامًا أكتب لأصدقائي أن ما يأتيهم من حسابي هو (لست أنا)، فقام من اخترق الحساب بطلب ما من الأرقام التليفونية المخزنة في جهازي، على أساس أن المتصل هو أنا! وكان يمكن أن يستخدم ذلك الاختراق بوضع كلمات أو عبارات أو صور خارجة عن المألوف، فيوقعني في حبائل الاتهام القانوني وباسمي ورقم تليفوني، اكتشفت بعد ذلك أن عددًا من الأصدقاء قد حدث لهم مثل ذلك الاختراق بشكل أو بآخر في وقت أو آخر. إذا نوعًا من الإعلام الجديد (الإعلام الرقمي) يكتسح الساحة وهي ساحة خطيرة يمكن كما تستخدم للنفع أو تستخدم للتهديد والتزييف والوعيد والابتزاز! على مستوى الأفراد وعلى مستوى الدول في السياسة والاقتصاد والاجتماع معًا، فكم هو خطير تطور الإعلام في صورته الرقمية في حياتنا لقد كان (الإعلام التقليدي) يعتمد على وكالات الأنباء والمراسلين، أصبح مع الزمن ينقل من وسائل التواصل الحديثة فبدأت التلفزيونات والإذاعات بل وحتى الصحف تنقل عن تلك الوسائل، فهي حولت الشخص إلى مراسل في التو والساعة وشاهد على الحدث بل وفي كثير من الأوقات منشئ الحدث.

د. محمد الرميحي

أنواع الإعلام:

الإعلام اليوم منظومة واسعة فهو متعدد الوسائل وأيضًا متفاعل مع المنظومات الاجتماعية الأخرى سواء التعليمية أو السياسية أو الاجتماعية أو الإدارية أو القانونية أو الأخلاقية، هو متشابك معها، فاعل فيها ومنفعل بها. والإعلام في الخليج يحمل تلك التعددية كما يحمل تلك الازدواجية، إيجابي في حال وسلبي في حال آخر، فقد أصبحت مجتمعات الخليج الأكثر في استخدام وسائل الإعلام التقليدية والجديدة بسبب الوفرة المالية من جهة والاحتكاك بالعالم المفتوح من جهة أخرى.

الإعلام الخليجي متنوع من حيث:

١- **الملكية:** وسائل الإعلام في الخليج تتعدد ملكيتها منها الإعلام الخاص، كما في ملكية الصحف الكويتية أو السعودية (مؤسسات شبه عامة) ومنها الملكية المباشرة للدولة كما الإذاعات المحلية الرسمية و محطات التلفزيون، في مكان آخر نجد أن شبكات التلفاز في الخليج إما تدار نيابة عن الدولة أو هي ملكية (خاصة) ظاهرًا و لكن للدولة كلمة وازنة في إدارتها، إنما المشترك في كل ذلك هو أن (الدولة) الخليجية تشرف من خلال مؤسساتها المباشرة أو من خلال القوانين الملزمة التي تصدرها على المحتوى الذي تنتجه تلك المؤسسات الإعلامية وتؤثر في برامجها، و في ساحة الإعلام الجديد (فيس بوك، تويتر، استجرام، يوتيوب وغيرها) من الوسائط الجديدة للمواطن القدرة على الوصول والتعبير من خلالها و لكن في معظم دول الخليج نجد أن القانون (صارم) في ملاحقة من يخرج عن القواعد القانونية أو الأخلاقية الموضوعة أو يتناول الموضوعات السياسية دون تحوط، يعاقب هؤلاء بصرامة. من الملاحظ أيضًا أن القانون الناظم لوسائل الإعلام بشكل عام (التقليدية) في دول الخليج

يختلف جزئيًا أو كليًا من دولة إلى أخرى، وظهرت أجهزة متابعة في الدولة لم تكن معروفة في السابق كمثل (إدارات الجرائم الإلكترونية) قبلها كان القانون العام ينظم الصحافة والتلفزيون والإذاعة، ولم يستطع هذا القانون العام أن يغطي أشكال الخروقات التي يحدثها الإعلام الرقمي الجديد لذلك صدرت مصفوفة تشريعات جديدة خصيصًا لهذا الإعلام الجديد.

٢- **من حيث التدريب والمهنية:** هنا نجد الأمر أكثر تعقيدًا، ففي وسائل الإعلام (التقليدية) إذاعة وتلفزيون وصحافة و ما جاورها نجد أن (المهنية) بمعناها الواسع ضعيفة في كثير من تلك الوسائل، فهي تعتمد (في القطاع الخاص) على يد عاملة غير مكلفة ماليًا وبالتالي غير مدربة، و في القطاع العام تخضع لمجموعة من قواعد وقرارات التوظيف في الدولة المعنية، كما أن كثيرًا منها يُشغل موظفين يرتقوم في درجات الترقية البروقراطية أكثر منهم فنيين ومتخصصين، وبعض وسائل الإعلام تهتم (بالأدلجة) دون وعي بالتغيرات الحاصلة في وعي الموطن فينفر منها ويضعف الإقبال عليها .. لذلك ينكشف الإعلام في دول الخليج على الخارج، وكثيرًا ما يكون ذو مصداقية منخفضة لدى المتلقي، فيعتمد المتلقي على وسائل أخرى خارجية، وهي في الغالب أيضًا مسيرة ولكن ربما بأكثر مهنية. طبعًا من المهم أن نعرف أن الإعلام بشكل عام لا بد أن تكون له أجندة إما ظاهرة وإما خفية فلا وجود لإعلام (في أي مكان دون أجندة) إلا أن الأهم أن يكون هناك (منظومة أخلاقية) للإعلامي و تدريب مهني في اختيار الموضوعات و طريقة الحوار و متابعة المعلومات واستخراجها من مصادرها و الكثير من الموضوعية Impartiality (الكثير من الا تحيز) وفوق ذلك الثقافة العامة للإعلامي التي تساعده على القيام بمهمته على أفضل وجه، وفي الكثير من وسائل الإعلام الخليجي نلاحظ نقصًا كبيرًا في التدريب ويفقد كثير من العاملين واحدة أو أكثر من تلك المزايا المذكورة سلفًا.

٣- **غلاظة التخاصم وقباحة الحوار:** أصبح تعريف (الأخبار المزيفة) مفهوما نعيش معه كل يوم بل كل ساعة، والإعلام الخليجي ليس استثناءً، فهو من حيث Fake News (تزييف الاخبار) متقارب مع غيره في الفضاء العالمي، على رأس وسائل (الأخبار المزيفة) الإعلام الرقمي، ولكن ليس مقصورًا عليه، فهناك من يقوم بتزييف الأخبار أو الإضافة إليها أو (تحسينها او تشويهها) من أجل الأهداف التي يراد تحقيقها ،ولقد تعاظم ذلك في فضائنا الخليجي بعد ما عرف بـ (الأزمة الخليجية) التي أحدثت شرخًا في المنظومة الخليجية وخاصة في الفضاء الإعلامي و احتشد الفرقاء إعلاميا كل يدافع عن وجهة نظره، ولكن ليس بأقل من تحميل الخلاف كمية هائلة من (الأخبار المزيفة) أو (الأخبار المزيدة و المنقحة) المبالغ فيها، مما دفع أهل الاعتدال في الخليج للمطالبة بأن يبقى الخلاف في إطار (الاختلاف السياسي) ولا يخاض فيه على المستوى الإعلامي.

الأخبار الكاذبة: الاخبار الكاذبة ليست مفهومًا جديدًا، مع الأسف بعض القادمين الجدد على المجال (الإعلامي و الاتصال) يعتقدون أن ذلك المفهوم نشأ مع حملة السيد دونالد ترامب، و انتخابات الرئاسة الأمريكية في عام ٢٠١٦م، هم أبعد عن الحقيقة، و هي أن مفهوم الأخبار الكاذبة كان لها مسميات أخرى قبل ذلك بكثير، كانت في فترة تسمى (الصحافة الصفراء) وفي فترة أخرى تسمى (التلاعب بالعقول)، ولعلي هنا أشير إلى كتابين قديمين صدرا منذ فترة ويفرقا في تاريخ النشر ربع قرن تقريبًا، الأول هو للمؤلف هيلبرت شللير، (توفى عام ٢٠٠٠م) والكتاب صدر بالإنجليزية عام ١٩٧٣م، بعنوان (إدارة العقول) وترجم إلى العربية، ونشر من خلال سلسلة عالم المعرفة التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة في الكويت عام ١٩٩٩م، تحت عنوان مختلف جزئيًا هو (المتلاعبون بالعقول) و الكتاب متوفر على الشبكة الدولية، أما الكتاب الثاني فهو (من يدفع للمُزمر) أو (نافخ المزمار) وصدر عام ١٩٩٩م، ولم يترجم إلى العربية، وكان عنوانه الفرعي (وكالة المخابرات الأمريكية والحرب الثقافية)، وهو رصد تفصيلي كيف قامت الوكالة، إبان الحرب الباردة، بتمويل و التحكم في محتوى المنشور (صحف و محطات تلفزيونية) الموجهة إلى المعسكر الآخر، العنوانان السابقان يشيران إلى فكرة (الأخبار الكاذبة) بأنها فكرة قديمة، ولكنها انتشرت أكثر، و انتقلت من الخواص إلى (العوام) بالمعنى الاجتماعي بسبب انتشار وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة.

الاخبار الكاذبة في الفضاء الغربي الصناعي يُنتبه إليها بسرعة نسبية، ويستجاب لها بدرجات مختلفة من أجل حصر سمومها، وتكون الاستجابة اقتصادية، قانونية، و ثقافية، تلك المضادات تفعل فعلها إلى درجة كبيرة في حصر الخسائر، الموضوع في الذهن ما كتب أخيرًا وتحدث عنه كثيرون، وهو حصول شركة دراسات ودعاية (كيمبرج انلاتيكا) على معلومات من الفيس بوك (أحد أهم وسائل التواصل الاجتماعي) و استخدمت تلك المعلومات في الترويج لحملة السيد دونالد ترامب في الانتخابات ٢٠١٦م، سرعان ما استجيب لذلك الأمر اقتصاديًا فقد سقطت أسعار اسهم الفيس بوك في البورصة حوالي

أصبح الإعلام صناعة متشعبة الأدوات يحمل فلسفة و يحتاج إلى أدوات ترفده ومراكز بحث تدعمه و عبر مؤسسات مختلفة ومتكاملة

٩٪ كما استجيب لها قانونيًا من خلال استدعاء صاحب شركة فيس بوك للمثول أمام لجنة تقصي حقائق في الكونجرس الأمريكي و أيضًا بمصفوفة قوانين في الاتحاد الأوروبي و في الولايات المتحدة من أجل التضييق على احتمال تسريب معلومات شخصية لطرف ثالث دون علم المواطن المشارك، كما تمت الاستجابة ثقافية بتدهور (صدقية) الفيس البوك لدى المشاركين، كما لم يحدث من قبل. الشركة الأم سوف تعاني كثيرًا قبل أن تعود إلى (صحتها) المهنية بسبب تلك (المضادات) التي تم اتخاذها على أكثر من صعيد. ذلك في الفضاء الغربي /الصناعي، أما في الفضاء العربي، ومع هذا الاستقطاب غير المسبوق بين عدد من المعسكرات السياسية/ الثقافية في فضائنا العربي، فإن كل تلك المضادات إما غير ممكنة في الواقع أو غير مؤثرة. لأن الفضاء العربي (الإعلامي والتواصلي) غير منظم، فكثيرون يستخدمون (الاخبار الكاذبة) وكأنها أداة شرعية لدفع وجهة نظرهم إلى العامة، في هذا المقام يزيد من صعوبة الموقف ضعف شديد في المهنية، فالإعلام بشكل عام في فضائنا العربي، هو تقريبًا مهنة من لا مهنة له، وأضف اليها المشاركون في وسائل التواصل الاجتماعي، بعضهم يسير على طريقة (الدفع للمُزمر) أي خلق منصة للترويج إلى أخبار أو مواقف أو تشهير بأشخاص أو دول (مدفوعة الأجر) وآخرون يشاركون في العزف، أما عن جهل أو قلة خبرة أو بحث عن شهرة! و يبدو أن وسائل التواصل الاجتماعي في بعض الفضاء العربي تفقد بريقها من حيث الصدقية، ففي دراسة تمت العام الماضي من قبل المجلس الوطني للإعلام في دولة الإمارات، وذكرت في أحد اللقاءات التي نظمها (منتدى الإعلام العربي) ٤/٣ ابريل ٢٠١٧م، أن صدقية وسائل الاتصال لدى المشمولين في الدراسة هي فقط ٢٦٪ للفيس بوك، و ٨٪ للصحافة المطبوعة، و ٣٠٪ للتلفزيون، وهي نسب كاشفة، ربما تختلف في مجتمعات أخرى، ولكنها تقول لنا إن الأخبار أو الموضوعات التي توضع على تلك المنصات المختلفة، تؤخذ بالكثير من الحذر من الجمهور، ولكن أي جمهور، المؤسف أن تلك الأرقام لم توضح سوية الجمهور المستطلع، إلا أننا نستطيع القول بشيء من الثقة إن (الجمهور الذي يتوفر له الاطلاع على منصات إعلامية مختلفة) يمكن أن يتوفر له شيء من المناعة في استقبال وتمحيص الأخبار (الكاذبة)، إلا أن تلك الفكرة العامة تعطلها ففكرة أخرى، وهي أن المجتمعات (المستقطبة) كما هي المجتمعات العربية اليوم، يميل جمهورها إلى تصديق ما يرغب في حدوثه، ولا يتوقف كثيرًا ليعرف أو يمحص الأخبار ما دامت تحقق له شيئًامن (الراحة النفسية، في الغالب هو يصدق ما يحب و يميل إلى تكذيب ما يكره. هي ببساطة آلية نفسية، يمكن أن نرصدها لدى (المساهم) في شركة، فإن سمع أن الأسهم قد ارتفعت يصدقها دون تردد، أما إن كان الخبر أنها خسرت، يرغب في عدم التصديق أو التشكيك! الإجابة التي يتوقعها القارئ هي إجابة السؤال: ما العمل؟ مع الأسف ليس هناك أدوات يمكن الاستفادة منها في رفع كفاءة نظام المناعة الثقافي لدى الجمهور العربي والخليجي، حيث لا النظام التعليمي يساعد على رفع عوامل المناعة عن طريق التفكير النقدي، ولا النظام السياسي يفعل ذلك عن طريق تقنين واع للحريات، والنظام الاجتماعي بقادر على رفع نسبة المناعة عن طرق تحديد واع لقيم الأفضلية والتميز، ولا النظام الاقتصادي بقادر على خلق كفاءة إنتاج وخفض مستوى الاستهلاك. أمام هذه المعضلة الثلاثية سوف يبقى التضليل سيد الموقف والاستقطاب هو السائد والعملة الرديئة تطرد العملة الجيدة!! إلا أنه من المهم القول إن هناك مناعة ما لدى الجمهور الخليجي ملاحظة في العديد من الدراسات فهو متوافق إلى حد كبير في فهمة للقضايا الاستراتيجية الكبرى.

قضايا رئيسية للإعلام في دول مجلس التعاون:

الأول قضايا الأمن و السياسة الخارجية: ثلاث مشكلات رئيسية في هذا الملف تواجه الجمهور الخليجي على المستوى الإعلامي الأولى إيران، والثانية التوترات القائمة بين دول المجلس، والثالثة هي الموقف من (حركة الإخوان المسلمين) رغم تعدد الرؤية النسبية تجاه هذه القضايا فإن الدراسات تلحظ أن موقف الرأي العام الخليجي منها متقارب جدًا، فاستطلاعات الرأي تقول لنا هناك موقف سلبي من إيران يكاد يكون تقريبًا مجمع عليه بسبب تدخلاتها في المنطقة العربية و في دول الخليج بالذات، أما الموقف الثاني فعلى الرغم من الخلاف السياسي بين بعض دول المجلس والدوحة، إلا أن الرأي العام الخليجي يميل إلى الوصول إلى حل وسط في هذا القضية ويرغب في عدم التصعيد. أما الموقف من حركة الإخوان المسلمين فهناك رأي محدود يرى الوصول معها إلى حل وسطي هو الطريق الأفضل، أما الأغلبية فترى إنها تحمل (أفكارًا انقلابية) لا تناسب الاستقرار في دول الخليج.

ثانيًا القضايا الاجتماعية: بجانب القضايا الثلاث الرئيسية هناك القضية الاجتماعية التي تحوز على اهتمام الجمهور الخليجي إعلاميًا وخاصة دور ومكانة المرأة في مجتمعات الخليج وتأخذ القضايا الاجتماعية حيزًا مختلفًا عليه في الإعلام الخليجي وهو حيز يقع بين (المتشددين) و (الحداثيين) إن صح التعبير، ونجد هذا الأمر ظاهرًا جليًا في وسائل التواصل الاجتماعي، بعضها يؤيد حقوق المرأة و مساواتها بالرجل وفتح أبواب العيش الكريم لها، وآخرون يرون في المرأة (عورة) ذلك الموقف الاجتماعي لم يحسم ولا يتداول إلا قليلاً في وسائل الإعلام التقليدية (الإذاعة و التلفزيون وحتى الصحف) أما في وسائل الإعلام الجديد (الرقمي) فهو يكاد يسود في المناقشات والتعليقات، وبسبب حساسيته فإن السلطات الرسمية لا ترغب في التدخل في النقاش العام، مع ميل لإصلاح بعض المساقات التعليمية الخاصة بالمرأة و بالموضوع الاجتماعي ككل.

ثالثا في القضايا العامة: ففي ضوء الانقسام الحاد على القضايا العربية العامة فإن المتابع الخليجي يسير في الغالب مع ذلك الانقسام مثل الموقف من الولايات المتحدة والموقف من إسرائيل والقضية الفلسطينية وطريقة الحصول على الحقوق الفلسطينية، هنا نجد ذلك الانقسام لدى الجمهور في دول مجلس التعاون واضحة مثلها مثل الانقسام على المستوى العربي العام.

الإعلام الخليجي بين المهنية والرسالة

لا يجادل كثيرون حول أن الإقليم الخليجي في هذه المرحلة يقف أمام مفترق طرق، فهناك ضغوط إقليمية ودول تطرح مشروعات سياسية وهمها الرئيسي هو التوسع ومد النفوذ (إيران - تركيا) وهناك دول عالمية تنظر إلى المنطقة بارتباك مثل كثير من دول غرب أوروبا وهناك الولايات المتحدة التي ترسل رسائل في بعض الأوقات متضاربة تجاه دول الخليج وقضاياها المركزية، أما من الشرق فإن لروسيا والصين رغبات سياسية واقتصادية. في هذا الفضاء المضطرب تجد أن دول الخليج بشكل عام هي مكان (تصويب) إعلامي كثيف، فهناك وسائل إعلام متعددة المستويات قادمة من تلك الأماكن، كمثال ب ب سي عربية من بريطانيا (إذاعة وتلفزيون)، قناة ٢٤ العربية من فرنسا وأيضًا إذاعة مونت كارلو ويتبعها قناة آر تي الروسية وأيضًا قناة من ألمانيا ويعقبها قنوات من الولايات المتحدة وكثير من القنوات العربية التابعة لإيران أو أحد أذرعها وتبث بالعربية، أما الفضاء الرقمي فهو أيضًا مشبع بعدد ضخم من المدونين. ولأن القوى المعادية للوضع الخليجي ترغب في إضعاف مقاومة الرأي العام المحلي (الخليجي) من أجل تمرير رسائلها المؤدلجة، لذلك فإنها تضخ الكثير من الأخبار المزيفة يساعدها في ذلك قلة من (الموتورين) المحليين وخاصة في الإعلام الرقمي.

(وتحاول تلك الوسائل بشكل عام أن تبدو للملتقي إنها محايدة، ففي الحورات تحرص على استضافة شخصيات لها مواقف (تدافع) عن الخليج وأخرى (تهاجم) وللمتلقي العادي أن ذلك (معقول) إلا أن القطبة الخفية هنا أن سوية المتحدث المناوئ عادة ما تكون ذات قدرة عالية على التعبير أما المقابل الخليجي فعادة يستضاف الأقل قدرة وغير القادر على فهم المقصود (فتسجل نقاط على الموقف الخلجي في الوقت الذي تظهر أنها محايدة!)

أمام هذا التحدي الهائل يجد الإعلام الخليجي نفسه في معركة تتوسع ساحاتها وتتعدد موضوعاتها، على الرغم من ذلك فإن الرأي العام الخليجي لا يزال متماسكًا في القضايا الرئيسية على الأقل بموقف متقارب وبعضه يقاوم ذلك السيل من الأخبار المزيفة التي تقدم تحت عباءة الفقه أو السياسة .

المهنية: يتفق المختصون على أن جمهور الإعلام (أي إعلام) هم ثلاث شرايح واسعة، واحدة هي مع رأيك وأخرى مضادة تمامًا لرأيك و الثالثة محايدة، تلك المضادة لرأيك لا يجب أن تتعب في إقناعها لان لها قناعات ثابتة أو شبه ثابتة، أما التي معك فهي توافق على كثير مما تقول، (اللعب) إن صح التعبير على ساحة الشريحة الثالثة، وهي شريحة تريد أن تعرف وفي نفس الوقت تنتظر أن تسمع ما هو عقلاني ومنطقي، وهي الشريحة التي يتوجب أن يركز عليها الإعلام الخليجي من أجل كسبها، من جهة أخرى يجب عدم إهمال أي (أخبار كاذبة) و يتوجب تفنيدها بشكل عقلاني لا صرف النظر عنها أو تكذيبها بشكل هامشي وغير محترف. ونحن في فضاء الإعلام اليوم في حالة سباق لا يهدأ ولا يعرف الليل أو النهار.

الإعلام يحتاج إلى رافعة (يومية ودؤوبة) ومساهمة الساسة بوعي لوضع أجندته اليومية

الخلاصة

أصبح الإعلام اليوم صناعة متشعبة الأدوات، يحمل فلسفة ويحتاج إلى أدوات ترفده ومراكز بحث تدعمه ويوزع من خلال مؤسسات مختلفة ومتناقضة، وتدرس تأثير مداخله وتأثير مخارجه. الإعلام يحتاج إلى رافعة (يومية ودؤوبة) فلا يترك للمهنيين ذوي الثقافة في مجالات اجتماعية متعددة فقط بل يساهم السياسيون بوعي في وضع أجندته اليومية تقريبًا، لذلك نرى في الغرب أن هناك عمل مبرمج لما يعرف بـ (الإيجاز الصحفي اليومي) في دوائر صنع القرار، بل إن مسؤولين كبار يطلون يوميًا من خلال وسائل التواصل الحديثة لإرسال رسائل ينشغل بها العالم، مثال على ذلك تغريدات الرئيس دونالد ترامب، و أخرى للرئيس إيمانويل ماكرون وآخرون على اتساع رقعة العالم، فمن له قضية يجب أن يضع هو الأجندة لها ويحدد أولوياتها ولا ينتظر البيروقراطية أو الموظفين للقيام بذلك! وقد أشرنا إلى العدد الكبير من مواقع الإعلام (القديم والحديث) الموجه إلى العقل العربي والخليجي من خارجه أغلبها معادي، فكم لدينا من تلك الوسائل التي تتحدث بـ (لغتهم) أي اللغات الأخرى مثل الفارسية أو التركية والفرنسية أو الإنجليزية وتتعامل بثقافتهم؟ قلة القليل! في هذا الفضاء الإعلامي ذو المصادر المفتوحة لم يعد هناك مكان للهواة، كما لم يعد هناك مكان للاجتهاد الشخصي المبني على جهل بالغير، علينا أن نقوم بمعرفة الآخر معرفة علمية حقيقية مع درس أدواته ووضع الخطط لمواجهة تلك الرسائل القادمة منه بحصافة ومهنية لزرع الثقة في جمهورنا.

* أستاذ علم الاجتماع السياسي - جامعة الكويت

تحصين الشباب ضد الاختراق: المخاطر والإشكاليات وآليات المواجهة

التصدي للشائعات بإغلاق المواقع المشبوهة وإنشاء مراصد وشبكات تواصل عربية

يرى البعض أنه رغم المشكلات التي يئن تحت وطأتها الإعلام التقليدي إلا أن "الإعلام البديل" يعاني أيضًا من مجموعة من المشكلات قد لا تجعله الحل الأمثل، وقد تجعله أكثر خطرًا على المنظومة الثقافية للأمة العربية، حيث يعاني الشارع العربي من مشكلات جمة في التفكير تجعل آراءه أقرب إلى السطحية والتعميم ومرتبطة أكثر بالشائعات والشعارات الأيديولوجية التي تصادف هواه، حتى لو لم يقف المنطق إلى جانبها ولم يؤيدها التاريخ والعلم. وتتسم مواقع الشبكات الاجتماعية بعديدٍ من السمات كالاندماج والمشاركة وغياب الحدود، والنمو الكبير الذي شهدته هذه المواقع يفرض عددًا من التحديات على سياسات الإعلام التقليدية وما يتعلق بتنظيمها، فرغم إيجابيات هذه المواقع إلا أن هنالك عديدٌ من السلبيات والمخاوف المرتبطة بها، وتتمثل في الخصوصية وحماية البيانات وانتشار خطاب الكراهية والتحريض والبلطجة، وقضايا الملكية الفكرية، وأيضًا انتشار الشائعات المجهولة المصدر.

د. شريف درويش اللبان

ومن هنا أثار موضوع الشبكات الاجتماعية عديدًا من المفاهيم والقضايا الخلافية حول أخلاقيات الشبكات الاجتماعية والجهة المنوطة بذلك إذا تم الاتفاق على مفهوم الأخلاقيات وتم وضع أطر ومعايير حاكمة لها، وهنا يثور التساؤل حول من سيملك صلاحية التطبيق لتلك المعايير: هل لجهة منظمة أم للمؤسسات السياسية أم لمطوري برامج الشبكات الاجتماعية أنفسهم؟ وكيف يمكن أن نجعل كلمة المعايير مفهومة ومتاحة لجماعات مختلفة من المستخدمين ذوي اهتمامات وخلفيات ومرجعيات وتوجهات مختلفة؟ وما القوة المحركة التي تدفعهم للالتزام بها؟ وما الذي يجبرهم على الاستمرار في الالتزام إن لم يلتزم الطرف الآخر في المقابل؟

وقد حاولت الدراسات الأكاديمية تقديم حلول لذلك وطرح (ESS,2006) مفهوم أخلاقيات المعرفة العالمية كسياق مناسب لوضع إطار لأخلاقيات المعرفة، بينما في المقابل طرح باحثون آخرون تطوير وتجديد وتطوير المداخل الأخلاقية الحالية مثل البرجماتية (Vanden Eede 2010)، أخلاقيات الفضيلة (Vallor 2010)، الرعاية والاهتمام الأخلاقي (Puotinen 2011) (Hamington 2010) إن كل الأسئلة السابقة يتم مناقشتها في المجال الأكاديمي بغرض البحث والتأصيل والدراسة غير أنها لم ترقَ حتى الآن لرفاهية التطبيق.

فالنظرة العابرة لمواقع الشبكات الاجتماعية في مصر وفي بعض الدول العربية تكشف عن حجم المأساة والتدني الأخلاقي الذي شهدته مختلف الشبكات بعد اندلاع ما يُطلق عليه ثورات الربيع العربي -سواء عبر الفيس بوك أو تويتر- كانعكاس للوضع السياسي والاجتماعي بعد ما يُطلق عليه ثورات الربيع العربي.

من هنا نسعى في هذا المقال للإجابة عن تساؤلٍ رئيس وهو: ما الضوابط التي يجب أن تلتزم بها شبكات التواصل الاجتماعي حتى لا تكون أدوات للتحريض والفتنة واستقطاب الشباب العربي؟ وما مدى إمكانية وضع آليات فاعلة للحد من اختراق هذه النوعية من الشبكات للسيطرة على عقول وأدمغة الشباب العربي؟ وما الدور المنوط بالإعلام والمؤسسات الرسمية الوطنية في هذه السبيل؟

أولًا: آليات مواجهة الاستراتيجية الإعلامية للتنظيمات الإرهابية

أ- تفكيك البنية الاتصالية والإعلامية للتنظيم:

إن حجر الزاوية في الحروب الحديثة هو البدء بتفكيك البنية الاتصالية والإعلامية للعدو أيًا كان، وهو ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في حربها على كوسوفو والعراق، وهو ما كانت تحرص عليه إسرائيل في عدوانها على غزة. إن

ضـرب البنيـة الاتصاليـة والإعلاميـة يشـل حركـة أيـة تنظيـم أو جيـش نظامـي أو دولـة، ويفقدهـا الاتصـال بـين قواتهـا مـن جهـة، وبـين القـوات ومراكـز القيـادة مـن جهـة أخـرى، وهـو مـا يـؤدي في النهايـة إلـى الانهيـار.

ويمكن أن نبدأ بخنق التنظيمات الإرهابية على شبكات التواصل الاجتماعي؛ فعندما استشعرت مثلاً الحكومة العراقية الخطر بسبب تأثير "داعش" على الساحة الإلكترونية حاولت قطع الانترنت فى منتصف شهر يونيو ٢٠١٤م، عن البلاد أو بالأحرى حجبت لفترة مواقع التواصل مثل "فيس بوك" و"تويتر" و"يوتيوب" و"سكايب" و"فايبر"، لكن أعضاء التنظيم وجدوا لهم مخرجًا بتحميل تطبيق آخر مخصص بالأساس للتليفونات الذكية، كان أعضاء التنظيم قد عملوا على تطويره. وفى شهر أبريل ٢٠١٤م، أعلن داعش عن كونه أول تنظيم جهادي يصمم تطبيقًا مجانيًا يسمح بنشر التغريدات التى وافق عليها مدراؤه الإعلاميون، وهو "فجر البشائر"، لكن سرعان ما قام موقع جوجل بحذفه. كذلك قامت إدارة تويتر بإغلاق عديد من الحسابات التى تدعم داعش وتروج لها، حتى لو لم يتبناها التنظيم رسميًا.

ويعكس الإنترنت أيضًا على الجانب الآخر خلافات داخلية بين الجهاديين ويضم تصفية حسابات بين الأطراف تصب فى النهاية لصالح المتلقى، فقد ظهر "ويكي بغدادى" على ساحة تويتر (@wikibaghdady) ليعلنها حربًا شعواء على داعش، ويحاول كشف المستور من خلال تسريباته التى لا يمكن الحصول عليها سوى من الداخل. لذا يرجح البعض أن يكون صاحب التغريدات من المنشقين عن التنظيم أو ضمن المراقبين للوضع عن كثب وبدقة. ومنذ ظهوره فى ١٠ ديسمبر ٢٠١٣م، على تويتر، استطاع أن يجذب أكثر من ٣٦ ألف متابع، وقد اتخذ لنفسه نهجًا تشويقيًا فيسجل مثلاً "عاجل" أو "قريباً"، وكأنه يعطينا الأخبار بتسلسل درامى متعمد، عندما تحدث مثلاً عن العلاقة بين داعش والبعثيين وجماعة النقشبندية أو كشف عن لقاء بين ممثلين عن عزت إبراهيم الدوري وآخرين عن "أبو بكر البغدادي" أو حين نشر بعض تفاصيل السيرة الذاتية للبغدادي.

وعلاوة على ذلك، فقد وجدنا على فيس بوك DaashNews وهي خدمة إخبارية من شبكة "أموي مباشر" ترصد أخبار الخوارج #داعش ـ نيوز

وجرائمهم وانتهاكاتهم بحق مجاهدي الشام والعراق وحساب هذه الخدمة على تويتر هو: https://twitter.com/Daash_News، وقد انضمت هذه الخدمة إلى فيس بوك في ١٢ من يناير ٢٠١٤م، وحصلت عند إعداد هذه الورقة البحثية على ١٦٣٦١ لايك. كما وجدنا على تويتر حساب آخر بعنوان: "داعش مباشر على تويتر" https://twitter.com/Daish_OnLine،

وهو "حساب متخصص في رصد أخبار وجرائم داعش وفضح أكاذيبهم ومساعدة العاملين على ذلك" على حد تعبير صاحب الحساب. ويضم هذا الحساب حتى كتابة هذه الورقة البحثية ٢٦٩٨ صورة و٨٧٥٠ تغريدة.

وقد دعت واشنطن يوم ٢٨ اكتوبر ٢٠١٤م، حلفاءها إلى مواجهة الحرب الإعلامية التي يقوم بها هذا التنظيم المتطرف على الإنترنت وخاصةً عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وهي خطوة يمكن وصفها بالمتأخرة جدًا، وجاءت الخطوة الأمريكية في أعقاب عقد مؤتمر محاربة تنظيم "داعش" في الكويت الذي ركز على المحاصرة الإلكترونية للتنظيم.

وقال مسؤول أمريكي إن الحكومة عندما ترصد أشخاصًا على مواقع التواصل الاجتماعي تعتقد أنهم "إرهابيون" أو "متطرفون"، فإنها تلفت نظر شركات مثل تويتر وفيسبوك لهم، وتتصرّف هذه الشركات عادةً وفق ما تراه مناسبًا. وأضاف أن "الناس (في الحكومة) وخارجها دائمًا يلفتون انتباه هذه الشركات لمن يتم التعرف عليهم من الإرهابيين... لن أقول إن الحكومة الأمريكية تتبع سياسة منهجية بأن تطلب (من شركات مثل) تويتر، أن تغلق هذه الحسابات. فهم يعاودون الظهور بسرعة، ويغيّرون أسماء حساباتهم".

ويقول بعض الخبراء إن المتشددين ربما باتوا يلجأون، بشكل متزايد، لمواقع أخرى مثل موقعي كونتاكت ودياسبورا الروسيين، ضمن شبكة تواصل اجتماعي عمرها أربعة أعوام، تعتمد على شبكة من الخوادم المستقلة اللامركزية. وأضاف المصدر أنه يتم اللجوء عادة لمثل هذا الأسلوب، عندما يريد المتشددون تفادي التعقب. وتسلّط هذه الممارسات الضوء على التحديات التي تواجه مسؤولي الحكومة وشركات الإنترنت، في الوقت الذي تكتشف فيه المنظمات المتشددة مدى قوة مواقع التواصل الاجتماعي في الدعاية والحشد.

ب-عدم الوقوع في فخ الترويج الإعلامي للتنظيم:

يجب على وسائل الإعلام سواء المحلية أو العربية أو الدولية ألا تقع في فخ الترويج الإعلامي لتنظيم داعش، وهو الدور الذي لعبته باقتدار طوال المرحلة الماضية.

ولعل من أبرز حملات الترويج المجانية التي مارستها وسائل الإعلام بلا وعي أنها استسلمت لما يمكن أن نطلق عليه "حرب المصطلحات" War of Expressions التي أطلقها تنظيم "داعش" باقتدار؛ حيث أطلق التنظيم على نفسه "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، فأخذ الإعلام يردد المصطلح بلا وعي، بل أحيانًا ما يُسدي هذا الإعلام خدمة جليلة للتنظيم باختصار مُسماه إلى "الدولة الإسلامية"، ليروج الإعلام للتنظيم

على أنه مؤسس للدولة الإسلامية الحديثة أو على الأقل يقوم بإحيائها، وهو ما يساعد التنظيم في جذب المتعاطفين مع هذا المسمى الذي يداعب فيهم العواطف الدينية، والحنين إلى العصور الإسلامية الأولى، كما أن هذا المسمى عندما يتم ترويجه في الغرب فإنه يُلصق كل البشاعات والفظائع التي يرتكبها تنظيم داعش بالإسلام، مما يؤدي إلى تشويه الإسلام كدين وتشويه من يدينون بهذا الدين، وهو ما لايصب في صالح الدول العربية والإسلامية على المدى الطويل.

وينطبق ذلك أيضًا على تسمية زعيم تنظيم داعش المقبور أبو بكر البغدادي بمسمى "الخليفة"، فقد كان يستطيع أن يسمي نفسه ما شاء، ولكن يجب على الإعلام ألا ينساق وراء المصطلحات التي يروجها التنظيم، ولا سيما أن مشروع الخلافة الإسلامية يداعب عواطف ومشاعر كل المسلمين في العالم لارتباط الخلافة بعصور الإسلام الأولى.

جـ-مواجهة "كتائب الباطل" الإلكترونية للتنظيمات الإرهابية على شبكات التواصل الاجتماعي بـ "كتائب الحق" من الشباب المستنير.

د-إنشاء قناة فضائية إسلامية موجهة لأوروبا لنشر الفكر الإسلامي الوسطي ومحاربة الفكر المتطرف.

هـ-قيام المؤسسات الدينية العربية والإسلامية بتفنيد الأساطير المُؤَسِسَة للفكر المتطرف وعلى رأسها: (الخلافة) (الدولة الإسلامية) (علاقة الإسلام بالعنف والإرهاب).

و-التنسيق مع الدول الأوروبية لإحلال الفكر الديني الوسطي محل الفكر المتطرف.

ثانيًا: آليات مواجهة مخاطر شبكات التواصل الاجتماعي على الأمن القومي

جاء الاستخدام الأول لمصطلح حروب الجيل الرابع Fourth Generation of War بين مفكري التخطيط والاستراتيجية بالولايات المتحدة في أواخر الثمانينيات كسبيل لتثقيف الديناميات والاتجاهات المستقبلية للحرب، وقد جاء مفهوم حروب الجيل الرابع في إطار الجدل الذي شهدته هذه الأوساط المعنية بالاستراتيجية والتخطيط بشأن محاولة للتفكير غير التقليدي، ومن هنا جاء تعريف حروب الجيل الرابع بأنها "ذلك الصراع الذي يتميز بعدم المركزية بين أسس أو عناصر الدول المتحاربة من قبل دول أخرى".

ويرى "ماكس مايوراينج" بأن حروب الجيل الرابع أو الحرب بالإكراه، إنما تعني إفشال الدولة، وزعزعة استقرارها ثم فرض واقع جديد يراعي المصالح الأمريكية بواسطة منظمات المجتمع المدني، وشبكات التواصل الاجتماعي، وتوجيه الإعلام الخاص، وتمويل المواقع الإلكترونية، بالإضافة إلى ذلك وجود آليات أساسية أخرى جديدة لهذه الحرب من أهمها: دعم الإرهاب، خلق قاعدة إرهابية غير وطنية أو متعددة الجنسيات، حرب نفسية متطورة للغاية من خلال الإعلام والتلاعب النفسي، استخدام كل وسائل الضغوط العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، واستخدام تكتيكات حروب العصابات والتمرد، وذلك من أجل إزالة السلطة القائمة والتأثير عليها، وفي النهاية تؤدي إلى إفشال الدولة بما يعنيه من تفشي أزمات الدولة القومية، وإهلاك النظام داخليًا وتقويض إرادة الشعب، وبعد فقدان الشعب للثقة في حكومته بل وفي ثقافته، يؤول الأمر بالدولة إلى الفشل لتظهر أزمات الهوية نتيجة للأصول الثقافية والطائفية المختلفة، وأزمة الاختراق نتيجة لضعف النفوذ السياسي للدولة داخليًا، لينهار النظام من داخله، وقد يصعد نظام جديد، وسواء أكان حليفًا أم غير ذلك، فإن التحكم فيه سوف يكون كليًا وبكُلفة بسيطة.

وفي حروب الجيل الرابع فإن الإعلام يُستخدم لتقويض إرادة الخصم، وربما يكون مستهدفًا لدى صانعي القرار أو الجماهير لدى الدولة الخصم، حيث أن الهدف هو استهداف عقل الخصم، فتصبح المعلومات مهمة بشكل طبيعي، فالإعلام ليس بعيدًا عن دائرة حروب الجيل الرابع، بل تعتبر وسائل الإعلام أحد أدواته، بل إنها تمثل الأداة الأكثر تأثيرًا في هذه النوعية من الحروب، خاصة وسائل الإعلام التي تعتمد على شبكة الإنترنت، كمواقع التواصل الاجتماعي، التي تستغل في الحصول على المعلومات بسرعة ودقة ومرونة، والعودة للاستخبار البشري، حيث ازدادت القيمة الإستراتيجية للعامل البشري في جمع المعلومات داخل المجتمعات المستهدفة.

وأوضحت إحدى الدراسات أن أسباب تعرض مصر لحروب الجيل الرابع من وجهة نظر النخبة المصرية تمثلت في جُملة من الأسباب، حيث كان السبب الأول هو تنفيذ أجندات خارجية تحاول

حروب الجيل الرابع تستخدم الإعلام لتقويض إرادة الخصم وهدفها استهداف عقل الخصم فتصبح المعلومات مهمة بشكل طبيعي

نشـر الأخبـار الدقيقـة والموضوعيـة التـي تتسـم بالثقـة والمصداقيـة عـلى مواقـع التواصـل الاجتماعـي يدحـض الشـائعات

إفشال الدولة المصرية وإسقاطها بنسبة ٨٨,٤٪، ثم إسقاط مصر اقتصاديًا في الترتيب الثاني بنسبة ٧٧,٨٪، ثم تدمير الجيش المصري في الترتيب الثالث بنسبة ٧٢٪، ثم القضاء على أي خطط تنموية تقوم بها الدولة في الترتيب الرابع بنسبة ٧١,٦٪، ثم لإنهاء المسار السياسي الذي تتحرك فيه الدولة بنسبة ٦٩,٨٪، ثم لقلة الوعي بآليات حروب الجيل الرابع بنسبة ٤٤,٩٪، ثم لمحاولة جماعة الإخوان العودة مرة أخري للحكم بنسبة ٣٥,٦٪، وجاء القضاء على إرادة الشعب وإحكام السيطرة على نظامه السياسي في الترتيب الثامن بنسبة ٢١,٨٪، وفي المرتبة الأخيرة جاء تعرض مصر لأزمات متعددة في مجالات مختلفة خاصة الاقتصادية، ثم وجود فساد حكومي في الكثير من أجهزة الدولة، وتشير هذه النتائج أن الأسباب الخارجية جاءت في الترتيب الأول، مما يؤكد على أن مصر تتعرض لتهديدات خارجية كثيرة لتنفيذ أجندات خاصة تهدف إلى القضاء على وحدة مصر وتماسكها، وإسقاطها سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا.

وتنوعت آليات الجيل الرابع في مصر، وقد شكل "الإرهاب" أهم آليات حروب الجيل الرابع في مصر، من وجهة نظر النخبة، وذلك بنسبة ٨١,٣٪، يليه "الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة ٥٨,٢٪، ثم افتعال الأزمات خاصة الأزمات الاقتصادية بنسبة ٥٦٪، ثم شن حرب نفسية من خلال الإعلام والتلاعب النفسي وذلك بنسبة ٤٦,٧٪، وفي الترتيب الرابع تعرض مصر لضغوط مختلفة خارجيًا وذلك بنسبة ٤٣,٦٪، ثم جاء استغلال بعض منظمات المجتمع المدني بنسبة ٤٣,١٪، ثم ضرب البنية التحتية بنسبة ٣٨,٧٪، وأخيرًا جاءت آليات استغلال بعض النشطاء السياسيين، وتجنيد بعض الإعلاميين في مختلف وسائل الإعلام خاصة الفضائيات المصرية والعربية لا سيما قناة "الجزيرة"، ومحاولة إثارة الفتن الطائفية بين عنصري الشعب المصري (المسلمين والأقباط) من حين لآخر، وإشعال الحرائق في منطقة وسط القاهرة في صيف عام ٢٠١٦م، وغيرها من الأعمال التي يمكن أن تؤثر على استقرار الدولة المصرية وأمنها القومي.

وحول الدور الذي ينبغي أن يقوم به الإعلام والمواقع الإخبارية وشبكات التواصل الاجتماعي في توعية الجمهور بآليات حروب الجيل الرابع في مصر، اقترحت النُخبة المصرية "ضرورة مواجهة الإعلام الفاسد والكشف عنه وعن مروجي الشائعات"، حيث جاء هذا المقترح في المرتبة الأولى بنسبة ٩٤,٦٦٪، يليه مقترح "نشر الوعي بين أفراد المجتمع بآليات هذه الحروب والهدف منها" في الترتيب الثاني بنسبة ٨٩,٧٧٪، ثم مقترح" الاهتمام بالمعالجة الجيدة للأزمات والصراعات الموجودة في المجتمع" في الترتيب الثالث بنسبة ٧٦,٤٤٪، وجاء مقترح "مناقشة هذه الأحداث وكل ما يتعلق بها في المواقع الإخبارية بكل صراحة وصدق" في الترتيب الرابع بنسبة ٧٥,٥٥٪، ثم "الاهتمام بعرض آراء وانطباعات الجمهور عن هذه الموضوعات" في الترتيب الخامس بنسبة ٧٠,٦٦٪، ثم "مراعاة التوازن والعمق في عرض تلك الموضوعات" في الترتيب السادس بنسبة ٧٠,٢٢٪، واحتل مقترح "استغلال الإمكانات التقنية التي تتمتع بها المواقع الإخبارية" الترتيب السابع بنسبة ٦٩,٧٧٪، وفي الترتيب الثامن جاء مقترح "الإعداد الجيد لكل ما يُقدم عن تلك الأحداث في المواقع الإخبارية المصرية وشبكات التواصل بل وفي كل وسائل الإعلام المصرية" بنسبة ٦٧,١١٪.

ثالثًا: آليات مواجهة الشائعات على شبكات التواصل الاجتماعي

تعد الشائعة من الظواهر الاجتماعية السلبية المنتشرة في المجتمعات، وهي كذلك من أخطر الحروب النفسية والمعنوية التي تحتدم في ظل أجواء مشحونة بعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية متعددة؛ حيث تتأثر بالأزمات التي تتعرض لها المجتمعات، وعندها تكون بيئة انتشارها وسريانها في المجتمع مهيأة، وتكون بمثابة أداة للبلبلة النفسية والفكرية، ومفتاح تغيير الاتجاهات والتصرفات، والأداة التي تستخدم للسيطرة على الاتجاهات الشعبية وتستهدف التماسك المجتمعي. وانتشار الشائعات بصورة واسعة في المجتمعات هو إحدى سمات عصر الثورة التكنولوجية وابتكار التقنيات الاتصالية الحديثة.

وعلى الرغم من تطور شبكات التواصل الاجتماعي، وتزايد كمية المعلومات بشكل ضخم، إلا أن جودة المعلومات لم تصبح أفضل، وتخللت كل أنواع المعلومات المغلوطة وبخاصة الشائعات كل الشبكات الاجتماعية تقريبًا. لقد أصبحت الشائعة بوسائل التواصل الاجتماعي تنتقي مادتها وأدواتها، وتعبر عن محتواها بالنص، والصوت، والصورة، والرسم، والفيديو، علاوة على انتشار الشائعات عبر تلك الوسائل بسهولة، لاسيما مع تحصين هوية المرسل وإخفائها، وكذلك ضعف قدرة مستهلكي الأخبار على تقدير دقة تلك الأخبار؛ نظراً للكم الهائل من تدفق المعلومات على مستقبليها، بالتزامن مع عدم وجود حارس بوابة

لتلك المواقع، وإتاحة كمية ضخمة من المعلومات خارج النطاق الجغرافي الخاص بالمستقبلين، فيصعب التحقق من الحدث، ويسهل على الآخرين القيام بمهمة التضليل.

إن من أهم العوامل المؤثرة على نمو وانتشار الشائعات بالمجتمع وفقًا لرؤية عينة إحدى الدراسات هى غياب المعلومات الواضحة والدقيقة بنسبة (٦١,٣٪)، وتعكس هذه النتيجة أهمية المعلومات في العصر الراهن كقوة إستراتيجية تؤثر على فاعلية إدارة الدولة لاستراتيجياتها الاتصالية فى التعامل مع الرأي العام، فالتعامل مع الشائعات جزء مهم ورئيس في إدارة الدولة لأمنها القومي، لاسيما في ظل أوقات التحول الديمقراطي والتي يمثل فيها عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بيئة خصبة مهيأ بها سرعة انتشار الشائعات، وهو ما يتعين معه أن تطور الدولة استراتيجياتها في الاتصال، ومد الجمهور بالمعلومات والبيانات الصحيحة والدقيقة.

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أن منظومة إتاحة المعلومات في المنطقة العربية تواجه عدة تحديات، منها:

- تفشي ثقافة السرية وعدم شفافية إتاحة المعلومات داخل المؤسسات.
- عدم وجود سياسة أو استراتيجية قومية للإحصاء والمعلومات، وعدم وضوح دور "المنظم" في إطار النظام القومي للإحصاء والمعلومات.
- ضعف آليات التنسيق بين الجهات المنتجة والمستخدمة للبيانات، وما يرتبط بذلك من تضارب البيانات، وعدم اتساقها، واختلاف التعريفات والمنهجيات، وكذلك تعدد الجهات المنتجة للبيانات والمعلومات حول نفس الموضوع.
- غياب آليات مراقبة جودة البيانات، بما يؤثر على المصداقية والثقة في البيانات الصادرة، فضلاً عن تأثيرها السلبي على اتخاذ القرار.
- عدم تحديث الإطار التشريعي بما يتناسب مع تطبيق المعايير العالمية لتنظيم جمع ونشر وتداول البيانات بسهولة، وفي التوقيت المناسب.
- قصور برامج إعداد القدرات البشرية المؤهلة، وغياب المهارات المطلوبة لدعم فاعلية وكفاءة النظام القومي للإحصاء والمعلومات.

إن من بين أدوار الأجهزة الرسمية لمكافحة الشائعات ضرورة إصدار البيانات الصحفية فور ظهور الشائعات؛ وهو ما يتعين معه زيادة النشاط الاتصالي من أجهزة الدولة لمواجهة الشائعات، وتوفير آلية لإدارة الرسائل ومحتواها، وشكل التنسيق بين مؤسسات الدولة المختلفة وبشكل خاص أثناء الأزمات، وكذلك تكوين وتجهيز ردود فورية للأحداث الطارئة، ومد وسائل الإعلام بكل المعلومات للحد من انتشار المعلومات المغلوطة، والتي يستغلها بعض الأفراد أو الجهات لزعزعة استقرار الدولة.

وقد اتضح من خلال إحدى الدراسات أن ٦٣,٢٪ من أفراد العينة يرون أن أهداف الشائعات التى تُنشر عبر مواقع التواصل الاجتماعى تفكك وحدة المجتمع، و٥٤٪ منهم يرون أن هدفها تدمير النظام القيمى والسلام المجتمعى، ويرى ٢٩,٥٪ منهم أن هدفها التشكيك وتحطيم الثقة في المصادر الإعلامية، حيث أن كل أفراد العينة يستطيعون الوصول لدائرة الاتصال وأصبح بإمكان كل فرد إرسال واستقبال ما يريد وهو الذى جعل مواقع التواصل الاجتماعى عُرضة لنشر المعلومات والأخبار الخاطئة والمزيفة، مما يساعد على نشر الشائعات عبرها، والتى من شأنها أن تُحدث تفككًا لوحدة المجتمع، وتدمير النظام القيمى والسلام المجتمعى وتحطيم الثقة فى المصادر الإعلامية، وهو ما يحدث حاليًا عبر شبكات التواصل الاجتماعى عن طريق نشر أى معلومات وأخبار لا يمكن معرفة مصدرها الرئيسي ولا التأكد من صدقيتها.

آليات التصدي للشائعات التي تُنشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي:

وبالنسبة لكيفية التصدى للشائعات التى تُنشر عبر مواقع التواصل الاجتماعى يمكن الاعتماد على عدة آليات في هذه السبيل هي على الترتيب: نشر الأخبار الدقيقة والموضوعية التي تتسم بالثقة والمصداقية على مواقع التواصل الاجتماعي، والتأكد من صحة المعلومات والأخبار والروابط الواردة مع الخبر المنشور على مواقع التواصل الاجتماعي، واستخدام الوسائل التقنية والحديثة فى رصد وتتبع مصادر الشائعات، وتحديد مصادر الشائعات على مواقع التواصل الاجتماعى ومروجيها والتشهير بهم ومحاسبتهم، والسرعة فى الرد على الشائعات التي تم نشرها على مواقع التواصل الاجتماعى وتكذيبها، والتعاون بين الأفراد على مواقع التواصل الاجتماعي وجهات الأمن فى مكافحة الشائعات وملاحقة مروجيها، ورفع المستوى الثقافي والمعرفى للمستخدمين والتحلي بالتفكير المنطقى والنقدى عند متابعة أى خبر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وضرورة تبنى وزارتيّ التعليم والتعليم العالي لوضع مقرر دراسى يتناول خطورة الشائعات وآثارها السلبية وكيفية التصدى لها، ووضع تشريعات رادعة للجرائم المعلوماتية ونشر الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعى ومضاعفة العقوبات على مروجي الشائعات، وفرض رقابة على استخدام شبكات التواصل الاجتماعى وحظر ماينشر عبرها من شائعات، وإغلاق المواقع المشبوهة التى تروج لهذه الشائعات، وإنشاء مراصد لرصد الشائعات، ومحاولة إنشاء شبكات تواصل اجتماعي عربية.

* أستاذ الصحافة وتكنولوجيا الاتصال - كلية الإعلام - جامعة القاهرة

الإعلام الموجه يقود حروب الجيل الرابع ويستهدف هز ثقة الشباب في أوطانهم

دور الإعـــلام في صناعـــة الـــرأي العـــام: مواجهـــة الفكـــر بالأســـانيد العلميـــة

لا شك أن دور وأهمية وسائل الإعلام قد نال اهتمام العديد من الباحثين والأكاديميين والمفكرين، لما له من دور بارز ومؤثر في جذب انتباه الجمهور لقضية أو قضايا معينة من القضايا المطروحة على الساحة. ولكن قبل الدخول في تعاريف ومضمون الرأي العام والإعلام يجب أن ننوه في البداية إلى أن هذه التعاريف والمصطلحات اختلفت مكوناتها وممارساتها في وقتنا الحالي عن العقود الماضية، وأصبحت الآلة الإعلامية الحالية لها صور كثيرة ومتعددة ومتجددة ومتشابكة، ومن منا لم يتابع في الماضي القريب ما أطلق عليه في حينها ثورات الربيع العربي ومدى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام آنذاك، وما لعبته الآلة الإعلامية بكل مكوناتها في تحريك عواطف ومشاعر الجماهير نحو اتجاه معين حتى لو كان مخالفا للواقع والحقيقة. كما استغلت التكتلات والقوى السياسية جميع الوسائل الإعلامية الممكنة سواء من خلال الإعلام المرئي أو المسموع أو حتى وسائل التواصل الاجتماعي وفي بعض الأحيان الإعلام المباشر من خلال التواصل المباشر مع الجماهير، وذلك للوصول لبعض الأغراض السياسية والتي أحيانًا قد لا تكون في مصلحة الوطن.

د. عبد الله دحلان

كما زادت الثورة التكنولوجية الحديثة من قوة وتأثير الإعلام بكل محتوياته وخاصة برامج وتطبيقات التواصل الاجتماعي على الرأي العام، وخاصة بعد ازدياد عدد المتعاملين مع هذا النوع من التطبيقات وانتشار وزيادة عدد المتعاملين مع الانترنت، وخاصة من خلال الهواتف المحمولة التي يسرت الدخول إلى الانترنت والتعامل مع هذه التطبيقات بسهولة ويسر.

وقد أدى هذا التأثير الكبير للإعلام في صورة برامج التواصل الاجتماعي بالعديد من الأجهزة الأمنية والسيادية في العديد من الدول إلى تبني بعض السياسات والبرامج التي تهدف إلى تقليل مخاطر هذه الوسائل الإعلامية، وخاصة أن أغلب المواد الإعلامية المنشورة من خلال هذه الوسائل قد تكون مغلوطة وتؤثر سلبًا في الرأي العام دون أسانيد أو حقائق، وهذا ما يطلق عليه الشائعات المدمرة لمقدرات ومستهدفات الأوطان، وقد يتحول الموضوع في العديد من الأحيان إلى استغلال التواجد الكثيف للمتعاملين مع برامج التواصل الاجتماعي وخاصة الشباب في تنفيذ بعض الأجندات العدائية أو ما يسمى تحديدًا بحروب الجيل الرابع والتي تعتمد في الأساس على الشائعات ونقل المعلومات المغلوطة واستغلال عدم المعرفة واليقين عند المتعاملين مع هذا النوع من الوسائل الإعلامية الغير مؤمنة.

لذلك تسعى المقالة إلى تسليط الضوء على دور الإعلام في صناعة الرأي العام وتبني قضايا الوطن فى ظل التحديات والمخاطر التي تواجهه، وكيفية العمل على تبني الحلول لهذه القضايا وفقًا لترتيب الأولويات وشحذ الهمم لمواجهتها عبر إعلام مدروس وأدوات مبنية على الأدلة الإقناعية والمنطقية لحماية النشء والحفاظ على مكتسبات الوطن في ظل الإعلام المتربص والأجندات المغرضة.

ومن العرض السابق يمكن تعريف الرأي العام بأنه محصلة الرأي والذي يتكون من مجموع الآراء المتشابهة في جماعة ما أو ما يطلق عليها جماعة الرأي، ومن ثم فجماعة الرأي العام تتشكل نتيجة القوة النسبية وتحت تأثير الصراع بين هذه القوى، وإلى حد كبير يتوقف نوع الرأي العام على كفاية المناقشة العامة وهي بدورها تتوقف على توفر ومرونة أدوات الاتصال الجماعي مثل الصحافة والإذاعة والاجتماعات العامة. ومن ثم فإن الرأي العام قوة لا يستهان بها ومن خلالها تستطيع أن تضغط الشعوب

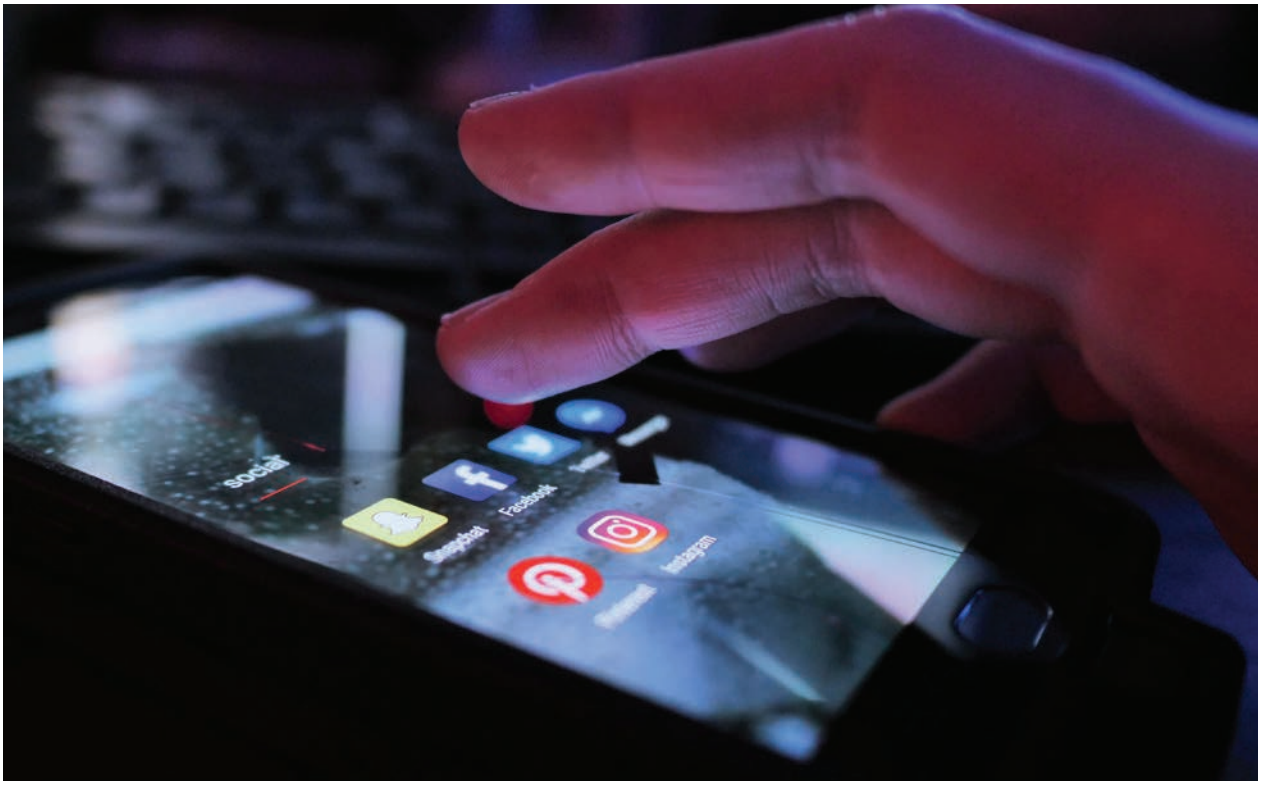

على حكامها وتغيير الحكومات إذا تكون لديها رأى خاص وتعلن الحروب ويتم الصلح كما تتم الانقلابات السياسية والإصلاحات الاجتماعية وفقًا للرأي العام كما حدث مع الرئيس الأمريكي ايزينهاور فى انتخاباته لرئاسة الجمهورية، لذلك تسعى الحكومات بطرق مختلفة إلى التعرف على الرأي العام تجاه المشاكل المختلفة التي تواجهها وهذا يفيد بوجود طرق للاتصال بين الحكومة والشعب مثل الانتخابات العامة التي يصوت فيها الأطراف بحرية لاختيار من يمثلهم وطرق الإعلام المختلفة كالصحافة والإذاعة.

وعند طرح تعريف واضح للإعلام يجب التأكيد أن المجتمع الإنساني في الأساس يقوم على الاتصال بين أفراده وجماعاته وكل اتصال بين البشر يحمل نوعًا أو أنواعًا مختلفة من الإعلام، وهذا يعتبر أمرًا فطريًا وغير مستحدث لأن الإنسان جبل على الاجتماع والتعارف وهو ما اكتسب التجمعات البشرية منذ القدم صفة المجتمعات وخصائصها، ويتميز الإعلام بأن له خصائص أساسية والتي من أهمها: غرس الشعور بالانتماء للوطن، وإبداء الرغبة في التغيير، وزيادة طرح المجتمع في مجتمع متحضر واقتصاد متطور، كما يقوم الإعلام بتعليم الشعوب مهارات جديدة وتشجيع الناس على المشاركة الفعالة ونقل أصواتهم وآرائهم للقيادة السياسية.

ولضمان فاعلية ونجاح أي خطة إعلامية لابد من توافر مجموعة من المقتضيات والتي من أبرزها أهمية إجراء الدراسات والبحوث الإعلامية والتي تستهدف الكشف عن طبيعة وجوهر المشكلات الاجتماعية التي يجب أن تتصدى لها أجهزة الإعلام كما يتعين تحديد الأهداف الإعلامية بوضوح وتقسيم هذه الأهداف وفقا للمدة الزمنية سواء طويلة الأجل أو متوسطة الأجل أو قصيرة الأجل، ومن حيث المستوى إلى أهداف عامة، وجزئية ومحلية، وفي جميع الأحوال لابد من توفير وإعداد الكفاءات البشرية المتخصصة في مجالات الإعلام المختلفة والتي يمكن أن تتولى هذه المسؤولية الوطنية الضخمة.

وحيث أن الشباب يعتبر من أكثر الفئات تأثرًا وتأثيرًا في الرأي العام فيجب الاعتراف أن الشباب العربي تأثر وبشدة بحملات الغزو الثقافي وتطور وسائل الإعلام الجماهيرية فهو المصدر الرئيسي للمعلومات والتعلم وهو أحد مصادر تشكيل الوعي الاجتماعي في عصر العولمة الإعلامية وإنه لا يوجد خطر أكبر على المجتمعات من تدمير طاقتها الشبابية سلوكيًا وفكريًا ومحاولة التأثير في ولاء الفرد لوطنه وقيادته ورموزه، وقد يتم ذلك بطرق مباشرة من خلال نشر الشائعات والمعلومات المغلوطة لتشويه الدول وقادتها وتشويه الإنجازات وخلق حالة عداء بين الشعب والسلطة كما يمكن أن يتم بأساليب غير مباشرة أيضًا من خلال تشويه مفهوم الوطنية وادعاء أنها نوع من التعصب، ويطلب من الإعلام أن يتصدى لهذا الخطر عن طريق وضع الخطط والبرامج المرئية والمسموعة و المقروءة

القوية والمؤثرة مثل القنوات والمواقع الإعلامية فضلاً عن آلاف الحسابات التي تغذيها في مواقع التواصل الاجتماعي.

وهذه الجزئية بالذات يجب أن تتضافر جميع أجهزة الدولة بكل إمكانياتها للتصدي للشائعات الهدامة التي تؤثر بشكل مباشر على مقدرات الأوطان واستقرار الدول، فيجب وضع الخطط والاستراتيجيات الموحدة والهادفة التي توضح الصورة الصحيحة للمتعاملين مع وسائل التواصل الاجتماعي، كما يجب على أجهزة الدول الإفصاح بشكل شفاف على كافة المعلومات الاقتصادية والسياسية والقانونية مما يطلق عليه سياسة الشفافية، مما يقطع الطريق على وسائل الإعلام المغرضة والموجهة في النيل من مقدرات الشعوب والأوطان.

وكما سبق الإشارة فيندرج هذا النوع من الإعلام الموجه والمغلوط إلى ما يسمى بحروب الجيل الرابع والخامس، أو ما يسمى باحتلال العقول بدلاً من احتلال الأوطان، حيث أثبتت جميع الخبرات التاريخية أن هذا النوع من الاحتلال هو الأخطر والأقوى تأثيرًا لأنه يعتمد على تخريب العقول وهز الثقة بين الشباب وأوطانهم وجعلهم يخربون مقدراتهم بدون وعي ولا مسؤولية مجتمعية ويهز العلاقة بين الشاب ووطنه، والتي قد تتحول إلى العنف المسلح في بعض الأحيان، حيث يتم استخدام هؤلاء الشباب لفرض حالة من عدم الاستقرار والانفلات الأمني، كما يتم تجنيدهم بطرق مختلفة ومن خلال التطبيقات المتنوعة لبرامج التواصل الاجتماعي.

وعلى صعيد آخر يجب أن تحذوا الدول منحىً جديدًا لتعظيم استفادتها من وسائل الإعلام، وذلك لتشجيع التنمية بكل أنواعها وليتم دعم الاستقرار والسلام الاجتماعي والسياسي، وكما هو معروف فإن الإعلام يعتبر مرآة للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لذلك فإنه إذا كان اقتصاد الدولة قوي ومزدهر فسينعكس ذلك إعلاميًا، ومثالاً لذلك فإن منطقة الخليج العربي تخصص دولها مساحات إعلامية كبيرة لمواكبة الأحداث الاقتصادية، كما أهتمت بعض الدول بإنشاء قنوات تليفزيونية اقتصادية متخصصة لتغطية مختلف الأنشطة الاقتصادية والمالية بشكل مباشر مما يؤكد على أهمية دور الإعلام في التنمية الاقتصادية.

كما تولي وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري اهتمامًا خاصًا بقضايا التنمية التي تخدم المجتمعات وخاصة في الدول النامية التي تواجه ظروف قاسية في محاربة التخلف وتصارع من أجل تحقيق النهوض الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والسياسية، وفي هذا الصدد تشير العديد من الدراسات أن اتجاه الأفراد بشكل عام للتقدم والتحول نحو الحداثة يتوقف على العديد من العوامل والمتغيرات مثل التعليم واستخدام وسائل الاتصال الحديثة والتطلع إلى الإنجاز والانفتاح على العالم الخارجي فضلاً عن الإدراك السياسي، ومن هذا المنطلق يفترض أن تؤدي وسائل الإعلام في الدول النامية العديد من الوظائف منها غرس الشعور بالانتماء، وتعليم الشعوب مهارات جديدة ومتنوعة، وغرس الرغبة في التغيير وزيادة الطموح في اقتصاد متقدم ومتطور، والتشجيع على المشاركة السياسية .

وبالرجوع إلى آخر الاحصائيات الخاصة بالمملكة العربية السعودية نجد أن المملكة تحتل المرتبة الثلاثين عالميًا في عدد السكان في الوصول إلى الانترنت، حيث تبلغ نسبة السكان السعوديين القادرين على الوصول إلى الانترنت إلى ٧٣٪ من إجمالي عدد السكان وهي تعد من أكبر النسب عربيًا وإقليميًا، كما أن المملكة تعد من أكبر الاقتصاديات العربية مما يجعلها عرضة للتأثر بحروب الشائعات واستغلال الإعلام الموجه بشكل مخطط ومدروس، وليس خفيًا على أحد قيام العديد من الأنظمة بصرف مبالغ طائلة من أجل تدشين وحشد منصات إعلامية معادية لدول وأنظمة أخرى، وقد تكون مغلفة بما يلقي عليه الحيادية، والتي تكون في الغالب حيادية خادعة ويكون معظم المحتوى الإعلامي لهذه القنوات والمنصات موجه لتحقيق أغراض سياسية وعسكرية وتخريبية معينة.

كما يلعب الإعلام أدوارًا متعددة وبارزة فى المملكة والتي من أهمها تعريف الشباب بالإنجازات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي مثل إنشاء المدن الاقتصادية، وتبسيط الإجراءات كالخدمات الإلكترونية، واعتماد المشاريع التنموية الضخمة، وغيرها. ، فضلاً عن تعريفهم بأهم التحديات والقضايا التي تواجه المملكة على المستويين الإقليمي والدولي مثل ارتفاع وانخفاض أسعار النفط، والبطالة، بالإضافة إلى الفرص الاستثمارية وجذب رؤوس الأموال للاستثمار بالاقتصاد السعودي، فيما يبرز دول الإعلام أكثر في كشف وتقديم معلومات للمجتمع بأوجه الفساد في القطاع الاقتصادي، كأخبار اكتشاف فساد إداري مالي بأحد الجهات الحكومية. كما يلعب الإعلام الدور المحور في تبسيط الكثير من الأمور الاقتصادية مثل ما يطلق عليه الإغراق أو التضخم، ويكون له دور توعوي من مخاطر هذه الممارسات الاقتصادية التي تضر بالاقتصاد وينوه عن التغييرات الاقتصادية سواء الداخلية أو الخارجية.

إلا أنه وللمصداقية والشفافية في عرض هذا الموضوع الهام يجب أن نوضح أن الإعلام بكل أشكاله وأنواعه ما زال في حاجة إلى العديد من جهود التطوير والتحديث ليواكب التغييرات المتسارعة في التكنولوجيا العالمية وليتماشى مع التحديات المستجدة سواء على المستوى الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي، كما أن مجتمعاتنا العربية بشكل عام والمجتمع السعودي بشكل خاص يجب عليها التركيز على الإعلام الهادف البناء الذي يستطيع أن يستوعب جميع وسائل الإعلام الموجه ضده ويرد عليها بالأساليب والأسانيد العلمية متبعًا في ذلك كافة الوسائل الحديثة والمبتكرة.

* رئيس مجلس أمناء جامعة الأعمال والتكنولوجيا- جدة- المملكة العربية السعودية

تطويـر الإعـلام جـزء مـن اسـتراتيجية أكبـر للإصـلاح الاجتماعـي والتمكيـن

الإعـلام العربي والعالـم الجديد: ثلاث دوائر للتحديات وثلاثة مسـتويات للحلول

موضوع الإعلام وتأثيره في حياة الأفراد والمجتمعات هو موضوع قديم جديد، بدأ الاهتمام به مع ظهور وسائل الاتصال الجماهيري كالصحافة والإذاعة، وازداد بشكل مضطرد مع ظهور التليفزيون والبث الفضائي العابر لحدود الدول والقارات، وصولاً إلى التطورات الحديثة المذهلة في عالم الاتصالات والمعلومات. في هذا السياق، درس الباحثون والمفكرون الآثار الاجتماعية والسياسية لوسائل الإعلام، فهي أداة هامة للتنشئة والتربية، فتقوم بغرس القيم والتوجهات النفسية لدى الأطفال والنشء والشباب، وهي أيضًا أداة لنشر المعلومات والأخبار والأفكار بين أفراد المجتمع عمومًا، ويمكن أن تكون أداة إثارة وتحريض لتبني أنماط سلوكية عدوانية تجاه الغير في داخل الدولة وخارجها. وتؤثر وسائل الإعلام على العلاقات بين الدول والشعوب من خلال الأخبار التي تنقلها عن الأحداث التي تحدث في هذه الدول، والتفسيرات في نشراتها الإخبارية وبرامجها الحوارية لهذه التطورات، والصورة التي ترسمها عن ثقافات وعادات وطرق حياة شعوب هذه الدول. قد تتسم هذه العملية بالدقة والموضوعية فتُعطي أدوات الإعلام صورة صادقة بما فيها من إيجابيات وسلبيات، وقد تكون منحازة إما في صف هذه الدولة فتبرر لها سلوكها، أو ضدها فتطرح كل ما هو سلبي وغير إيجابي عنها.

د. علي الدين هلال

وعمومًا فمع كل الحديث عن الموضوعية والمهنية والمواثيق الأخلاقية التي تنظم سلوك الإعلام إلا أنه من الصعب للغاية القول بوجود إعلام محايد تمامًا. فأي عمل إعلامي يرتبط بالجهة التي تملك وتمول، والأشخاص الذين يديرونه، والهدف الذي أنشئت هذه الأداة الإعلامية من أجله. فكل إعلام لدية " أجندة" أو قائمة أولويات، ويصبح هذا الأمر أكثر وضوحًا عندما تكون الأدوات الإعلامية مملوكة للدولة، أو تخضع لتوجهاتها حتى إن كانت مملوكة ملكية خاصة، ويصدق نفس الشيء على الأدوات الإعلامية التي تُديرها أحزاب سياسية.

وينطبق ذلك في حالة الدول العربية. ففي أغلب هذه الدول، تؤثر الدولة على توجهات الإعلام وتتحكم فيها أحيانا، فيصبح الإعلام أداة من أدوات الدولة السياسية في الداخل والخارج، وذلك بتبرير السياسات التي تتبعها الحكومة وإبراز إيجابياتها وتحسين صورة القادة والنخب الحاكمة، والتأكيد على السمات الإيجابية للدول الحليفة لها في الخارج. وفي المقابل، تقوم بتسفيه الآراء المعارضة والشخصيات التي تتبنى فكرًا مخالفًا، وتنتقد الدول التي تتبع سياسات مخالفة وتنظم حملات موجهه ضدها من آن لآخر. وفي مثل هذه الحالات، يتأثر الإعلام بشكل مباشر بالتوجهات السياسية للدولة.

وفي مجال ضبط المفاهيم وتحديد المصطلحات، لا بد من التمييز بين مفهومي "الإعلام العربي" و "الإعلام في العالم العربي". يتفق الاثنان في أنهما ينطقان باللغة العربية ولكنهما يختلفان بعد ذلك. فتعبير الإعلام العربي يشير إلى أدوات الإعلام التي تشرف عليها وتحدد سياساتها جهات عربية بغض النظر عما إذا كانت الدول أو شركات خاصة وأشخاص، وسواء كانت قنوات أرضية تبث في داخل الدولة، أو شبكات فضائية عابرة للحدود. أما تعبير "الإعلام في العالم العربي"، إشارة إلى ما تقدم، فإنه يشير إلى كل القنوات والشبكات التي تديرها دول أو هيآت أجنبية وموجهة إلى العرب، مثل قنوات الحرة، وفرنسا ٢٤ ساعة، وBBC.

وفي مجال فهم تطور وضع الإعلام بصفة عامة ودوره الاجتماعي، ينبغي التمييز بين مرحلة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين والتي شهدت عملية "بناء مؤسسات الدولة" في عديد من البلاد النامية في افريقيا وآسيا. في هذه المرحلة،

من الصعب وجود إعلام محايد تمامًا فأي عمل إعلامي يرتبط بمن يملك ويمول ويدير والهدف الذي أنشئت الأداة الإعلامية من أجله

كان التركيز على الدور التوجيهي للإعلام في إرساء أسس "الثقافة الوطنية"، وقيم الانتماء الوطني للدولة. فقد عانى كثير من هذه الدول من مظاهر الانقسام الاجتماعي، وتعدد الولاءات القبلية والمذهبية والطائفية والمناطقية، وكان التحدي الذي يواجهها هو بناء "المشتركات الوطنية" وتنمية " ثقافة الدولة" باعتبارها الوعاء الجامع لتلك الانقسامات. وترتب على ذلك، أن أصبح تحقيق التكامل الاجتماعي مهمة ملحة، وشارك الإعلام في إنجاز هذه المهمة بالترويج للقيم وأنماط السلوك والأهداف المشتركة بين أبناء الشعب، وللسياسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية التي توفر الفرص المتساوية بينهم دون تمييز.

وظهر في هذا السياق، مفهوم "تعليم المواطنة"، أي تأكيد قيمة المواطنة الجامعة لكل أبناء الدولة على الانتماءات الفرعية الأخرى، ودور الإعلام في نشر هذه الثقافة باعتباره أحد الأدوات الرئيسية للتنشئة السياسية والاجتماعية. كما ظهر مفهوم الدور التنموي والذي يشير إلى دعم الإعلام لسياسات التنمية الاقتصادية التي تتبناها الحكومة، ولعملية التحديث الاجتماعي الذي مرت به هذه الدول. وفي هذه المرحلة، كان أغلب أدوات الإعلام مرتبط بالدولة وبأهدافها بصورة أو بأخرى، بحيث تم استخدامها بما يخدم أهداف التكامل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية وتحقيق وحدة مضمون الرسالة الإعلامية وتكرارها في مختلف الأدوات والأجهزة الإعلامية.

وبدأت مرحلة أخرى مع منتصف الثمانينيات وحتى بدايات القرن الحادي والعشرين، والتي اتسمت من ناحية أولى بتصارع المبتكرات التكنولوجية والتي اسميت وقتها باسم "الثورة العلمية والتكنولوجية" أو "ثورة الاتصالات والمعلومات". ومن ناحية ثانية، بتبلور ظاهرة العولمة التي أدت إلى مزيد من الاندماج بين مختلف أرجاء المعمورة وتزايد الاعتماد المتبادل فيما بينها. **وأدى ذلك إلى ثلاث نتائج هامة في مجال الإعلام:**

١. عولمة الإعلام

أصبحت العولمة هي الحقيقة الأساسية والعنصر الحاكم للدول والمجتمعات، وهي العملية التي تشير عمومًا إلى سرعة تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفكار والبشر من

مكان لآخر بأقل قدر من الحدود والقيود. وكان لها تجلياتها السياسية المتمثلة في أفكار الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان، والاقتصادية المتمثلة في حرية السوق وحرية التجارة الدولية والتي جسدتها منظمة التجارة العالمية، والثقافية المتمثلة في ظهور قواعد عامة تكون بمثابة النموذج الذي تسترشد به مختلف الدول، والاتصالية وهذا هو ما نركز عليه هنا.

وكان من شأن التطورات في مجال الاتصالات والمعلومات، وما ارتبط بها من ظهور شبكة المعلومات العالمية " الانترنت"، ووسائل التواصل الاجتماعي، سقوط حاجز الزمان والمكان. وأصبح العالم وحدة اتصالية واحدة، وهي مجال الرسالة الإعلامية، وترتب على ذلك أن هذه الرسالة استطاعت الوصول إلى كل أنحاء العالم لحظة بثها، وأن يتابع الناس مباريات كرة القدم والمناسبات السياسية والاحتفالات الفنية بل والحروب والأعمال العسكرية في" الزمن الواقعي "لها أي لحظة حدوثها.

ترتب على ذلك، أن هذا الإعلام لم يعد يستهدف جمهورًا محددًا كما كان الوضع في حالة القنوات التليفزيونية الأرضية. وأصبح الجمهور هم الناطقين بلغة هذا الإعلام أيا كانت جنسياتهم وأماكن وجودهم. وترتب على هذا التطور أيضًا، توفير حرية أكبر لمرسل الرسالة الإعلامية، والذي تحرر من خضوعه للقيود التي تضعها الدولة التي يعيش فيها على الأدوات الإعلامية الأخرى، وتمكين أي إنسان أن يصور " فيديو" يتضمن تسجيلاً لواقعة أو تعبيرًا عن رأي ويبثه على الانترنت.

والخلاصة أنه ظهر عالم جديد هو"العالم الافتراضي" أو "الفضاء الالكتروني"، والذي يتسم بالحرية، وإخفاء شخصية المرسل، والتدفق المستمر للأخبار والآراء دون انقطاع (٢٤ ساعة في ٧ أيام). وفي هذا الفضاء توجد صحف ونشرات أخبار وشبكات إذاعية وتليفزيونية وسجالات دينية وسياسية مما أدى إلى وجود "تسونامي" من الرسائل الإعلامية مع تعدد لأشكالها ومضامينها. وهكذا، فإن هذا التطور الاتصالي-المعلوماتي خلق بيئة جديدة للإعلام العربي جوهرها وجود فضاء عالمي مفتوح تتدفق فيه الأخبار والمعلومات والآراء طول الوقت، ولا توجد فيه "أصوات مكبوتة" أو أصوات لا تستطيع أن تعبر عن نفسها.

٢. خصخصة الإعلام

مع العولمة وتزايد الدعوات إلى الحرية السياسية وإقامة نظم ديمقراطية، تقلصت سيطرة الدولة المباشرة على أدوات الإعلام التقليدية. وفي كثير من الدول العربية، صدرت قوانين تبيح للقطاع الخاص حق إصدار الصحف وتملك إدارة الشبكات التليفزيونية والتي تمتعت بدرجة أعلى نسبيًا من حرية التعبير عن الرأي، وإن كانت هذه الحكومات قد سعت إلى استعادة سيطرتها بأشكال أخرى مثل أن يكون ملاك هذه الأدوات من الأشخاص القريبين من الدولة وتوجهاتها أو أن يكونوا " واجهة" لأجهزتها الرسمية. وظهرت في بلادنا شركات خاصة مدعومة من الدول، أو من أحزاب سياسية، أو من جماعات طائفية أو مذهبية.

في هذا السياق، تراجع الدور التحديثي والتنموي للإعلام، ومع ازدياد تكلفته ومصاريفه تحول إلى "صناعة" تتطلب استثمارات كبيرة، وإلى "سوق" تشتد المنافسة بين أطرافه مما أدى إلى ازدياد اللجوء إلى أساليب الإثارة، وذلك بنشر الأخبار الغريبة، والفضائح، والأحداث الخارجة عن المألوف، والتركيز على الجاذبية والإبهار لشد انتباه رواد هذا السوق. وازدياد الاعتماد على الإعلان كمصدر للدخل، مما أدى إلى مزيد من الالتباس بين "الإعلان" و"الإعلام"، وأن يحتل "دافع الربح" الأولوية القصوى وتنحسر اعتبارات "الخدمة العامة".

٣. تكامل الأدوات الإعلامية.

أدى ازدياد دور "العالم الافتراضي" أو "الفضاء الالكتروني" إلى اندماج بين الأدوات الإعلامية. فعلى سبيل المثال، أصبح لكل شبكة تليفزيونية فضائية موقعها الالكتروني الذي يحوي نصوص الأخبار، ونسخ من الفيديوهات التي تم بثها على القناة. وبنفس المنطق، أصبح لكل صحيفة أو مجلة بوابتها الالكترونية التي تحوي أخبار ومواد إعلامية غير تلك الموجودة في الجريدة أو المجلة المطبوعة، هذا فضلاً عن توافر هذه المادة المطبوعة الكترونيا. وازداد التفاعل بين الوسائط الإعلامية، فعلى سبيل المثال، تنشر احدى الجرائد الكبرى كالواشنطن بوست أو النيويورك تايمز مقالاً يتضمن تسريبات لمعلومات سرية، فسرعان ما تتلقف القنوات التليفزيونية هذا المقال وتجري مناقشات وحوارات بشأنه في برامجها، ثم تفتح بوابتها الالكترونية لتعقيبات المشاهدين ورواد الموقع. ومن هذه الأمثلة أيضًا، الخدمات التي تقدمها التليفونات الذكية مثل بث نشرات موجزة للأخبار، وإمكانية متابعة البث التليفزيوني. ويترتب على ذلك، نشوء تحالفات استراتيجية بين هذه الوسائط.

إن هذه التطورات تصب في خانة حرية الرأي وتعدد الرسائل الإعلامية، فلم يعد ممكنًا لدولة ما أن تمنع مواطنيها من معرفة خبر ما، أو أن تفرض عليهم تفسيرًا رسميًا واحدًا لحدث من الأحداث. فقد منح هذا التطور التكنولوجي قوة مضافة للإنسان العادي الذي يستطيع أن يتنقل بين القنوات المختلفة ذات الآراء والتوجهات السياسية المتباينة. ومؤدى ذلك، أن الاعلام الجديد أصبح أداة تحرير للفرد والجماعات، ووفر لهم سبل التعبير عن آرائهم أيا كان موقعهم الجغرافي او قلة عددهم. وأصبح هذا الإعلام بحق "صوت من لا صوت له"، ولم يعد هناك موضوعات

محظورة أو قضايا حساسة بل وضعت جميعها على مائدة النقاش والحوار.

وكما كان الإعلام الجديد قوة للتحرير والاستنارة، فقد أصبح أيضًا سبيلا للتحريض والحض على الكراهية والدعوة لأفكار منحرفة ومتطرفة لإثارة الفتن الدينية والطائفية، بل وأحيانًا أداة لتحسين صورة قتلة وإرهابيين وتمجيد سيرتهم. ويتحقق ذلك من خلال قيام مواقع مجهولة بنشر أخبار خاطئة وكاذبة والتهويل من بعض الأحداث والتضخيم منها وإخراجها من سياقها، ثم صياغة الأخبار عنها بشكل إثاري وتكرارها وبث صور مفبركة لدعمها. وباسم حرية الرأي والتعبير، ذاعت شهرة قنوات فضائية تحض على عدم الاستقرار في دول أخرى، أو تدعو إلى الفوضى الاجتماعية والتحلل من الالتزامات الأخلاقية، وهناك فضائيات تروج للنزاعات الاستهلاكية في مجتمعات فقيرة مما يؤدي إلى ظهور التوترات الاجتماعية والأحقاد الطبقية. وتكون نتيجة كل ما تقدم هو تغييب العقل وتزييف الوعي.

وإيزاء هذا الوضع، برزت انتقادات للإعلام العربي ومطالبات للإعلاميين مثل: ضرورة الالتزام بالموضوعية والمهنية والاحترافية واحترام القواعد الأخلاقية في عملهم، وأن يميزوا بوضوح بين الخبر والرأي، وبين نقل الخبر والتعليق عليه بالموافقة أو التحفظ أو الاعتراض. وأن المطلوب من الأداة الإعلامية أن تحترم متابعيها، وأن تعطيهم الفرصة لتكوين آرائهم بناء على ما توفره لهم من بيانات ومعلومات، وأن تتيح لهم الآراء المختلفة بشأن الموضوعات التي تتناولها. ولكن تحقيق هذه المطالبات لا يتوقف على شخص الإعلامي أو مدير الأداة الإعلامية وحسب، وإنما على ملاكها أو أصحاب القرار في توجهها السياسي. فالإعلاميون ينفذون السياسات المقررة في الصحيفة أو القناة أو الشبكة التي يعملون بها.

وهكذا، فإننا يجب أن ننظر إلى الإعلام العربي في إطار بيئته الداخلية وسياقه العالمي، وأن السعي لتحقيق الأهداف الإيجابية المرجوة من الاعلام لا يكون بإصدار القوانين وحسب، ولكن بتهيئة الوسط الإعلامي والمشتغلين فيه بمجموعة من القيم في شكل "ميثاق شرف أخلاقي" أو "مدونة قيم"، وأن يدور حوار مستمر بين الإعلاميين العرب حول ما هي القواعد الأخلاقية التي تنظم التعبير عن الرأي، وإيجاد التوازن بين حرية الفرد في التعبير عن رأيه وحماية حقوق الآخرين من الاعتداء عليها، وبين حقوق الأفراد وحقوق الجماعة أو المجتمع، وأن يمتد هذا الحوار إلى شركاء الإصلاح في مجالي السياسة والتنمية. فالإعلامي هو جزء من منظومة الإصلاح الشامل في المجتمع بجوانبه الاقتصادية والتنموية والسياسية، وهو ليس طرفًا منعزلاً بل هو جزء من الجدل الاجتماعي، وهو – شأنه شأن أبناء أي فئة أخرى- له توجهاته وأفكاره التي يشارك بها في هذا الجدل.

ومؤدى هذا، أن إصلاح الإعلام أو تطويره ينبغي أن يكون جزءًا من استراتيجية أكبر للإصلاح الاجتماعي، وأن يتم تمكين الإعلام بالقدرات والمعلومات التي تمكنه من تحقيق مهمته. مثل أن يكون لدى الإعلام خريطة موضوعية عن الواقع الاجتماعي والثقافي الذي يخاطبه، ومعرفة بالاتجاهات والأفكار والأولويات السائدة بين الأفراد والقوى الاجتماعية الذي يسعى للتأثير عليهم. ولكن هذا لا يكفي، فمن الضروري أيضًا معرفة الأدوات الاتصالية الأكثر تأثيرًا على هؤلاء الأفراد والقوى. فعلى سبيل المثال، تشير نتائج البحوث والمسوح الاجتماعية إلى تراجع تأثير الصحافة بشكل كبير على الشباب والأجيال الأصغر سنًا لصالح المواقع الالكترونية وأدوات الاتصال الاجتماعي، بل أن القنوات التليفزيونية التي نعرفها تتراجع أهميتها تدريجيًا لصالح قنوات "الانترنت" كاليوتيوب ونت فليكس. فإذا أردنا أن نخاطب الشباب أو نتحاور معهم فإن علينا استخدام الأدوات الاتصالية التي يتعاملون معها.

لكل إعلام أجندة أو قائمة أولويات ويكون ذلك أكثر وضوحًا عندما تكون الأدوات الإعلامية مملوكة للدولة

توجد تحديات جمة تواجه الإعلام العربي سواء في علاقته بالرأي العام في داخل كل دولة على حدة، أو على مستوى الدول العربية الأخرى التي يتابع جمهورها قنوات فضائية، أو على مستوى التواصل مع الغرب، وتقديم الصورة الصحيحة عن العرب والمسلمين. وهناك ما يمكن عمله على المستويات الثلاثة. الأول، زيادة صدقية الإعلام العربي في داخل كل دولة، مما يؤدي إلى مزيد من ارتباط المواطن به وقبوله لتوجهاته. والثاني، أن يكون الإعلام عنصر تواصل بين الشعوب العربية حتى مع وجود خلافات بين دولها وحكوماتها، وأكثر قدرة على التصدي للأدوات الإعلامية المغرضة التي تسعى لبث الفرقة بين العرب وإحداث اختراقات تزيد من ضعف وهشاشة الأمن العربي، والمساهمة في صنع رأي عام عربي واع ومستنير يلتف حول دوله وقياداته ويصبح قوة مضافة إليهم. والثالث، أن يكون أداة للتفاعل البناء مع الثقافات الأخرى في العالم، وقناة للحوار بين العرب والشعوب والأمم الأخرى من أجل بناء عالم أكثر أمنًا وعدالة.

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

تخلت وسائل الإعلام عن دورها طواعية ودون مقاومة للركاكة وضعف المعلومات

دور الإعلام صناعة الرأي العام والاصطفاف خلف أهداف رؤية ٢٠٣٠

قبل الخوض في غمار أي نقاش من شأنه أن يشغل الرأي العام، لابد أن نسأل أنفسنا ماذا سيضيف هذا النقاش للصالح العام، وكيف سيستفيد به المجتمع. مع الأسف يغيب هذا السؤال عن أغلب نقاشاتنا، ويغيب عن أغلب القائمين على أجهزة الإعلام على الرغم من أن الجزء الأكبر من دورهم في الأساس ينصب على تنظيم أفكار الرأي العام وتنمية مدارك المجتمع لرفع الوعي. القاعدة البسيطة التي يدرسها الطلاب في كليات الإعلام، والتي تقول بأن وسائل الإعلام مهما بلغت قدراتها لا تستطيع تشكيل وتوجيه الرأي العام بشكل كامل، لكنها تستطيع ترتيب أفكار النقاش العام، وتحديد أهمية الموضوعات التى تشغل المواطن، وهو دور لا يقل أهمية وخطورة عن استمالة المجتمعات لجانب معين، ولتوضيح الفارق علينا أن نسأل أي قضية أهم وأولى بأن تشغل الرأي العام؟ بدلاً من أن نسأل أي وجهة نظر نريد أن نقنع بها الرأي العام؟، فكل متلقى لديه قاعدته المعرفية وموقفه المسبق الذي سيحدد كيف يستقبل المعلومات التى تبثها وسائل الإعلام لكن يمكن لوسائل الإعلام وضع قضية ما في رأس أولويات الناس وحثهم على التفكير بها والانشغال بها لتنتج نقاش مجتمعي واسع، وبالتالي موقف عام حول هذه القضية بدلاً من قضايا أخرى أقل أو أكثر أهمية.

د. مبارك بن واصل الحازمي

هذا بالضبط ما تقوم به مواقع التواصل الاجتماعي (صنيعة الرأي العام) الآن بعد أن تسرب هذا الدور من بين أيدي القائمين على الإعلام، وصارت مواقع التواصل الاجتماعي هي التى تحدد الموضوعات الرائجة والأعلى متابعة، وأيها يتم التعتيم عليه والتغاضي عنها مهما بلغت أهميتها وبالتبعية استغل محبي الظهور هذه الفكرة وصار هناك مفتعلي الموضوعات الأعلى متابعة عن طريق افتعال الأزمات وتحولت هذه الصفات البغيضة إلى وظيفة تسويقية.

المشكلة الخطيرة في هذا الترتيب الذي تسير الأمور وفقا له، أن ترتيب الموضوعات التى تشغل الرأي العام صارت لعبة في أيدي مجموعة من المدعين، ومفتعلي الأزمات، ويسير من خلفهم أغلب القائمين على وسائل الإعلام سواء كانت فضائيات أو جرائد أو إذاعات، دون تفكير.

لقد تخلت هذه الوسائل الإعلامية عن دورها طواعية، ودون مقاومة لهذا الكم من الركاكة، وضعف المعلومات، بل ولا جدوى للنقاشات التى تقودها جماعات الثقافات المحدودة على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، دون أدنى ضابط أخلاقي أو معرفي.

تنتقل النقاشات كما هي إلى البرامج الفضائية، دون أن يسأل معدى هذه البرامج ماذا ستضيف هذه النقاشات للشأن العام، أي القضايا أولى بلفت نظر المجتمع وتوجيه تفكيرهم وطاقاتهم إليها، هل ستشكل هذه النقاشات فارقاً في حياة المواطن وما القيمة المضافة إليه، وتحت هذه التصنيفات يمكن أن نضع عشرات النقاشات التى انجرف القائمون على الإعلام وراءها في الشهور القليلة بل السنوات وانشغلوا بالجري وراء شخصيات زائفة تفتعل مواقف وأزمات كل فترة لمجرد الظهور الإعلامي، ودون أن نفهم السبب الذى تورطت أغلب المواقع الإخبارية ومعدى البرامج والصحفيين وبعض المدعين بالزعامات الدينية والسياسية والاجتماعية وغيرهم في البحث عن ردود أفعال مختلف الأطراف حول هذه الأزمات التى يعرفون جيداً أنها مفتعلة وهدفها الظهور الإعلامي فقط.

وصار من السهل أن تستيقظ في الغد لتجد كل قنوات التليفزيون وأصدقاءك ومعارفك يناقشون تصريح أو رأى أو موضوع طرحه

أحد نجوم مواقع التواصل الاجتماعي الذين أصبح لديهم آلاف المعجبين، أو بمعنى أدق "مريدين" ، هؤلاء الأشخاص في الغالب يتسمون بالسطحية وعدم القدرة على تناول أي قضية حقيقية بعمق، نظراً لظروف عدة منها أن الهدف من النقاش لا يستهدف سوى جمع أكبر عدد من الإعجاب والمشاركات حتى إشعار آخر واصطياد قضية جديدة تحوز عدد أكبر من الإعجاب والمشاركات الوهمية، ودون أدنى محاولة للبحث والتمحيص لتكوين رأى عام حول أياً من هذه القضايا. ومن هذا المنطق فإن هؤلاء لا يجيدون سوى افتعال الجدل والأزمات ولا يصمد أياً منهم أمام أي نقاش حقيقي، لذلك يكون الحل السحري هو البحث عن قضية جديدة ينشغل بها الرأي العام قبل أن تحسم القضية الأولى وهكذا.

والنتيجة أنه لم تعد وسائل الإعلام قادرة على العمل المتصل حول موضوع بعينه لتكوين معرفة عميقة حوله تمكن الرأي العام من اتخاذ موقفاً منه، صارت أغلب نقاشات الرأي العام مبتسرة تتسم بالسطحية وعدم الدقة ناهيكم عن الاستناد إلى مصادر مشبوهة وغير دقيقة للمعلومات. إن إدراك صناعة الرأي العام تتطلب تحمل من القائمين على صناعة الإعلام إدراك اللحظة الفارقة في عمر الوطن، والعمل على رفع وعى المجتمع بدلاً من المتاجرة بأحلام البسطاء. ليس ذلك فقط بل يجب على القادة والمسؤولين عن شؤون الوطن أن يبادروا بالتصدي لمثل هذه القضايا بما لهم من ثقل معلوماتي وحب جماهيري ومعرفة بطبائع الشعوب وبما يتماشى مع العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع، وقبل ذلك بما يتحملوه من مسؤولية وتفويض شعبي لرعاية مصالحهم، كل ذلك من شأنه وقف هذه الهجمات الشرسة التي تنال من إنجازات المجتمع ووحدته الوطنية وتماسك نسيجه الاجتماعي.

إن هذه الخطوة تعكس المشاركة الفاعلة والواعية لجميع أبناء الشعب السعودي وكافة أجهزته الإعلامية خاصة والمؤسسية عامة في تحقيق الاصطفاف المجتمعي وتحصين الرأي العام والوقوف خلف القضايا الكبرى والتفاعل مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠م والتي قال عنها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد " يسرني أن أقدم لكم رؤية الحاضر للمستقبل التي نريد أن نبدأ العمل بها اليوم للغد، بحيث تعبّر عن طموحاتنا جميعاً وتعكس قدرات بلدنا". هذه الوثيقة التي تضع تصوراً واضحاً ورؤية طموحة وتعد الخطوة الأولى في التوجه الجديد نحو بناء "مستقبل أفضل".

هي خطة ما بعد النفط للمملكة العربية السعودية تم الإعلان عنها في ٢٥ أبريل / نيسان من العام ٢٠١٦م، أعدها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برئاسة الأمير محمد بن سلمان، وتضمنت خططاً واسعة لقطاعات مختلفة منها اقتصادية واجتماعية وتنموية، وذلك عبر تنفيذ إصلاح اقتصادي وفق خطط وضعت بالتعاون مع اختصاصيين سعوديين ودوليين، على أن تنجز في ٢٠٣٠ متضمنةً ٣ تقسيمات رئيسية هي اقتصاد مزدهر، مجتمع حيوي، ووطن طموح.

برامج عدَّة بدأ تنفيذها ومهدت الطريق أمام بناء هذه الرؤية، أبرزها، برنامج إعادة هيكلة الحكومة برنامج الرؤى والتوجهات، برنامج تحقيق التوازن المالي، برنامج إدارة المشروعات، برنامج مراجعة الأنظمة، برنامج قياس الأداء. ولضمان تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ يتم العمل على إطلاق مجموعة من البرامج التنفيذية والتي سيكون لها كبير الأثر الكبير في تحققها ومنها على سبيل المثال لا الحصر: برنامج التحول الاستراتيجي لشركة أرامكو السعودية، برنامج إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامة، برنامج رأس المال البشري، برنامج التحول الوطني برنامج تعزيز حوكمة العمل الحكومي، برنامج التوسع في التخصيص، برنامج الشراكات الاستراتيجية. وقد حدد مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في المملكة العربية السعودية ١٠ برامج ذات أهمية استراتيجية للحكومة لتحقيق "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠" والتي أقرها مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، في ٢٥ أبريل / نيسان ٢٠١٦م، وتعتبر هذه البرامج استكمالاً لبرنامجين تم إقرارهما سابقاً وهما "برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠" الذي أطلق في ٦ حزيران من العام الماضي ويهدف إلى تطوير العمل الحكومي وتأسيس البنية التحتية اللازمة واستيعاب طموحاتها ومتطلباتها. و"برنامج التوازن المالي ٢٠٢٠" الذي أطلق في ٢٢ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٦م، وصيغت آليات عمله وفق حوكمة الرؤية التي أقرت في ٣١ مايو / أيار ٢٠١٦م، وتأتي البرامج الـ ١٢ لتدعم تحقيق "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠" في جعل اقتصاد المملكة أكثر ازدهاراً ومجتمعها أكثر حيوية، متمسكاً بالقيم الإسلامية وبالهوية الوطنية الراسخة.

ولتحقيق هذه الرؤية إضافة لما أوردناه سابقاً يجب أن يعمل الإعلام على خدمة القضايا الوطنية وتوضيح صورة المملكة في الخارج والتصدي لأجندات الإعلام المغرض، وتبني مواقف المملكة العادلة من القضايا الإقليمية والدولية، وأن يقف بقوة ضد الشائعات ويتصدى للفكر المتطرف والإرهاب وتصحيح صورة المملكة المغلوطة التي تروج لها الجماعات والدول التي تعمل ضد المملكة في الداخل والخارج.

إن مستقبل المملكة مبشر وواعد، بإذن الله، وتستحق بلادنا الغالية أكثر مما تحقق. ولدينا قدراتٌ سوف نقوم بمضاعفة دورها وزيادة إسهامها في صناعة هذا المستقبل ندعو الله أن يوفق ولاة الأمر والقائمين على شؤون البلاد والعباد لما فيه خير بلادنا الحبيبة وحفظها من الحاقدين والطامعين والحاسدين.

* أستاذ الاتصال والإعلام-قسم العلاقات العامة - كلية الاتصال والإعلام - جامعة الملك عبد العزيز

الإعـلام الأمـريكـي وتـحـديـات الـمـال والـسـيـاسـة والإعـلام الـبـديـل

أمريـكا تسـخر الإعـلام لتحقيـق أغراضهـا وتضليـل الـرأي العـام كنموذج حـرب العراق

يواجه الإعلام الأمريكي تحديات كبيرة لاتشكل تهديدًا لدوره في المجتمع فحسب بل قد تأتي على أساس رسالته المتمثلة بالسعي وراء الحقائق وتقديمها للقراء والسامعين من دون انحياز لغير الحقيقة. لا بد من القول بأن التحديات ليست جديدة على الإعلام بل هي جزء لا يتجزأ من تاريخه الطويل المليء بمزيج من الإنجازات الكبيرة والإخفاقات الجسيمة، لكن التحديات الجديدة تأتي متسلحة بوسائل متطورة وإمكانات كبيرة ليس أقلها وسائل التواصل التي تقدم خليطًا من الحقائق والآراء والأهواء من دون توثيق أو تدقيق بالإضافة إلى المشكلات المالية التي تعاني منها المؤسسات الإعلامية التي دفعت بالعديد من الأثرياء من رجال المال والأعمال للاستحواذ على المؤسسات الإعلامية العريقة والاستفادة منها وتسخيرها ربما لأغراض لا علاقة لها برسالة الإعلام، وهناك أيضًا ودائمًا رجال السياسة والقادة الشعبويين من دعاة الأفكار الغريبة الذين يريدون ترويض الإعلام من جهة والهروب من الحقائق الصادمة التي يقدمها وذلك من خلال تقديم إعلام بديل يهدف إلى التخلص من ثقل الحقيقة وإحداث فوضى في أذهان الجماهير من جهة أخرى. ليس من الحكمة افتراض أن الإعلام الأمريكي سوف يتجاوز هذه التحديات مثل التي سبقتها خصوصًا وأنها تأتي في مرحلة حرجة بالنسبة للمؤسسات الإعلامية التي تمر بظروف مالية صعبة نتيجة تدني عدد القراء والمشتركين والمعلنين.

د. غانم علوان الجميلي

في هذه المقالة سوف نقوم بتقديم خلفية موجزه عن الدور الحيوي الذي يلعبه الإعلام في الولايات المتحدة مع عرض لبعض التحديات التي واجهته في الماضي القريب وصولاً الى وصف التحديات الجديدة وطبيعتها وآثارها المحتملة على دوره في تحقيق رسالته ودوره في خدمة الجمهور. إن اختيارنا الحديث عن هذا الموضوع جاء لأسباب عديدة منها أهمية الإعلام الأمريكي عالميًا ودوره الإيجابي أحيانًا والسلبي في أحيان أكثر في تغطية أحداث المنطقة، وأثره في تشكيل العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة ومنطقة الخليج بالإضافة الى أن مايجري في الساحة الإعلامية هنا يشكل حالة متقدمة لما قد يحصل في مستقبل الإعلام العالمي.

الحماية الدستورية لحرية الصحافة

دور الإعلام في الولايات المتحدة لم يأت محض صدفة بل جاء نتيجة عدة عوامل من أهمها الحماية التي وفرتها النصوص الدستورية والقانونية التي تأسست على أساس قوي من خبرة وقناعة القادة المؤسسين للولايات المتحدة الذين عانوا الأمرين من سيطرة الحكومات الأوربية على وسائل الإعلام وتضييق الخناق على حرية الرأي والتي كان منها الحيلولة بينهم وبين شرح قضيتهم مع المستعمر البريطاني. لذلك تشكلت قناعة راسخة لديهم بأن الإعلام الحر يمثل الوسيلة الأهم في توعية المجتمع بالأحداث التي تهم الأفراد والأمة كما يمثل عين المواطن في متابعة ومراقبة عمل الحكومة والمؤسسات غير الحكومية. هذه القناعة ترسخت بالنسبة لهم لأنها أساس مهم للنظام الديمقراطي الذي كانوا ينشدونه ولأن الإعلام يقوم بدور أكثر أهمية وحيوية وخطورة لأنه الوسيلة الأهم في تكوين الرأي العام تجاه القضايا العامة والخيارات المطروحة أمام الشعب.

يجعل الدستور الأمريكي الشعب مصدر السلطات وصاحب الكلمة الأخيرة في الشؤون العامة ولذلك جاءت

الكلمات الأولى في الدستور "نحن الشعب". كما أن التعديلات الدستورية العشرة الأولى التي تعرف بـ "وثيقة الحقوق" نصت في مادتها الأولى وبصراحة على أهمية حرية الإعلام بالقول "لايمكن لمجلس النواب إصدار أي تشريع بتبني الدين أو الحد من حرية ممارسة طقوسه، أو التقييد من حرية التعبير أو الصحافة أو الحق في التجمع السلمي للمطالبة برفع الظلم". هذه المادة تعتبر من أهم النصوص الدستورية في العالم لأنها نصت وبصورة واضحة وصريحة على حرية الإعلام وحدت من قدرة الحكومة والمشرعين على وضع القيود على حرية الصحافة والتعبير.

هذه النصوص لم تأت من فراغ بل كان أساسها الصراع بين الإعلام وسلطة الحاكم البريطاني قبل استقلال الولايات المتحدة حيث حاول الحاكم البريطاني تقييد حرية الصحافة ومنعها من نشر الأخبار التي تضر بسمعة حكومته، وعندما نشرت جريدة نيويورك الأسبوعية في عام ١٧٣٤م، سلسلة مقالات للناشر ينتقد فيها الحاكم البريطاني قام الأخير برفع دعوى قضائية ضد الناشر مطالبًا بإيقاف النشر. وبسبب هذه الخلفية وعوامل أخرى جعلت القادة المؤسسون للولايات المتحدة من المؤمنين بحرية الصحافة ولذلك أقرت فرجينيا في عام ١٧٧٦م، لائحة الحقوق التي نصت على "حرية الصحافة هي من أهم دعائم الديمقراطية ولا يمكن الحد منها إلا من قبل الحكومات المتسلطة".

دور الإعلام في الولايات المتحدة:

الإعلام في الولايات المتحدة يتمتع بدور كبير في الحياة العامة التي يساهم في خدمتها من جهة ويلعب دورًا مهمًا في تشكيلها من جهة أخرى، فهو يتأثر ويؤثر بمجريات الأمور. تصدر حوالي ١٢٠٠ صحيفة يومية في الولايات المتحدة وتطبع العشر الأولى الأكثر تداولاً أكثر من ٥ ملايين نسخة يوميًا. لذلك يتمتع الإعلام سواء كان المقروء أو المسموع بمكانة متميزة في المجتمع الأمريكي. وليس أدل على ذلك من الدور الكبير الذي يلعبه في الانتخابات الأمريكية سواء كانت الرئاسية أو المحلية، الأمر الذي يدفع بالطامحين إلى المناصب إلى إغداق المال على الدعايات الانتخابية التي هي السبيل الأسهل لتعريف المواطن بالمرشحين. ويعتبر المراقبون بإن الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٦٠م، بين نائب الرئيس آنذاك رتشارد نيكسون والسيناتور المغمور من ولاية ماساتشوستس جون كيندي تمثل نقطة تحول في دور الإعلام لأنها السابقة التي أظهرت وبوضوح قوة التأثير التي يمتلكها الإعلام في تشكيل الرأي العام، وكل ذلك يعود بالتحديد إلى المناظرة التلفزيونية بين نيكسون الذي يمتلك الخبرة السياسية والتاريخ السياسي الطويل لكنه لم يكن يتقن لغة الحوار في مقابل السيناتور الشاب الوسيم اللبق الذي استطاع أن يكسب قلوب الناس وأن يفوز بأصواتهم. ومنذ ذلك الحين أصبح التركيز على الإعلانات الصحفية والتلفزيونية بالإضافة إلى التحضير للمناظرات والمقابلات الإعلامية من أولى أولويات المرشحين.

حديثًا، تعتبر ولاية آيوا التي تحتل المرتبة الثانية والثلاثين في ترتيب الولايات الأمريكية من حيث عدد السكان بتعداد ثلاثة ملايين نسمة وهي بذلك ولاية صغيرة مقارنة بولاية كاليفورنيا التي تأتي بالمرتبة الأولى بما يقارب الأربعين مليون نسمة، لكن هذه الولاية لها أهمية خاصة لأنها الأولى في ترتيب الولايات التي تجري فيها الانتخابات الرئاسية الأولية ولذلك يركز المرشحون للرئاسة حملاتهم الانتخابية على هذه الولاية الصغيرة من حيث عدد السكان لسببين أولهما الرغبة في الفوز بأصوات الناخبين في الولاية من أجل تحقيق التقدم على المنافسين واكتساب زخم في الولايات الكبيرة التي تنتخب فيما بعد، كما أن تلك الولاية تعتبر ميدان تجريب للحملات الانتخابية والدعايات الإعلامية. وقد أشارت التقارير الصحفية بأن عدد الإعلانات التلفزيونية في الولاية خلال الحملة الانتخابية القائمة وصل إلى أكثر من مائة ألف إعلان تلفزيوني بكلفة فاقت ٥٥ مليون دولار.

هذا العدد لا يشمل الدعايات في الوسائل الأخرى مثل الصحافة والإذاعة ووسائل التواصل الاجتماع، وهو إن دل على شيء فإنما يدل على الدور الحيوي الذي يلعبه الإعلام في إيصال المعلومات إلى الناس. هذه الحقيقة هي سلاح ذو حدين فهو يعني الإقرار بأهمية الإعلام في تشكيل الرأي العام في توعية المجتمع. كما أنه يجعل من الإعلام وسيلة لجني المال الكثير الأمر الذي يصنع منه هدفًا للشركات الكبرى التي تبحث عن الربح السريع أو تحاول تلميع صورتها أو تسويق بضائعها وكل هذه الأمور تشكل إنحرافًا عن رسالة الإعلام السامية.

أهم التحديات التي تواجه الإعلام في الولايات المتحدة

بعيدًا عن أجواء الانتخابات الرئاسية القائمة والتي تشغل المؤسسات الإعلامية ليل نهار، لابد من وقفة أمام أهم التحديات التي تواجه الإعلام، ليس لأنها تواجه مؤسسات إعلامية بعينها وإنما لأنها تواجه حق المواطن في الوصول إلى المعلومات وحريته في التعبير التي نص عليها الدستور. ولعل من أهم تلك التحديات ما يلي:

١. تحدي الحفاظ على رسالة الإعلام

تراوحت مسيرة الإعلام الأمريكي بين العديد من الإنجازات التي تحسب له عندما أبدى الإصرار على خدمة رسالته وقاوم العديد من المغريات والتحديات وتمكن من تحقيق نتائج باهرة كان من أهمها موقفه المعارض للحرب الأمريكية في فيتنام ودوره الكبير في فضيحة ووترغيت التي أطاحت بالرئيس الأسبق نيكسون. هذه الإنجازات التي تحسب له لم تحصنه من العديد من الإخفاقات التي جاءت نتيجة إغفال رسالته والخضوع إلى الإغراء في أحيان والتهديد في أحيان أخرى، والتي تجلت في موقفه من قضايا المنطقة عامة والحرب على العراق خاصة التي دخلتها أمريكا بذرائع واهية واستخدمت الإعلام في تضليل الشعب.

أما بالنسبة للحرب على فيتنام والدور الذي لعبه الإعلام في كشف أسرار الحرب وتقديمها للقراء على الرغم من معارضة الحكومة كما حضل في القضية المعروفة بأوراق وزارة الدفاع وذلك عندما قام أحد العاملين في تلك الوزارة واسمه "دانيال ألسبرغ" في عام ١٩٧١م، بتسريب أوراق دراسته عن الحرب في فيتنام إلى الصحافة. هذه الدراسة التي قام بها ألسبرغ عن مجمل الحرب في فيتنام وجاءت بطلب مباشر من وزير الدفاع الأسبق روبرت مكنامارا حيث توصلت إلى معلومات خطيرة حول موقف الحكومة وإخفائها العديد من الحقائق حول الحرب وملابساتها عن الشعب طوال الفترة التي امتدت منذ الحرب العالمية الثانية وإلى وقت إعداد الدراسة. هذه الأوراق، وهي على أعلى درجات السرية، أثبتت في بعض نتائجها أن الرؤساء الأمريكيين هاري ترومان وآيزنهاور وجون كنيدي وجونسون قاموا بتضليل الرأي العام الأمريكي حول تلك الحرب. وعندما بدأت صحيفة نيويورك تايمز بنشر سلسلة مقالات حول تلك الوثائق استحصلت الحكومة قرارا من وزارة العدل الأمريكية بوقف النشر بدعوى حساسية المعلومات بالنسبة للأمن القومي الأمريكي. هذا القرار دفع بصحيفتي نيويورك تايمز وواشنطن بوست إلى رفع دعوى قضائية ضد الحكومة حيث وصلت القضية إلى المحكمة العليا لإبداء الرأي والتي أصدرت قرارها الشهير ضد الحكومة بناء على المادة الأولى من التعديلات الدستورية التي تضمن حرية النشر ولأنها لم تقتنع برأي الحكومة بالضرر الذي قد يترتب من جراء النشر. وقد قامت الصحف الأمريكية بنشر الوثائق السرية التي أعطت دفعة قوية لجهود المناهضين لتلك الحرب.

أما بالنسبة للدور الكبير الذي لعبه الإعلام في كشف فضيحة "ووترغيت"، والتي تعود إلى عام١٩٧٢م، عندما قام أربعة أشخاص من حملة الرئيس نيكسون الانتخابية باختراق بناية "ووترغيت" التي تحوي مقر اللجنة الانتخابية للحزب الديمقراطي، وقيام حكومة الرئيس نيكسون بالتغطية على تلك الجريمة. لكن تصدي الصحفيين بوب وودورد وكارل بيرنستين من صحيفة واشنطن بوست للتحقيق في هذه القضية حيث كشفا تفاصيل الجريمة وتورط وكالة الاستخبارات ومكتب التحقيق الفيدرالي ووزارة العدل الأمريكية وأخيرًا البيت الأبيض وصولاً إلى الرئيس، حيث أثبتت مقالاتهم المتواصلة عن القضية أن تلك المؤسسات ساهمت مساهمة فعلية إما بالجريمة أو في عملية التغطية عليها. كانت براعة الصحفيين في إتباع منهجية "تتبع مسارات المال" التي أوصلتهم إلى وضع صورة متكاملة عن العملية الشائكة. لم تكن مسألة التحقيق في تلك القضية سهلة جدًا بالنسبة للصحفيين لأنها كانت تعني التصدي لجميع المؤسسات الأمنية وعلى رأسها الرئيس القابع في البيت الأبيض والذي كان حاقدًا على الإعلام لأنه يعتقد أنه السبب وراء خسارته الانتخابات أمام الرئيس الأسبق كينيدي، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. لكن الصحفيين وبإصرارهما ومساندة هيأة التحرير في الصحيفة تمكنا من كشف تفاصيل تلك الجريمة المعقدة التي نتج عنها إرسال العديد من كبار المسؤولين إلى السجن وتوجت باستقالة الرئيس نيكسون من الرئاسة وهي الأولى في تأريخ الولايات المتحدة. وقد حصل الصحفيان على جائزة "بوليتزر" وقاما بنشر الكتاب المشهور "جميع رجال الرئيس" والذي كان أساس الفيلم المشهور وبنفس الاسم.

تدرك الحكومة الدور الكبير الذي يلعبه الإعلام في تشكيل الرأي العام والتأثير فيه وخصوصًا فيما يتعلق بالموقف منها. ولذلك تسعى الى تسخيره لتحقيق مصالحها من جهة والحيلولة بينه والوصول إلى الحقائق من جهة أخرى. ولذلك تشبه العلاقة بين الحكومة والإعلام الحالة التي تعرف "بشعرة معاوية"، وهي حالة من الشد والجذب من دون الوصول إلى القطيعة التامة لأنها ليست في صالح الطرفين ذلك أن الحكومة تدرك أهمية دور الإعلام في إيصال المعلومات إلى المواطن وتلوينها باللون الذي يختاره. وقد تجلت هذه الأهمية في قيام وزارة الدفاع الأمريكية باستضافة ٦٠٠ صحفي أمريكي لمرافقة الجنود الأمريكان في عملية غزو العراق للمساهمة في نقل الصورة التي ترغب بها الحكومة والحيلولة بين الإعلام ونقل الصورة الخاطئة والأخبار السيئة عن الحرب.

كما أن الحكومة سعت في بعض الأحيان إلى تسخير الإعلام لتحقيق أغراضها وتضليل الشعب، ولعل من أوضح الأمثلة على ذلك القضية المعروفة حول دور صحيفة نيويورك تايمز

الإعلام الأمريكي يقوم بدور أكثر أهمية وحيوية وخطورة لأنه الوسيلة الأهم في تكوين الرأي العام تجاه القضايا العامة والخيارات المطروحة أمام الشعب

في تسويق الموقف الحكومي من الحرب على العراق وتضليل الرأي العام بتلفيق المعلومات حولها. حدث ذلك عندما قررت إدارة الرئيس الأسبق جورج بوش غزو العراق من دون امتلاك التبريرات القانونية لذلك، وهنا نشأت الحاجة إلى إقناع الرأي العام الأمريكي بجدوى الحرب بدعوى امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل وعلاقة النظام العراقي بالإرهاب الذي ضرب الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م. وقد زادت الحاجة بسبب المعارضة الشعبية للحرب آنذاك التي كانت على أوجها وتمثلت بالعديد من التظاهرات الكبيرة في كبرى المدن الأمريكية وفي مقدمتها العاصمة واشنطن. وعندها ظهرت الكاتبة جوديث ميلر التي قامت بنشر سلسلة من المقالات في صحيفة نيويورك تايمز المرموقة في شتاء ٢٠٠١-٢٠٠٢م، تثبت فيها رواية الحكومة الأمريكية بامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وتقدم أدلة مفبركة على صلة الحكومة العراقية بالتنظيمات الإرهابية وفي مقدمتها القاعدة. لكن الصحيفة لم تذكر بأن جميع المعلومات التي وردت في مقالات الكاتبة كان مصدرها شخص واحد هو أحمد الجلبي الذي كان يعمل مستشارًا مدفوع الأجر من قبل الحكومة الأمريكية لتسويق عملية تغيير النظام في العراق، كما أن إدارة التحرير لم تكلف نفسها عناء التدقيق في الأكاذيب التي وردت في تلك المقالات كما هي العادة.

لم تكن تلك القضية آخر الحكاية بل تطورت إلى فصل آخر من الإساءة إلى سمعة صحيفة نيويورك تايمز خاصة والإعلام الأمريكي وحياديته عامة، وتلكم هي دور نيويورك تايمز والكاتبة جوديث ميلر في فضيحة أخرى تمثلت بالكشف عن هوية موظفة السي آي أي فاليري بلايم. وتعود الحكاية إلى أن الأخيرة كانت مسؤولة عن جمع المعلومات عن أسلحة الدمار الشامل في العراق، وقد ساورتها الشكوك حول رواية حصول العراق على اليورانيوم من النيجر فقامت بإقناع المسؤولين بتكليف زوجها السفير جوزيف ويلسون بالتحقيق في القضية بسبب خبرته الدبلوماسية ومعرفته بالقارة الإفريقية من خلال سنوات عديدة من الخدمة في العديد من الدول الإفريقية مثل جنوب إفريقيا بالإضافة إلى شغله منصب السفير في الغابون، كما سبق له أن عمل لفترة بمنصب نائب رئيس البعثة في بغداد في أواخر الثمانينات الأمر الذي جعل منه الشخص المثالي للتحقيق في القضية التي تجمع بين أفريقيا والعراق، وكانت النتيجة التي توصل إليها بعد زيارته للنيجر بعدم صحة الرواية حيث قام بإعلان نتيجة التحقيق. أزعجت مواقف السفير الإدارة الأمريكية التي كانت حريصة على إقناع الشعب الأمريكي والعالم بجدوى الحرب بحجة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، لذلك قامت بالضغط على السفير في سبيل إسكاته، وعندما لم يستجب لتلك الضغوط قام مساعد نائب الرئيس الأسبق ديك تشيني المدعو سكوتر ليبي بتسريب معلومة إلى جوديث ميلر مفادها أن زوجة السفير ويلسون هي مخبرة سرية في وكالة المخابرات الأمريكية. شكل نشر الخبر فضيحة مدوية للصحيفة وسمعة الإعلام الأمريكي وحياديته واستقلاليته عن التأثير الحكومي، ومع أن الصحيفة تراجعت عن تلك المقالات لكنها ولحد الآن لم تقدم اعتذارًا للقراء عن الآثار السيئة لتلك المقالات والنتائج السلبية التي ترتبت عليها.

أعلنت صحيفة "ذي هيل" في واشنطن قبل أيام أنها أجرت مراجعة لمقالات "جون سولومان" الكاتب ونائب رئيس التحرير حول موضوع دور "أوكرانيا"، التي كانت أساس قضية عزل الرئيس ترامب في الكونغرس لأنه حاول الضغط على الرئيس الأوكراني لإجراء تحقيق حول نائب الرئيس السابق بايدن وابنه الذي يتهم بالتربح من أوكرانيا، وكان الرئيس يريد هذه المعلومات لمواجهة بايدن بوصفه المرشح الديمقراطي الأكثر حظا بمنافسة الرئيس على الرئاسة أواخر العام الحالي. وكان سولومان قد نشر ١٤ مقالا أثناء فترة التحقيق والمحاكمة في الكونغرس، كانت تدفع بالرواية التي يسردها الرئيس القائمة على أساس اتهام نائب الرئيس السابق جون بايدن وأبنه وأن "أوكرانيا" وليست روسيا هي التي حاولت التأثير في الانتخابات الأمريكية عام ٢٠١٦م، وقد كشف التحقيق الذي أوردت هيأة التحرير نتائجه قبل أيام أن المعلومات التي وردت في هذه المقالات جاءت من مصدرين فقط وهما محامي الرئيس رودي جولياني ومساعده ليف بارناس، وهما أصحاب مصلحة مباشرة في وجهة النظر هذه لأن الأول تحت التحقيق والثاني تم اتهامه من قبل القضاء في القضية. المشكل في الأمر أن الصحفي فشل في الكشف عن المصادر لأنها صاحبة مصلحة أو تنبيه القراء إلى إن المقالات كانت تمثل وجهة نظر

وليست مقالات صحفية. لم تقدم صحيفة "ذي هيل" خلال عرضها نتائج الأسباب التي أدت إلى فشل هيأة التحرير في تدقيق صحة المعلومات التي نشرها الصحفي والتأكد من نزاهة مصادرها خصوصًا أن هذه المقالات جاءت في وقت حرج وأنها قدمت بذلك خدمة لموقف الرئيس من خلال تضليل الرأي العام حول القضية. كما إن التقرير الذي نشرته الصحيفة حول التحقيق في القضية جاء مخيبًا للآمال من جوانب أخرى منها لأنه لم يقدم الاعتذار للقراء، كما أنه لم يوضح السبب وراء تأخير إعلان النتائج إلى ما بعد انتهاء محاكمة الرئيس في الكونغرس. هذه القضية وسابقاتها تدفع بالحاجة الى قيام الإعلام بمراجعة سياقات عمله والتأكيد على رسالته وعدم انحيازه وإلا فإن ذلك سوف يؤدي إلى خسارته لثقة القراء وهي ثمن باهض لا توازيه أية مصلحة آنية مهما كانت.

٢. تحدي العلاقة بين الشركات الكبرى والإعلام

قبل أيام قليلة أعلنت مؤسسة ماكلاتشي التي تمتلك أكثر من ٣٠ صحيفة في العديد من المدن الأمريكية إفلاسها ووضعت بذلك كل ممتلكاتها تحت إدارة القضاء بسبب ما أسمته ضغط الديون وقلة الموارد المالية. ليست حالة هذه المؤسسة بعيدة عن العديد من المؤسسات الإعلامية التي تعاني من ضغوط تدني الموارد المالية.

تأتي هذ الأخبار في ذات الوقت الذي يشهد نموًا كبيرًا في الاقتصاد وخصوصًا بالنسبة للشركات الكبرى التي تنفق الكثير من الأموال على الإعلان الذي يعد المورد الأهم بالنسبة للمؤسسات الإعلانية. هذه القضية هي الأخرى في غاية التعقيد والأهمية لأنها من جهة تمثل عنوان استقلال الإعلام عن الحكومة لكنها في نفس الوقت تجعل من الإعلام فريسة سهلة لهجوم رجال الأعمال والشركات الكبرى ورغبتهم في ابتلاع المؤسسات الإعلامية. وللتدليل على أهمية الإعلان فإن المبلغ الذي كانت تدفعه الشركات لبث إعلان لمدة ٣٠ ثانية خلال المباراة النهائية لبطولة كرة القدم الأمريكية للعام الحالي ٢٠٢٠م، وصل إلى ٥,٦ مليون دولار، ووصلت مبيعات الإعلان أثناء المباراة إلى رقم قياسي عندما تجاوزت ٤٠٠ مليون دولار، وهذا المبلغ لا يشمل الإعلانات في الفترة التي تسبق المباراة وبعدها.

هذه الأرقام الكبيرة توضح حجم المبالغ التي تنفقها الشركات على الدعاية والتي تشكل أهم المصادر المالية للمؤسسات الإعلامية وهي تفوق بكثير مبلغ الاشتراكات التي يدفعها المواطن. في أدناه الرسم البياني الذي يمثل المبالغ التي تنفقها الشركات على الدعاية الإعلامية في الدول الخمس الأولى عالميًا والتي تقترب من نصف ترليون دولار.

رسم بياني يمثل مستويات الإنفاق على الدعاية في الدول الخمس الأولى عالميًا

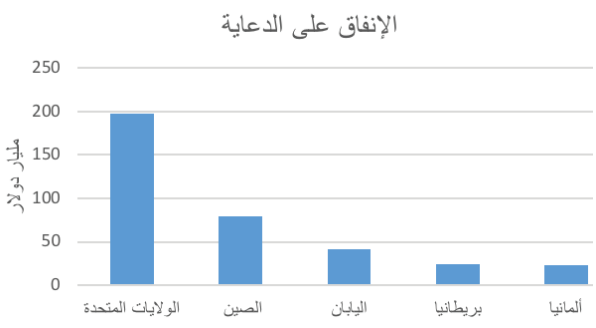

عدة عوامل فعلت فعلها في تركيز المؤسسات الإعلامية في عدد قليل من الشركات الإعلامية الضخمة منها رغبة تلك الشركات في امتلاك المنابر الإعلامية لتلميع صورتها بالإضافة إلى جني المبالغ الكبيرة التي تنفقها الشركات الأخرى على الدعاية، في أدناه جدول بالشركات الإعلامية الكبرى التي تسيطر على ٩٠٪ من قطاع الإعلام الأمريكي.

ت	اسم الشركة	أهم القنوات	القيمة التقديرية للشركة
١	أي تي تي	سي أن أن	٢٧٨
٢	ديزني	أي بي سي	٢٦٧
٣	كومكاست	أن بي سي، أم أس أن بي سي	١٩٨

تصدر حوالي ١٢٠٠ صحيفة يومية في الولايات المتحدة وتطبع العشر الأول الأكثر تداولاً أكثر من ٥ ملايين نسخة يوميًا

٤	نيوزكورب	فوكس نيوز، وول ستريت جورنال	٥٦
٥	ناشيونل أميوزمنت	سي بي أس، فياكوم	٤٣
٦	سوني	سوني	٣٤

لم تقف القضية عند استحواذ الشركات على المؤسسات الإعلامية، حيث قام رجال المال بالاستحواذ على العديد منها مثل قيام جيف بيزوس أغنى رجل في العالم، الذي تقدر ثروته بأكثر من ١٣٠ مليار دولار، بشراء واحدة من أهم الصحف العالمية وهي صحيفة "الواشنطن بوست" في عام ٢٠١٣م، ودفع لذلك مبلغًا كبيرًا قدر بربع مليار دولار. ليس من المعروف الأسباب والدوافع التي كانت وراء عملية الشراء خصوصًا وإن الصحافة المقروءة في الولايات المتحدة تعاني من منافسة وسائل التواصل الاجتماعي وعزوف القراء، ولعل السبب هو أن أحد أهم جوانب القوة في شركة "أمازون" التي يرأسها السيد بيزوس هي الإنترنت، التي تعتبر أهم أسس مستقبل الإعلام في المستقبل القريب.

لا تعتبر عملية شراء صحيفة الواشنطن بوست من قبل أحد الأثرياء هي الوحيدة في هذه المجال فقد قام أحد أثرياء الإنترنت وهو السيد مارك بنيأوف مؤسس شركة "سيلزفورس"، والذي تقدر ثروته بأكثر من سبع مليارات دولار، بشراء مجلة "تايم" وذلك في عام ٢٠١٨م، بمبلغ ١٩٠ مليون دولار.

٣. تحديات الإعلام البديل

تشكل حرية الإعلام في الكشف عن الحقائق إشكالية بالنسبة للسياسيين والطامحين في السلطة، ولذلك كانت الرغبة في السيطرة على الإعلام من خلال سياسة العصا المتمثلة بالاتهام والتخوين والقضاء وكذلك بالجزرة المتمثلة بالمال والإغراء. وعندما تفشل هذه أو على الأصح تكون عواقبها مكلفة وغير مضمونة النتائج، تأتي الحملة الأخيرة التي قد تمثل المسمار الأخير في نعش الإعلام الساعي وراء الحقائق، تلكم هي إشكالية "الإعلام البديل" القائم على الهروب من الحقائق إلى أشباه الحقائق.

ولعل من أوضح الأمثلة على ذلك الحديث التلفزيوني لمستشارة الرئيس ترامب كيليان كونووي عام ٢٠١٧م، عندما سألها المراسل عن تشويه الحقائق من قبل المتحدث الرسمي للبيت الأبيض، فقالت بأن ذلك ليس كذبًا لأنه اعتمد على ما أسمته "حقائق بديلة". بالطبع فإن هذه القضية هي أكبر بكثير من أي قضية سياسية، وإنما تتعلق بحق المواطن في الوصول إلى الحقائق واتخاذ القرارات والمواقف بناءً على معلومات تم توثيقها من خلال عملية تمتاز بالحيادية والشفافية. هذه الأمور ربما أصبحت من الماضي لأنه من خلال الإعلام الجديد أصبح أي شخص يمتلك هاتفًا مرتبطًا بالإنترنت مراسلاً صحفيًا، ومديرًا للتحرير وصاحب مؤسسة إعلامية، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه أمام الأفراد والمؤسسات والجماعات العابرة للحدود والدول لاستخدام الإعلام البديل في نشر "حقائق بديلة" في سبيل تحقيق مصالح سياسية ومن ذلك إثارة الفتن وإشعال الحروب والصراعات داخل المجتمعات.

ولأهمية هذه القضية بالنسبة للأمن الوطني للدول ومنها الولايات المتحدة التقرير الذي أصدرته لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ في أكتوبر من العام الماضي حول جهود المخابرات الروسية في التأثير على المجتمع الأمريكي من خلال استخدام "الإعلام البديل" ووسائل التواصل الاجتماعي. لم تقف هذه الجهود عن حد التأثير بل تجاوزت ذلك إلى محاولة إشعال حرب بين مكونات المجتمع من خلال استغلال الفروقات الاجتماعية والدينية والعرقية، كما أشار التقرير. وقد أشار التقرير إلى حوادث كثيرة جرى افتعالها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي لإشعال الصراع بين مكونات المجتمع وخصوصًا فيما يتعلق بالقضايا العنصرية. ومن القضايا التي ذكرها التقرير بشيء من التفصيل كانت قضية "المركز الإسلامي في هيوستن"، حيث قامت جهات مرتبطة بالمخابرات الروسية بإنشاء صفحة على "فيسبوك" تسمى "قلب تكساس" والتي كانت تمثل مواقف المحافظين من العديد من القضايا ويتابعها حوالي ربع مليون شخص، حيث تمت إضافة قضية الوقوف ضد "تطبيق الشريعة الإسلامية في تكساس" إلى تلك القضايا واتهام المركز الإسلامي في هيوستن بالسعي لذلك. بالطبع لا أحد يعلم الأسس التي استندت عليها التهمة. في ذات الوقت سعت نفس الجهات المخابراتية إلى إنشاء مجموعة مناهضة سميت "مسلمون متحدون لأجل أمريكا" والتي بلغ أتباعها أكثر من ٣٥٠ ألف متابع، ومن خلال الموقعين سعت تلك الجهات إلى الدعوة إلى القيام بالهجوم على المركز الإسلام في هيوستن وذلك في ظهر يوم ٢١ مايو ٢٠١٦م، وفي نفس الوقت دعت أتباع الموقع الآخر إلى التظاهر في نفس الوقت لأجل حماية المركز من

مقاومة توجهات "الإعلام البديل" الذي يقوم على التمويه واستخدام أشباه الحقائق بتحصين المجتمعات من أخطار الفوضى الفكرية

المهاجمين. كانت الغاية جمع المجموعتين في نفس المكان من أجل إحداث فتنة بين الطرفين.

هذه القضية أكبر بكثير من أي من الحوادث والأمثلة التي يمكن أن نذكرها، لأنها جزء مهم من أكبر الأخطار القادمة والتي تسمى "حروب المعلومات" Information Warfare وقد شرح السيد وليم بيري وزير الدفاع الأسبق هذه الحقيقة بقوله "نحن نعيش في عصر تقوده المعلومات. إن التطورات التكنولوجية قامت بتغيير وجه الحروب والطرق التي نعد أنفسنا لها". هذه الحقيقة ليست من نسج الخيال بل هي واقع يعيشه العالم اليوم وقد عانت شعوبنا ولاتزال من استخدام الجماعات الإرهابية لما يسمى بالحقائق البديلة وحروب المعلومات في سبيل تسويق بضاعتها الفاسدة واستخدام ذلك كوسيلة للنفوذ إلى المجتمعات وإحداث الفرقة ليس بين أبناء المجتمع فحسب وإنما بين أفراد الأسرة الواحدة.

إن مقاومة توجهات "الإعلام البديل" الذي يقوم على التمويه واستخدام أشباه الحقائق، لا تتم من خلال الانخراط في مواجهته "بحقائق بديلة" لأن هذه هي الهزيمة بعينها وإنما يتم ذلك بتحصين المجتمعات من أخطار الفوضى الفكرية التي قد تحدثها الحروب المعلوماتية وذلك بالانتباه إلى الدور الكبير الذي يقوم به الإعلام النزيه في خدمة المجتمعات وبناء الأمم من خلال الإصرار على تقديم الحقائق أمام الشعوب لأن ذلك هو السبيل الوحيد في وقاية الأفراد والأمم من حروب المعلومات التي تهدف إلى تمزيق المجتمعات من خلال إحداث الفوضى في المجتمعات وإشعال الحروب بين مكوناتها.

* سفير العراق الأسبق لدى المملكة العربية السعودية واليابان. مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية

كيـف نجهـز مـدارس وجامعـات الجيـل القـادم للثـورة الصناعيـة الرابعـة؟

المصداقية تتراجع في الإعلام التقليدي والجديد لا يمتلك المهنية ولا يمتثل لأخلاقياتها

ملاحظات أولية: يحضرني في هذا المقام "المقال" حديث أسهمت به، خلال استعراض ورقة بعنوان: "التحدي الإعلامي والثقافي"، قدمتها ضمن فعاليات المؤتمر السادس عشر حول (الشباب المسلم والإعلام الجديد)، الذي نظمته رابطة العالم الإسلامي، في الفترة من ٣-٤ ذي الحجة ١٤٣٦هـ، الموافق ١٦-١٧ سبتمبر ٢٠١٥م، بمقرها بمكة المكرمة، تناولت فيه شيئًا من المفارقات المُقْلِقَة، التي يتحدى بها الإعلام الجديد منظوماتنا الأخلاقية، وفي مقدمتها؛ تهديده للهياكل والبُنَى السياسية والاجتماعية والثقافية، وحتى الدينية، وما أصاب الإعلام التقليدي جراء ذلك من انقلاب مفاهيمي، انهارت معه القيم المُؤَسِّسَة للمهنية والحرفية؛ من تَحَرٍ للدِقَّة، والصِدْقِيَّة، والتوازن، والحِياد، والموضوعية، وتداعت قواعد التراتبية التنظيمية والإدارية الناظمة للمسؤوليات وإجراءات المحاسبة، إذ صار كل فرد مَصْدَر ومُحَرِّر ومُتَلَقِي، ولم يعد هناك رئيس تحرير مسؤول، ولا مُدير مُحاسب، ولا مؤسسة مالِكة تُحاكَم على الإشاعة، أو تُعاقَب على إساءة السُمْعَة.

د. الصادق الفقيه

لقد تطورت وسائل التواصل الاجتماعي، منذئذ، بشكل كبير وخطير؛ أتاح، في جانبه الإيجابي، فرصًا لا مثيل لها في التاريخ؛ من سِعَة التواصل والمشاركة، كما مَثَّلَ، في جانبه السلبي، خطوة أخرى في التدهور المستمر لمنظومة الأخلاق في مهنة الإعلام. وأصبحت الخطوط الفاصلة بين الصحفيين المحترفين، والهواة المبتدئين، والمدونين الجادين والمهرجين، غير واضحة. وبالتالي، فقد تغير هيكل وسائل الإعلام بشكل كبير مما أثر على السمات الأساسية للمهنة وأخلاقياتها. وتحدت هذه الظاهرة المتفاقمة مفاهيم الإعلام المتنازع عليها أصلاً؛ كعلم ومعرفة ومهنة، وما ينتاب الإعلاميين من هواجس الانتقاص من مكانتهم كمحترفين. وفي حين أن هذا الشعور يُمَثِلُ تحديًا هائلاً للمهنة بكل أبعادها، إلا أن البحث عن آثاره على هوية الإعلام وأخلاقياته في الدراسات الأكاديمية ما يزال ضئيلاً. إذ تركز الأدبيات الحالية على استخدام الوسائط الجديدة، أو النُقلات الرقمية، وجمع الأخبار، والإنتاج، والنشر، والاستهلاك، مع قليل من الاهتمام بأخلاقيات المهنة، أو قيمها الإعلامية ذاتها، كضابط أخلاقي للممارسة تَرَسَّخَ عبر الأجيال.

إن هذا المقال يسعى إلى تقديم مساهمة تستهدف المساعدة في خلق توازن بين الإعلام الجديد، وما يميزه من آنِيَّة وسائل التواصل الاجتماعي، وبين الإعلام القديم، وما تأسست عليه قواعده من تقاليد، وكيفية إيجاد مواءمة موضوعية بينهما. ومن ثم، مناقشة معادلة المعضلات الأخلاقية، ونزعة التحلل من القواعد والقيم الراسخة، التي نتجت عن تبدلات الهيكلية والتراتبية الإدارية، والتي عَرَّضَت المهنة للخطر. فقد مر ما يقارب العقود الثلاثة لهذه التحولات، التي جرى فيها وضع الأخبار؛ في سياقها وجمعها ونشرها واستهلاكها، في أربعة منافذ إعلامية متمايزة؛ الطباعة، والإذاعة، والتلفزيون، والإنترنت. وتحتوي هذه الوسائط على بيئات متنوعة من حيث طرق الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، التي تَخْلِق في نهاية المطاف هويات مهنية مختلفة، ومستوى صِدْقِيَّة غير محسوسة بشكل مُتسق بين الجماهير. رغم أن بيئات وسائل الإعلام الأربعة المختلفة لها ميزات متقاربة، إذ تشترك جميعها في أوجه التشابه الشائعة في مهنة الإعلام.

لهذا، تنبع أهمية هذا المقال من حقيقتين، أولاهما، أن الأدبيات السابقة تناولت، على وجه التحديد، الطُرُق، التي تؤثر بها وسائل التواصل الاجتماعي على الأخلاقيات، وتكييف القرار الأخلاقي في بث المرويات العاجلة، والمدونات الانطباعية على الإنترنت، دون ضبط وتمحيص. بينما بحثت الدراسات الحالية في

النموذج المقترح: تطوير قيم الإعلام التقليدي مع مراعاة متطلبات الحتمية التكنولوجية وتطبيق مبادئ الصحافة التشاركية والتفاعلية

تأثير وسائل التواصل الاجتماعي من زوايا مختلفة، وباستخدام طرق مختلفة. ومع ذلك، فإن دراسات أخلاقيات وسائل الإعلام الاجتماعية والصحافة منقوصة. وثاني الحقيقتين، أن المؤسسات الإعلامية الإخبارية، في الوقت الحالي، هي المؤسسات الأقل مصداقية، لأن الثقة في الأخبار تتناقص مع الوقت الإضافي، والنسبة المئوية للأشخاص الذين يشعرون بالقلق من المعلومات الزائفة، أو الأخبار المزيفة، التي يتم استخدامها كسلاح، ترتفع باستمرار. وبالتالي، لم يعد الإعلام التقليدي مصدرًا موثوقًا، أو جديرًا بالثقة للأخبار والمعلومات، لتأخره في نقل هذه الأخبار والمعلومات. الأمر الذي يجعل المهنة برمتها تواجه تهديدًا حقيقيًا حيث يتم تحطيم الحدود، التي تحمي أولئك الذين يعملون داخل أسوارها، وتستبعد من يغزونها من الخارج، أي من منصات التواصل الاجتماعي، والذين لا يمثلون المهنة، ولا يمتثلون لأخلاقياتها، بل يعبرون عن آرائهم واهتماماتهم ومواقفهم الخاصة.

الهرمية المسؤولة:

تَعَوَّدَ جِيلُنَا، الذي خَبِرَ العلاقة مع القواعد المرعية للإعلام، قبل ثورة الاتصالات الحديثة، أن يرى المهنة تخضع لهيكلية وتراتبية ثابتة، وتنتظم بإعدادات تنظيمية هرمية معلومة، وتخضع الممارسة لقيود محددة، ومعايير أخلاقية صارمة. ولكن نظرًا لمستحدثات التكنولوجيات الرقمية لوسائل التواصل الجديد، أو شبكات التواصل الاجتماعي، فإن مهنة الإعلام، كما نعرفها، دخلت مرحلة مختلفة تمامًا عن فرصة التقارب والتدامج، التي بشرتنا بها بداياتها. إذ اتضح جليًا أن التقارب الإعلامي، الذي توفرنا على دراسة سماته في تسعينيات القرن الماضي، ليس مجرد مسألة دمج التكنولوجيا لوسائل الإعلام المختلفة في وسيط واحد، بل إنها عملية تحولات لا نهاية لها، ولها آثار شاملة وجوهرية على كل جانب من جوانب مهنة الإعلام، والبيئات الثقافية، التي تشكلت به، بما في ذلك علاقات المنتجين والمستهلكين وسلطة التوزيع والتأثير، حتى صار هذا التقارب عمليات معقدة؛ تحرك بعضها الشركات المُنْتِجَة من أعلى إلى أسفل، ويدفع ما تبقى من سلطتها المستهلكون من أسفل إلى أعلى.

إن هذين الشريكين الرئيسين؛ المنتجون والمستهلكون، يتنافسان في عملية التقارب على زيادة فوائدهم، وتوسيع سيطرتهم، على تدفق الأخبار والمعلومات. والمؤكد أن لكل منهما أغراض ودوافع تجذبهما معًا لمشاركة منصات الوسائط نفسها، ولكن مع أهداف مختلفة. فمؤسسات الإعلام، بوسائلها المختلفة، تحاول تسريع تدفق المحتوى عبر قنوات التسليم والتلقي لزيادة فرص الإيرادات، وتوسيع قاعدة الأسواق، وتحسين التزامات المتابعين من القراء والمستمعين والمشاهدين. بينما يكافح الجمهور المتلقي، من ناحية أخرى، للسيطرة على تدفق الأخبار والمعلومات، التي يرغب في متابعتها. إن الشريكين يحاولان الفوز بمعركة الاستقلال والاستغلال بين دوافع ممارسة السلطة وهدف الحصول على المزيد من الإيرادات. في هذه المعركة، أصبح المواطنون المتحررون من الروتين الصحفي التقليدي، وموانع المؤسسات الإعلامية الإخبارية، أكثر نشاطاً، عبر وسائط التواصل الاجتماعي، في إنتاج وتوزيع الأخبار والآراء. في الوقت نفسه، صارت المؤسسات الإعلامية الإخبارية تفتقر إلى المكانة والقوة والنفوذ، التي كانت ذات يوم من سمات وجودها الأساسية.

لقد لاحظنا، منذ العقد الأخير للقرن الماضي، أن الجمهور قد بدأ، وعلى نطاق عالمي، رحلة الهجرة بعيدً اعن الإعلام التقليدي، والبحث عن الأخبار والمحتوى الثقافي المتاح في منصات التواصل الاجتماعي، على ما عليه من ضعف في التَقَيُّد بقواعد المهنة الأخلاقية. إذ أدى الانفجار الناجم عن انتشار شبكة الإنترنت إلى وفرة في الأخبار ومحتوى المعلومات، الذي يأتي من خارج صفحات الصحافة الاحترافية، أو قنوات الإذاعة والتلفاز. ووجد الجمهور في وسائل التواصل الاجتماعي فرصًا غير محدودة لأن يصبحوا هم أنفسهم كصحفيين في متناول يدهم أدوات إنتاج وتسجيل ومشاركة النصوص والصور والفيديوهات والصوت، وغير ذلك من أشكال تبادل المحتوى بشكل أسرع، وبسهولة أكثر من أي وقت مضى. وفي هذه المعركة، فإن التقارب والتفاعل وتخصيص المحتوى والنص التشعبي، إلى جانب الاختراق الواسع وتوافر أدوات التجارة الإلكترونية الجديدة، يُعَادُ تعريف الإعلام، وكيف يتم تنفيذ رسالته؛ وبالطبع من هو الإعلامي. وفي الوقت نفسه، فإن هذه التبدلات تُثير معضلات أخلاقية جديدة، وتساؤلات جادة حول غياب الهرمية المسؤولة، التي يمكن أن تخضع للمساءلة والمحاسبة حال انحراف الأداء.

لقد تعمدت الأدبيات الحديثة التقليل من شأن الجانب السلبي في وسائل التواصل الاجتماعي، وتغفل عنها، خاصة آثارها على المهنة وجوهرها؛ المُتَمَثِّل في الأخلاق. ورغم أن وسائل التواصل الاجتماعي تقوم بمراقبة الوسائل التقليدية، والتحقق من شرعيتها ومصداقيتها، والتشكيك في دقتها ومعاييرها،

وفرص شفافية جديدة، إلا أنها، ومع ذلك، تحمل معلومات مضللة وكاذبة وأخبار وهمية. فقد شَهِدنا أن وسائل التواصل الاجتماعي تُمكّن كلاً من النُخَبْ والقواعد الشعبية من تجاوز وسائل الإعلام التقليدية ونقل رسائلهم؛ دون وسيط، إلى مؤيديهم، أو متابعيهم. بالإضافة إلى ذلك، أصبح التضليل مشكلة عالمية حقيقية، حيث تجاوز المجال السياسي ليشمل جميع جوانب المعلومات، بما في ذلك تغير المناخ، والترفيه، والعديد من القضايا الحيوية الأخرى.

فالخصائص الرئيسة لوسائل التواصل الاجتماعي تجعلها سيفًا ذو حدين. من ناحية، تعتمد على تقنية الحرية، التي تعزز الشفافية والديمقراطية، وعلى النقيض من ذلك، فإن مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، وفقًا لمعايير الصحافة التقليدية، ليسوا مسؤولين، أو مهنيين يمكن مساءلتهم. إن جمهور وسائل التواصل الاجتماعي؛ المنتجون والمستهلكون، أحرار من التسلسل الهرمي المؤسسي، والقيود، واللوائح الخاصة بالإعلام، ويعمل الافتقار إلى المسؤولية والمساءلة ضد القواعد الأخلاقية، التي تأسست عليها مهنة الإعلام منذ إنشائها قبل خمسة قرون. فقد تحولت ممارسة الحرية من عدد قليل من مُلّاك المؤسسات الإعلامية الإخبارية والإعلاميين المحترفين إلى جميع الناس. وفي عملية الاستبدال هذه، لم يعد منظورًا أن يتم تَقْيِيد المالكين الجدد للحرية بموجب القوانين، أو الأخلاقيات، التي كانت تحكم بيئة المالكين القدامى.

السلطة الخامسة:

إن التحول الرقمي الهيكلي في مهنة الإعلام يمثل الآن مُعْضِلَةً أخلاقية حقيقية، ولا تُبَشِر قادمات الأيام بوجود تصورات ناضجة يمكن أن تُنْتِجَ حلاً لها. فالتطور يتسارع بأشكال تفوق قدراتنا على الملاحقة، التي تضبط مساراته. ويجادل عالم الاجتماع ويليام دوتون، من معهد أكسفورد للإنترنت، بأننا نشهد ظهور منصات وشبكات إخبارية قوية؛ جديدة تعمل بشكل مستقل، وبعيدًا عن السيطرة على وسائل الإعلام التقليدية السائدة. وقد صف دوتون هذه المنصات القوية بأنها "السلطة الخامسة"، التي قوضت بالفعل، وتجاوزت حدود، المنظمات الإعلامية الحالية. إذ يعتقد أن هذه السلطة الخامسة يمكن أن تكون مهمة للقرن الحادي والعشرين بقدر أهمية السلطة الرابعة منذ القرن الثامن عشر. ويقول إنه في القرن الحادي والعشرين، بدأت مؤسسة جديدة في الظهور ببعض الخصائص المماثلة للسلطة الرابعة، ولكن بميزات مهمة، وفريدة بدرجة كافية ومعقولة، تبرر الاعتراف بها ووجودها كسلطة خامسة منفصلة جديدة. وتفتح هذه السلطة طرقًا جديدة لتعزيز مساءلة المنظمات السياسية، والمؤسسات الإعلامية الإخبارية، وغيرها، من مواقع القوة والنفوذ.

ربما لا يكون انشغالنا في العالم العربي كبيرًا بنشوء هذه الظواهر التكنولوجية بالقدر، الذي ينبغي أن نستعد به لمقابلة آثارها الاجتماعية، أو مواجهة تحدياتها المهنية والأخلاقية. غير أننا نجد أن المؤسسات الإعلامية الإخبارية الرئيسة في الغرب، تُحاول جاهدة الاستجابة لظهور "السلطة الخامسة"، وفهم وتحديد التحديات التقنية والمهنية والاجتماعية، التي يثيرها النمو السريع لهذه الظاهرة. إذ يجري التركيز حثيثًا على عدد من القضايا العملية، التي من بينها التحكم التحريري، والتدرج، وصيانة الملكية الفكرية، والنظر في عدم وضوح المجالات المهنية والشخصية، فضلاً عن المخاوف بشأن الطبيعة التمثيلية، أو غير التمثيلية للشبكات، والتي تسعى إلى الاعتراف بكينونتها في الحقل الإعلامي. ومن الواضح أن المعضلات الاستراتيجية كما حددتها وسائل الإعلام الرئيسة، لا ترتبط بشكل مباشر، أو غير مباشر، بأخلاقيات الإعلام، التي تم، للأسف، دفعها إلى الكواليس. فقد تم إجراء جميع الأبحاث تقريبًا في هذا المجال بغرض محدد واضح، أو ضمني، لفحص استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، ووظائفها، وأدوارها، وتأثيراتها، مقارنةً بالوسائط الإعلامية التقليدية، دون اهتمام كافٍ بموضوع الأخلاق، الذي لا يمكن إلا أن يكون مقدمًا على غيره في مجتمعاتنا العربية.

التحدي الأخلاقي:

في سياق ما تقدم، يمكن الزعم أن القضية الأكثر أهمية، التي أثارتها وسائل التواصل الاجتماعي، هي التحديات الأخلاقية، وتأثيرها على تراجع الثقة في المهنة والإعلاميين كمهنيين محترفين. إذا كان القراء والمستمعون والمشاهدون لا يثقون في منصات وسائل التواصل الاجتماعي، فمن المحتمل أن يمتد هذا الموقف السلبي إلى منصات الإعلام الأخرى؛ سواء كانت متصلة، أو غير متصلة بالإنترنت. وهذا هو السبب في أن المهنة ككل في خطر، وأعراض الأزمة عديدة، من بينها انخفاض في جماهير وسائل الإعلام التقليدية، وتداولها، وإيرادات الإعلانات. كما أن التراجع المستمر لوظائف الإعلاميين، وتراجع

مهنة الإعلام تواجه تحطم الحدود التي تحمي من يعملون بها وتطلق يد غزاة المنصات الذين لا يمتلكون المهنية

اهتمام طلاب الإعلام بدخول سوق العمل الإعلامي، وإغلاق العديد من مؤسسات الإعلام الإخبارية في جميع أنحاء العالم، هي أيضًا مؤشرات واضحة على هذه الأزمة. هذا التراجع يهدد الوظائف العامة، وأدوار الإعلام في المجتمع كمؤسسة اجتماعية مسؤولة عن تقديم حساب دقيق ونزيه وصادق وموضوعي وشامل للأحداث اليومية.

في الواقع، أصبحت المنصات الإعلامية الجديدة، سواء اتفقنا، أو لم نتفق، مصدرًا بديلًا للأخبار ووجهات النظر، خاصة للشباب والنشطاء، خاصة في البلدان، التي تتسب فيها وسائط الإعلام التقليدية إلى الحكومات. وهنا، نرى أنه من المهم تسليط الضوء على البيان، الذي أدلى به غاي بيرغر، مدير اليونسكو لحرية التعبير وتطوير الإعلام، في مقدمته لكتاب "الصحافة والأخبار المزيفة والمعلومات الخاطئة"، إذ يقول إن التضليل هو ظاهرة على وسائل التواصل الاجتماعي يستغلها الآن ممثلون أقوياء. ونتيجة لذلك، فإن أي حديث عن قوانين جديدة وصارمة هي مجرد كبش فداء للأهداف السهلة، التي تنوي بشكل أساسي فرض الرقابة على الإنترنت وتقييدها. ومن ثم، تقييد جميع منصات وسائل التواصل الاجتماعي أيضاً. هذا ليس مجرد تخوف، بل هو واقع تنتهز فيه الكثير من الحكومات الفرصة لتكييف القوانين، التي تقوض حق التواصل، وحق الوصول إلى المعلومات، والحق الراسخ في حرية التعبير. ويضيف بيرغر أن الخطر النهائي ليس فقط تنظيم غير مبرر لمهنة الإعلام، ولكن الخوف أن يكفر الجمهور بكل المحتوى الإعلامي.

إن التحدي الرئيسي، الذي يواجهه اختصاصيو الإعلام، والمهنيون، وواضعو السياسات، ومنظمات المجتمع المدني، هو كيفية تقليل الجانب الفاسد من منصات وسائل التواصل الاجتماعي، أو تآكله تمامًا بشكل أساسي، من النتائج غير الأخلاقية؛ مثل، التضليل، والتزييف، والأخبار الوهمية، والدعاية، وغسل دماغ، دون تقييد حقوق التواصل للمواطنين والإعلاميين المحترفين. لذلك، فإن التحدي الأساس، الذي تشكله منصات وسائل التواصل الاجتماعي للإعلاميين في وسائل الإعلام التقليدية والصحافة عبر الإنترنت، لا يتعلق بالمال، أو حتى الأمن الوظيفي. إنه حول فكرة الاحتراف. ومع ذلك، قد يرتبط مصدر التهديد بالمواطنين، أو الشبكات الاجتماعية، الذين ليسوا جزءًا من مهنة الإعلام، والذين لديهم قدر كافٍ من المعرفة والتدريب، وملتزمون بقواعد الأخلاقيات، وفي الوقت نفسه يكافحون لحماية المهنة من التدخلات الحكومية والتجارية للحفاظ على استقلالهم.

لهذا، يجب طرح سؤال، نحسب أنه مهم في هذه المرحلة، وهو: هل نحن بحاجة إلى تجاهل الأخلاقيات الحالية تمامًا والتفكير في نموذج مختلف يناسب تقنيات الاتصال الجديدة في منصات التواصل الاجتماعي؟ والجواب البديهي هو أن الأخلاقيات هي نفسها بغض النظر عن قنوات الاتصال، سواء كانت منفصلة، أو متصلة بالإنترنت. ومع ذلك، يجب أن يفكر المتواصلون والمهنيون وواضعو السياسات في طرق التنظيم الذاتي للمساعدة في مراقبة المشكلات الأخلاقية المذكورة سابقًا والمتعلقة بالتكنولوجيا في حد ذاتها. إذ إن التحدي، الذي جلبته منصات وسائل الإعلام الاجتماعية لأخلاقيات الإعلام هائل، وليس من السهل التغلب عليه، خاصة جمع الأخبار وإنتاجها ونشرها، وما يمكن أن تكون عليه أخلاقيات الإعلام، في هذا الوقت الصعب، حيث يمكن لكل شخص؛ بغض النظر عن خلفيته الثقافية، والتعليمية، والتوجه الأخلاقي، واحترامه للآخرين، تعميم الأخبار والآراء بنقرة زرٍ واحدة.

أصبح التضليل مشكلة عالمية تشمل جميع جوانب المعلومات بما في ذلك تغير المناخ والترفيه

نماذج أخلاقية:

في الوقت الحالي، هناك نموذجان مختلفان لأخلاقيات الإعلام؛ أحدهما، نموذج يحكم الإعلام التقليدي والإلكتروني، على النحو الذي فصلناه في هذا المقال، والذي أكنا فيه أن الإعلاميون المحترفون يحاولون تطبيق المعايير الأخلاقية بحرص والتزام، رغم أن بعضهم يرتكبون أحيانًا انتهاكات جريئة للقيم والمعايير العالمية. بينما يسود النموذج الثاني بين المدونين من عامة المواطنين، الذين يشغلون مساحة أكبر من المجال العام، والذين من المرجح أن يكونوا أكثر قابلية للاستخدام الخاطئ لهذه القيم، رغم أنهم أكثر قابلية لقراءة إنتاجهم من قبل الجمهور في كل مكان. ووفقًا للنموذج الأخلاقي التقليدي، يعد الإعلاميون محترفين يبحثون عن الحقيقة، ويهدفون إلى توفير تغطية واقعية ودقيقة ومتوازنة، يمكن للناس الوثوق بها. ومن ناحية أخرى، لا يهتم نموذج المدون المواطن بالدقة والتحقق والموضوعية والتوازن وقول الحقيقة؛ وما يهمه هو مشاركة عفوية؛ ونشر سريع لأي شيء في يده، ويتحمل المستخدمون مسؤولية التحقق، أو عدم التحقق، عما يستهلكونه.

إن النموذج، الذي يمكن اقتراحه، هو تطوير لقيم الإعلام التقليدي، التي لا تقبل المساومة حول توجهاتها الأخلاقية، مع مراعاة متطلبات الحتمية التكنولوجية. بمعنى آخر، مع الالتزام بالنموذج التقليدي للأخلاقيات، يتعين على الإعلاميين المحترفين أن يطبقوا مبادئ الصحافة التشاركية والتفاعلية والديمقراطية،

وفي نفس الوقت الأخلاقيات. ويحرص الإعلامي الجيد؛ وفقًا للنموذج المستحدث للأخلاقيات، على الاستماع إلى مجموعة متنوعة من الأصوات، ويعكسها، ويحفز النقاش والمشاركة مع الجمهور، وداخل المجتمعات. وبالتالي، فإن الكلمة الرئيسية في هذه المرحلة هي الوعي. إذ أن الوعي المهني هو الذي يمكن أن يعرقل تَوَسُّع ظاهرة "الأخبار المزيفة"، ويأتي في امتثال وتآزر كاملين مع الحاجة المطلقة والحتمية للقواعد الموضوعية والمعززة ديناميكيًا، ليس فقط لأخلاقيات الإعلام، ولكن أيضًا من أجل خير السلوك المهني والممارسة الإعلامية. وهذا هو المفتاح لإنشاء مقاييس جديدة، من شأنها أن تجمع بشكل متناغم الإعلام التقليدي على أساس المعايير النوعية مع التكنولوجيات المستحدثة، وخاصة وسائل الإعلام الجديدة.

في هذا السياق، يوجد نموذج أخلاقي عالمي متجذر في النظرية الثقافية الإسلامية، يعتمد على أربعة مبادئ توجيهية؛ وهي، احترام التعددية والتنوع الثقافي، وحرية التعبير، والعدالة، والاعتدال. إن ما يميز هذا النموذج الأخلاقي الإسلامي هو قيمه الأخلاقية الإنسانية العالمية، التي يجب منحها الأولوية على التحزب السياسي، أو المصالح الوطنية والشخصية، أو الحتمية التكنولوجية. إذ ينبع جوهر النموذج وقوته من حقيقة أنه يسعى إلى خلق توازن بين ما هو محلي وعالمي، وما هو أصلي، وما هو ليس بالقدر الذي يجعلنا ندافع فيه عن كل من التضامن العالمي والاختلافات الثقافية. إنه نموذج أخلاقيات متعددة الثقافات، تم تصميمه للتغلب على العديد من أوجه القصور في نماذج أخرى مهمة، ولكنها منحازة تجاه نماذج الهيمنة الغربية. وينظر النموذج إلى الاختلافات في الثقافات المتنافسة الأخرى باعتبارها فرصًا وليست تهديدات. فمبادئ الانفتاح والتفاعل والمشاركة، واحترام الآخرين هي، التي توجه النموذج؛ لذلك، تم تطويره للتعامل مع تحديات منصات وسائل التواصل الاجتماعي مع تقدير أخلاقيات الإعلام التقليدي.

الخاتمة:

لقد أحدثت ثورة الإعلام، والتحولات الهيكلية والتراتبية، توترات وتحديات أخلاقية على مستويين؛ أولاهما، هو أن هناك توتر بين الإعلام التقليدي والإعلام الإلكتروني، لأن ثقافة الإعلام التقليدي، التي ترسخت بقيم الدقة والتحقق قبل النشر والتوازن والنزاهة وحراسة البوابات، تتعارض مع ثقافة الإعلام الإلكتروني، والتي تؤكد على الفورية وعدم الشفافية والانحياز، وما يرغبه المدونون غير المحترفين، وما يمكن، أو لا يمكن، تصحيحه بعد النشر. وثانيهما، أن هناك توتر بين الإعلام المحلي والعالمي. فإذا كان للإعلام تأثير عالمي، فما هي مسؤولياته العالمية؟ وهل ينبغي لأخلاقيات الإعلام أن تعيد صياغة أهدافها وقواعدها لتوجيه الإعلام، الذي أصبح عالميًا، وتأثيره محسوس في كل مكان؟ والتغييرات تتحدى أسس أخلاقيات الإعلام، وهذا التحدي أعمق من المناقشات حول مبدأ محدد، أو آخر، مثل الموضوعية. كما أن هذا التحدي أكبر من المشكلات المعروفة، مثل كيفية التحقق من غرف الأخبار من قِبَل المواطنين. فثورة الاتصالات تتطلب منا أن نعيد النظر في الافتراضات، أو ماذا يمكن أن تعني الأخلاق لمهنة يجب أن توفر الأخبار والتحليلات الفورية؛ حيث الجميع مع "مودم" أصبح هو الناشر الحقيقي؟

لهذا، يمكن تلخيص التحدي، الذي يواجه أخلاقيات وسائل الإعلام اليوم، من خلال السؤال التالي: إلى أين الأخلاق في عالم متعدد الوسائط، وما نَصِفُه بالإعلام العالمي؟ إذ يجب أن تفعل أخلاقيات وسائل الإعلام أكثر من مجرد الإشارة إلى هذه التوترات، فمن الناحية النظرية، ووفقًا لما ورد في تفاصيل هذا المقال، يجب تفكيك التعارض بين قيم الإعلام القديمة والحديثة، على أن يُقرر المعنيون أي المبادئ ينبغي الحفاظ عليها، أو اختراعها. ومن الناحية العملية، ينبغي أن نتوفر على مقاييس جديدة لتوجيه الإعلام عبر الإنترنت، أو خارج الإنترنت. إذ تعمل ثورة وسائل الإعلام على تغيير طبيعة الصحافة وأخلاقياتها بشكل جذري، ولا رجعة فيه. فمشهد بيئة الإعلام الآن فوضوي، ويتطور بوتيرة مضطربة، يشارك فيها الإعلاميون المحترفون، مع المدونين، والعابثين، ومكبرات الصوت في "اللايفات"، ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي من كل المواطنين.

ولهذا، ففي خضم كل ثورة، تظهر إمكانيات جديدة، في حين أن الممارسات القديمة مهددة. وما يحدث اليوم ليس استثناءً، إذ تكافح اقتصاديات الإعلام المهني، بينما يهاجر الجمهور عبر الإنترنت. في حين يخلق انكماش غرف الأخبار قلقًا بشأن مستقبل الإعلام التقليدي. ومع ذلك، تثير هذه المخاوف أيضًا تجارب في الإعلام، تبدو في حالة مقاومة شرسة ضد نظرية أفول نجم الإعلام التقليدي، مثل مراكز الصحافة الاستقصائية غير الربحية. لكن يبقى السؤال الرئيس، الذي نترك إجابته للقارئ، الذي طالع تفاصيل هذا المقال، هو إلى أي مدى تتناسب أخلاقيات الإعلام الحالية مع وسائل الإعلام اليوم، وما يتوقع أن يشهده الغد بشكل فوري وتفاعلي من صدام محتمل بين إعلام الهواة والمحترفين؟

* دبلوماسي سوداني، الأمين العام السابق لمنتدى الفكر العربي

نحو إعلام أفضل: الإعلام صنعة لها قواعد وليس مهنة من لا مهنة له

ضرورة استعانة الجامعات بالكفاءات الصحافية للتدريس فالعمل الإعلامي يتطلب التجربة

الإعلام اليوم بمنطقتنا هو أحد أكثر المواضيع نقاشًا، بدراية أو بدون، وكثيرًا ما تخلط المفاهيم حيث يخرج النقاش عن السياق الصحيح. مثلاً، هل انتهت الصحافة؟ والصحيح هو: هل انحسر دور الصحف الورقية؟ بمعنى انحسار الوسائط لا الصحافة نفسها. سؤال آخر: هل هذا معقول وطنيًا، في حالة الأخبار التلفزيونية؟ بدلاً من السؤال: هل هذا مقبول مهنيًا؟ والمثال الأكثر شيوعًا هو مقولة: تويتر أغناني عن الصحف، والإعلام، لكن دون أن يتساءل، وما هي مصادر تويتر؟ هل هي معلومة، ونقلاً عن شاهد عيان؟ أم رأي، ونقلاً عن باحث؟ أو صحيفة؟ أو محطة إخبارية؟ أم راديو؟ وإذا كان المصدر إعلاميًا، فهل هي مؤسسات رصينة، أو صفراء؟ وكثيرًا ما نسمع أين سفاراتنا إعلاميًا؟ بدلا من القول لماذا لا يصرح، ويسرب، المسؤول؟ فما قيمة الرد بلا معلومات؟ وهذا الأمر يتطلب سرعة تجاوب من المسؤول، أو السياسي، خذ مثلاً الأداء السياسي السعودي المميز في شهر يناير الماضي، بعضه في دافوس، مثل تصريحات وزير الطاقة الأمير عبد العزيز بن سلمان، وكذلك مقابلة نائب وزير الدفاع الأمير خالد بن سلمان ذاك الشهر. ومقابلة الأمير فيصل الفرحان، وزير الخارجية، وبالطبع اللقاء المهم للوزير عادل الجبير في البرلمان الأوروبي. وعليه فإن هذه المقدمة لا تعني أن الإعلام عملية معقدة، بل المراد قوله إن الإعلام صنعة، ولها قواعد. وليس مهنة من لا مهنة له.

طارق الحميد

في السيرة الذاتية، الأكثر مبيعًا، للجنرال كولين باول، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق: "رحلتي الأمريكية"، وفي الفصل الأول "أخذ بعاصفة" هناك مقدمة للصحافي الأمريكي مارفين كلوب، المدير المؤسس لمركز شورينشتاين المعني بالإعلام والسياسة، والسياسات العامة في مركز شورينشتاين ومدرسة كينيدي، الزميل المقيم في برنامج السياسة الخارجية في معهد بروكينغز، وكبير المستشارين في مركز بوليتزر لتقارير الأزمات. يقول فيها: "عندما تذهب أمريكا إلى الحرب، يذهب معها الإعلام متوشحًا بالعلم (الأمريكي) في فخر لا يقل عن فخر القوات نفسها"، فهل أي إعلام قادر على الذهاب لميادين الحروب، وبعض الإعلام ساحات حرب، بفخر لا يقل عن فخر القوات؟ ذاك ليس أمر خاضع لآراء مرسلة، وإنما للتقييم الموضوعي.

ولذلك فمن أجل الحديث عن دور الإعلام في منطقتنا، وسعيًا نحو إعلام أفضل، فلابد من الانطلاق بتساؤل واضح: عن أي إعلام نتحدث؟ هل الرسمي، المملوك للدولة، بأنواعه؟ أم الإعلام الخاص، وبأنواعه أيضًا؟ أم أن المقصود، وكما يشاع في منطقتنا، والعالم العربي، وسائل التواصل الاجتماعية التي تحسب على الإعلام؟ هذه التساؤلات تساعدنا على تقييم وضع الإعلام بمنطقتنا، وأزمته، وتحدياته، والتي أرى أنها، ومن واقع تجربة، تكمن في عدم اتضاح ماهيته، بأحيان كثيرة، لدى صانع القرار، والمتلقي، ولذا نجد دائمًا الشكوى من الإعلام، خصوصًا سياسيًا. كما نجد تذمر الإعلام، والإعلاميين، من الساسة وبعض الأنظمة، علمًا أن العلاقة بين الإعلام والساسة كعلاقة البحر بالبحار.

واقع الحال يظهر أن لدينا مشكلة في التعريفات، والمصطلحات، مما خلق أزمة خطرة على مستقبل الإعلام بمنطقتنا، فمن هو الإعلامي؟ وهل الصحافي، والصحافة، بشكل عام، وهل على الصحفي، كما أن العسكرية تقوم على الجندي أي إنسان متخصص تم تأهيله؟ أم إنه فقط "أحد" المشاهير، والشهرة ليست دليل حرفية، أو إجادة. والإشكالية الأخرى في التعامل مع الإعلام، خصوصًا رسميًا: هل هو دائرة توجيه، أم إنه للإعلام، والإخبار، إيمانًا بضرورة إتاحة المعلومة الصحيحة، ما أمكن، والتعامل مع

الإعلام لنشر الوعي، وخدمة مصالح الدولة، فالشائعة، مثلاً، قد تتسبب بأزمة اقتصادية، أو أمنية، أو تساهم في زعزعة الثقة بين الدولة والمواطن.

والأمر لا يتعلق فقط بضرورة إعادة الاعتبار إلى مفهوم من هو الصحافي، ليعاد الاعتبار إلى المصداقية، بل ضرورة إعادة الاعتبار إلى الوقت. وهذا أمر يتطلب بعضًا من الشرح. في كل العالم، مثلا، تلفزيونيًا، هناك ساعات ذروة للبث تقوم على اعتبارات لطبيعة المجتمع نفسه، وقت العشاء العائلي للأسرة، وبالنسبة للصحافة، طاولة الإفطار، وفي الحالة العربية كانت نشرات الأخبار، والمسلسلات، هي ساعة الذروة، ويظل توقيت بعض المباريات الرياضية ساعة ذروة، لكن لأننا نعيش مرحلة فوضى في التواصل، عبر وسائل التكنولوجيا المتاحة، وانعدام بروتكولات استخدام أجهزة تلك الوسائل فهناك انهيار خطر على الجدول اليومي للمتلقي، أو المواطن والمواطنة. وهذا يعني إمعان في الفوضى الإعلانية، والإعلامية، وصعوبة في إيجاد وسائل التواصل المناسبة، والمحددة، لإيصال الرسائل، سواء كانت سياسيًا، أو تجاريًا، أو من باب التوعية الصحية، أو خلافه.

ولذلك فمع انتشار الفضائيات العربية بما يفوق الألف محطة تلفزيونية، وعدم جدية تطبيق ضوابط حقوق الملكية الفكرية أدى إلى حالة فوضى على الانترنت حيث بات من السهل إصدار صحف لا تقوم بعمل خاص بمقدار ما إنها تسطو على عمل المؤسسات الكبرى، وبالتالي تتسبب لها بخسائر اقتصادية ينتج عنها إغلاق مؤسسات، وتسريح عاملين. وأضف إلى ذلك الفوضى في وسائل التواصل حيث أفقدت مفهوم التأثير قيمته، واحترامه، وأصبح الكل يدعي أنه "إعلامي".

وفوضى المواقع الاليكترونية، وسهولة تسميتها بالصحف الاليكترونية يتطلب إعادة نظر، وتقييم حقيقي، يبدأ من تطبيق صارم لقوانين حماية الملكية الفكرية. في كتاب (over load)، للصحافي الأمريكي الشهير بوب شيلفر، واندرو شوارتز، هناك دليل للصحافة الرقمية، وماهيتها، حيث يقول اندرو شوارتز في الجزء الخامس من الكتاب: "الموجة الرقمية الجديدة للصحافة: دليل لمواقع الأخبار الأصلية رقميًا:

تتكون القائمة التالية من أهم الناشرين الرقميين وفقًا لهذه الإرشادات:

- يجب أن يحتوي على ما لا يقل عن عشرة ملايين زائر رقمي فريد شهريًا (كما في الربع الأخير من عام ٢٠١٥)
- يجب أن يتم حملها على شبكة الإنترنت وليس على موقع الويب الخاص بعلامة تجارية قديمة.

المؤسسة الإعلامية هي الناشرة للمحتوى الأصلي للأخبار، والأحداث الجارية.

- ان لا يتم إنشاء الموقع الإخباري بواسطة المستخدمين (مثل فيس بوك، أو تويتر، أو ويكيبيديا، أو ميديوم (medium) أو رديت (reddit).

تجاهل ما سبق أدى إلى حالة تردي وفوضى يضاف لها ما اسميته في عام ٢٠٠٨ م، عملية "غسيل الأخبار" والتي مارستها الجماعات والميلشيات المسلحة في منطقتنا، وكذلك النظم السياسية المؤدلجة ذات الأجندات، وعلى رأسها إيران، ولا ننسى دور الإعلام القطري المحرض، والمخرب.

وعليه، فإن أجواء الفوضى هذه، وانعدام مفاهيم الإعلام، ووقوعه في مقص قاتل، وهو إما الشللية، أو تحوله إلى مهنة من لا مهنة له، كلها تعني أن وضع الإعلام في منطقتنا بخطر، ما يشكل خطرًا أكبر على الرأي العام، وبالتالي خطرًا على كل جهود الدولة في منطقتنا، وخصوصًا دول الخليج المعنية بالاعتدال، والبناء، والبحث عن غد أفضل قائم على التوعية، ونشر الأفكار السليمة، ومكافحة الشائعات، والأخبار المدسوسة التي تسعى لخلق الفوضى، وتهديد النسيج الاجتماعي تحت ذرائع وفتن طائفية وخلافها، وهذا ما تسعى له إيران منذ عقود في منطقتنا. وكذلك ما يسعى إليه المتطرفون وأعداء دول المنطقة. وهنا علينا تذكر المقولة الشهيرة لرئيس الوزراء البريطاني السابق ونستن تشرشل حيث يقول: "يمكن للكذبة أن تصل نصف العالم، بينما لا تزال الحقيقة تحاول ارتداء ملابسها". ونحن الآن في أوج عصر تزوير المعلومات، أو كما يردد الرئيس الأميركي دونالد ترامب: "fake news".

وعليه فإن ما سبق يوضح أننا في حاجة ماسة إلى إعادة هيكلة أوضاعنا الإعلامية، هيكلة فكرية، حرفية، توافق مفهوم "الصنعة". وذاك يتحقق بإعادة الاعتبار لمفهوم الإعلام، والقائمين على الإعلام، وآليات تحديد الجمهور المستهدف، وكيفية استهدافهم، ولذلك مدارس، وليس اجتهادات شخصية، أو حملات إعلامية على طريقة إعلام السبعينات، لا على طريقة وسائل التواصل الاجتماعي، وخصوصًا بعد ما يعرف بأحداث الربيع العربي، والحقيقة أنه لا فرق بين إعلام

فوضى الانترنت سهلت إصدار صحف لا تقوم بعمل خاص بل تسطو على إنتاج المؤسسات الكبرى وتتسبب في خسائرها وإغلاقها

أحمد سعيد، وهيكل، وما حدث ويحدث في تويتر، فالحملات ليست إعلامًا.

لا بد من إعادة الاعتبار لقيمة الصحافي، أي المهنة، وذلك بالتعليم، وليس باستسهال الاستعانة بالأطول لسانًا والأكثر شهرة، حسب المفاهيم التي خلفتها لنا وسائل التواصل، فالتدرج في مهنة الصحافة مثل التدرج في مهنة الطيران. في الطيران ساعات طيران، وفي الصحافة قصص، وعمل ميداني، وخبرة تراكمية.

ولا بد من ضبط قانوني لا تهاون فيه مع قضايا حقوق الملكية الفكرية التي من شأنها أن تساهم في الحفاظ على المؤسسات، وحقوق العاملين فيها، وتنهي حالة الفوضى التي نعيشها، والتي باتت طاردة للمهنة، ومنفرة للكفاءات.

ويجب أن يُعاد الاعتبار لقيمة الوقت، من خلال البرامج التلفزيونية، لإيقاف هذه الفوضى التي نشهدها، حيث بات من الصعب معرفة القناة الرسمية عن التجارية، أو الإخبارية عن الترفيهية. المفروض أن تكون القنوات الرسمية أكثر وضوحًا في أهدافها لأنها ليست ربحية، وإنما تسعى للتأثير. ومخاطبة جمهور محدد، وفق جغرافية الدولة نفسها، بينما القنوات التجارية لديها معطيات أخرى للانتشار، والتأثير، حيث أن هاجسها هو الحصول على العائد الذي يضمن لها النجاح والاستمرار. وبالنسبة للقنوات الإخبارية فالمفروض أن تكون أكثر جدية في تطبيق الفنون الصحافية الخاصة بالعمل الإخباري التلفزيوني، من الجدية في الحصول على المعلومة السبق، والجدية في اختيار المذيعين والمذيعات، والمحللين، وذلك لا يتحقق تحت وطأة الشللية، أو تأثير وسائل التواصل الاجتماعية، بل المفروض أن يكون للمؤسسات الإعلامية المحترمة ميثاق خاص لتعامل منسوبيها مع وسائل التواصل، ويكون لعدم التقيد به عواقب حقيقية، فالمصداقية هي أساس العمل الصحافي.

ولذا فإن كل ما سبق كان تقييم للواقع، وإذا لم ندرك ضرورة القيام بتقييم جاد، بل وما أسميته إعادة الهيكلة الإدارية، والفكرية، وإعادة الاعتبار للمفاهيم، فلا أمل بإعلام ناجح مؤثر يعول عليه في بث الوعي، وحراسة العقل، وإضاءة الطريق لمجتمع ينشد التطوير والتطور، والإصلاح الدائم.

وإذا ما تحقق ما سبق فإن على الدول المعتدلة التي تنشد التأثير عبر وسائل الإعلام، وكما يتم في كل المجتمعات المتقدمة فلا بد من اتباع المدارس المتبعة في الغرب، وهي أساليب تدرس، وليست اجتهادات، في كيفية التعاطي، والتواصل، مع الإعلام. وضالة الإعلامي المعلومة. ولذلك فهناك المتحدثين الرسميين، وهناك التسريبات، والمؤتمرات الصحافية، والحوارات. وهناك صحفيين متخصصين بقطاعات مهمة يرافقون المسؤولين المعنيين بتلك القطاعات، حيث تكون الفائدة أعم وأشمل، فمن هنا يصبح هناك صحافي متخصص، مثلاً، بوزارة الخارجية، وتضمن تلك الوزارة وصول معلوماتها بدقة، وهكذا، بحيث يكون لكل قطاع صحافيين متخصصين، مجرد تواجدهم بتلك القطاعات يمنحهم المعرفة، والتخصص، ودقة المعلومة.

وكما يجب على المسؤول أن يسهم في إعادة الاعتبار للتخصص، مثلا جيمس بيكر وزير الخارجية الأميركي الأسبق كان لديه لقاء أسبوعي مع الكاتب الأمريكي توماس فريدمان مما أكسبه أهمية ومعرفة. فلا بد أن يسعى المسؤولون إلى لقاء الصحافيين المؤثرين، والكتاب ذوي الخبرات، بل ومحاولة اكتشاف المبدعين منهم، ومنحهم أدوات التأثير وهي المعلومة، طالما لديهم قواعد العمل الصحافي، من اللغة، والمعرفة، والمقدرة الجيدة على البحث، والتقصي، والمقدرة على التحليل.

ونركز على إعادة الاعتبار للتخصص لأنه لدينا ضعف، وأقولها من باب الحصافة، وعدم إثارة الجدل، من الضروري أن يكون لدينا صحافيين متخصصين في شؤون الميليشيات المسلحة، والجماعات الأصولية. فمن الواضح أنه يوجد نقص المتخصصين في الشأن الإيراني، واليمني، وحتى العراقي، بل واللبناني، والمصري، وحتى الخليجي، أما في الشؤون المحلية الداخلية فحدث ولا حرج عن نقص المتخصصين في قطاعات مختلفة، مما يعني ضعف إعلامي في الطرح، وعدم تفهم للقضايا المطروحة.

وفي سياق ضرورة إعادة الهيكلة الإعلامية، فكريًا، وإداريًا، ومهنيًا، لا بد من إعادة الاعتبار لمصادر الأخبار، خصوصًا وإننا بلغنا مرحلة يعتقد البعض فيها أن "الوتساب" مصدر من مصادر الأخبار! ولذا فلا بد أن نبدأ من مراحل التعليم الأولية صعودًا إلى الأعلى. لا بد من شرح للصغار، وهم الحاضنة، وأفضل طريقة توصيل للأهالي عن الفرق بين: (.com-.net-.gov-.org-.edu). وكذلك الفرق بين الصحافة الرصينة، والصحافة الصفراء. وما هي المواقع الجادة للباحثين، والأكاديميين، ومقالات الكتاب المطلعين، لتدعيم البحث، وليس الارتهان فقط لموقع ويكيبيديا الذي لا تعتد به الجامعات الغربية، أو المؤسسات الإعلامية المحترمة دوليا.

وهذا يقودنا للتعليم، فأنا أنتمي إلى المدرسة التي لا تؤمن بضرورة أن يكون الصحافي دارس للصحافة، ففي مقابلة مطولة اجريتها مع رئيس تحرير الواشنطن بوست الراحل، الأسطورة بن برادلي، والذي في فترته أسقط الرئيس نيكسون على خلفية فضيحة وترجيت التي كشفتها صحيفة الواشنطن بوست، وأنوي نشر تلك المقابلة في كتاب خاص عن الصحافة، سألت برادلي كيف يبدأ الصحافي؟ قال:" تغرب، اترك والدتك ووالدك، وابتعد عن الأشياء التي تعرفها مسبقًا". وهذا يذكرنا بأننا لا زلنا بحاجة إلى مراسلين دوليين من أبناء جلدتنا، وفي

الدول التي تمثل لنا أهمية، سياسية كانت، أو اقتصادية، وكذلك الدول الحليفة، هذا يتطلب إعداد قيادات إعلامية مستقبلية من المتخصصين.

وعندما سألت برادلي، الذي هو نفسه عمل دبلوماسيًا في باريس، ما الذي يجب أن يدرسه الصحافي، وبماذا تنصحه؟ قال برادلي:" أريدهم أن يدرسوا اللغة الإنجليزية، وأن يتعلموا الكتابة ويدرسوا مقومات اللغة الإنجليزية الجيدة، يمكنهم دراسة التاريخ ويعرفوا ماذا كان يحدث على هذا الكوكب قبل مولدهم، وعليهم أن يتعاملوا مع المصالح الحكومية ليعرفوا ما الذي سيغطونه عند ملء استمارة أو شيء من هذا القبيل، ويدرسون أي شيء آخر يهتمون به، أي شيء يرغبونه. لم أدرس أية مقررات صحفية مطلقًا، درست بجامعة هارفارد ولم يكن هناك أية مقررات صحفية، بالطبع يمكنك أن تتعلم الكتابة ولكنك إذا درست اللغة الإنجليزية، عليك أن تكتب كثيرًا، ففي الكلية تكتب الكثير من الأبحاث، ولكن أراهنك أنه من الصعب أن تجد شخصًا يبلغ من العمر ٢٣ أو ٢٤عامًا، ويرغب أن يكون صحفيًا، ثم يستطيع استيعاب كل ما يحتاج إلى معرفته عن الصحافة في غضون ستة أشهر. مثلًا، كيف يصيغ خبرًا، أو أن يضع أهم خبر في الصدارة وينسق الهرم المقلوب الخاص بالكتابة الصحفية، وبعد كل هذه الفوضى يقول لك الجمهور: أنت تكتب بشكل مختلف، لا تكتب بنفس الطريقة كل مرة، لا يتعين عليك أن تضع كلمة أمس في الجملة الافتتاحية".

وعليه فعندما أقول هذا يقودنا للتعليم، فالمقصود أنه قد حان الوقت لتنزل جامعاتنا من برجها العاجي وتستعين بالكفاءات الصحافية لتقوم بتدريس الصحافة، والأمر نفسه ينطبق على العمل التلفزيوني، في جامعاتنا، فالعمل الإعلامي يتطلب نقل التجربة الواقعية إلى أروقة الجامعات، وليس الاكتفاء بالبعد الأكاديمي. وهذا يدعوني للقول بأننا في حاجة ماسة اليوم لمعاهد إعلامية، صحافية، تستقبل الصحافيين، والصحافيات الشباب والشابات لتعليمهم فنون العمل الصحفي بأنواعه المختلفة، وإدارة الحملات السياسية، بمفهوم انتخابي، لا حملات تهييج، وفن التحليل، والتصوير، والإعداد التلفزيوني، وفن التعامل مع التلفزيون، ويدرس حتى للسياسيين، والدبلوماسيين، وكل مهتم. وكذلك تدريس فنون العمل الميداني، والصحافة الاستقصائية، وتكون تلك المعاهدة مخولة لمنح الدبلوما، أو شهادات محددة، وفق فترة محددة، لمن يريد تحديث معلوماته، ومهاراته. ويكون أعضاء التدريس كفاءات إعلامية ذات خبرة ومنجز، وكذلك أكاديميين مميزين مارسوا العمل الإعلامي.

ختامًا، يومًا بعد يوم، حدثًا بعد حدث، أرى أننا في حاجة لكل ما ذكر أعلاه للوصول إلى إعلام أفضل.

* **رئيس تحرير الشرق الأوسط السابق، كاتب ومحلل سياسي، كاتب في صحيفة عكاظ حاليًا.**

إعلام الانترنت المنفلت يقوض وحدات سياسية مستقرة عبر إحياء الطائفية

تراجع إعلام الحكومات أمام طغيان إعلام الكتروني يستطيع الإفساد بتشويه الحقائق

ولدت مطلع الخمسينيات، بينما كانت صحيفة الأخبار تستنشق أول أنفاس الميلاد في يونيو ١٩٥٢م، ليعقبها في يوليو ١٩٥٣م، راديو صوت العرب، الذي كان يزهو بأنه صوت كل العرب من المحيط الهادر إلى الخليج الثائر، ثم صحيفة الجمهورية في ديسمبر ١٩٥٣م، فيما كان المصريون يهرولون إلى البيوت والمقاهي قبل الثامنة والنصف مساء كل يوم، ليصيغوا السمع إلى نشرة الأخبار الرئيسية، تجاوبًا مع دعوة وجهتها الإذاعة المصرية آنذاك، للمصريين بصوت المطرب محمد قنديل: أن أنصتوا إلى نشرة الأخبار. بدأ اهتمامي المبكر بنشرة الأخبار، حين فتحت عيني كطفل على اهتمام أبوي بها، إذ كانا يحرصان على الإنصات إلى الراديو في مواعيد نشرات الأخبار، وكانا يصدقان كل ما يأتي به الراديو، ولفرط اهتمامهما بذلك وثقتهما فيه، أبديت أنا أيضًا مثل هذا الاهتمام، ليس عن وعي بدواعيه، وإنما عن سعي لاسترضاء أبوي، اللذين كانا يبديان سعادة مفرطة بهذا الطفل الذي ينصت معهما لنشرات الأخبار، ويردد-كببغاء-ما يرد فيها من أخبار أو آراء أو تعليقات.

عبد المنعم مصطفى

كنت محظوظًا بالانتماء إلى أسرة تنصت إلى نشرات الأخبار على مدار اليوم، وإلى وطن اختار أن يعتبر نشرات الأخبار عنده، علامة على أنه حي يتمتع بكامل الوعي، وبموفور الصحة، بل إنني أظن أننا ربما كنا أول جيل في المنطقة العربية كلها يحتفي بأن لدى إذاعته أخبار، بعدما راح الراديو يدعو مستمعيه إلى الإنصات لنشرات الأخبار باعتبارها أحد أهم منجزات هذا العصر !!.

كانت الإذاعة المصرية قد بدأت في أواسط الخمسينيات، بث أغنية للمطرب محمد قنديل، صاحب الصوت الرخيم-الذي وصفته أم كلثوم بأنه من أفضل الأصوات -تقول كلمات الأغنية التي كتبها الشاعر حسين طنطاوي، ولحنها الموسيقار أحمد صدقي:

ع الدوار.. ع الدوار
راديو بلدنا فيه أخبار

يعني ليعد كل منكم إلى داره (الدوار) حيث يبث الراديو الأخبار، ثم يواصل محمد قنديل النداء، بصوته القوي:

يا اللي في قاعة.. يا اللي في خص
قوم دي الساعة ثمانية ونص
والراديو عمال بيرص
في الأخبار قلبك يتهنى
كنا في نار وبقينا في جنة
واللي ظلمنا بقى في النار
ع الدوار... ع الدوار
الجرانين بترد الروح
وتداوي القلب المجروح
خير جاي لنا بالقنطار
عالدوار..ع الدوار
طاقة القدر شافتها عنينا
والدنيا دي بقت في أيدينا
واللي خلقنا فرجها علينا
كنا عبيد وبقينا أسياد
كنا في ليل والنور اتقاد
كنا صغار وبقينا كبار
ع الدوار..ع الدوار

هل عرف أي منكم من قبل أو سمع عن نشرة أخبار يجري تقديمها باعتبارها من منجزات وطن ما فوق خارطة هذا الكوكب ؟!

وصـول تقنيـات الاتصـال لأيـدي أنصـاف المتعلمـين
عـرض أمـن أوطـان وشـعوب المنطقـة لأضـرار حـادة وممتـدة

أنا سمعت ورأيت ووعيت وحفظت كما ترون، آنذاك لم يكن بوسع أحد التحقق مما يتلقى من أخبار، فثمة مصدر وحيد للمعلومات، أما المصدرين الثاني والثالث، وأعني بهما إذاعة بي بي سي البريطانية، وراديو صوت أمريكا، فكان استقبال بثهما صعبًا، وكانا هما أيضًا ومازالا يكذبان ولكن باحترافية أعلى، وبقدرة ترويج أشد.

استدعت ذاكرتي كل ما تقدم، وأنا أتابع ما يجري في سوريا واليمن والجزائر، وما يدور في السودان ولبنان، وأحاول أن أفهم ما الذي يحدث في ليبيا. فالمنطقة الملتهبة من حولنا، توكد ان أغنية محمد قنديل كانت تحمل من الأمنيات أكثر مما تحمل من الحقائق، أو أنها بالأحرى كانت مادة تخدير بالأوهام، فلا الجرانين(الجرائد) بترد الروح، ولا الأخبار بتدواي القلب المجروح، ولا الخير جاي لنا بالقنطار، فشعوب المنطقة مازالت تفتش تحت أنقاض التاريخ عن مستقبل ما. بينما خارطة المنطقة ذاتها، ما تزال مفرودة أمام قوى خارجية تقص من أطرافها لتصل بأطراف الآخرين الوافدين عليها.

بهذه الروح المتشككة فيما تردده وسائل إعلام لكل منها أجندته الخاصة، أو أجندة ممولية، رحت أتابع ما يجري في السودان، والجزائر وليبيا، وسوريا ولبنان واليمن والعراق، بينما تُلِّح على رأسي الأسئلة:

هل ما يدور في هذه البلدان هو الطور الثاني مما يسمى (الربيع العربي) ؟! أم أنه فعل تغيير ذاتي لا تأثير للخارج عليه؟! وهل ما زال بوسع الشعوب أن ترى الأمل خلف ما ظن بعضها أنه ثورات تغيير باتجاه المستقبل فإذا توابعه عند بعضها، مجرد حرائق تحملها باتجاه ماض غادرته الحضارة قبل قرون؟!..

ليست لدي إجابات جاهزة، فقد غادرت زمن أوهام وعدتنا بأن (الخير جاي لنا بالقنطار)، لكنني أستطيع ان أرصد توابع ضعف مصداقية وسائل الإعلام لدى المتلقين في عصر السموات المفتوحة، في زمن انتقل فيه التأثير مما هو مقروء، أو مسموع، أو مرئي، إلى زمن يتشكل فيه الوعي عبر مواقع التواصل الاجتماعي (السوشيال ميديا) ويتحول معه الإنسان العربي من مجرد متلق، إلى شريك أو فاعل، ولكن أي مستوى من الشراكة، وأي نوع، وبأي قدر، من الفعل؟!

اعتاد الإعلام في المنطقة العربية، على اعتبار أن وظيفته هي التلقين أو الشحن أو التعبئة، فلم تعرف دول المنطقة مصطلح(الإعلام) قبل نهاية الستينيات من القرن الفائت، بل أن منصب وزير الإعلام ذاته لم يكن معروفًا في البيئة السياسية بشكل عام، وأذكر أن أول وزارة تضطلع بتلك المهمة، في مصر التي دشنت عصر الاحتفاء بنشرات الأخبار كما تقدم، كانت تحمل اسم (وزارة الإرشاد القومي)، وكما يتبين لنا من اسمها، فإن مهمتها هي (الإرشاد) لا (الإعلام)، ففي الأولى (الإرشاد) أنت تريد أن تقود المتلقي في اتجاه بعينه (ترشده) خوفًا عليه من أن يضل، أو أن يضيع من قدميه الطريق، وفي الثانية (الإعلام) أنت تريد أن تخبره بما جرى، أو أن تخطره بما استجد.

لم يكن الإعلام سلطة في أي وقت، لكن السيطرة عليه بالقوة الصلبة أو بالقوة الناعمة، ظلت مصدرًا للسلطة طول الوقت، وهو ما جرى منذ أول انقلاب عسكري قاده حسني الزعيم في سوريا عام ١٩٤٩م، وحتى آخر انقلاب عسكري في السودان، حيث ظلت السيطرة على مبنى الإذاعة والتليفزيون لإذاعة البيان رقم واحد، صنوًا للسيطرة على مقار الحكم.

أطلق الرئيس المصري الراحل أنور السادات على الإعلام وصف (السلطة الرابعة) أي إنه أحد أهم مكونات الحكم بعد السلطات الثلاث التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، لكن السياق الذي جرى فيه إطلاق هذا الوصف كان ضمن محاولة لاستقطاب الإعلام والطبطبة على مشاعر الإعلاميين، إما لتحييدهم ازاء بعض القضايا، أو بقصد حشدهم خلف قضايا أخرى بعينها، لم يتجاوز الإعلام فيها حدود الإرشاد أو الحشد.

أفلحت سياسات السيطرة الحكومية على وسائل الإعلام، بدرجات متفاوتة طوال عصر ما قبل ثورة الانترنت. كان بوسع كافة الحكومات ممارسة قدر ما من التحكم في الإعلام، مهما كانت الهوية السياسية للحكم، حدث هذا في إعلام الدول الديموقراطية في الغرب، وحدث بدرجات أفدح بكثير لدى إعلام دول في الشرق، كان الاختلاف طوال الوقت حول درجة التحكم، وليس حول وجوده من عدمه، لكن مقدار المصداقية في الرسالة الإعلامية ظل مرهونًا طول الوقت، بمقدار الاحتراف الإعلامي الذي تزيد قدرته على حجب التدخل كلما زادت درجة الاحتراف الإعلامي عنده. كنت أنبه زملائي من العاملين معي طول الوقت، إلى أهمية أن (نبدو) محايدين، بغض النظر عن درجة الحياد أو عن مقدار الانحياز عند بث الرسالة الإعلامية، باعتبار أن الحياد المطلق موجود فقط في الفردوس الأعلى، جنبًا إلى جنب مع الحقيقة المطلقة.

على مدى أكثر من ستين عامًا، اتسم الإعلام العربي في مجمله، بدرجة ما من درجات (المحافظة)، تزايدت أو تناقصت، بمقدار مستوى الانكشاف في التوافق أو الاختلاف العربي-العربي، لكنها في أشد حالات الخصام، ظلت تمسك بشعرة معاوية، التي كان يرخيها إن شدها الناس، ويشدها إن أرخوها. كان ثمة استقطاب في العالم العربي، بين تيار محافظ، وآخر ثوري، لكن الخلاف داخله جرى تحت سقف من الالتزام، أتاح عند المنعطفات الحادة، إمكانية المصالحة العربية-العربية، أو التعايش العربي-العربي عند حده الأدنى.

رفعت التهديدات الوجودية لمعظم الدول العربية إثر اندلاع ما يسمى بـ (الربيع العربي) من سقف التعايش العربي-العربي الذي بات أعلى كلفة، وشهدت المنطقة استقطابًا حادًا، تحت وطأة تهديدات قوى إقليمية بازغة، أصابها شبق النهوض على حساب النظام الإقليمي العربي الذي نالت منه أحداث ما يسمى بالربيع العربي وتوابعه.

و تفاعلت أوضاع الإقليم برمته تحت تأثير ثورة تقنيات الاتصال، وما أضافته مواقع التواصل الاجتماعي (سوشيال ميديا)، من فضاء إعلامي لا تحده حدود، حمل إليه الفضوليون والهواة، قيمًا جديدة، لا تقيم وزنًا للمصالح الوطنية العليا، واستطاعت جماعات منفلته من إسار المشروعية، أن تبث قيمها، على نحو بات يهدد الأطر القيمية العامة لمجتمعات مستقرة وآمنة.

مع إعلام الانترنت المنفلت من الأطر الاجتماعية لمجتمعات استقرت عبر قرون، بات ممكنًا تقويض وحدات سياسية مستقرة، عبر إحياء دعاوى طائفية، أو عرقية، أو قبلية، وهو ما حدث على نحو جلي، في الحالة الليبية عقب سقوط نظام معمر القذافي، وما تلاه من تناهش قوى دولية وإقليمية للجسد الليبي، ظهرت عشرات القنوات الفضائية، تحمل اسماء عشرات المناطق والقبائل الليبية، يحاول كل منها الظفر بالنصيب الأكبر من بقايا وطن مزقته الفوضى، وهو ما حدث أيضًا بالعراق عقب الغزو الأمريكي، وفي سوريا واليمن عقب حوادث ما يسمى بالربيع العربي.

قادت الهزات العنيفة التي تعرض لها النظام الإقليمي العربي على مدى السنوات العشر الأخيرة، إلى إضعاف قبضة أغلب حكومات الإقليم على وسائل إعلام تنطلق من دولها، ما أتاح خروج تلك الوسائط الإعلامية (صحافة وتليفزيون ومواقع إلكترونية) عن أي سياق قومي أو وطني، وبدا المشهد الإعلامي العربي معبرًا عن حال التشظي الذي طال بعض الأوطان في المنطقة.

في اللحظة الراهنة، بينما تشهد بعض دول المنطقة صراعات بالسلاح لا يلوح في الأفق أن نهايتها وشيكة، يبدو الإعلام. عاجزًا عن اقتراح حلول أو إطلاق مبادرات جادة تسهم في لجم التدهور، بل أن بعض هذا الإعلام بات في اللحظة الراهنة عبئًا على كل مبادرات الحل، وكل محاولات لم الشمل الوطني، متأثرًا بما أتاحته تقنيات الاتصال المتطورة من قدرات أتاحت لكل من هب ودب فرصة أن يدلو بدلوه في الشأن العام دون خلفية سياسية، أو إدارية، أو دينية، أو تقنية، أو علمية، تتيح له ذلك.

استباحة الفضاء الالكتروني، فتحت بدورها أبوابًا لاستباحة الحقائق، والرؤوس، والعقول، واتاحت لجماعات أفرزها التشظي الناجم عن فرط التواصل، إمكانية إلحاق الأذى بأوطانها، عن جهل بطبيعة ما تحت أيديها من أدوات التأثير، أو حتى عن سوء قصد وسابق تخطيط.

على خلفية ما سبق، يمكن رؤية كم ساهمت تقنيات الاتصال المتطورة بين أيدي أنصاف المتعلمين، في تعريض أمن الأوطان والشعوب في المنطقة لأضرار حادة وممتدة التأثير، لا يمكن التصدي لها دون تضحيات جسام.

لقد تراجع تأثير وسائل الإعلام التقليدية التي تديرها الحكومات، أمام طغيان إعلام إلكتروني، يفتقر إلى أبسط مقومات الإعلام، لكنه يستطيع إفساد كل شيء، مستخدمًا أدوات تشويه الحقائق واصطناع الشائعات.

صمود الدولة الوطنية داخل النظام الإقليمي العربي، ومحافظتها على وحدة شعبها وترابها، هو الضمان الأكيد ضد محاولات التمزيق والتفكيك التي تمهد لها وسائل إعلام، تفتقر بشدة إلى القيم المهنية، حيث لا تدقيق ولا مصداقية.

سقى الله تلك الأيام، حين كان بوسع أغنية أن تحشد شعبًا خلف قضية، أو أن تبني وعيًا وطنيًا، ما عاد ممكنا بناءه الآن في زمن السوشيال ميديا. فـ (الجرانين) ما عادت ترد الروح ولا تداوي القلب المجروح، بعدما انشغل صناع الصحافة بالبحث عن الرزق لا عن الحقيقة، وما عادت الناس تهرول للحاق بنشرات أخبار باتت مثل صفحات الوفيات، لا تبث سوى أنباء رحيل كل ما هو عزيز.

يحتاج الإعلام إلى فضاء حر، لكن هذا الفضاء الحر لا يستطيع في غياب الأمل أن يجعل حياة الناس أفضل. فتشوا في طيات ملابسكم الشتوية الثقيلة، عن أمل حقيقي، تدور به ماكينات إعلام حقيقية، لتتلقفه شعوب حقيقية لديها القدرة على ترجمة الأحلام إلى خطط وبرامج ومنجزات حقيقية.

* مفكر وخبير إعلامي مصري

الصحافة الورقية العربية.. التجديد أو الانقراض

الصحافة الورقية العربية على مفترق طرق وأمام خيارين: التجديد والتكيف أو الاندثار

تواجه الصحافة الورقية في العالم العربي تحديات كبيرة وأزمات كثيرة باتت تهدد مستقبلها وتجعلها معرضة للاندثار والانقراض ما لم تقم بالتجديد والتكيف مع المتغيرات حتى تستطيع البقاء والصمود والاستمرار وتجاوز هذه التحديات وتشهد الصحافة الورقية في العالم العربي أزمة كبيرة بدأت منذ أكثر من عقد من الزمان وانعكست في العديد من الجوانب والمؤشرات:

د. أحمد سيد أحمد

- إغلاق الكثير من الصحف الورقية: شهدت السنوات الأخيرة تراجع عدد الصحف الورقية المطبوعة في العالم العربي مع إغلاق الكثير من الصحف وتحول بعضها إلى الاعتماد على الطبعات الإلكترونية ووقف إصدار الطبعات الورقية، ففي المملكة العربية السعودية، أعلنت صحيفة الحياة العريقة في يوليو ٢٠١٨م، عن إغلاق مكتبها في لبنان بعد توقف طبعتها الورقية في بيروت نتيجة أسباب مالية حيث تحولت النسخة الدولية إلى الصدور عبر الانترنت فقط، بينما بقيت النسخة السعودية للصحيفة على حالها وتطبع في دبي.

وفى مصر، التي لديها تجربة صحفية عريقة تزداد على مائة وخمسين عامًا، تواجه الصحافة الورقية أزمة حادة، مع إغلاق العديد من الصحف خاصة الحزبية والمستقلة نتيجة للأزمات المالية، حيث تراجع أعداد الصحف الورقية الصادرة. فقد تراجع عدد الصحف اليومية والأسبوعية والشهرية الصادرة في مصر من ١٤٢ صحيفة، منها ٢٣ صحيفة حزبية، في عام ٢٠١٠م، إلى ٧٥ صحيفة، منها ٣ صحف حزبية في عام ٢٠١٥م، ثم إلى ٨٠ صحيفة عامة منها ٨ صحف حزبية في عام ٢٠١٤م، بانخفاض بلغت نسبته ٦ في المائة. ثم تراجعت بشكل حاد في ٢٠١٩ م، حيث يبلغ عددها حاليًا ٢٣ صحيفة، منها ٩ صحف قومية، و١٣ خاصة، وواحدة حزبية هي صحيفة الوفد، وذلك وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. كما أغلقت العديد من الصحف الخاصة والحزبية مثل صحف البديل في عام ٢٠١٥م، والأحرار، والطريق، والكرامة، والجيل، بينما أعلنت صحف أخرى تحولها من الصدور اليومي إلى الصدور الأسبوعي، حيث أعلنت صحيفة التحرير، التوقف عن الصدور اليومي والاكتفاء بعدد أسبوعي يصدر كل يوم ثلاثاء. وأرجعت سبب الإغلاق إلى انصراف أغلب قطاعات المجتمع عن قراءة الصحف المطبوعة، خصوصًا الشباب، واتجاههم إلى الحصول على معلوماتهم من الصحافة الإلكترونية. وفي نهاية عام ٢٠١٣م، تحولت صحيفة المصريون من النسخة اليومية إلى الأسبوعية. وهناك العديد من الصحف الورقية التي تواجه خطر الإغلاق مع اشتداد أزماتها المالية، وهو أمر ينطبق على غالبية الصحف العربية خاصة الصحف الخاصة والحزبية، ففي لبنان توقفت صحيفة السفير الشهيرة عن الصدور نهاية عام ٢٠١٦م، جراء مصاعب مالية بعد ٤٢ عامًا من تأسيسها. وهناك اليوم ما يقارب ١١ صحيفة يومية لبنانية، بينها صحيفة فرنسية وأخرى إنجليزية والباقي باللغة العربية، يواجه خطر الإغلاق، وغالبية موظفيها مهددون بالتسريح أو هم لا يتقاضون رواتبهم بانتظام، وهناك من خُفّضت أجورهم.

- تراجع أعداد توزيع الصحف العربية: انعكست أزمة الصحافة الورقية العربية في التراجع الحاد في أعداد توزيع تلك الصحف بسبب الأزمات المالية والعوامل الأخرى، وفى الوقت الذى يتزايد فيه عدد سكان العالم نجد التراجع الكبير في نسب توزيع الصحف الورقية، ففي مصر على سبيل المثال تراجعت أعداد

تراجـع عـدد الصحـف اليوميـة والأسـبوعية والشـهرية الصـادرة في مصـر مـن ١٤٢ صحيفـة في عـام ٢٠١٠ إلى ٢٣ صحيفـة ٢٠١٩

توزيع الصحف الورقية المصرية بكل أنواعها، قومية وخاصة وحزبية، من ٣,٥ مليون نسخة عام ٢٠٠٠م، إلى ٢,٥ مليون نسخة عام ٢٠١٠م، ثم تراجعت إلى نصف مليون نسخة عام ٢٠١٥م، ثم تراجعت حاليا إلى ما يقارب ٤٠٠ ألف نسخة لكل الصحف المصرية جمعاء، وهو ما يعكس التراجع الحاد في نسب التوزيع. وفى لبنان تتضارب الأرقام حول عدد النسخ التي تطبعها الصحف اللبنانية مجتمعة، لكنها تتراوح بحسب التقديرات بين ٣٥ ألف نسخة و٥٠ ألف نسخة، لا يُباع منها مع الاشتراكات، والمساعدات غير المباشرة أكثر من ١٠ آلاف نسخة.

– ترشيد الإنفاق وتقليص الصفحات: مع اشتداد أزمة الصحف الورقية في العالم العربي لجأت الكثير من الصحف العربية إلى ترشيد النفقات مثل تسريح بعض العمالة التي تعجز عن دفع مرتباتها، وبعضها لجأ إلى وقف استقدام عمالة جديدة سواء صحفية أو إدارية وغيرها، وقد جمدت الصحف المصرية القومية التعيينات الجديدة لسنوات، في ظل التكلفة العالية لتلك العمال، واعتمدت على الاستعانة بالكوادر الصحفية التي تخرج إلى سن المعاش. ويبلغ عدد العاملين في الصحافة المصرية حوالي ٧٥ ألف شخص ما بين صحفيين ومصورين وإداريين وعمال مطابع وغيرهم، بينما يبلغ عدد العاملين في المجال الصحفي في المملكة العربية السعودية ما بين ٣,٥ و٥ آلاف شخص.

كما لجأت الكثير من الصحف العربية إلى تقليص أعداد صفحات الصحف اليومية والأسبوعية وكذلك المجلات بشكل كبير لتوفير تكاليف الطباعة في ظل ارتفاع أسعار الورق والأحبار عالميًا، وكذلك تقليل الاعتماد على استخدام الألوان، في محاولة لتقليل النفقات إلى أقصى مدى ممكن، فمثلاً قلصت صحيفة الأهرام المصرية عدد صفحاتها من ٣٦ صفحة يوميًا إلى ٢٠ صفحة فقط، وذات الحال في صحف مثل الأخبار والجمهورية والمصري اليوم والشروق والوطن وغيرها، إضافة إلى تقليص عدد صفحات الأعداد الأسبوعية من تلك الصحف. كما أن الصحف السعودية قلصت أيضًا من عدد صفحاتها إلى النصف، كذلك تصغير حجم الصفحة في محاولة للتغلب على الأزمة المالية والتكلفة الكبيرة للطباعة وذات الحال أيضًا في لبنان.

أسباب عديدة:

تعود أزمة الصحافة الورقية في العالم العربي إلى العديد من العوامل:

-**الانخفاض الحاد في الموارد:** عانت الصحف العربية ومنها المصرية واللبنانية والسعودية بشكل خاص من أزمة نقص الموارد والفجوة المتزايدة بين النفقات المتصاعدة والإيرادات المتناقصة، وذلك لتراجع المصدر الأساسي للدخل وهو الإعلانات التجارية وكذلك الاشتراكات اليومية والأسبوعية والشهرية، فصحيفة مثل الأهرام المصرية كانت تحقق عوائد تصل إلى مليار جنيه سنويًا من الإعلانات التجارية في عام ٢٠٠٠م، لكنها تراجعت بشكل حاد نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مرت بها مصر في العقد الأخير، وذات الحال في الصحف اللبنانية والسعودية، حيث تقل الإيرادات بشكل مستمر بينما تزداد النفقات مثل مرتبات للعاملين والتأمين الصحي وتكلفة الطباعة وغيرها، بشكل متوالية هندسية، وهو ما ساهم في اشتداد الأزمة التي تواجهها الصحف العربية الورقية.

وقد شهدت مصر ظروفًا وأوضاعًا اقتصادية صعبة بعد التغيرات السياسية عام ٢٠١١م، وانعكست على التراجع السلبى للأداء الاقتصادي بشكل عام نتيجة لحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني وانخفاض معدلات السياحة وتراجع الاستثمارات وارتفاع الأسعار، وهو ما انعكس بدوره على المؤسسات الصحفية والإعلامية، حيث تراجعت الإعلانات التجارية بشكل كبير والتي تعد المصدر الأساسي للدخل في تلك الصحف كما أدى تراجع نسب التوزيع إلى تراجع الموارد أيضًا، وأدى ذلك التراجع الحاد في الموارد إلى توقف مشروعات التطوير والتوسع في تلك الصحف واقتصارها فقط على تلبية الحد الأدنى من أجور العاملين وتكاليف الطباعة والتي تمكنها من الاستمرار والطباعة، ورغم إجراءات التقشف التي انتهجتها الكثير من الصحف مثل تقليص أعداد الصفحات وترشيد النفقات وتقليص العمالة، إلا أنها لم تساهم بشكل كبير في حل الأزمات المالية، ولذلك مع استمرار نقص الموارد وعدم إيجاد بدائل مالية سريعة، فمن المتوقع أن تتجه المزيد من الصحف العربية الورقية إلى التوقف عن الصدور والإغلاق، أو الاكتفاء فقط بالصدور الأسبوعي أو الشهري بدلاً من الصدور اليومي. كما تفاقمت الأزمة المالية مع تفاقم ديون الصحف، ففي مصر تبلغ ديون الصحف القومية للحكومة والهيآت الحكومية المختلفة، أكثر من ١٩ مليار دولار، وهو ما يكبل أيضًا حركة تلك الصحف في الاستمرار وفى إدارة الأزمة المالية.

-**الأزمات الاقتصادية العربية:** فمع التراجع الاقتصادي الذى شهدته العديد من الدول العربية في أعقاب ما عرف بالربيع العربي، ارتفعت تكاليف الحياة اليومية، وانعكس ذلك في عزوف الأفراد عن شراء الصحف والمجلات الورقية والاكتفاء بقراءتها إلكترونيا، خاصة وأن العديد من الصحف العربية خاصة المصرية لجأت إلى زيادة أسعارها أكثر من مرة، بنسب تتجاوز الـ٥٠٪، مما شكل عبئا على قارئ الصحف خاصة من الطبقة الوسطى التي تسعى لتلبية الحاجات الاقتصادية الأساسية مثل الطعام والدواء والتعليم وغيرها، مقابل تقليص نفقاتها خاصة تقليص شراء الصحف والاقتصار في بعض الأحيان على شراء صحيفة واحدة بدلا من صحيفتين.

- **انتشار الصحافة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي:** شكل التطور الكبير والانتشار الواسع في وسائل الإعلام خاصة المرئية مثل الفضائيات، وكذلك المواقع أو الصحافة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك وتويتر وانستجرام وغيرها، تحديًا كبيرًا للصحافة الورقية، فمن ناحية الصحافة المطبوعة لم تستطع اللحاق بنفس سرعة تلك الوسائل في نشر ونقل الأخبار والمعلومات والتحليلات، ففي حين ينتظر قارئ الصحافة الورقية إلى صباح اليوم التالي لمعرفة الأخبار والمعلومات الخاصة بالأحداث المحلية والعالمية، فإن قارئ الصحافة الإلكترونية ومتابع القنوات الفضائية ومستخدم وسائل التواصل الاجتماعي يتابع تلك الأحداث في نفس اللحظة وعبر الصوت والصورة الحية، وغالبًا ما تكون مصحوبة بالتحليل من قبل الخبراء والمختصين لتقديم صورة كاملة بكل أبعادها حول تحليل الحدث ومتابعة تطوراته أولاً بأول، وبالتالي لم يعد القارئ لينتظر صدور الصحافة الورقية لمتابعة تفاصيل الأحداث التي عرفها مسبقًا عبر الوسائل الأخرى. ومن ناحية أخرى فإن الصحافة الورقية ما زالت متمسكة بالقوالب الصحفية البنكية فيما يتعلق بنشر الأخبار التقليدية دون تقديم محتوى صحفي متميز ومختلف عن الصحافة الإلكترونية والفضائيات ووسائل التواصل الاجتماعي، يمكن أن تجذب القارئ ويتجه لشراء تلك الصفحات، ولذلك لم يعد هناك ما يعرف بالسبق أو الانفراد الصحفي في الصحافة الورقية، كما أن المعالجات الصحفية تتسم بالنمطية، وكل ذلك جعل القارئ العربي يعزف عن شراء وقراءة الصحف الورقية المطبوعة ويتجه بدلا من ذلك إلى متابعة وسائل الإعلام المرئية التي تقدم له خدمة صحفية وإعلامية شاملة، كما يتجه للمواقع الإلكترونية التي تقوم بتعديل أخبارها أولاً بأول.

كذلك فإن وسائل التواصل الاجتماعي أثرت بشكل كبير على الصحافة الورقية المطبوعة خاصة ان تلك الوسائل أصبحت تعد مصدرًا للمعلومات وصناعة الأحداث وتقوم الصحافة الإلكترونية بالنقل عنها، فتغريدات الرئيس ترامب على تويتر أصبحت مصدرًا أساسيًا للصحافة الورقية والإلكترونية، كما تصاعدت ظاهرة ما يعرف بالمواطن الصحفي والمواطن الإعلامي، حيث لم تعد الصحافة والصحفيين فقط مصدر نقل المعلومة ونشرها، بل أصبح المواطن العادي إعلاميًا وصحفيًا عبر ما يبثه عبر صفحات التواصل الاجتماعي، وفى بعض الأحيان يتجاوز متابعو بعض الصفحات على وسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك وتويتر أعداد من يقرؤون الصحف الورقية. وهذا يعنى أن هناك تغيرًا كبيرًا في وسائل المعرفة والحصول على المعلومات، فلم تعد الصحافة الورقية المحتكر للمعلومات والأخبار وأشكال العمل الصحفي الأخرى مثل الحوارات والتحقيقات والتحليلات،كما كان في الماضي حيث كانت وسائل المعرفة محدودة، لكن هناك مصادر أخرى للمعرفة والمعلومات نقلها وتحليلها والتفاعل حولها خاصة وسائل التواصل الاجتماعي، والتي غالبًا ما تتسم بلغة بسيطة ومتاحة لكل الأفراد وهذا التزاحم في مصادر المعرفة والمعلومات انعكس بشكل سلبى كبير على الصحافة الورقية، التي تسعى لإيجاد موطئ قدم لها في تلك الخريطة التي تزداد تعقيدات مع انتشار الهواتف الذكية والوسائط الإلكترونية المتعددة.

مستقبل الصحافة الورقية:

الصحافة الورقية في العالم العربي في مفترق طرق حقيقي في ظل التحديات الكبيرة التي تواجهها والأزمات المالية التي تؤثر سلبًا على مستقبلها، وتجعلها أمام خيارين: إما التجديد والتطوير والتكيف وإما الاندثار والانقراض كما حدث مع بعض الصحف والمجلات التي توقفت عن الصدور.

وفى الواقع أن أزمة الصحافة الورقية ليست فقط أزمة عربية بل هي أزمة عالمية، مع توجه الكثير من الصحف

بقاء الصحافة الورقية يتطلب الابتعاد عن التغطية الخبرية والاعتماد على التخصص والتحليل الشامل والفهم المتكامل للأحداث

على الصحافة الورقية العربية الاستجابة للتحديات التي تواجهها حتى تستطيع الاستمرار والبقاء وتتجنب مصير الانقراض والاندثار

والمجلات العالمية الشهيرة في أمريكا وأوروبا إلى وقف طبعاتها الورقية والاكتفاء فقط بالطبعات الإلكترونية، كما أن الصحافة كمهنة وكمصدر للمعلومات ستظل دائما مستمرة ولن تندثر ولكن ما يحدث هو تغير في القوالب الصحفية، بعبارة أخرى أن مهنة الإعلام والصحافة ستظل أبدية لكن الصحافة الورقية بشكلها الحالي هي التي تحتاج إلى تطوير وتجديد للتكيف مع التغيرات الكبيرة التي يشهدها المجال الإعلامي والصحفي، إضافة إلى ثورة المعلومات والمعرفة و انتشار وسائل التواصل الاجتماعي.

ورغم التحديات الكبيرة التي تواجهها الصحافة الورقية مقابل انتشار الوسائط الإعلامية الأخرى مثل الصحافة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، إلا أن الصحافة الورقية لديها العديد من المزايا المهمة أبرزها هو توثيق المعلومات التي تنشرها على خلاف المعلومات الواردة في وسائل التوصل الاجتماعي والتي لا يمكن التأكد من صحتها، حيث يمكن لأى شخص أن يبث أي شيء دون وجود رقيب أو مرجعية للتحقق من صحة ذلك، كما أن الصحافة الورقية تتسم بالرصانة والموضوعية والتغطية الصحفية الموثقة بالمصادر والمعلومات، وتعد ذاكرة تاريخية للأحداث التي يمر بها العالم العربي خاصة في العقد الأخير، إضافة إلى أنه ما زال هناك قارئ الصحيفة العربية الورقية الذى تستهويه قراءة الصحف ورقيًا مع قهوة الصباح.

وبالتالي فليس هناك خيار أمام الصحافة الورقية سوى التجديد والتطوير للتغلب على التحديات والأزمات وذلك من خلال:

- **تطوير القوالب الصحفية المهنية:** من خلال التركيز في المعالجة الصحفية الورقية على أبعاد مختلفة تقوم بالأساس على الابتعاد عن التغطية الخبرية والاعتماد بشكل أساسي على التعمق والتخصص وصحافة التحليل التي تقدم تحليلًا شاملاً وفهمًا متكاملاً وعميقًا للأحداث المحلية والعالمية، تختلف عن المعالجة السريعة والسطحية سواء من قبل المواقع الإلكترونية أو القنوات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما يجذب القراء إلى شرائها لقراءة ما لا يجدونه في وسائل الإعلام الأخرى.
- **إجراء عمليات التطوير المهني للصحف الورقية:** عبر عمليات استطلاع رأي علمية لمعرفة تفضيلات وأولويات واهتمامات القراء والتركيز عليها عبر تعميق قنوات التواصل بين الصحفي ، المرسل، والقارئ، المستقبل، باعتبار أن القارئ هو الهدف من الرسالة الإعلامية والصحفية. وهنا تبرز أهمية الاهتمام فئات جديدة خاصة الشباب الذي يتجه إلى وسائل التواصل الاجتماعي كذلك تقديم مادة صحفية مميزة لجذب هؤلاء وتناول قضاياهم وهمومهم، كذلك قضايا المرأة وأصحاب الاحتياجات الخاصة وغيرهم.
- **الارتقاء بمهارات الصحفيين:** من خلال التدريب المستمر خاصة على التعامل مع وسائل التكنولوجيا الحديثة، والتركيز على التخصص الصحفي للصحفيين في المجالات المختلفة، مثل القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتخصص في مناطق ودول بعينها، إضافة إلى التبادل الصحفي بين الصحف العربية الورقية والصحف العالمية الشهيرة مثل النيويورك تايمز والاندبندنت وغيرها، لتبادل الخبرات والمهارات.
- **زيادة الموارد المالية غير الصحفية:** من خلال العمل على تنويع الموارد المالية للصحف لتغطية النفقات المتصاعدة خاصة الرواتب وتكاليف الطباعة والتوزيع، ولتوفير مزيد من الإيرادات لتمويل عمليات التطوير والتوسع، وعدم الاعتماد فقط على الموارد المالية من الإعلانات ولكن التوسع في موارد أخرى مثل أن تقوم المؤسسات الصحفية بأنشطة غير صحفية لزيادة دخلها مثل إنشاء الجامعات، كما حدث مع مؤسسة الأهرام التي أنشأت جامعة الأهرام الكندية لتوفير موارد مالية لها، كذلك التوسع في الأنشطة الاقتصادية المتنوعة والتي تستطيع من خلالها المؤسسات الصحفية العربية التكيف والتعايش مع الظروف الجديدة والاستمرار في تقديم الخدمة الصحفية وتغطية تكاليف الطباعة، إضافة إلى التوسع في الصحافة الإلكترونية وزيادة الإعلانات عليها.

وفى كل الأحوال وفى إطار نظرية التحدي والاستجابة، فإن على الصحافة الورقية العربية الاستجابة للتحديات الكبيرة التي تواجهها حتى تستطيع الاستمرار والبقاء وتتجنب مصير الانقراض والاندثار.

* خبير العلاقات الدولية المتخصص في الشؤون الأمريكية بالأهرام ـ مصر

جحود الإعلام المغاربي لفضل المشرق إرث للإعلام الناطق بالفرنسية والعربية

الإعلام المغاربي يتحمل مسؤولية اتساع الفجوة بين المشرق والمغرب العربي

يلعب الإعلام اليوم دورًا خطيرًا في صناعة الرأي وتشكيله أو توجيهه والتلاعب به، وهذه العملية من صميم السياسة العامة الإعلامية للدولة، حيث يندرج تشكيل الرأي العام ضمن مأمورية وطنية ومُحددة ترمي إلى تحقيق غايات وتوجهات صنّاع القرار في النظام السياسي. ومن هذا المنطلق، فإن الإعلام المُنظّم والهادف هو الذي يصبو إلى خدمة قضايا المجتمع والإنسان. ولكن في ظل الانفلات الإعلامي يصبح الإعلام خطرًا على الحرية والديمقراطية، وقد يتسبب في أزمات دبلوماسية للدولة مع غيرها من الدول. وهو ما ينسحب على دور الإعلام العربي في اتساع الفجوة بين المشرق والمغرب العربي. لقد تحوّل الإعلام العربي إلى صانع لأزمات زادت من متاعب النظام الرسمي العربي الذي يمُر بظروف شديدة الحساسية والتعقيد؛ حيث يتحمل الإعلام العربي مسؤولية الانقسام الذي تشهده الدول العربية نظرًا لدوره السلبي في الأزمات التي تنشب من حين لآخر بين دولة عربية وأخرى، في وقت كان حريًا بهذا الإعلام أن يتحلّى بالموضوعية. ومن هذا المنطلق، فإن الإعلام العربي هو انعكاس لطبيعة الإرادة السياسية العربية فهي ترسم له الحدود التي يتحرك ضمنها. الأمر الذي يُؤكد خضوعه للسياسة، وتحوله إلى قوة ناعمة في السياسة الخارجية للدول العربية لتحقيق المكانة الإقليمية أو زيادة نفوذ الدولة. واللافت للنظر، أن الفجوة بين المشرق والمغرب العربي تكاد تكون منعدمة في مجال الحرب على الإرهاب ومحاربة الفكر المتطرف، والترويج للفكر المعتدل، إلا أن التباعد بينهما يبدو جليًا في المجال الإعلامي، حيث تحول الإعلام إلى أداة تستخدمها هذه الدول في إدارة صراعاتها مع بعضها البعض.

د. فتحي بولعراس

وتناقش هذه الورقة دور الإعلام في الفجوة بين المشرق والمغرب العربي، وتحاول الإجابة عن الأسئلة التالية: ما هي الأسباب الحقيقية وراء هذا الواقع الإعلامي، ومن المسؤول عن هذه الهوة؟ وهل استطاع الإعلام التقريب بين المشرق والمغرب العربي؟ أم أنه أخفق في ذلك؟ وما العوائق التي تحول بين دون تحقيق ذلك؟ وكيف يتم الربط والتداخل الإعلامي بين المشرق والمغرب؟

أولاً: دور الإعلام في اتساع الفجوة بين المشرق والمغرب العربي

الإعلام بالنسبة للدول العربية عبارة عن أدوات سياسية ودبلوماسية. والفضائيات في البلاد العربية مسيسة بامتياز وهي عوامل قوة سواء على الصعيد الداخلي أو الإقليمي. وتحليل وسائل الإعلام والقنوات الفضائية يجب أن يُنظر اليها باعتبارها أدوات للقوة الناعمة، ووسيلة فعّالة تسمح للدولة بتعزيز مكانتها الدولية. بينما تسمح لدول أخرى بزيادة نفوذها الإقليمي على الساحة الإعلامية.

وتؤثر المعالجة الإعلامية للقضايا والأحداث بشكل كبير في إدراك الجماهير للحقيقة؛ حيث تقرّب وجهات نظرهم، وتوحّدهم حول القرارات والغايات السياسية. كما أن تعامل الإعلام السطحي مع القضايا الحساسة في مجال السياسة الخارجية للدول العربية، قد يُفاقم من المشكلات التي تواجهها هذه الدول، وينعكس سلبًا على العلاقات العربية- العربية، ويزيد من تشويه صورة العرب لدى الرأي العام الدولي.

لذلك قد يتسبب الانفلات الإعلامي وافتقاده للمهنية اللازمة، في إثارة أزمات دبلوماسية بين دول المشرق والمغرب العربي، ومن ثم اتساع الفجوة بينهما. ويمكن أن نستدل على ذلك بالأزمة الكروية بين مصر والجزائر، وكذلك الأزمة بين السعودية والجزائر، الأمر

الذي تسبب في حرج شديد لسلطات الجزائر ودفعها إلى تقديم اعتذار رسمي إلى قيادة المملكة.

ومن المآخذ على الإعلام العربي إفراطه في معالجة القضايا المثيرة للجدل، والاستثمار في الخلافات بين الدول العربية، وكأنه مُكلف من دوائر خارجية لتنفيذ مأموريات مشبوهة ترمي إلى زيادة الفجوة بين شطري الوطن العربي. بدلاً من الاستثمار في العوامل التاريخية من أجل تقليص هذه الفجوة وخدمة المصالح الاستراتيجية العليا للدول العربية. كما لا يتوانى هذا الإعلام عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية سواء في المشرق أو في المغرب، وهو ما يؤثر في أي مسعى للتقارب. ويُصوّر الإعلام في المغرب العربي الدول المشرقية على أنها حليف للإمبريالية العالمية. كما تقوم بعض النخب الإعلامية المغاربية المحسوبة على التيار الفرنكوفيلي، ممن لم تتخلص بعد من القابلية للاستعمار، بالتهجّم على الدول الكبيرة في النظام الرسمي العربي، ولا ريب أن مثل هذا الطرح المزعوم تقف وراءه دوائر من وراء البحر، وتحديدًا فرنسا التي من مصلحتها بقاء هذه الفجوة، حيث تنوب عنها في هذه المهمة نخب حاكمة تعمل جاهدة على منع أي محاولة للتقارب من خلال طمس الجانب التاريخي المُشرق في علاقات المشرق بالمغرب العربي.

ومن بين القضايا التي يعمل الإعلام في الجزائر على طمسها نذكر دعم المشرق العربي للثورة الجزائرية، وهي الحقائق التي يجهلها جيل "الفايسبوك" و"التويتر". فالتاريخ المعاصر يحتفظ في ذاكرته بعديد المواقف للسعودية ومصر دعمًا للثورة الجزائرية. فقد خاضت المملكة معارك دبلوماسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، من أجل تدويل القضية الجزائرية وإطلاع المجتمع الدولي على ما يتعرض له الشعب الجزائري من جرائم على يد المستعمر الفرنسي. ومن شدة حرص قيادة المملكة على مساندة ودعم ثورة الجزائر، أنها أدرجت القضية الجزائرية على رأس أولويات سياستها الخارجية آنذاك. كما طالبت في ٥ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٥م، بتسجيل القضية الجزائرية في مجلس الأمن. وفي عام ١٩٥٧م، أعلنت المملكةُ أن شعارَ الحجّ لتلك السنة سيكونُ "حج الجزائر"، وهي السنة نفسها التي حمل فيها الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود - رحمه الله - الراية الجزَائريةَ داخل مبنى الأمم المُتحدة دعمًا للثورة الجزائرية. وهو ما يُؤكد أن القضية الجزائرية كانت في وجدان المملكة وقيادتها وشعبها، في ضمير دول المشرق. كما دعمّت مصر الثورة الجزائرية بالمال والسلاح والإيواء، و ليس أدلّ على هذا التلاحم بين المشرق والمغرب العربي من تلحين النشيد الوطني الجزائري على يد الملحن المصري المرحوم "محمد فوزي".

إن جحود الإعلام في المغرب العربي لفضل المشرق لا يتقصر فقط على الإعلام الناطق بالفرنسية، بل الأمر يشمل حتى وسائل إعلامية ناطقة بالعربية تعمل على بقاء الفجوة بين المشرق والمغرب العربي خدمة لمصالح فرنسا في المنطقة. وهو ما يتجلى بوضوح في العراقيل التي يواجهها رأس المال العربي في المغرب العربي، وفي كل مرة يُحاول المستثمر العربي ولوج الأسواق المغاربية إلا ويصطدم بعديد العراقيل ظاهرها بيروقراطي وتنظيمي، لكن باطنها ذو خلفية أيديولوجية. لكن في مقابل ذلك، يحظى المستثمرون الفرنسيون بكل أشكال الدعم والتسهيلات، وهو ما يؤكد على حقيقة ثابتة مؤداها قوة الوصاية الفرنسية على القرار السياسي والاقتصادي وفي مجال الإعلام في المغرب العربي. وهو ما يُفسر الدور السلبي الذي يقوم به الإعلام في المغرب العربي في شيطنة دول المشرق العربي، وعرقلة رأسمالها.

ثانيًا: الإعلام في المشرق والمغرب العربي وهاجس التوجه نحو الآخر

من المآخذ على الإعلام في المغرب العربي بُعده عن قضايا وأحداث المشرق العربي، الأمر ذاته ينسحب على الإعلام في المشرق العربي، فقد ظل اهتمامه لفترة طويلة محصورًا بمنطقة الشرق الأوسط والخليج، رغم محاولات بتخصيص حيّز من النشرات لأخبار المغرب العربي، لكنها تظل قاصرة عن التغطية الفعلية لمشكلات المغرب العربي وهمومه.

ومرّد ذلك أن الإعلام في المغرب العربي ما زال لم يجد طريقه إلى المشرق لأسباب عديدة، نذكر منها القيود التي تحول دون تطوره مقارنة بالإعلام في المشرق. فالإعلام المغاربي لم يخرج من الأزمنة الاتصالية السابقة، في وقت دخل فيه الإعلام في المشرق العربي حقبة الفضاء السيبيري، إلى جانب إرادة قوية لتسويق المنتوج الإعلامي نحو البلاد العربية، وهو ما يفتقده الإعلام في المغرب العربي.

وبالرغم من أن تجربة التعددية الإعلامية في بلاد المغرب العربي تعود إلى عقود خلت، وشهدت محاولات للانتقال نحو الإقليمية إلا أنها باءت بالفشل، نظرًا لغياب الإمكانات اللازمة، وسيطرة الذهنيات البالية على الإعلام في المنطقة. الأمر الذي يؤكد أن الإعلام في المغرب العربي يفتقد لهاجس التوجه إلى الآخر خلافًا للإعلام في المشرق العربي.

هناك عوامل ساهمت في بلوغ الإعلام في المشرق العربي هذه المنزلة المتقدمة، وعلى رأسها العوامل السياسية والمالية. فقد ارتبط تطور المشهد الإعلامي في المشرق العربي بتوفر إرادة سياسية ساهمت في تطور المشهد الإعلامي المشرقي الذي تجاوز حدود الإقليم بل يمكن القول إنه وصل إلى العالمية. كما ساهمت رؤوس الأموال الكبيرة وتوفر إمكانات ضخمة، إلى جانب

استقطاب أحدث التقنيات في المجال الإعلامي ما يضاهي العالم الغربي، في انتشار الفضائيات في المشرق العربي. بالإضافة إلى أن التدريب متاح بشكل دوري، الأمر الذي من شأنه رفع مستوى وأداء الإعلاميين في المشرق.

ولعّل أهم ما يُميّز الرسالة الإعلامية في المغرب العربي طابعها المحلي البحت، حيث يميل الإعلام في هذه المنطقة إلى تخصيص حيز كبير لنشاطات الحكومة، إلى جانب الأخبار الاجتماعية والفنية، مع غياب شبه تام لأخبار المشرق العربي، بالرغم من أن شعوب المغرب العربي من أكثر الشعوب اهتمامًا بالقضايا العربية.

وفي الواقع فإن المسؤولية عن هذه الفجوة بين المشرق والمغرب العربي مشتركة، فالإعلاميون في المغرب العربي لم يبادروا إلى عمل شيء باتجاه الانفتاح على نظرائهم في المشرق، وفضلوا الانكفاء على أنفسهم، وهو ما حال دون وصول منتوجهم الإعلامي إلى المشرق. في حين أبان الإعلاميون في المشرق عن عدم رغبتهم في استكشاف المنظومة الإعلامية في المغرب العربي بمبررات واهية كالتحجج بعائق اللغة، الأمر الذي تُفنده حقائق التاريخ والجغرافيا.

ثالثًا: آليات التداخل والربط الإعلامي بين المشرق والمغرب العربي

يحتاج ردم الفجوة بين المشرق والمغرب العربي توفر إرادة سياسية تفضي إلى وضع استراتيجية إعلامية عربية، إلى جانب الآليات لتطوير وتفعيل ميثاق الشرف الإعلامي العربي الذي اعتمده مجلس وزراء الإعلام العرب بموجب قراره الصادر في يونيو ٢٠٠٧م، كوثيقة إرشادية في رصد وتقويم الأداء الإعلامي العربي وفي منح العضوية أو تعليقها أو إلغائها في الاتحادات والمنظمات العربية، وما ينبثق عنها من مجالس وهيآت في مجال الإعلام العربي.

وتكمن أهمية هذه الخطوات في أنها تُتيح للإعلام العربي بلورة رؤية واعية تُمكنه من التعامل مع النظام الدولي الحالي بكل ما يطرحه من تحديات قد تُهدد الأمن القومي للدول العربية. ولن يتأتى ذلك إلا اذا تمكن الإعلام في المشرق والمغرب العربي من تطوير خطابه الإعلامي وآلياته ووسائله على المستويين العربي والدولي.

ويُحتم ميثاق الشرف الإعلامي العربي على الإعلاميين في شطري الوطن العربي التحلي بحد أدنى من المسؤولية تجعلهم منسجمين مع المصالح العليا للدولة في علاقاتها مع محيطها العربي والإسلامي، قصد وضع حد للفوضى التي يشهدها الإعلام في المشرق والمغرب العربي . دون أن يعني ذلك وجود أدنى تعارض بين حرية الإعلام وضبطه، ففي كل دول العالم هناك حرية مطلقة، لكن هناك مسؤوليات مقابل تلك الحرية، ولا شك أنه في ظل وجود ميثاق شرف إعلامي ستتسع مساحة الحرية.

فالوطن العربي في حاجة عاجلة، إلى إعلام موضوعي وجاد وفعّال، يقوم بإدارة الأزمات، ولا يُسهم في صناعتها، من أجل تحقيق المصالح الاستراتيجية للدول العربية، وتسوية الخلافات العربية- عربية بالحوار السياسي، ومعالجة القضايا والجوانب السلبية بالحكمة والموضوعية، بعيدًا عن أسلوب الإثارة الإعلامية المصطنعة. وهنا يبرز دور جامعة الدول العربية كفضاء للعمل العربي المشترك، بالإضافة إلى مسؤولية وزراء الإعلام العرب الذين يتحملون مسؤولية تاريخية للقضاء على الانفلات الإعلامي في المنطقة العربية، بالنظر إلى خطورة تلك الرسائل الإعلامية على عقول الشعوب العربية. لأن استثمار الإعلام في المشرق والمغرب العربي في الأزمات قد يتسبب في تصدع العلاقات العربية-عربية. وهو ما يُحتم على الدول العربية إعادة النظر في سياساتها الإعلامية، وضرورة الرجوع إلى إعلام عربي متزّن، غايته الرئيسية خدمة المصالح العربية، وتحقيق التقارب بين المشرق والمغرب العربي.

وتزخر العلاقات الدولية بعديد الأمثلة حول الخلافات السياسية والاقتصادية بين الدول، لكن دون أن يترتب على تلك الخلافات أي انحدار إعلامي، وإنما هناك تصريحات مسؤولة ، تتحدث عن سبب الخلاف حول المصالح، وتبقى اللغة الإعلامية منضبطة، بعيدًا عن الشيطنة، والسقوط الأخلاقي.

الخاتمة :

نستنتج مما سبق أن الاعلام العربي سواء يتحمل مسؤولية كبيرة عن اتساع الفجوة بين المشرق والمغرب العربي، ومن ثم فهو بحاجة ماسة إلى ضبط ايقاعه لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية التي تواجهها الدول العربية، وفي مقدمتها التهديدات الأمنية والإرهابية، بعد أن تحول الإعلام إلى أداة ترويج للجماعات الإرهابية، سواء بدافع البحث عن السبق الإعلامي، أو لأهداف أخرى لا تمت بصلة للمصالح العليا للدول العربية. فالمنطقة العربية تمر بأخطر مراحلها التاريخية، وتتعرض لعديد المؤامرات التي تستهدف تفكيكها وإعادة رسم حدودها الجغرافية، الأمر الذي يُحتم تفعيل ميثاق عربي للشرف الإعلامي يضبط المنظومة الإعلامية لتكون الدرع الواقية للمنطقة العربية.

* الاستاذ بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية- الجزائر

دور التكنولوجيات في ترقية الإعلام العربي وكبح شبكات التواصل الاجتماعي

الإعـلام الجديـد بيـن المزايـا والمخاطـر.. الضوابـط وتحـدي سـرعة الانتشـار

أحدثت ثورة المعلومات في موجتها السادسة طفرة عارمة طالت الصناعة الإعلامية، ما أدى إلى إعادة النظر في دور وسائل الإعلام؛ نظرًا لما تقوم به من دور في توحيد الناس على ثقافة المجتمع الواحدة فيصبح الخروج عليها أمرًا متعذرًا، و أضحت فيها وسائل الإعلام تحدِّد للناس ما يصلح مع تحوير أنماط استهلاك المعلومات وإنتاجها ونشرها والتشارك في مضامينها، الشيء الذي أفضى إلى تقسيم جديد تعدى "الإعلام التقليدي" المتصل بالصحف والمجلات والإذاعة والتليفزيون إلى "الإعلام الرقمي الجديد" القائم على تدفق المعلومات عبر شبكة الإنترنت والهواتف المحمولة كنمط إعلامي جديد يختلف في مفهومه وسماته وخصائصه ووسائله عن الأنماط الإعلامية التقليدية، بما يكتنفه من مواقع وسائل ووسائط التواصل الاجتماعي المتنوعة.

د. مختاري رضوان

حتى الشبكات -التي صارت مجَّانية متاحة لكل شرائح المجتمع- أفرزت بدورها قنوات بث مباشر و فرضت تطورًا جذريًا لجوهر النظريات الاتصالية المعروفة، كما أثبت قدرة وسائل الإعلام الحديثة على تصوير القضايا والأحداث والأشخاص على خلاف واقعها وتقدم تلك التصورات للجمهور على أنها تمثل الصورة الحقيقية للرسالة الإعلامية لا سيما من خلال تعرض المتلقي المستمر ، بحيث تتكون لديه صورًا ذهنية متعددة عن جملة القضايا أو الأحداث بناءً على الاتجاهات السياسية والفكرية والثقافية لتلك الوسائل، الواقع الذي فرض نفسه بقوة داخل مجتمعاتنا العربية، وتأسيسًا على ما سبق نطرح التساؤلات التالية:

ما هي طبيعة الرسالة الإعلامية المنبعثة من الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي؟ وما هي انعكاساتها على المجتمعات العربية وهل من سبيل لكبح جماح هذه الوسائل التكنولوجية وضبطها؟

تأثير الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي في الرسالة الإعلامية:

الإعلام الرقمي المسمى كذلك بالإعلام الجديد وهو مجموعة تكنولوجيات الاتصال الرقمي التي تولدت من التزاوج بين تقنيات الحاسب والأجهزة الذكية والوسائل التقنية للإعلام كالطباعة والتصوير الفوتوغرافي والصوت والصورة والفيديو، ويستخدم في بثه القنوات الرقمية والصحف الإلكترونية والمدوّنات ووسائل التواصل الاجتماعي والإذاعات الرقمية ومواقع القنوات الفضائية في الإنترنت. ويعتبر هذا الإعلام حاليًا محرّكًا أساسيًا للحضارة ونسقًا سريعًا يميّز التطوّرات والتحوّلات التكنولوجية. ولقد فرض الإعلام الرقمي اكتساحًا كبيرًا وحقق سيادة مطلقة نظرًا لتنوعه العارم في رسائله الإعلامية بمحتواها ومقوماتها التي اخترقت الحواجز المكانية والزمنية إضافة إلى التأثير والتوجيه في سلوكيات وأفكار المتلقين سواءً بالإيجاب أو السلب.

أما مواقع التواصل الاجتماعي فتشير إلى حالة من التنوع في الأشكال والتكنولوجيا والخصائص التي حملتها الوسائل المستحدثة، لاسيما فيما يتعلق بإعلاء حالات الفردية Individuality والتخصيص Customization، نتيجة لميزة رئيسة هي التفاعلية، ما يسمح للفرد العادي أيصال رسالته إلى من يريد في الوقت الذي يريد، وبطريقة واسعة الاتجاهات. فضلاً عن تبني هذه المواقع تطبيقات الواقع الافتراضي وتحقيقه لميزات الفردية والتخصيص وتجاوزه لمفهوم الدولة الوطنية والحدود الدولية.

و تعني الرسالة الإعلامية وضع الأفكار في رسائل وأشكال مناسبة للموقف، و هي المضمون المعد جيدًا من المنطلق الاتصالي

والحجج الاعلامية والشواهد التي يهدف القائم بالاتصال منها إلى إقناع الجمهور المستهدف والحملة والأفكار .وتضطلع الرسالة بدور فعال في المجتمع بحيث يستفيد الفرد من خدمات ومعلومات تربطه بمشاكل وقضايا العالم الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافية لما لها من عوامل مؤثرة تزيد من فعاليتها على التأثير والتغيير وقيادة المجتمعات، يمكن التعبير عنها بمتغيرات البيئة و الوسيلة و المحتوى و الجمهور و التفاعل. و يتطلب وضعها مخططًا إعلاميًا ينطلق من -تحديد الأفكار الرئيسية والأسلوب الإغرائي المناسب والشعار الرئيسي، و حتى أسلوب عرض وتقديم الاستمالات المستخدمة.

أصبح الإعلام بداية العام ٢٠١٦م، هو الوسيلة الأكثر استخدامًا بين الشعوب لنشر رسائل إعلامية جمة رسخت مسمى الثقافة المعلوماتية، ومع اتّساع مجالات تطبيقاتها، وظهور ملامح النشاطات الحديثة وانعكاس آثارها على حركة الواقع الإنساني، أثبتت انعكاسًا مهمًا وبارزًا أسهم في نشر الثقافة الرقمية بسرعة، ممّا جعل البعض يعتقدون أنه قام بتحويل الحضارات الإنسانية من قارات كبيرة متباعدة، إلى بلدة صغيرة (القرية الكوكبية لماك لوهان) بل متعددة يتعرّف مواطنوها إلى بعضهم بمختلف الوسائل الحديثة بفترة زمنية قصيرة، فحوالي ٧٥٪ من مستخدمي الإنترنت يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي يوميًا، و أكثر من ٢٣٪ من المستخدمين يتفحصون حساباتهم أكثر من ٥ مرات يومياً، كما يصل عدد الصور التي يتم رفعها على الموقع بشكل يومي إلى ٢٥٠ مليار صورة و يشكل عدد مستخدمي فيس بوك ٤٧٪ من مستخدمي الإنترنت.

كفة الإعلام أمام وسائل التواصل الاجتماعي:

في علاقة غير متكافئة نقلت مواقع التواصل الاجتماعي الإعلام إلى آفاق غير مسبوقة وأعطت مستخدميه فرصاً للتأثير والانتقال عبر الحدود بلا رقابة حتى غدت المسيطر الافتراضي الأقوى على حياتنا اليومية، لأنها صممت في الأساس لتكون سهلة الاستخدام لتيسر عملية التواصل بين مستخدميها بانتماءاتهم و خلفياتهم و لغاتهم، وتمكنت هذه الوسائل من تغيير نوعي تقني على البرمجيات، وعلى مستوى حياة الناس اليومية لتتحول إلى مصدر رئيس للخبر وتكتسح قطاع الإعلام مستخدمة معظم أقنية التلفزة والإذاعة المحليّة والعالمية بأسماء برامج تلفزيونية ذات علاقة بالتكنولوجيا والميديا منها، لتكوين استقراءات دلالية عوضًا عن الإحصاءات الدقيقة و توسع شريحة المتلقي الذي لا يقف أساسا أمام التلفزيون. وأنشأت تلك المواقع مجتمعات افتراضية لنقل وتبادل المعارف والخبرات، ودعم العلاقات بين مستخدمين يتصفحون مادتها عدّة مرات في اليوم حتى زادت أعدادهم بصورة كبيرة جدًا غالبًا ما تكون آراؤهم محل تناقضات حادة لا تلبث أن تتحول إلى قضية رأي عام على تفاهتها أحيانًا.

على هذا الأساس من دون أي موارية بدت مساوئ وسائط التواصل الاجتماعي على الإعلام و طالت العديد من الأصعدة على رأسها الجوانب الأخلاقية والنفسية و الصحية و التربوية، لا سيما عند فئة الأطفال بما أن محتوياتها صارت متاحة بالمجان في أي وقت من دون عناء، بل وتؤثر سلبًا على أمن المجتمعات بتهديد الانسجام الاجتماعي والثقافي، حيث تنشر ثقافات وتوجهات وأفكار لا تنسجم مع قيم المجتمع خصوصًا لفئات الشباب وصغار السن الذين قد لا يملكون حصانة كافية ضد التأثر بهذه الأفكار، ما ينتج عنه اغترابهم عن المجتمع وتباعد المسافات بينهم وبينه و زرع الشقاق بين مكونات المجتمع، و هنا بالذات يبرز دور الأخبار الكاذبة التي مكنت بعض التجمعات القائمة على روابط طائفية أو جماعات معادية للدولة في تعميق الشقاق بين مكونات المجتمع الواحد والدولة الواحدة. كما يمكن لانفلات الخطاب، وافتقار كثير من أعضاء هذه الجماعات إلى الوعي والضبط أن يثيرا الحساسيات والتوترات الطائفية والدينية والقبلية، ويعمقا من الصدوع القائمة بالفعل على نحو ربما يهدد التماسك الوطني ويضعه أمام مخاطر جدية كالابتزاز الإلكتروني والتهديد والتشهير بالآخرين والقرصنة المالية، وذلك بفعل تخلي بعض مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي عن الحذر اللازم وسهولة الحصول على بياناتهم الشخصية. **هذا علاوة عن السلبيات التالية:**

- صعوبة الوثوق والتحقق من صحة وصدق العديد من البيانات والمعلومات التي تحويها بعض المواقع في ظل الحاجة إلى التعزيز المتواصل للقدرات الثقافية والتعليمية للمتلقي علاوة عن ضعف ضوابط السيطرة على نشر العنف والتطرف والإرهاب.
- انتهاك حقوق النشر والملكية الفردية وارتكاب الجرائم الالكترونية باستخدام التقنيات الحديثة.
- تفتيت دائرة المتلقي والتركيز على مخاطبة الأفراد والجماعات الصغيرة وفق الميول والاحتياجات الفردية .
- ضعف وضع الضوابط الضرورية لضمان عدم المساس بالقيم الدينية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات.
- عدم التوازن بين حجم ونوعية الرسائل الإعلامية الموجهة وبين استعداد المتلقي لهما فيما يتعلق بالرأي والرأي الآخر .

الصناعة الإعلامية تحت وطأة تكنولوجيا الاتصال الحديثة:

فرضت التكنولوجيا الاتصالية الراهنة تأثيرًا على صناعة الإعلام بوسائله الجديدة حتى أصبحت تعرف كل وسيلة إعلامية

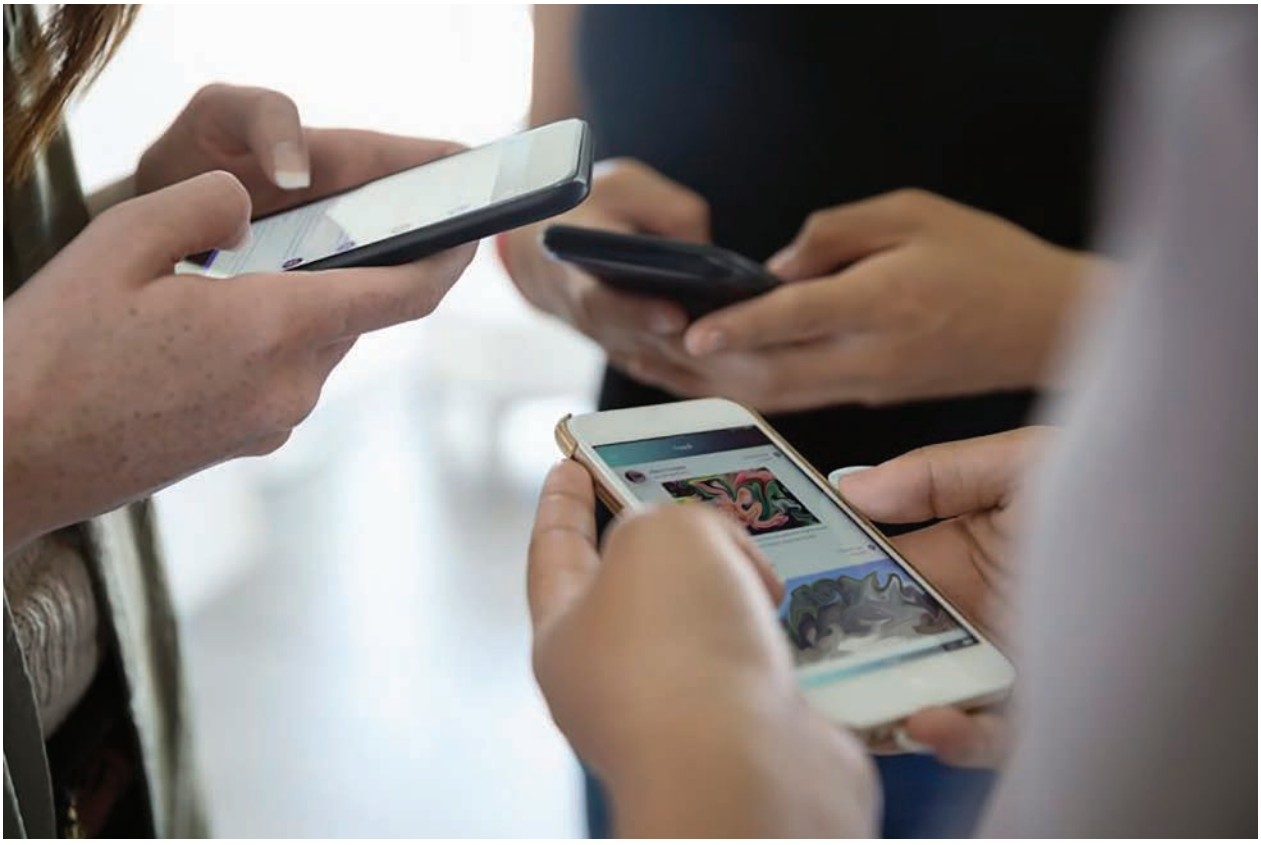

تعرف كل وسيلة إعلامية كيف تخاطب جمهورها بلغة عصره وأصبح انتشار المعلومة عالي السرعة وبأقلّ جهد وتكلفة وتصل المتلقّي بسهولة ويسر

كيف تخاطب جمهورها بلغة عصره مكتوبة كانت، أم مسموعة، أو مرئية وحتى الإلكترونية، حيث أصبح انتشار المعلومة عالي السرعة وبأقلّ جهد وتكلفة وتصل المتلقّي بسهولة ويسر، كما أنّ التطورات التكنولوجيّة ساهمت كثيرًا في إزالة الفوارق بين الحدود لما شهده العالم في الآونةِ الأخيرة من ثورةً كبيرة في مجال التكنولوجيا، وقد نتجت عنها ثورة عالية في تدفق المعلومات. وقد تمثل هذا التأثير إجمالا في السمات التالية:

١- **التفاعلية:** (**Interactive Communication**) ممارسة الاتصال ثنائية الاتجاه وتبادلية بين المرسل و المتلقي .

٢- **اللاتزامنية:** التفاعل مع العملية الاتصالية في الوقت المناسب للفرد، سواء كان مستقبلاً أو مرسلاً.

٣- **المشاركة والانتشار:** يتيح الإعلام لكل مالك أدوات بسيطة أن يكون ناشرًا يرسل رسالته للأخرين.

٤- **الحركة والمرونة:** نقل الوسائل الجديدة المحمولة التي تصاحب المتلقي والمرسل، بالاستفادة من الشبكات اللاسلكية.

٥- **العالمية:** أصبحت بيئة الاتصال بيئة عالمية ، تتخطى حواجز الزمان والمكان والرقابة.

٦- **تعدد الوسائط:** يتم استخدام كل وسائل الاتصال مثل النصوص والصوت والصورة الثابتة والصورة ثنائية وثلاثية الأبعاد.

٧- **الانتباه والتركيز:** يتميز المتلقي -بحكم اختياره المحتوى والتفاعل معه- بدرجة عالية من الانتباه والتركيز.

٨- **الحفظ والتخزين:** يسهل على المتلقي أرشفة الرسائل الاتصالية واسترجاعها كجزء من قدرات وخصائص الوسيلة بذاتها.

ومن خلال تعدد قنوات الإعلام المتاحة أمام الأفراد، فلقد أتاحت تكنولوجيا الاتصال الحديثة لعالم صناعة الإعلام تلبية حاجات الأفراد ورغباتهم الذاتية، وتتسم بسمة أساسية وجديدة في الوقت نفسه على الجمهور، وهي التفاعل بين المستقبل والمرسل. ويبدو العالم منقسمًا فيه إلى ثلاثة أقسام أولها فئة ١٥٪ من سكان العالم يحصلون تقريبًا على كل الابتكارات

التكنولوجية الحديثة، ثم ٥٠٪ قادرون على استيعاب هذه التكنولوجيا استهلاكًا وانتاجًا أما بقية السكان ٣٥٪ يعيشون في حالة انقطاع وعزلة عن هذه التكنولوجيا.

ضرورة حماية مجتمعاتنا العربية من شبكات التواصل الاجتماعي وضبطها

لقد تأكد خطر وسائط التواصل الاجتماعي على تلون مسمياتها و أنواعها من فاسبوك و تويتر و إنستغرام و غيرها، و لكي نحتمي من هذا الهلاك ينبغي أولا معرفة مكامنه و تشخيص علمي لأعراضه لا سيما و أنه أمسى يحوم حول مقومات الهوية العربية الإسلامية و افتعال الفتن الهدامة وايقاظ بعضها بين الإخوة بالأخبار الزائفة والكاذبة. ولن تحدث هذه الحماية إن لم تبادر مجتمعاتنا بمقدماته إذ لا بد من أن يصاحبه تغيير في الذهنيات والعقليات، بل وفي البنية الثقافية ككل ليتم التأقلم الذكي الحصيف مع الأوضاع الجديدة وكل ما يطرأ في المقابل من تبدل قيمي أو مفاهيمي "ايجابي" يحدث تغييرًا في الممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية تؤثر في بناء المجتمع العربي، هذا كله بمساعدة تكنولوجيا الاتصال الحديثة التي تشكل البنية التحتية لصياغة ونشر ثقافة هوياتية محلية أصيلة تفرض قيمها مع ضبط السلوك الإنساني. ولا يعني ذلك البتة الانسحاب من هذه الشبكات وإنما ينبغي استخدامها بحذر لأنها منجزات حضارية عظيمة والإنسان بذكائه يفقه طريقة الاستفادة منها و سبل تجنب طالحها بتضافر الجهود وتكاملها نصحًا وإرشادًا، كما ينبغي للمرء أن يكون على وعي شديد بأهمية و حساسية وخصوصية أي معلومات يضعها على الشبكات الاجتماعية، لأن الشخص الذي يسعى إلى سرقة المعلومات يقوم بالاتصال ويضيف الشخص المطلوب سرقة معلوماته إلى قائمة أصدقائه ويبعث برسائل لكسب الثقة و هكذا بعد فترة يبعث الشخص المستغل ملفًا مع شفرة خفية بداخله ليستخدمها في الدخول إلى جهاز كمبيوتر الضحية.

بناء على كل ما سبق من إقرار وجوب الحماية والوقاية من مهالك هذه الشبكات، فلا بد الآن من توفر آليات مناسبة مكيفة لتقييدها وضبطها حتى تحقق دورها المناسب وبشكل إيجابي ابتداء من ضرورة إخضاع مواقع التواصل الاجتماعي أثناء معالجتها للبيانات لقواعد فنية وقانونية مشتركة بحيث تضمن فعليًا المحافظة على خصوصية المستخدم. ضف لها ضرورة إيجاد آلية معينة على مواقع التواصل الاجتماعي تبين للمستخدم وتنبهه لخطورة وأهمية ضبط الإعدادات، بما يساعد المستخدم على تأمين حسابه على مواقع التواصل الاجتماعي عن طريق ضبط إعدادات الخصوصية على الموقع لتحديد نطاق الخصوصية على حسابه. فهذه الإعدادات تتيح له أن يختار بين وضع بياناته في متناول الكافة أو كل الأصدقاء أو بعض الأصدقاء، كما أنها تمكنه من تفادي إظهار بياناته على محركات البحث، والتحكم في هذه البيانات وتصحيحها أو حذفها إذا اقتضى الأمر ذلك. هذا من دون إغفال حقيقة أنه للإثبات على مواقع التواصل الاجتماعي أهمية خاصة، حيث أن العبرة في التمييز بين الطابع الخاص أو الطابع العام لصفحة (فيس بوك) هو الاعتداد بإعدادات الخصوصية التي يختارها المستخدم لصفحته، وبالتالي الطابع الخاص لهذه الصفحة ينتفي، ومن ثم تتوافر العلانية، متى كانت إعدادات الخصوصية للصفحة تتيح لأي شخص دخولها. وعندئذ لا يكون هناك محل للقول بانتهاك سرية المراسلات التي توضع على حائط صفحة هذا الموقع. كما أن وجود مواقع التواصل الاجتماعي في كل مكان وفي جميع الأوقات، وحجم المعلومات الشخصية التي تحتوي عليها هذه المواقع يجعل منها مصدرًا غنيًا للأدلة المحتملة في الإثبات، وبالنظر إلى طبيعة هذه المواقع، فإنها تثير تحديات كبيرة يتعلق بعضها بالمصداقية التي تتمتع بها الأدلة المتحصلة من هذه المواقع. وبناء على ما تقدم، يتعين على الأجهزة المختصة أن تبحث عن وسائل لجمع المعلومات من شأنها أن تؤكد المصداقية وأصالة الدليل.

وعلى رأس هذه الآليات الضبطية لا مناص من التركيز على التقييدات الثلاثة الموصولة باستخدام الأطفال والقصر للشبكات التواصل الاجتماعي

- الرقابة الذاتيّة والوعي الصحيح بكيفيّة التعامل معها.
- الرقابة الأبوية والأسرية بمتابعة ما يحضره الأبناء وما يسترعي اهتمامهم مع التوجيه المناسب.
- الوعي والتثقيف المناسب لكيفية التعاطي معها وتكامل الدور التوعوي في ذلك، بين البيت والمسجد والمدرسة ووسائل الإعلام.

خاتمة:

يتميّز العصر الحديث بالتقدم الباهر في تكنولوجيا الاتصال الحديثة والمتجددة بشكل مستمر و سريع جدًا دفع بدوره إلى تقدم غير مسبوق في الصناعات الإعلامية المتطوّرة كمنجز حضاريّ أفرزته العقول العملاقة المبدعة، التي ألقت بظلالها على مجتمعاتنا العربية على اختلاف آثارها، هذا علاوة عن مرادفها السهل المنال من صفحات التواصل الاجتماعيّ المتعددة الأنواع والأشكال كوسائل لها آثار إيجابيّة وأخرى سلبيّة فتاكة وجب التحري و التحرز إزاء تناولها و استعمالها .

* أستاذ الإعلام ـ جامعة التكوين المتواصل-الجزائر

دعم الإعلام للعمل العربي المشترك ضرورة للحفاظ على الدولة الوطنية العربية

يعاني الإقليم العربي من صراع إعلام الدول وإعلام الميلشيات ويتعرض للتشويش المتعمد

يقول الفيلسوف الألماني أوتوجروت "إن الإعلام هو التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير وروحها وميولها واتجاهاتها وتمنياتها"، وهذا يؤكد أهمية الإعلام في دعم الأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية للأمم، فمن خلال الإعلام بكل صوره المقروءة والمسموعة والمرئية سواء كان الإعلام التقليدي أو الحديث يمكن تحقيق وصياغة وعي سياسي جديد نحو تحقيق الأهداف التي تسعى الأمة العربية لتحقيقها، فالإعلام هو رأس الحربة في معركة بقاء وبناء الأمم ومواجهة الأعداء في ظل حروب الجيل الرابع والخامس التي يشكل الإعلام أبرز وسائلها، ويشكل دعم العمل العربي المشترك أحد أهم الأهداف الاستراتيجية للأمة العربية في وقت يتعرض فيه المشروع العربي لضغوط وتحديات هائلة من القوى الإقليمية الطامعة والضاغطة على العالم العربي، واليوم نشاهد تنسيق في الأهداف وربما في الآليات بين هذه القوى الإقليمية ممثلة في تركيا وإيران وإسرائيل وكلها تقف وراء عدم الاستقرار في المنطقة العربية عبر التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية أو احتلال أجزاء من دول الجوار العربي أو من خلال توظيف الميلشيات والوكلاء كما هو الحال بالنسبة لإيران، فما هي التحديات التي تواجه الإعلام العربي في دعم العمل العربي المشترك، وهل من مقاربة إعلامية تمثل منصة ينطلق منها الإعلام العربي في دفع العمل العربي المشترك نحو مساحة جديدة وآفاق واعدة تلبي طموحات الشارع العربي في تعزيز وتطوير العمل العربي الجماعي في مواجهة كل تلك التحديات؟

د. أيمن سمير

العمل العربي المشترك وأحداث ٢٠١١

شكلت الأحداث التي مرت بها المنطقة العربية منذ احتلال العراق ٢٠٠٣م، وأحداث عام ٢٠١١م، وتعرض " الدولة الوطنية العربية " لأخطار وجودية أبرز الضربات الموجهة ضد العمل العربي المشترك، حيث تباينت الأجندات السياسية للدول العربية تحت وقع ما يسمى "بالربيع العربي" ووجدت الدول الإقليمية وغيرها من الدول الأخرى الفرصة الكاملة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية بذرائع كثيرة منها نشر "القيم الغربية " في المجتمعات العربية، أو الادعاء كذبًا بأنها تدعم ما يسمى "بالمقاومة" في الدول العربية، وشكلت كل هذه الضغوط تحديات كبيرة أمام الإعلام العربي والتي أخذت صورًا كثيرة منها:

١- تباين الأجندات الإعلامية العربية منذ أحداث ٢٠١١م، فهناك دول عربية تغرد خارج الأهداف العامة للأمة العربية، بل وتعمل ضد الأمن القومي العربي، فمثلاً الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وقعت عليها الدول العربية عام ١٩٩٨م، ورغم ذلك تقوم إحدى الدول العربية باستضافة الإرهابيين على أراضيها، وتقوم القنوات الإعلامية التابعة لها بتشويه رموز وقيادات الدول العربية، وتتماهى سياسة هذه الدولة الصغيرة مع سياسات كل الدول الإقليمية التي تعادي الدول العربية وتتدخل في شؤونها الداخلية ومنها إيران وتركيا، ولذلك كلما يعمل الإعلام العربي خاصة في دول "قلب الصلب العربي" على صياغة رؤية إيجابية تعزز المشتركات بين الدول العربية نجد إعلام هذه الدولة وغيرها يعود بنا لنقطة الصفر من خلال تفجير الخلافات وتفخيخ أي دعوة للعمل العربي المشترك

٢- يعاني الإقليم العربي من صراع بين "إعلام الدول وإعلام الميلشيات" حيث يتعرض متلقي الرسالة الإعلامية العربية لتشويش إعلامي من إعلام الميلشيات "حزب الله، والميلشيات العراقية، الحوثي" وإعلام الجماعات الإرهابية والمتطرفة "الإخوان، والإعلام التركي" وهذا يمثل تحديًا كبيرًا في صياغة رسالة إعلامية موحدة تدعم العمل العربي المشترك وتصيغ

أهداف عربية وحدوية تحافظ على الأمن القومي العربي من الاختراقات الإقليمية أو الدولية.

٣- ظهور الإعلام الطائفي والمحاصصي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، وزيادة النفوذ الإيراني على مقدرات الدولة العراقية، وتنامي الأجنحة والأحزاب السياسية المدعومة من ميلشيات تتبنى الأجندة السياسية والإعلامية الإيرانية في المنطقة، وأدى هذا إلى وجود رسالة تشكك في العمل العربي المشترك ، لأن إيران وتركيا وغيرهما من الدول التي تسعى لتحقيق مكاسب على حساب الدول العربية تدرك تمامًا أن أي عمل عربي موحد وجماعي يضعف من فرص تحقيق هذه القوى الإقليمية لأهدافها في المنطقة العربية، ولذلك دائما ما يشكك الإعلام الطائفي في أي جدوى للعمل العربي المشترك كلما كانت الدول الوطنية العربية.

٤- الترويج لأجندات عابرة للحدود الهدف منها إضعاف الدولة الوطنية العربية من خلال ربط المصالح العربية بمصالح هذه الدول، حيث ترتبط بعض الأجندات الإعلامية العربية بالأجندات الإيرانية والتركية والإسرائيلية ،فمثلاً هناك تقارير أشارت إلى أن "المحتوى المكتوب" لبعض الصفحات الرسمية الإسرائيلية "إسرائيل بالعربية" يتم ترجمته "لإعلام متلفز" من خلال التقارير والبرامج في قناة الجزيرة بشكل يومي.

٥- التشكيك في مؤسسات العمل العربي المشترك وخاصة الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي حيث دأبت وسائل الإعلام التابعة لإيران وتركيا في المنطقة لإضعاف الشعور العربي بأهمية وقيمة جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، وبالتالي إضعاف "القيمة السياسية" لهذه المؤسسات لدى المتلقي العربي

٦- الترويج لقيم ظاهرها الحق لكنها تنطوي على مغالطات سياسية وإعلامية هدفها في النهاية إضعاف العمل العربي المشترك ، فمثلاً ترويج الإعلام الطائفي في المنطقة لمصطلحات مثل "المقاومة" بين سطور الرسالة الإعلامية هو محاولة للإيحاء بأن الدول العربية المركزية والوطنية لا تقوم بواجبها في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي رغم أن مواقف وثوابت دول مثل مصر والسعودية لا يمكن أن تتزحزح عن دعمها الكامل وغير المشروط للقضية الفلسطينية، والادعاء أن دول من خارج الإقليم العربي "تركيا وإيران" هي التي تتبنى العمل المقاوم ، رغم أن الحقائق تؤكد أن أردوغان وتركيا هما أكبر داعم عسكري واقتصادي لإسرائيل حيث كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل عام ١٩٤٩م، كما أن كل الدراسات والتقارير تؤكد أن أفعال إيران بالمنطقة هي أفضل دعم لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة من خلالها تعميقها للانقسام الفلسطيني

٧- تعرض الوعي الجمعي العربي لاختراقات كثيرة خاصة منذ أحداث ٢٠١١م، وظهور وسائل التواصل الاجتماعي التي تبث رسائل إعلامية تروج لأهداف وقيم سياسية وثقافية تضعف من قوة وتماسك العمل العربي المشترك.

٨- ساهم الإعلام الدولي الناطق بالعربية والموجه للمنطقة العربية في إضعاف قيمة وأهمية العمل العربي المشترك من خلال الترويج للقضايا الخاصة به، ولا يمكن أن تتفق أجندات هذه الدول مع تقوية العمل العربي المشترك، لأن الشراكات العربية – العربية سواء كانت السياسية أو الاقتصادية ستضعف من بقاء ومكاسب هذه الأجندات الدولية في المنطقة العربية.

الأمم لا تنسحب من التاريخ

المعروف أن الأمم لا تنسحب من التاريخ، ومهما واجهت من تحديات وأخطار وحتى نكبات تستطيع أن تنهض من جديد وتحول التحديات إلى فرص حقيقة، وتستطيع الدول العربية بما لها من إمكانيات ضخمة وتاريخ ثقافي وسياسي ضارب في التاريخ من تجاوز وتخطي كل هذه التحديات والأخطار، فالوعي العربي لدى الجماهير العربية بات أكثر إدراكًا لكل هذه التحديات والمخاطر، وهو ما يمكن أن نراه في المظاهرات العراقية واللبنانية ضد الأجندة الإيرانية في المنطقة ، وفشل المشروع التركي المتحالف مع التنظيم الدولي للإخوان منذ ٢٠١٣م، وحتى الآن، وعودة القضية الفلسطينية لتحتل صدارة الاهتمامات العربية والدولية في الفترة الأخيرة، ولذلك يمكن رسم مجموعة من "المسارات " تشكل رافعة ومحفز للعمل العربي المشترك خلال الفترة القادمة ومنها:

١- وضع قضية دعم العمل العربي المشترك في صدارة أولويات الإعلام العربي، فوفق نظرية ترتيب الأولويات agenda setting theory فإن الإعلام هو الذي يرتب اهتمامات متلقي الرسالة الإعلامية من خلال التركيز على القضايا والأخبار والبرامج التي تدعم العمل العربي المشترك، كما أنه وفق هذه النظرية أيضًا يمكن لوسائل الإعلام أن تكون محفزًا وداعمًا لاتخاذ قرارات هامة تصب في صالح العمل العربي المشترك، ويمكن الأخذ بهذه القيم الإعلامية عند تحديث خطة التحرك

الترويج لأجندات عابرة للحدود لإضعاف الدولة الوطنية العربية من خلال ربط المصالح العربية بمصالح هذه الدول

الإعلامي، ووضع تصور كامل للجمهور المستهدف، مما يؤدي للتنفيذ الفاعل والإيجابي لبرامج الخطة الإعلامية العربية في دعم العمل العربي المشترك مع وضع تصور للآليات التنفيذية لخطة التحرك الإعلامي العربي بحيث تضمن مقترحات عملية قابلة للتطبيق.

٢- يجب أن تركز وسائل الإعلام العربية على الجوانب "غير السياسية" في العلاقات العربية – العربية، وهي علاقات أكثر من ممتازة، فالسياسة دائمًا باب للخلاف بينما القضايا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية تقرب الشعوب، وتظهر حقيقة التعاون والتقارب بين الدول العربية بعضها البعض، وأن هذه العلاقات خاصة الاقتصادية لا تتأثر حتى بالخلافات السياسية الطارئة، فمشروعات مثل الربط الكهربائي والسككي العربي، والاتحاد الجمركي العربي، واتفاقية تيسير التجارة العربية الكبرى وغيرها لم تنل في يوم من الأيام ما تستحقه من الاهتمام الإعلامي العربي، بالإضافة إلى ضرورة تقديم الرسالة الإعلامية الإيجابية بشأن هذه القضايا مما يعزز من ثقة المشاهد العربي في قيمة وأهمية العمل العربي المشترك ، ومن يراجع الاجتماعات وورش العمل التي تعقدها الجامعة العربية على مدار الساعة يتأكد أن هناك عمل عربي مشترك حقيقي يتم على الأرض لكن بعيدًا عن اهتمامات وسائل الإعلام التي تركز فقط على الجانب السياسي، فالاقتصاد مثلاً يوصف بأنه "الأسمنت" الذي يربط الشعوب، وكل التجارب الوحدوية الناجحة في العالم بدأت بالاقتصاد، فالاتحاد الأوروبي بدأ عن طريق تجمع لمنتجي الحديد في الدول الأوروبية، والتجمعات العملاقة الآن على الساحة الدولية مثل البريكس أو تجمع شنغهاي هي تكتلات اقتصادية لديها اتفاق في الحد الأدنى في القضايا السياسية

٣- الابتعاد قدر الإمكان عن الخطاب الإعلامي "الاستقطابي" لأن هذا الخطاب يخدم أهداف الأطراف غير العربية في إبعاد الدول العربية عن بعضها البعض، وعن العمل العربي المشترك بخلق نزاعات وخلافات عربية، فالكثير من الخلافات العربية بدأت في وسائل الإعلام، وانتقلت للغرف السياسية، وواجب الإعلام أن يكون داعمًا للعمل العربي المشترك، وباحثًا عن كل من يضيف للعمل الجماعي على الساحة العربية من منطلق مسؤولية وطنية وعربية تدرك المخاطر التي تمر بها الدول العربية، ومن الهام كشف المحاولات الحالية من بعض الجماعات والدول لإحياء موجات جديدة من الربيع العربي، وضرورة قيام اتحاد الإذاعات العربية بوضع استراتيجية عربية تبتعد عن الاستقطاب، لأن انحراف الإعلام العربي عن مهمة دعم العمل العربي المشترك، والانجرار وراء المشكلات البينية العربية يساعد أعداء الأمة العربية في الداخل والخارج، ويساهم بقصد أو دون قصد في الترويج للمشروعات المشبوهة سواء كانت إقليمية أو دولية .

٤- توظيف الإعلام الجديد في دعم العمل العربي المشترك، فكافة الدراسات تؤكد أن تأثير وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الجديد يصل إلى أكثر من ٥٠٪ من الشعوب العربية، والنجاح في تبني وسائل الإعلام الجديد لقضايا مثل العمل العربي المشترك سيزيد من فرص نجاح القضايا العربية الجماعية

٥- كشف التدخلات الخارجية سواء التدخلات المباشرة كما تفعل تركيا أو عبر الوكلاء كما هو الحال مع إيران، وهو ما يبرز أهمية تضافر الدول العربية ووقوفها معًا من أجل مواجهة هذه التحديات الإقليمية، فكلاً من المشروع الإيراني الفارسي والتركي العثماني هدفهما إضعاف الأمة العربية لتتاح لهما الفرصة للانقضاض والسيطرة، وطالما ظلت جذوة العروبة والعمل العربي المشترك باقية وقوية كلما تعذر على هذه المشروعات الإقليمية أن تحقق أهدافها في منطقتنا العربية، فتركيا وإيران تعتبران المشروع الوحدوي العربي مانع وحاجز سياسي ضد أطماعهما وتطلعاتهما في المنطقة.

٦- تشكيل لجنة إعلامية مشتركة بين الإعلاميين العرب سواء في إطار إتحاد الإذاعات العربية أو اجتماعات وزراء الإعلام العرب من أجل بناء إستراتيجية مشتركة لبناء جسور الثقة بين مختلف الأطراف العربية تعزيزًا لقيم العمل العربي المشترك مع توجيه بوصلة الإعلام العربي لدعم مختلف القضايا والموضوعات التي تدعم العمل العربي المشترك من خلال إعداد خطط وبرامج إعلامية تعزز هذه القيم في كل وسائل الإعلام المختلفة.

٧- نشر ثقافة التسامح السياسي والسمو فوق الخلافات وتقبل الآخر بعيدًا عن الأجندات الخارجية ، مع تعزيز قيم الحلول السياسية والسلمية العربية ، ويجب تبني فكرة "الحلول العربية للازمات العربية" لان محاولات حل القضايا الخارجية تزيد الخلافات العربية تعقيداً، وهذا واضح في جميع المبعوثين الدوليين للقضايا العربية حيث شكل هؤلاء دومًا عائقًا أمام بلورة حلول تصب في صالح العمل العربي المشترك والأمن القومي العربي، بالإضافة إلى أهمية وضع آلية لتشجيع التواصل المشترك على مستوى أجهزة الإعلام العربية والإعلاميين العرب، بهدف استحداث وتطوير أشكال جديدة للترابط الإعلامي العربي، لمعالجة أهم القضايا المتصلة بواقع الإعلام العربي وفي مقدمها دعم العمل العربي المشترك، وذلك من خلال تشجيع الإعلاميين العرب على الاهتمام بقضايا العمل العربي الجماعي وتقدير إنجازات وجهود الإعلاميين العرب الذين يبرزون قضايا العمل العربي المشترك بما يعزز من قيم التواصل بين الدول العربية والحفاظ على

الدولة الوطنية العربية، بالإضافة إلى استحداث إعلام تفاعلي يساهم في طرح القضايا العربية بشكل مختلف يكون هدفه تحقيق التقارب العربي واستكشاف مساحات الاتفاق والتوافق بين الدول والشعوب العربية، وتشجيع التنسيق والتعاون بين الدول العربية في دعم العمل العربي المشترك، وتحقيق بيئة إعلامية حيوية ومتماسكة من خلال وضع سياسات إعلامية تخدم أهداف العربية برفض التدخلات الخارجية وتعزيز حصانة ومناعة المجتمعات العربية ضد المشروعات الإقليمية، وتشجيع التعاون بين الدول العربية في مجال الإنتاج الإعلامي العربي المشترك الذي يهدف لتعزيز الصورة النمطية الإيجابية عن التعاون العربي /العربي، وتفعيل الدور الأكاديمي للمؤسسات الإعلامية العربية لإعداد وتطوير كوادر إعلامية مؤمنة بأهمية ودور العمل العربي المشترك مع تفعيل الحراك الإعلامي العربي باتجاه القضايا العربية الوحدوية والعمل الجماعي ،والعمل على تعزيز مفهوم أخلاقيات العمل الإعلامي التي تضع المصالح العربية العليا فوق أي انتماءات محاصصية أو طائفية، وهو ما يصب في النهاية بتعزيز وتقوية العمل العربي المشترك.

٨- دعم دور الجامعة العربية وعدم الترويج للصورة السلبية التي يحاول البعض إلصاقها بها، ودعم الاتجاه القائل بأن الأفضل هو معالجة أي سلبيات في الجامعة العربية بدلاً من دعوات القضاء عليها والانتهاء منها، فالمؤامرات التركية والإيرانية والإسرائيلية ترى في الجامعة العربية "رغم سلبياتها" حجر عثرة أمام مخططاتها ضد الدول العربية، حيث عمد الإعلام الموالي لإيران وتركيا خلال السنوات الماضية على إظهار الجامعة العربية بالمؤسسة الفاشلة في تحقيق أهدافها، لذلك من الضروري تبني أجندة إعلامية تهدف لتقوية مؤسسة جامعة الدول العربية حتى تؤدي وظائفها التي يجب أن تقوم بها لصالح العمل العربي المشترك وتعزيز المصالح العربية، لان طبيعة العلاقات الدولية اليوم تقوم على التكتلات بعد أن تأكدت الدول أنها لا تستطيع أن تحقق كل مصالحها بمفردها، فالعولمة جعلت من التكتلات التجارية ضرورة لكل الدول، كما أن الإرهاب العابر للحدود يحتاج أيضًا لتعاون عابر للحدود من أجل تبادل المعلومات والتنسيق الأمني والاستخباراتي من أجل مكافحة الإرهاب، وهو ما يجب أن تعكسه وسائل الإعلام العربية حتى يكون الجميع على يقين تام بأن ما يجمع الدول العربية أكثر بكثير مما يفرقها، لذلك فإن دعم الصورة الذهنية الإيجابية عن مؤسسات الجامعة العربية، والتركيز على المحطات التاريخية المهمة التي اضطلعت فيها جامعة الدول العربية بواجبها تجاه العمل العربي المشترك هام جدًا لمواجهة الهجوم الضاري الذي تتعرض له الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي وأي مؤسسة وحدوية عربية مع أهمية تأكيد الرسالة الإعلامية العربية على استراتيجية وضرورة وجود كيان مؤسسي عربي يضم كل الدول العربية وتحل فيه المشكلات داخل بيت العرب، لذلك يجب على وسائل الإعلام العربية تبني مقاربة إعلامية تؤكد على أهمية الدور الوظيفي لجامعة الدول العربية، ومدى حاجة الأزمات العربية الراهنة لمعالجتها بشكل يعبر عن حلول عربية مشتركة وتوافقية تستند إلى المصلحة العربية، فقوة الجامعة العربية هي قوة لكل العرب، وركن رئيسي من قوة العرب أن تكون الجامعة العربية قوية ومؤثرة وفاعلة، لأن ضعف الجامعة العربية سيكون له تكلفة سياسية كبيرة، وهذا ما شاهدناه خلال السنوات الماضية عندما تم نقل القضايا العربية إلى منظمات دولية وإقليمية خارج المنطقة العربية، وهذا واضح في أزمات ليبيا واليمن وسوريا والعراق، وتكمن أهمية وسائل الإعلام في دعم العمل العربي المشترك في الدعوة إلى تفعيل حقيقي للجامعة العربية، ويترافق مع تأكيد الصورة الإيجابية للجامعة العربية تعزيز العمل في مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي باعتبارهما من التجارب الوحدوية التي يمكن أن تساهم في تعزيز الحضور العربي على الساحتين الإقليمية والدولية.

إعلام المحاصصة والميليشيات والتشكيك في مؤسسات العمل العربي المشترك، وتزييف الوعي العربي أبرز التحديات

٩- ضرورة اهتمام الإعلام العربي بدعم الدول العربية التي يقع على عاتقها مواجهة التحديات الخطيرة في المنطقة مثل مصر والسعودية والإمارات ، فجميع التجارب الوحدوية الناجحة على مدار التاريخ كانت تبدأ من تلك القوى والدول التي تقود التجارب الوحدوية وتكون صاحبة المبادرة، فروسيا والصين هما من تقودان مجموعة البريكس، وألمانيا وفرنسا هما من تتزعمان الاتحاد الأوروبي، ولذلك عندما تتصدى المملكة العربية السعودية للمشروع الإيراني في المنطقة واجب على كل الإعلام العربي دعم الأجندة السياسية والإعلامية السعودية باعتبارها أجندة عربية في الأساس ترفض الانتهاكات الإيرانية بحق الأمن القومي العربي.

* كاتب ومحلل سياسي - مؤسسة الأهرام مصر

رؤية لتطوير الأداء أمام التحديات في المنطقة وتراجع دور الإعلام التنموي

ثلاثة دوافع لتطوير الأداء الإعلامي وأربع إشكاليات بالمقررات الدراسية الإعلامية العربية

تواجه المنطقة العربية حربًا تستهدف تقويض أمنها واستقرارها، توظف فيها الدول المعادية وسائل إعلامها، باعتبارها أسلحة يمكن من خلالها إشاعة الفوضى، ونشر الأفكار الهادمة، وإثارة البلبلة، وتضليل الرأي العام، على نحو يضع على عاتق وسائل الإعلام العربية دورًا كبيرًا في مواجهة هذه الحرب. إلا أن أغلب الدراسات والبحوث العلمية التي استهدفت تقييم الأداء الإعلامي في عدد من البلدان العربية، تشير إلى ثمة تراجع في الأداء الإعلامي، بشكل تتجلى ملامحه في انصراف الإعلام عن معالجة القضايا الجوهرية، وغياب الطابع التحليلي في المعالجات الإعلامية للقضايا المختلفة.. وغيرها.

د. خالد زكي أبو الخير

٣ دوافع لتطوير الأداء الإعلامي العربي

وتأسيسًا على ماسبق، فإن هناك ثلاثة دوافع رئيسية لتطوير الأداء الإعلامي في المنطقة العربية، الأول: يرتبط بتخلي أغلب وسائل الإعلام العربية عن دورها التنموي برفع وعي المواطنين، وتوعيتهم بالمخاطر والتحديات، لا سيما في ظل محاولات الاختراق التي يتعرض لها العالم العربي، والأكاذيب والشائعات التي تبثها وسائل إعلام تحريضية تستهدف تقويض أمن واستقرار الدول في المنطقة، ما يتطلب تأهيل وتدريب الإعلاميين بشكل يزيد من وعيهم بالمخاطر والتحديات التي تواجه مجتمعاتهم العربية، ويمنحهم الآليات المناسبة للرد عليها، وتحصين شعوبهم. الثاني: تنامي ظاهرة العداء لوسائل الإعلام "The Hostile Media Phenomenon" التي تعني في أبسط تعريفاتها تراجع مصداقية وسائل الإعلام لدى الجمهور، نتيجة تدهور أدائها المهني، وتدني المحتوى المقدم، وعدم تلبيته لاحتياجات واهتمامات الجمهور، بشكل يؤدي لانصراف الجمهور عن متابعتها. أما الدافع الثالث الذي يجعل من تطوير الأداء الإعلامي مطلبًا ملحًا، يتعلق بالتطورات التكنولوجية المتلاحقة في سوق صناعة الإعلام، ما يتطلب تدريب الإعلاميين على كيفية التعامل مع التطبيقات التكنولوجية والاستفادة منها في مجال عملهم بشكل احترافي.

أن التأسيس المنهجي لوضع رؤية علمية متكاملة لتطوير الأداء الإعلامي في المنطقة العربية، يستلزم مايلي: التحديد الدقيق للمفاهيم، تحليل واقع التكوين الأكاديمي لطلاب كليات وأقسام ومعاهد الإعلام بالمنطقة العربية، تحليل واقع التأهيل المهني للإعلاميين في مؤسساتهم التي يعملون بها، وطرح مسارات تطوير الأداء، ثم تحديد الجهات المنوطة بتطبيق هذه الرؤية.. وهو ما نعرضه في السطور التالية، من واقع مراجعة وتحليل عدد من الدراسات العلمية التي اهتمت بتقييم الأداء الإعلامي، ورصد الإشكاليات المرتبطة به، وسبل تطويره.

أولاً: التحديد الدقيق للمفاهيم

- **التكوين أو التأهيل الأكاديمي:** يقصد به التعليم الإعلامي، أي تأهيل وإعداد طلاب كليات وأقسام ومعاهد الإعلام على نحو يلائم متطلبات سوق العمل، ومن ثم فإن هذا المصطلح يتضمن جانبين، أحدهما يرتبط بالمعارف النظرية التي يكتسبها الطلاب في مرحلة التعليم الجامعي من دراسة المقررات المختلفة، والآخر يتعلق بالمهارات العملية المكتسبة من التدريب الذي يتلقاه أثناء دراسته الجامعية.

- **التأهيل الإعلامي:** يقصد به الاستمرار في تأهيل الإعلاميين وتدريبهم في مرحلة ما بعد التخرج، على نحو يطور من معارفهم ومهاراتهم، ويلائم الثورة الرقمية في مجال الإعلام، ويمكنهم من تأدية أدوارهم ومزاولة مهنتهم بشكل احترافي دون ارتكاب تجاوزات مهنية.

٥ إشكاليات أمام التدريب الإعلامي بالمنطقة العربية أبرزها غياب الخطط والميزانيات

- **الأداء المهني:** أن يلتزم الإعلاميون بالمعايير المهنية والضوابط الأخلاقية الحاكمة للعمل الإعلامي، ويتضمن مستويين، الأول يتعلق بالمعايير المهنية مثل الدقة والموضوعية، الثاني يرتبط بأخلاقيات المهنة، والتي يمكن تصنيفها في ضوء أخلاقيات جمع ونشر وبث المحتوى، وأخلاقيات نشر الصور، أخلاقيات مرتبطة بتعامل الإعلامي مع مصادره، وأخلاقيات مرتبطة بنزاهة الإعلامي.

شكل رقم (١)
مكونات الأداء الإعلامي المهني

ثانيًا: تحليل واقع التكوين الأكاديمي في كليات وأقسام ومعاهد الإعلام العربية

اهتمت كثير من الدراسات بتحليل واقع التكوين الأكاديمي لطلاب كليات وأقسام ومعاهد الإعلام العربية، استنادًا لعدة معايير، منها: المقررات التي يتم تدريسها داخلها، أساليب التدريس المتبعة، إضافة إلى معايير تقييم الطلاب خلال دراستهم، ومدى الاهتمام بالتدريب العملي، ووجود خطط تدريبية، والإمكانيات التدريبية المتاحة، وبرامج تدريبية حديثة تسهم في تأهيلهم لسوق العمل.. ومن واقع القراءة النقدية لنتائج الدراسات العلمية حول التكوين الأكاديمي وأساليبه وإشكالياته في كليات وأقسام ومعاهد الإعلام العربية، **يمكننا الخروج بالمؤشرات التالية:**

- تحرك كليات وأقسام الإعلام في بعض الدول العربية كالسعودية والإمارات وسلطنة عمان، في إتخاذ خطوات جادة بشأن تطوير لوائحها بما يتواكب مع المتغيرات التكنولوجية المتلاحقة في سوق صناعة الإعلام، وحصول عدد منها على الاعتماد الأكاديمي الدولي، إلا أن أغلب كليات وأقسام ومعاهد الإعلام في بلدان آخرى مثل مصر والسودان والأردن لا تزال بصدد تطوير لوائحها الدراسية، في الوقت الذي يشهد سوق العمل الإعلامي تغييرات متسارعة.
- أشارت أغلب الدراسات إلى أربع إشكاليات رئيسية مرتبطة بالمقررات الدراسية داخل معظم كليات وأقسام ومعاهد الإعلام العربية، الأولى: ترتبط بغلبة الجوانب النظرية في معظم المناهج الدراسية، الثانية: وجود فجوة بين المناهج التدريسية من ناحية، ومتطلبات سوق العمل من ناحية خرى، الثالثة: جمود اللوائح الدراسية، وعدم استحداث مقررات نوعية تلائم التطورات التكنولوجية المتلاحقة في سوق صناعة الإعلام، الرابعة: أن الساعات المخصصة لتدريس بعض هذه المقررات لا يتم توزيعها بشكل يحقق التوازن بين الجوانب المعرفية، والجوانب العملية.
- أيضًا من بين إشكاليات التأهيل الأكاديمي- بحسب نتائج الدراسات العلمية- تلك التي ترتبط بأساليب التدريس المتبعة في بعض كليات وأقسام ومعاهد الإعلام العربية، فأغلبها لا يزال يسيطر عليها الطابع التقليدي، ولا تنمي المهارات الإبداعية لدى الطلاب، وأساليب التعلم الذاتي، وزيادة قدرة الطلاب على البحث والاستقصاء، وهي مقومات أساسية لإنجاح عملية التكوين الأكاديمي الإعلامي.
- رغم اهتمام أغلب كليات وأقسام ومعاهد الإعلام العربية بعملية التدريب العملي، باعتبارها الجانب المكمل للتكوين المعرفي، إلا أن هناك خمس إشكاليات رئيسية ترتبط بواقع التدريب، الأولى: عدم وجود خطط تدريبية معلنة، يحدد ضمنها الأهداف العامة لكل برنامج تدريبي، والمهارات المكتسبة منه. الثانية: عدم ربط البرامج التدريبية بالمستجدات في سوق صناعة الإعلام. الثالثة: ترتبط بتفاوت الإمكانيات التدريبية المتاحة بين كليات وأقسام ومعاهد الإعلام في المنطقة العربية. الرابعة: نقص الموارد المالية المخصصة للتدريب العملي، الخامسة: ترتبط بمدى توافر أعداد أعضاء هيأة التدريس أصحاب الخبرات المهنية القائمين على التدريب، ومدى إشراك المهنيين من أصحاب الخبرة والكفاءة في عملية التدريب العملي داخل الكليات، بحيث يتم سد الفجوة بين الجانب النظري والجانب العملي.

ثالثًا: تحليل واقع التأهيل المهني في المؤسسات الإعلامية

إن القراءة الدقيقة لواقع التأهيل المهني في المؤسسات الإعلامية بالمنطقة العربية، أمر من شأنه أن يضع أيدينا على أبرز الإشكاليات المرتبطة بفلسفة التدريب داخل هذه المؤسسات، وبمراجعة وتحليل الدراسات التي استهدفت تقييم التأهيل الإعلامي العربي في ضوء عدة معايير، تتمثل في: مدى حرص المؤسسات الإعلامية على تدريب منسوبيها، ومدى وجود خطط تدريبية محددة بإطار زمني، وبرامج تدريبية تعكس التطورات

التي يشهدها سوق العمل، ورصد ميزانيات لتدريب الإعلاميين والصحفيين، إضافة إلى أساليب تقييم الأداء المتبعة، فقد خلصت إلى جملة من المؤشرات التالية:

- لا يوجد اهتمام كاف من قبل أغلب المؤسسات الإعلامية في المنطقة العربية بتدريب العاملين داخلها، رغم كثرة التحديات المهنية التي تواجههم مع التطورات التكنولوجية المتلاحقة، لعدة أسباب منها عدم إيمان القيادات الإعلامية والإدارية في بعض المؤسسات بأهمية التدريب والتأهيل الإعلامي، إلى جانب عدم رصد ميزانيات مالية مخصصة لهذا البند.
- توجد داخل بعض المؤسسات الإعلامية بالمنطقة العربية مراكز للتدريب والتأهيل، إلا أن الخطط التدريبية لبعضها -بحسب نتائج الدراسات- لا تزال بصدد تطوير وتحديث بشكل يواكب المتغيرات والتحولات المتسارعة في سوق صناعة الإعلام بفعل التكنولوجيا الحديثة.
- من بين الإشكاليات الرئيسية التي ترتبط بالتدريب في المؤسسات الإعلامية العربية، إن بعضها لا تتوافر لديها مؤشرات ومعايير يمكن في ضوئها تقييم الأداء الإعلامي، لقياس مردود التدريب والتأهيل على جودة الأداء من عدمه، وبعض الدراسات أشارت إلى أن عملية التقييم -إن وجدت- فهي "موسمية"، تهتم بها المؤسسات على فترات زمنية متباعدة، كما أنها جهود ذاتية من قبل بعض القيادات، وليست ذات طابع مؤسسي.
- بعض الدراسات التي اهتمت بتحليل دوافع الإعلاميين واتجاهاتهم نحو التدريب المستمر، أشارت إلى أن هذه المساءلة مرهونة بعدة اعتبارات، منها انخفاض الأجور والمرتبات، والمنح والعلاوات، ومدى وجود معاييرواضحة للترقي الوظيفي.

رابعًا: إنعكاس التأهيل الإعلامي على جودة الأداء المهني

في ضوء ماسبق، فإن جودة الأداء المهني هي انعكاس لنمطي التأهيل الأكاديمي والمهني معًا، حيث تؤكد أغلب الدراسات العلمية صحة الفرضية القائلة بأن مستوى التكوين الأكاديمي، والتدريب والتأهيل الإعلامي، يؤثران في الأداء المهني سلبًا وإيجابًا، فكلما كان هناك اهتمامًا بالتكوين الأكاديمي الجيد والتدريب المستمر للإعلاميين، كلما كانت الممارسات الإعلامية أكثر إيجابية والعكس صحيح. ودللت الكثير من الدراسات على مؤشرات ضعف الأداء المهني كنتيجة لتدني مستوى التكوين الأكاديمي والتأهيل المهني، ومنها دراسة Nick Richardson (٢٠١٧) التي خلصت إلى نتيجة مفاداتها أن ضعف التأهيل المهني تسبب في تورط الصحفيين في نشر الأخبار المزيفة "Fake News" وعدم الالتزام بالدقة والموضوعية في نقل كثير من الوقائع، وتقديم معالجات سطحية ومتحيزة.

خامسًا: مسارات تطوير الأداء الإعلامي في المنطقة العربية

بعد تقديم القراءة التحليلية من واقع الدراسات العلمية، لواقع التكوين الأكاديمي في كليات وأقسام ومعاهد الإعلام، والتأهيل المهني، ورصد تأثيرهما على جودة الأداء، يمكن طرح سبعة مسارات رئيسية لتطوير الأداء الإعلامي في المنطقة العربية، على النحو التالي:

شكل (٢)
٧ مسارات لتطوير معارف ومهارات الإعلاميين

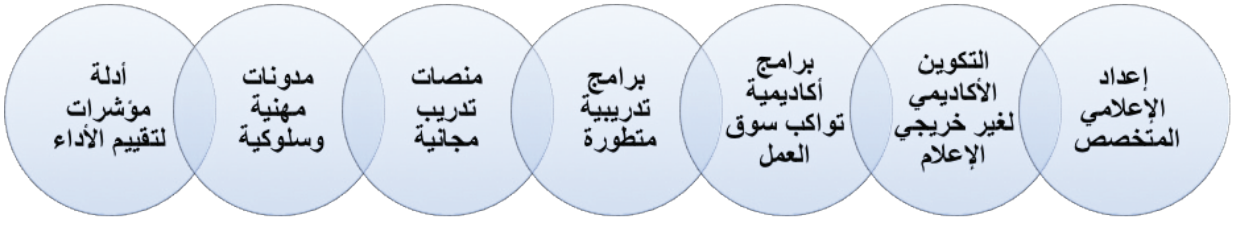

المسار الأول: إعداد الإعلامي المتخصص

إن إعداد الإعلامي المتخصص الملم بكافة أبعاد تخصصه، الواعي بدوره في المجتمع، القادر على تقديم تغطيات إعلامية تتسم بالعمق والشمولية في مجال بعينه، أصبح أمر ضروري لاستعادة ثقة الجمهور في وسائل الإعلام، خاصة في ظل المنافسة الشديدة بين الوسائل التقليدية والحديثة بما فيها مواقع التواصل الاجتماعي.

وبوجه عام، هناك خمسة عوامل حاكمة لنجاح الإعلامي المتخصص، أن لا يقتصر اهتمام المؤسسات بتكوينه معرفيًا فقط، من خلال اكتسابه للمعارف المرتبطة بهذا التخصص، بل تكوينه مهنيًا أيضًا من خلال تزويده بمهارات إنتاج المحتوى، وأساليب إعداد المواد المتخصصة في قالب تشويقي بسيط يسهل على الجمهور فهمه، إضافة إلى تسليحه بالمهارات التكنولوجية التي تمكنه من توظيف التطبيقات الذكية في

نطاق تخصصه، وتقديم محتوى تفاعلي جذاب يلبي احتياجات الجمهور واهتماماته.

المسار الثاني: التكوين الأكاديمي لغير خريجي الإعلام

أشارت أغلب الدراسات إلى أن من بين أسباب تراجع الأداء الإعلامي في المنطقة العربية، التحاق غير خريجي الإعلام بالمجال، وهذه الإشكالية محل جدل بين فريقين، الأول: يرى أن ممارسة الإعلام "موهبة" وبالتالي ليس هناك ما يمنع هؤلاء بالالتحاق بهذا المجال رغم عدم دراستهم لعلوم الإعلام، الثاني: قصر الالتحاق بالعمل الإعلامي على خريجي الإعلام فقط، وهي وجهة النظر الأرجح، ذلك لأن التكوين الأكاديمي من أهم العوامل المؤثرة في جودة الأداء المهني. وأمام تزايد أعداد غير خريجي الإعلام في الالتحاق بالمجال، ينبغي على المؤسسات الإعلامية الالتفات إلى أهمية التكوين الأكاديمي لهؤلاء، من خلال التحاقهم بدبلومات مهنية متخصصة، وليتم ذلك بإبرام شراكات بين المؤسسات الإعلامية، والمؤسسات الأكاديمية.

المسار الثالث: برامج أكاديمية تلبي احتياجات سوق العمل

في إطار التطورات المتلاحقة التي يشهدها سوق صناعة الإعلام في العالم العربي، باتت كليات وأقسام ومعاهد الإعلام، أمام حتمية تطوير مناهجها الدراسية، وأساليب التدريس المتبعة، على نحو يؤهل الخريج لسوق العمل، ولا يمكن أن يتحقق ذلك دون تحديث اللوائح الدراسية، وتضمينها مقررات مستحدثة مثل صحافة الفيديو، الصحافة الاستقصائية، إعلام الذكاء الاصطناعي، صحافة الموبايل، صحافة البيانات.. وغيرها، وطرح برامج تدريبية للطلاب في كيفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في العمل الإعلامي، ومقررات في التربية الإعلامية، وأخلاقيات الممارسة في الإعلام الجديد، والتحقق من المحتوى الرقمي.

أيضًا لابد من التفكير في تغيير أساليب التدريس التقليدية، ليتم تطبيق طرق حديثة من شأنها إكساب الطلاب المعارف والمهارات المرتبطة بالمقرر التعليمي، ومن بين هذه الأساليب، تطبيق نماذج المحاكاة لغرف الأخبار- على سبيل المثال، وتنظيم الزيارات الميدانية إلى المؤسسات الإعلامية، وورش العمل التطبيقية، وجميعها تثري واقع التأهيل الأكاديمي.

وإذا كانت أغلب كليات وأقسام ومعاهد الإعلام بصدد تطوير لوائحها، فلا مانع من إشراك المهنيين من أصحاب الخبرة والكفاءة مع الأكاديميين في مسألة التطوير، وكذلك في العملية التدريسية، بحيث يتم سد الفجوة بين الجانب النظري، والجانب التطبيقي.

المسار الرابع: برامج تدريبية متطورة

شهد سوق صناعة الإعلام في المنطقة العربية تغيرات سريعة بفضل التطورات التكنولوجية، سواء في أنماط إنتاج المحتوى، التي باتت تعتمد على برامج وتطبيقات متطورة، وغرف أخبار مدمجة قد تكون جميعها في هاتف ذكي أو جهاز جديد يقوم برصد ونقل الأخبار خلال دقائق معدودة، وتوظيف لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في العمل الإعلامي، ومن ثم ينبغي على المؤسسات الإعلامية تدريب وتأهيل منسوبيها على نحو يمكنهم من التعامل مع التطبيقات التكنولوجية والاستفادة منها بشكل احترافي، وهذا لن يتحقق إلا بوضع خطط محددة بمدى زمني، تتضمن برامج تدريبية متطورة، تواكب الثورة الرقمية في مجال الإعلام، وتركز بالأساس على إكساب الإعلاميين المهارات الفنية للتعامل مع هذه المتغيرات. ولا يمكن أن يتم تنفيذ هذه البرامج، دون عدة مقومات، أهمها: إيمان القيادات الإعلامية بأهمية التدريب الإعلامي، وتخصيص ميزانيات مالية له، وتعميق قنوات الاتصال بين المؤسسات الإعلامية والمؤسسات الأكاديمية، باعتبار الآخيرة بيت الخبرة في علوم الإعلام والاتصال.

٦ مهام للمؤسسات منها: معايير قياس كفاءة الأداء وإدارات نوعية للتدريب والتقييم

المسار الخامس: منصات تدريب مجانية

اتجهت بعض الهيآت لتدشين منصات تدريبية مجانية بهدف المساعدة في تأهيل الإعلاميين وتدريبهم على أحدث المستجدات في مجال العمل الإعلامي، ونشرت شبكة الصحفيين الدوليين دليل يضم كافة هذه المنصات والبرامج التدريبية المتاحة، وأبرزها منصات: CFI, LAIMOON, ICFJ Anywhere، مرجع، مسار، إدراك، دروب، مركز نايت للصحافة بجامعة تكساس الأمريكية، تمكين، معارف، فرصة، مهارات جوجل الذي أطلقته شركة جوجل تحت شعار "العالم الرقمي في متناول يديك".. وغيرها من المنصات التي تستهدف تطوير المعارف والمهارات للعاملين في مجال الإعلام.

المسار السادس: مدونات مهنية وسلوكية

مع تزايد استخدام الصحفيين لمواقع التواصل الاجتماعي بدأت تزداد الحاجة لوجود أدلة مهنية وسلوكية تحدد كيفية التعامل مع تلك المواقع، والاستفادة منها في مجال العمل الإعلامي، على نحو مهني أخلاقي، وبدأت تتجه بعض المؤسسات مثل الـ "بي بي سي"، ووكالة «اسوشيتد برس» الأمريكية، إلى صياغة مثل هذه المدونات، وأصدرت المؤسسة الفنلندية للتعليم المستمر الدليل الإعلامي للممارسات المهنية والأخلاقية عام ٢٠١٦م، كما أصدر

مركز الصحافة الأوروبي European Journalism Centre في هولندا دليل للتحقق من المحتوى الرقمي عبر مجموعة من الأدوات التقنية التي تكشف عن الأخبار والصور المزيفة.

وهناك جهود عربية، ومنها دليل الصحفي المهني الذي أصدرته منظمة البحث عن أرضية مشتركة بالمغرب خلال عام ٢٠١٦م، بالإضافة إلى دليل الإرشادات التحريرية للصحفيين المصريين الصادر عن النادي الإعلامي بالمعهد الدنماركي المصري للحوار عام ٢٠١٥م، الذي عرض لأهم المعايير الدولية للجودة في العمل الصحفي الإخباري، وإن كانت صياغة مثل هذه الأدلة مهمة لتطوير الأداء المهني، فإن الأهم وضع آليات تضمن التزام المؤسسات الإعلامية بهذه المعايير في التغطيات والمعالجات المختلفة.

المسار السابع: أدلة مؤشرات لتقييم الأداء

إن منظومة التأهيل والتدريب المهني لا تكتمل دون وجود أدلة مؤشرات لتقييم الأداء الإعلامي، بمعنى آخر وجود معايير ومؤشرات علمية يمكن في ضوئها قياس مردود التدريب على جودة الأداء، وفي هذا الصدد قمتُ بإجراء دراسة علمية، استهدفت بناء دليل مؤشرات متكامل، يساعد الباحثين والأكاديميين والقيادات الإعلامية والجهات المنوطة بتنظيم شؤون الإعلام، في تقييم أداء المؤسسات، وفق مؤشرات علمية، واضحة، محددة، قابلة للقياس، وأشار الدليل إلى أن هناك أربعة مؤشرات رئيسية يمكن الاحتكام إليها للحكم على مهنية التغطية الإعلامية، هي: مؤشرات قياس دقة المحتوى الصحفي، مؤشرات موضوعية المحتوى، موشرات عمق التغطية الصحفية، وأخيرًا مؤشرات السلامة الأسلوبية.

سادسًا: الجهات المنوطة بتطبيق الرؤية

● **كليات وأقسام الإعلام:** لها ثلاثة أدوار رئيسية، الأول: التكوين الأكاديمي وإعداد خريجين مؤهلين لسوق العمل، ولا يتحقق ذلك دون تحديث المقررات والمناهج الدراسية، وتعميق التعاون مع المؤسسات الإعلامية بما يسهم في إثراء الجانب العملي، وتحديث أساليب التدريس، بما يواكب الثورة الرقمية في سوق صناعة الإعلام، الثاني: تأهيل الإعلاميين وتدريبهم باعتبارها بيت الخبرة، الثالث: إجراء الدراسات والبحوث التي ترصد وتحلل إشكاليات المهنة، وتضع الحلول المناسبة لها.

● **المؤسسات الإعلامية:** لها ست مهام، هي: الحرص على تدريب وتأهيل الإعلاميين، رصد الميزانيات المالية للتدريب الإعلامي، وضع خطط وبرامج تستهدف تطوير معارف ومهارات الإعلاميين، إلى جانب التكوين الأكاديمي لغير خريجي الإعلام- كما سبق وأشارنا، بالإضافة إلى وضع معايير يمكن من خلالها قياس أثر التأهيل على جودة الأداء، وتأسيس إدارات نوعية داخلها تكون منوطة بالأساس بعمليتي التدريب وتقييم الأداء.

● **الكيانات المنوطة بتنظيم الإعلام:** سواء كانت مجالس، نقابات، هيآت، جمعيات، اتحادات، فهي المنوطة بوضع المعايير المهنية والأخلاقية المنظمة للعمل الإعلامي بالتشاور مع الإعلاميين والمتخصصين، مع وضع ضمانات لإلزام المؤسسات الإعلامية بمواثيق الشرف، بل وتطبيق الجزاءات المنصوص عليها قانونًا، على أي وسيلة إعلامية ترتكب تجاوزات مهنية أو أخلاقية.

* المدرس بكلية الإعلام جامعة القاهرة والمدرب الإعلامي

خلـو السـاحة أمـام الخطـاب المتطـرف مسـؤولية الحكومـات وعليهـا مـلء الفـراغ

الإعلام الجديد بين التحديات والفرص: الاستثمار في الفكر الحصانة الأكبر في معارك الأفكار

فرضت الثورة الهائلة في مجال الوسائط الرقمية تأثيرات متعددة منها ذات الطبيعة الإيجابية والأخرى ذات الطبيعة السلبية، وأصبح لذلك تداعيات على الفرد والمجتمع والدولة، وهو ما جعل قضايا الإعلام الجديد تضع نفسها بقوة على أجندة الاهتمام الوطني والإقليمي والعالمي، وبخاصة في ظل ضعف سيطرة الحكومات على ذاك النشاط الرقمي المتدفق والخصائص المتفردة له كوسيلة وكوسيط وكفاعل إعلامي، وأصبح يفوق الإعلام الجديد قوة الإعلام التقليدي وبخاصة في مجال تأثيره على البناء الاجتماعي فيما يتعلق بالقيم والشباب المحركان للمتغيرات التي تشكل الرأي العام من جهة وتؤثر على التنمية والاستقرار من جهة أخرى.

د. عادل عبد الصادق

ماهية الإعلام الجديد وتداخل المفاهيم

هناك العديد من المسميات التي تطلق على ذلك النمط الجديد من الإعلام عبر تطبيقات شبكة الانترنت، فيتم وصف عملية نقل الرسالة الإعلامية عبر تطبيقات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات بأنها "إعلامًا بديلا"، وتارة أخرى يتم استخدام مصطلح "الإعلام الجديد" وبالرغم من أنه يشمل عالم الفضائيات والأقمار الصناعية. ويأتي مسمى "الإعلام الإلكتروني" في مقابل "الإعلام التقليدي"، بالاعتماد على تغير الوسيط أو الوسيلة.

وبذلك دخلت روافد الوسيط الإعلامي سواء أكان مكتوب أو مسموع أو مرئي إلى مرحلة جديدة من مراحل التطور التكنولوجي استنادًا على تطبيقات العصر الرقمي.

وتغيرت طبيعة الوسيلة في حين لم تتغير المهمة الإعلامية أو الصحفية، وظهرت مواقع إخبارية وبوابات إعلامية عبر المنصات الجديدة وبخاصة في جيلها الحديث كقنوات "اليوتيوب أو الشبكات الاجتماعية أو تطبيقات الهواتف الذكية. والتغير الآخر يتعلق بأن ما هو قديم وتقليدي أصبح مجبرًا بحكم ذلك التطور التكنولوجي وبحكم تغير مذاق المستهلك مدفوعًا نحو التحول الرقمي.

وارتكزت عملية الفصل بين ما يعد إعلامًا "تقليديًا" وآخر "الكترونيًا" على التمييز بين" الرسالة الإعلامية" و"حامل تلك الرسالة". وأثر ذلك في صياغة "الرسالة الإعلامية" وحجم انتشارها والتفاعل بين المرسل والمستقبل على النحو الذي أثرى المحتوى الإعلامي.

وبروز إعلام تحرر من تلك التوجهات المسبقة وعن تبعية رأس المال أو حتى تجاوز الانتماءات الفكرية الضيقة، وهو ما شكل ساحة بديلة للمهمشين وللمعارضين وللأصوات غير المسموعة وعن قضايا لا تجد لها طريقًا للصحف التقليدية.

وكسر حاجز من هو "الصحفي " ومن هو "الإعلامي"، وأصبح الفاعلين لهما من خارج الأطر التقليدية والمهنية، وذلك مع سهولة تدشين منصات إعلامية يتم خلالها عمليات الإنتاج والنقل والنشر والتخزين والأرشفة للمعلومات والأخبار، وفرض بذلك الإعلام الالكتروني عدة متغيرات ترتبط بضرورة أن يتمتع الصحفي بتعدد المهارات للتفاعل مع بيئة متعددة الوسائط والخدمات، وظهرت الصحافة والإعلام الالكتروني في المجتمع الأكاديمي والتدريبي، وحالة التعدد في نفس الوقت أعباء الصحفي في مجال الإعلام الالكتروني.

وظهرت إلى جانب ذلك ثلاثة تطورات رئيسية يتعلق الأول بالصحفي حيث أصبح هو من يقوم بتحرير الأخبار عبر الانترنت ولا يعمل في صحفية ورقية، وتطور ثاني يتعلق بالقارئ حيث أصبح لدية القدرة على المشاركة والتفاعل والتعليق، وتطور ثالث، يتعلق بالخبر حيث أن سرعة الخبر وبثه أصبحت من

أهـم مـا يميـز هـذا التطـور في مجـال الإعـلام الالكتروني والـذي يؤثـر في الـرأي العـام ليس مـن بـين مستخدمي تطبيقـات الإعـلام الالكتروني بل تحولت كذلك كمصدر للإخبار للصحف التقليدية والقنـوات الفضائيـة أو بتحـول نشـطاء الإعـلام الالكترونـي إلـى ضيـوف ومتحدثـين لوسـائل الإعـلام التقليديـة، أو قيـام الصحـف والفضائيـات بتخصيـص أقسـام لتغطيـة مـا يجـري عبـر تطبيقـات الإعـلام الالكتروني.

وأحدثـت الشـبكات الاجتماعيـة نقلـة نوعيـة في تطبيقـات الإعـلام الالكترونـي وذلـك لدورهـا في نقـل الخبـر ومعالجتـه ومتابعتـه وإثـارة ردود الأفعـال حولـه مـع القـدرة الهائلـة علـى الانتشـار والتأثيـر ومدعومـة بنقـل الصـور ومقاطـع الفيديـو إلـى جانـب اسـتخدام التعليقـات وعلامـات الإعجـاب وحملات الهاشتاج.

وتحولـت التطبيقـات تلـك لأدوات للتعبيـر عـن مجمـوع ردود الأفعـال والاسـتجابات علـى السياسـات العامـة للدولـة في إطار تزايد دور الإعـلام في المجـال العـام. وانعكس ذلـك في وجـود تحديـات أمـام الصحـف الورقيـة .

التواصل الاجتماعي والشباب والقيم المحلية

أثـرت الثـورة التكنولوجيـة وتطبيقاتهـا المختلفـة علـى منظومـة القيـم بكافـة أنماطهـا، مثـل منظومـة القيـم الاجتماعيـة والدينيـة والذاتيـة للفـرد؛ أي مـا يتعلـق برؤيـة الفـرد لذاتـه ومجتمعـه ونظرتـه إلـى اللّه والديـن. وأثـر ذلـك في البنـاء الاجتماعـي والـذي يتضمـن الشـباب والقيـم وهمـا الوقـود الحيـوي لنمـو المجتمـع، أو أنهـا تعبـر عـن حالـة الامتـزاج بـين القـوة الصلبـة" و"القـوة الناعمـة" .

وتسـاهم القيـم في تشـكيل الشـخصية والمحافظـة علـى تماسـك المجتمـع والتعبيـر عـن الهويـة والمصلحـة الوطنيـة .وفي ظـل عمليـة انتقـال وانتشـار للقيـم والأفـكار عابـر للحـدود وللثقافـات، وحالـة التفاعـل التحتـي بـين الشـعوب، وتأثيـر ذلـك في أنمـاط الاسـتجابة لتيـار العولمـة، ففـي حـين ينشـأ تيـار يجـاري مـا تجـود بـه مـن قيـم وأفـكار وثقافـات مختلفـة نشـأ تيـار آخـر مضـاد لهـا لحمايـة القيـم الأصيلـة، وتؤدي حالـة الاسـتقطاب تلـك إلـى حالـة مـن الاحتقـان والتطـرف، وذلـك دون التفكيـر في رؤيـة موضوعيـة لمـا يصلـح ومـا لا يصلـح لتنميـة المجتمـع والفـرد. ومثـل الإعـلام الجديـد منصـة لتحـدّ ثقـافي غيـر مسـبوق، يقـوم علـى الاجتيـاح الثقـافي، حيـث تفقـد الـدول الصغيـرة ثقافتهـا تحـت ضغـط اجتيـاح التيـار الثقـافي العالمـي، وتبـدأ في التخلـي تدريجيًـا عـن خصائصهـا الثقافيـة لصالـح الثقافـة العالميـة.

وبـرزت إلـى السـطح قيـم جديـدة علـى المجتمـع مـن أهـم مفرداتهـا الكراهيـة والعنـف المجتمعـي واللفظـي، وأصبـح الصـراع الاجتماعـي في حقيقتـه صراعًـا قيميًـا بـين مـا يفرضـه الواقـع والمؤسسـات التقليديـة مـن قيـم، ومـا يفـد مـن القيـم مـن الخـارج، وسـواء أكانـت مـن خـارج النسـق العقيـدي للفـرد أو مـن خـارج الحـدود الجغرافيـة للدولـة، ومـا نشـهده مـن تجاذبـات عبـر الشـبكات الاجتماعيـة، هـو في الحقيقـة كذلـك انعـكاس لحالـة التـردي الراهـن في منظومـة القيـم ونتيجـة لتراكمـات عهـود سـابقة مـن سياسـات تعليميـة وثقافيـة ماضيـة، خاصـة مـع افتقـاد الشـبكات الاجتماعيـة لعنصـر المركزيـة في التوجيـه، وطغيـان الفرديـة والعشـوائية في نقـل المعلومـات والأفـكار والقيـم والرمـوز الثقافيـة.

وأصبحـت المضامـين الثقافيـة تسـتخدم في شـحن الكراهيـة والعنـف علـى النحـو الـذي يضـر في النهايـة بـكل مكونـات المجتمـع، كمـا أن إقـدام أي طـرف علـى اسـتخدام الشـبكات الاجتماعيـة علـى نحـو سـلبي، يؤثـر في نشـر القيـم السـلبية مـن جهـة، ويؤثـر علـى خلخلـة السـلام الاجتماعـي مـن جهـة أخـرى، ويزيـد مـن الاحتقـان الاجتماعـي والثقـافي، ويزيـد مـن الهـوة بـين الفرقـاء مـن جهـة ثالثـة.

وأثـرت الشـبكات الاجتماعيـة في القيـم داخـل المجتمـع، عبـر بـث حالـة مـن الاغتـراب الاجتماعـي والتأثيـر السـلبي علـى القيـم الدينيـة أو قيـم اجتماعيـة كقيـم الأسـرة والـزواج والعائلـة والجيـرة، وسـاهمت في بـروز خطابـات العنـف والكراهيـة ضـد الآخـر ليـس فقـط ذي الطبيعـة العرقيـة والمذهبيـة، بـل كذلـك لاختلافـات سياسـية، وحتـى في وجهـات النظـر حـول بعـض القضايـا علـى النحـو الـذي أثـر في تحـول تلـك الشـبكات الاجتماعيـة إلـى أدوات للإقصـاء والاحتقـان، وليـس للانفتـاح والتسـامح وبنـاء الحـوار، واسـتخدمت منصـات الشـبكات الاجتماعيـة في بـث الكراهيـة والعنـف ضـد التنـوع العرقـي والمذهبـي والدينـي داخـل المجتمـع، علـى الرغـم مـن وجـود تلـك المكونـات قبـل ظهـور الانترنـت والشـبكات الاجتماعيـة.

وظهـرت أنمـاط جديـدة مـن الجريمـة داخـل المجتمـع تعكـس حالـة التغيـر في القيـم، كجرائـم العنـف المنظـم، والعنـف المجتمعـي، والتحـرش الجنسـي، واسـتغلال الأطفـال والأعمـال المنافيـة لـلآداب العامـة، كمـا بـرزت توجهـات قيميـة جديـدة لـدى فئـة محـدودة، كالدعـوة للإلحـاد أو اعتنـاق مذاهـب دينيـة

أثرت الثورة التكنولوجية وتطبيقاتها المختلفة على منظومة القيم بكافة أنماطها مثل منظومة القيم الاجتماعية والدينية والذاتية للفرد

مختلفة أو جديدة أو التحلل التام من قيود المجتمع، وذلك في مقابل استقطاب آخر تقوده قوى التطرف والإرهاب ونشر الكراهية والإقصائية.

وعلى الرغم من أن تلك الحالات قد تكون فردية، إلا أن طبيعة التواصل الاجتماعي تجعل منها قضية كبرى بسبب التغطية الواسعة لها داخل الشبكات الاجتماعية، ووجود آليات الإعجاب والمشاركة، ما يعمل على زيادة تأثيرها، وتحولها إلى مادة خبرية للصحف والفضائيات، بما يعمل على اتساع نطاق التأثير من الانترنت إلى الشارع.

ولعل فهم منظومة التغيير في القيم ثم السلوك، وتعلم تكتيكات التجنيد كانت من ضمن التطبيقات الأبرز من قبل الجماعات الإرهابية لجذب الشباب عبر الشبكات الاجتماعية، حيث ارتكزت على ثلاث مراحل؛ تعلقت الأولى منها، بمرحلة التأثير الوجداني، من خلال إثارة العاطفة والنعرة والغيرة الدينية بحجة الدفاع عن القيم المقدسة الدينية، أو البحث عن عالم مثالي لا يمت للواقع بصلة، كفكرة "الخلافة" أو "المدينة الفاضلة"، ويتم توظيف النصوص الدينية عبر كافة الوسائط الإعلامية.

وارتبطت المرحلة الثانية، بالتأثير المعرفي عن طريق دور الشبكات الاجتماعية في نقل المعلومات والبيانات التي تعبر فقط عن وجهة نظر الجماعات الجهادية. وفي تلك المرحلة، تحولت الصفحات والحسابات على شبكات التواصل إلى بوق للتطرف ونقل وجهات النظر الأحادية تجاه الآخر.

ثم جاءت المرحلة الثالثة، وهي أخطر المراحل، لأنها عملت على تحويل الفكر إلى سلوك، عن طريق التغيير السلوكي لدى المنتمي، حيث تحول من مجرد متعاطف، إلى فاعل ومشارك فعلي في التغيير بالقوة والعنف، وهو ما يظهر في التغيير السلوكي، وهي مرحلة تتم عبر المشاركة في أرض القتال الفعلي، أو القيام بعمليات انتحارية بعد عملية التعرض لغسيل المخ، تحت دعوى رفعة الجماعة والانتقال إلى العالم الأفضل.

وساهم في ذلك عدد من العوامل لعل أهمها إن الشباب هم القاعدة العريضة من المجتمع السكاني، وهم الأكثر استخدامًا للإعلام البديل والشبكات الاجتماعية، وضعف دور الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمؤسسات السياسية في القيام بدورها كمؤسسات وسيطة، وتضخم معدلات الانتشار والدخول الكثيف لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، خاصة بين الشباب، وإن الشباب الأكثر معاناة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والفجوة وعدم المساواة، وتراجع دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية ودور العبادة والمدارس والجامعات والأسرة ووسائل الإعلام، وضعف سيادة القانون وسوء حالة التشريعات القانونية القادرة على مواكبة تطورات العصر، والمعاناة من البطالة والفقر وضعف فرص العمل.

من الفوضى إلى التنظيم للمجال الالكتروني

كانت الحكومات تحتكر نقل المعلومات وتبرير سياساتها عبر احتكارها للإعلام الجماهيري بينما شكل الإعلام الالكتروني كسرًا لهيمنة الحكومات من جهة على وسائل الإعلام ومن جهة أخرى كسر سيطرة نمط رأس المال على توجهات الوسائل الإعلامية والحد من احتكار وكالات الأخبار العالمية لصناعة الأخبار والمعلومات.

وجاءت تلك التغيرات لتصيب في النهاية أسس العلاقة بين الدولة والمجتمع، ودفعت للبحث ضرورة تكيف الدولة مع الإعلام الالكتروني، وتعزيز التحول من الفوضى في الاستخدام إلى أطر تنظيمية تستطيع أن تحدد الحقوق والواجبات على مستوى المحتوى والمنصات والفاعلين.

ونتج عن ذلك تداخلات في كيفية التعامل مع الإعلام الإلكتروني وتنظيمه بما طرح العديد من الإشكاليات لعل أهمها أن عملية التنظيم ليست كاشفة بالضرورة عن موقف النظام السياسي من الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، بل أصبحت هناك دول غربية ديمقراطية تمارس سياسات رقابية وتجسسية على مواطنيها بدعوى الأمن وحماية الحريات، وبخاصة إن إشكالية تنظيم الإعلام الالكتروني أصبحت قضية دولية، وذلك يرجع إلى حداثة الظاهرة وإلى التطور السريع والمتلاحق والذي يتحرك بوتيرة أسرع من الأطر الناظمة له سواء أكانت قانونية أو أمنية. وإلى جانب ذلك ضخامة عدد الفاعلين بما يصعب من القدرة على السيطرة والتحكم وإلى تميز الإعلام الالكتروني ببعده العابر للحدود على النحو الذي يشكل تحديًا للنظم القانونية المحلية، ودفعت ذلك إلى إمكانية أن يكون للدولة دور في ضبط التفاعلات استنادًا على ما لديها من قدرات تكنولوجية خاصة إلا أن تلك القدرات تتفاوت الدول فيها وفق درجة تقدمها التكنولوجي، ومن جهة أخرى دفعت حالة الانفتاح العام عبر الإعلام الالكتروني إلى فتح قنوات التأثير والتأثر ما بين الداخل والخارج.

وأدت عملية تغول الشركات التكنولوجية وخاصة العاملة في مجال الشبكات الاجتماعية وعدم رضوخها للمطالب الوطنية إلى ردة فعل مضادة من قبل الدول في محاولة للحافظ على وجودها أو البحث عن توفيق أوضاعها بما يتلاءم مع ما تراه من المصلحة الوطنية لديها.

والتـي وجـدت في ذلـك التطـور تهديـدًا لنظامهـا السياسـي واسـتقرارها وهـو مـا أنتـج رده فعـل حمائيـة مـن قبـل الدولـة بمحاولتهـا تبنـي طـرق مختلفـة للتقنـين أو السـيطرة إمـا عبـر امتـلاك تطبيقـات تكنولوجيـة للرقابـة والتجسـس لمواجهـة الأخطـار الأمنيـة أو عبـر اسـتيرادها مـن الخـارج.

وبـرز اتجـاه أول، يـرى أن الإعـلام الالكترونـي قابـل للتقنـين كغيـره مـن الابتـكارات السـابقة كالراديـو أو التلفزيـون أو البـث الفضائـي ومـن ثـم يمكـن تطبيـق قوانـين المطبوعـات مثـلًا علـى الإعـلام الالكترونـي، واتجـاه ثانـي آخـر يـرى أن ظاهـرة الإعـلام الالكترونـي وتطبيقاتهـا غيـر مسـبوقة في فرصهـا وتحدياتهـا بمـا يجعـل عمليـة إخضاعهـا للتقنـين عمليـة معقـدة عـن سـابقيها.

واتجـاه ثالـث يـرى أن طبيعـة الإعـلام الالكترونـي تفـرض ضـرورة التنظيـم الشـامل والمتجـاوز لـدور الدولـة التقليـدي إلـى دور فاعلـين آخريـن داخـل المجتمـع أو حتـى خـارج الدولـة، وإن اتجـاه الـدول للتنظيـم مـا هـو إلا خطـوه في سـبيل التنظيـم وعلـى مسـتوى التطبيـق سـاد توجهـين في تنظيـم الصحافـة الالكترونيـة، الأول وهـو الأكثـر انتشـارًا القاضـي بإدراجهـا مـن حيـث التقنيـة والضبـط وفـق طريقـة التعامـل مـع الصحافـة التقليديـة، والثانـي وهـو تجـاه الأقليـة عبـر اتجـاه الـدول بإفـراد لتلـك الصحافـة الالكترونيـة قانونًـا خاصًـا بهـا يتواكـب مـع تميزهـا واختلافهـا وتحدياتهـا الجديـدة.

وتبقـى حقيقـة أن عمليـة التشـريع في حقـل الإعـلام الإلكترونـي مـن جانـب الدولـة يجـب أن يركـز علـى فكـرة التنظيـم وليـس السـيطرة، وبخاصـة أن الدولـة لـم تعـد الفاعـل الرئيسـي، وهـو مـا يتطلـب ألا يتـم الإسـراف في العقوبـات لأن قـوة العقوبـة تتطلـب قـوة التنفيـذ، وبخاصـة أن القانـون المحلـي لا يتجـاوز حـدود الدولـة، وهـو لا ينطبـق مـع آليـة عمـل المواقـع والتطبيقـات الالكترونيـة. ولكـن تبقـى هنـاك فـرص لقيـام الدولـة بتنظيـم الإعـلام الالكترونـي عبـر، **أولا**، العمـل علـى تحديـث أجهـزة الدولـة بشـكل يجعلهـا تتعاطـى مـع المجـال السـيبراني عبـر الوجـود المباشـر للـوزارات والهيـآت الحكوميـة عبـر الانترنـت وعبـر شـبكات التواصـل الاجتماعـي.

ثانيًـا: سـعى الـدول إلـى تحديـث البنـى التعليميـة والثقافيـة للعمـل علـى تحقيـق منـع مواطنيـه لمواجهـة التحديـات التـي يفرضهـا الفضـاء الالكترونـي.

ثالثًـا: أن تسـعى الدولـة إلـى أن تعمـل علـى تحديـث الأطـر التشـريعية الخاصـة سـواء المنظمـة لمجـال الإعـلام والصحافـة أو المتعلقـة بمكافحـة الجريمـة وتنظيـم الحريـات العامـة.

رابعًـا: هنـاك مدخـل محلـي يتعلـق بـأن العمـل علـى مواجهـة التحديـات الاقتصاديـة التـي يمـر بهـا الشـباب هـي الكفيلـة بمواجهـة مخاطـر التعـرض للإعـلام الالكترونـي.

خامسًـا: إن التقـدم في عمليـة تنظيـم الإعـلام التقليـدي وترسـيخ ميثـاق الشـرف والمهنيـة هـي السـبيل أمـام الحـد مـن التأثيـرات السـلبية للإعـلام الالكترونـي.

نحو الفوز في معركة العقول والقلوب

لاشـك أن عمليـة الدخـول في معركـة كسـب العقـول والقلـوب لـدى الشـباب تتطلـب أن يكـون لـدى وسـائل الإعـلام والقائمـين علـى الاتصـال والفاعلـين الثقافيـين وغيرهـم، القـدرة علـى فهـم دوافـع هـؤلاء الشـباب للنـزوع إلـى العنـف، وفهـم السـياق الاجتماعـي والسياسـي، وتعزيـز القـدرة علـى طـرح البدائـل والحلـول للمشـكلات الاقتصاديـة، ومـن ثـم فـإن تفعيـل الخطـاب الإعلامـي في مواجهـة التطـرف يحتـاج إلـى رؤيـة واسـتراتيجية شـاملة تعمـل بشـكل متـوازي داخـل الدولـة، وتشـارك فيهـا كافـة المؤسسـات المعنيـة بالشـباب والثقافـة وبالإعـلام والمؤسسـات الدينيـة ومؤسسـات التنشـئة الاجتماعيـة وغيرهـا، والعمـل علـى تحديـث المنصـات الإعلاميـة لمؤسسـات الدولـة للعمـل علـى مخاطبـة الشـباب بشـكل أسـرع، ومواجهـة خطابـات التحريـض والكراهيـة بالمعلومـات الصحيحـة، والارتبـاط المباشـر بـين المسـؤولين والشـباب ومعرفـة احتياجاتهـم ومشـكلاتهم. إن تـرك السـاحة خاليـة أمـام تسـويق الخطـاب المتطـرف يقـع علـى مسـؤولية مؤسسـات الدولـة، ومـن ثـم فـإن الـدور المنـوط بهـا يجـب أن يرتكـز علـى ملـئ الفـراغ، سـواء عنـد الشـباب أو في وسـائل الإعـلام التقليـدي أو الإلكترونـي.

إن تنميـة ثقافـة الحـوار والتسـامح وحـل الخلافـات، أمـر مهـم وضـروري، لأنهـا أسـاس معالجـة مـا يعتـري مجتمعنـا مـن مشـكلات، وبإمكانهـا وقـف تدهـور الطاقـة البشـرية وقيمـة الوقـت للعمـل علـى اسـتخدام الإعـلام في إحـداث تغييـر قيمـي ثـم سـلوكي علـى النحـو الـذي يؤدي إلـى تعـزز القيـم المحفـزة علـى التنميـة، مثـل قيمـة العمـل والإنجـاز والتطـوع.

إن مـن شـأن طبيعـة شـبكات التواصـل الاجتماعـي، إذا مـا جـرى اسـتخدامها في مجتمـع صحـي، أن تسـهم في الحـوار البنـاء،

الإعـلام الجديـد منصـة "للاجتيـاح" وتفقـد الـدول الصغيـرة ثقافتهـا بضغـط التيـار الثقافي العالمـي وتتخلى تدريجيًا عـن خصائصها الثقافية

أهميـــة تفســـير السياســـات والتطبيقـــات التـــي يقـــوم بهـــا صانـــع القـــرار أمـــام الـــرأي العـــام بمـــا يجعلـــه شـــريكًا بوعـــي

والتعاضد الاجتماعي، وتعزيز ثقافة التسامح، إلى جانب تنمية رأس المال الاجتماعي، والذي من شأنه أن يحول تلك العلاقات المتكونة عبر الشبكات الاجتماعية إلى حالة إيجابية يتم توظيفها في المجال الاقتصادي، وتنمية الإبداع والابتكار، والتسامح وغيرها، وهو ما يستوجب الدفع بالترادف بتيار مدني قوي، عبر تنشيط دور المنظمات الأهلية والمؤسسات الثقافية، ودعم الاهتمام بتنوير الشباب والمواطنين، ورفع الوعي والمعرفة، وتحديث الدور والأدوات والآليات التي تتبعها الحكومات من أجل مواكبة التغيير، ورفع التحديات، وتعزيز فرص الاستفادة من الثورة المعلوماتية والاتصالية.

ولا شك أن العامل الاقتصادي لا يمكن تجاهله، خاصة أن الضغط المادي يؤثر نفسيا على المواطن وعلى الجماعة بشكل عام، ومن ثم فإن العمل على تحسين الدخل والمستوى المعيشي جزء مهم في عملية الحد من تدهور القيم الاجتماعية. ولا ينفصل ذلك عن أهمية مكافحة الفقر والبطالة بين الشباب، لأنهم هم الكتلة الحرجة داخل المجتمع، وهم الأكثر استخدامًا لها، والأكثر ناشطية ومعاناة في الوقت نفسه من ظروف الواقع المعيش.

إن عملية إنقاذ الفرد والمجتمع والدولة من تدمير القيم الأصيلة عبر تلك الوسائط الإعلامية الجديدة، تتطلب أن يكون الشاب هو منصة الانطلاق في تلك المواجهة، عبر تعزيز ثقافته العامة، ورفع مستويات الخطاب الثقافي للمؤسسات الدينية والثقافية والإعلامية، ليكون لها الدور الحاضن للشباب. ومن الضروري أن تلتزم وسائل الإعلام بالشفافية والمصداقية في طرح المعلومات، وتقوم بتشجيع روح التسامح والحوار والابتكار والإبداع، وذلك لأن ثقافة المستخدم هي السبيل الوحيد للوقاية الذاتية من مخاطر التعرض للخطاب المتطرف.

ولهذا، يجب العمل على تحديث الإطار التشريعي المنظم لوسائل الإعلام التقليدية، وتلك الخاصة بالإعلام الإلكتروني، وتبني تشريعات لمواجهة الجريمة الإلكترونية ونشر الكراهية والعنف عبر وسائل الإعلام، خاصة في ظل مجتمعات تمر بحالة انتقالية مثل المجتمعات العربية، وهو ما يستتبع أهمية دور الدولة بالتعاون مع غيرها بالتنسيق في الرؤى والخطط في المكافحة، فهو أمر مهم وحيوي سيمكن من سلك طريق النجاح لمكافحة التطرف والعنف، حيث إنه لا يمكن أن تقود الجزر المنعزلة حربًا منفردة ضد الإرهاب والتطرف، بل يجب أن يتم ذلك في إطار التعاون الشامل والأمين والمهني في المكافحة.

كما أنه من الأهمية بمكان، رصد ظواهر الإرهاب وكشف الفاعلين والمتورطين، وطبيعة الممارسات الأمنية ضدهم أمام الرأي العام، وكشف زيف أفكارهم وخطابهم المتطرف، والعمل على تحسين القدرة على مواجهة العمليات النفسية عبر وسائل الإعلام، وعبر تعزيز الأمن الفكري، والعمل على تشجيع روح الاعتدال والوسطية، والحوار الهادئ، والتسامح وقبول الآخر، سواء داخل المؤسسات التعليمية أو الثقافية أو الدينية، والعمل على تغيير المناهج التعليمية بشكل يجعلها قائمة على الفهم والنقد البناء، وليس الحفظ والتلقين، وذلك من أجل المساهمة في خلق جيل جديد قادر على بناء الحوار والفهم، الذي هو ركيزة لتنمية الإبداع والابتكار عند الشباب، الذين هم عماد الأمة وأساس نهضتها الحديثة. كما يجب العمل على تعزيز التكاتف الشعبي مع المؤسسات الأمنية في مكافحة الإرهاب وإطلاع الرأي العام على حجم المخاطر الناتجة عن ظاهرة الإرهاب، ورفع الوعي، باتخاذ كافة التدابير اللازمة في مواجهة التطرف والعنف، والعمل على تعزيز قيم المواطنة، وتدبير الوقت لدى الشباب، لأنها قيم لازمة للنهضة الاجتماعية والاقتصادية. وتعزيز قدرة وسائل الإعلام على اكتساب الأفراد - خاصة الشباب - جملة من الخصائص السلوكية، والاجتماعية، وذلك من خلال العديد من المؤثرات والحوافز والدوافع، لأن الإعلام يعد منصة مهمة وضرورية للعمل على تنوير الرأي العام، وتحديد أولويات المجتمع في مجال التنمية، وغربلة القيم المحلية التقليدية بشكل يجعلها قادرة على تعزيز التنمية والتقدم، ومن جهة أخرى أهمية العمل على تفسير السياسات والتطبيقات التي يقوم بها صانع القرار أمام الرأي العام، بما يجعله شريكًا، سواء بالمراقبة أو بالمساهمة الفعلية في عملية التنمية، والتي تحتاج إلى وعي جماهيري- شعبي. وتبقى حقيقة أن الاستثمار في تنمية الفكر والثقافة هي الحصانة الأكبر في معارك الأفكار وليست ممارسة القوة بالضرورة.

* خبير بوحدة الإعلام ودراسات الرأي العام - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

لا يجوز أن نظل كأكاديميين عرب أسرى الصورة الغربية المثالية للتكنولوجيا

اختراق وسائل الإعلام وشبكات التواصل باستراتيجيات براقة لتضليل الرأي العام

تؤدي وسائل الإعلام أدوارًا مُهمة في عملية التغيير الاجتماعي السياسي في المجال العام، وتعبئة الإرادة العامة نحو الإصلاح والتغيير، فالحصول على تغطية إعلامية مُحابية ومؤيدة أمر حاسم لجميع القوى السياسية على مختلف الأصعدة الوطنية والأقليمية والدولية، والواقع يؤكد أن واحدًا من أبرز أسباب نجاح عمليات التغيير الثقافي والسياسي، التي تقودها الدول والأحزاب وجماعات المصالح والحركات الاجتماعية المُعاصرة، هو كسب تأييد الرأي العام ودعمه لقضاياها، وهو ما يتحقق من خلال التوظيف الجيد من قبل هذه القوى للسلطة الرابعة في المجتمع، وهي وسائل الإعلام المُختلفة. ويناقش هذا المقال تصاعد أهمية الإعلام والرأي العام وتنامي الاتصالات السياسية المُتلاعبة التي تستهدف الرأي العام العربي، وطبيعة التحولات التي شهدها هذا الرأي وغيرت من ديناميكية تكوينه وخصائصه وأولويات اهتمامه وقضاياه، وتسعى جاهدة لتقديم مجموعة من التوصيات حول كيفية المواجهة وصناعة رأي عام أكثر وعيًا وقوةً.

د. إيمان محمد حسني عبد الله

عصر هيمنة وسائل الإعلام The Hegemony of Media

انتشرت في الآونة الأخيرة رؤية علمية تميل إلى تعظيم دور كل من وسائل الإعلام وخاصة الإلكترونية منها والرأي العام في إدارة المجال العام المُعاصر إلى حد إعلاءه على تأثير القوى السياسية ذاتها في بعض الأحيان؛ حيث يرفض منظرو هذه الرؤية النظر إلى الإعلام كمجرد وسيط اتصالي أو كرد فعل على أداء القوى السياسية في هذا المجال، مؤكدين أنه فاعل رئيس في المشهد العام، وأن لديه مصالح وأجندات خاصة قد يسعى إلى تحقيقها، كما يرفضون رؤية الإعلاميين ككسالى، يعتمدون على الأخبار والمعلومات المُتاحة، والتي تحددها القوى السياسية المُسيطرة، لتقديم خدماتهم للمواطنين، بل يبرزون نموذج السلطة الرابعة، وفكرة النمو الذاتي لوسائل الإعلام، وخروجها عن الحدود المرسومة لها بالتوازي مع تصاعد قوة السلطة الخامسة ألا وهي: قوة الرأي العام، وقد تم تصدير هذا الطرح بقوة إلى المنطقة العربية لحث هاتين السلطتين الناشئتين على إحداث تغييرات جذرية ثورية عنيفة في المنطقة.

الاتصالات السياسية المُتلاعبة واختراق الرأي العام العربي

إن التضليل السياسي ظاهرة قديمة شهدتها البشرية عبر فترات تاريخية مُتعددة، ومع تعاظم الاضطرابات السياسية الدولية أصبح من أهم الرهانات السياسية المُعاصرة فرض مباديء موحدة لرؤية العالم، وهو ما تسعى لتحقيقه الكثير من القوى السياسية، فيما صار يعرف بسياسات ما بعد الحقيقة post-truth politics وهنا يتم اختلاق الوقائع وطرح الحقائق البديلة للواقع القائم ونشرها بصورة مُمنهجة في المجال العام حتى تتحول مع مرور الوقت إلى واقع حقيقي ملموس، وهو ما نعته المُفكر الفرنسي جان بودريار بموت الواقع في الثقافة المُعاصرة، طارحًا فكرة الواقعية الفائقة Hyper Reality، وموضحًا أنه لم يعد الواقع ينتج صورًا تمثله، بل أصبحت الصور الآن هي التي تصنع الواقع، وأن واقع الإعلام-المُصطنع- أقوى تأثيرًا من الواقع الحقيقي، ونعت هذه الواقعية بالفُحش، فهي كالإباحية، تمنحك معاني واضحة تمامًا؛ لكن بلا عمق ومجزأة، بلا ترابط، كل المحتوى المعلوماتي واضح وسطحي، والإشارات تحيلك بشكل لا نهائي إلى إشارات أخرى، ومع الكم اللانهائي من المعلومات

تفقد الرسائل الإعلامية كل معنى منطقي، لتشهد المُجتمعات المُعاصرة حالة من الانهيار التام للمعنى، وما الرأي العام العربي الآن إلا صدى لهذه الحالة الإعلامية الهشة.

الما بعديات ... ما بعد الحداثة وما بعد الحقيقة والعروبة

ويمكن رؤية هذه الحالة كأحد تجليات مرحلة انتشار قيم "ما بعد الحداثة" وما يعرف بعصر "ما بعد الحقيقة" حيث حدثت حالة من الانهيار التام للمعنى ومُختلف الأنساق الفكرية والعقائدية والإيديولوجية، ولم يكن الرأي العام العربي ببعيد عن هذا الاتجاه المابعد حداثي، حيث اجتاحته موجات الرفض والفوضى واللامعقول والشك والجنوح نحو التجزئة والاستقطاب والشعبوية والتناقض، فهو ينفر من العقل والواجبات والمُسلمات لصالح العواطف والتحيزات واللاعقلانية.

والمُتابع للإعلام العربي الرقمي الراهن يلاحظ تصاعد غير مسبوق في الأنشطة الدعائية الخبيثة الرامية إلى استهداف الهوية العربية الأم، وقد استغل الفاعلون أجواء ما اصطلح على تسميته بثورات الربيع العربي لإحداث فوضى عارمة في هذه البلاد يعقبها انقضاض على هوياتها الثقافية ولحمتها الوطنية الداخلية، وللأسف تعاضدت بعض المُمارسات الإعلامية العربية غير المسئولة في بعض الدول في تأكيد هذه الفكرة من خلال التركيز على رصد وتسجيل وتضخيم السلبيات وتجاهل الإيجابيات ونقاط التميز والارتقاء في هذه الأمة، مع إبراز الفروق والانقسامات وتزكية الصراعات الداخلية لنشر حالة من الفوضى والقلق واليأس، فيما علت بعض الأصوات الإعلامية العميلة أو المُختطفة ذهنيا لتدهشنا يوميًا بمقترحاتها عن استلهام التجارب الغربية أو التركية والماليزية والإيرانية تحت راية الإسلام السياسي!

وفي هذا السياق، ركزت هذه الدعاية أنشطتها على تقويض وهدم جميع أوجه الفخر الوطني والقومي لدى مواطني الدول العربية، بدءًا من التاريخ والذاكرة الجمعية والمكانة الثقافية والدينية للدول ورموزها ومؤسساتها العريقة، ونقاط تميزها العسكري وطموحاتها الاقتصادية، وليس انتهاءًا بتدمير حالة التماسك والوحدة وإزكاء نار الفتنة والصراع على كافة الأصعدة الوطنية والقومية، وتغيير صور الأعداء والحلفاء وفقًا لمصالحها الخاصة، وكأن العروبة نظام سياسي أو زعيم عربي، مُتناسين أنها جزء من هوية شعوب المنطقة ولغتها وتاريخها وأحلامها وهمومها وقضاياها المصيرية المُشتركة.

كما ساهمت البيئة السياسية العربية المُنقسمة الآن في تعزيز الاحتقان، ناهيك عن ما يعج به الواقع الاجتماعي العربي من اختلالات بنائية واضحة بين الأغنياء والفقراء وكبار السن والشباب وقضايا الحريات والأقليات، كل ذلك ساهم بدوره في توفير مادة خصبة لأنشطة الدعاية السوداء وأخبارها الزائفة التي تتشاطرها بعض القوى الإقليمية بقيادة نظام أروغان التركي والحمدين القطري بما يخدم مصالح بعض القوى الدولية الكبرى من أجل إعادة تقسيم المنطقة وفقا لمخطط الشرق الأوسط الجديد.

ولا شك أن مُخططي هذه الدعاية يمتلكون قدرًا كافيًا من المعلومات النوعية عن خصائص المُتلقين العرب واحتياجاتهم ومشاكلهم وأمنياتهم ومواضع شكهم وانخفاض ثقتهم في المؤسسات الإعلامية الوطنية، وفي ضوء هذه المعلومات يضعون استراتيجياتهم الاتصالية ويصيغون خطاباتهم الاتصالية البديلة، وهو ما تجلى بقوة عبر الفضائيات الموجهة للعرب، وتوارى وتلاعب من خلال شبكة الإنترنت، خاصة أن الإنترنت كوسيط إعلامي مُهيئ بدرجة كبيرة لتنفيذ استراتيجيات التضليل الإعلامي المُعاصرة.

الإعلام الجديد وتغير ديناميكية تكوين الرأي العام العربي المُعاصر

لقد غير الإعلام الجديد سواء صحافة إلكترونية أو مواقع التواصل الاجتماعي من طرق تفكير الجمهور وتقبله للعديد من الأخبار والموضوعات والأحداث وأصبحت مُمارسات وسائل الإعلام التقليدية غير كافية؛ حيث يمتاز الإعلام الجديد بخاصية التفاعلية مُتمثلة في ردود فعل المُستخدمين وآرائهم وتقييماتهم Rating وميزة أعجبني like والردود النصية على التعليقات Reply وأفضل التعليقات "top comments" واستخدام أيقونات العاطفة عبر ميزات التغذية المرتدة بالمواقع الإلكترونية.

فالناس لم تعد تقرأ الأخبار ذاتها بل تعليقات الآخرين عليها أولا، ثم تحدد هل تتعرض لها أم لا ؟ وهل تصدقها وتتأثر بها أم لا؟ وهنا تبرز خطورة أنشطة الذباب الإلكتروني، وإذا كان الفرد مشغولا لمدة، ولم يستطع متابعة وسائل الإعلام بنفسه، يمكنه من خلال مراسلات أصدقاءه المقربين على شبكة الفيسبوك، والمُتفقين مع اتجاهاته، من تعويض ما فاته من المعلومات، مُضافا إليها بالطبع آرائهم فيها، ليس هذا فقط، بل إننا أصبحنا نضع الآخرين في اعتباراتنا للتعرض للمعلومات في هذه الوسائط، حيث يميل بعض الأفراد في الجماعات الافتراضية إلى البحث عن المعلومات والأخبار الجديدة، في موضوعات، قد لا تعنيهم بالضرورة، ولكن تهم أصدقائهم الافتراضيين، وإرسالها لهم، ومن ثم، فهم لا يرسلون في الغالب ما يهمهم شخصيًا، بل ما يعتقدون أنه يهم أصدقائهم، كما أننا بطبيعتنا البشرية نشاهد الآخرين يرسلون قصصًا إخبارية مُعينة، ومن منصات

فطن القائمون بأنشطة الدعاية السوداء ضد الدول العربية للتغييرات العنيفة في مزاجية وكيفية تكوين الآراء وصاغوا رسائلهم بما يتسق معها

اجتماعية مُعينة، ونميل إلى مُحاكاتهم، ولا شك أن هذه التحولات في سلوك استهلاك الأخبار عظيمة التأثير على اتجاهات الرأي العام العربي المُعاصر.

وقد ميزت الدراسات العلمية بين عدد من العابثين في الجانب المظلم من الويب Dark Side of Web، الذين يمارسون استراتيجيات التلاعب لتضليل الرأي العام وتزييفه، ومن أهمهم:

١- ميليشيات الإنترنت Internet Water Army، وهم مجموعة موجهة من المُستخدمين المنظمين تنظيمًا جيدًا في حروب الجيل الرابع لإغراق الويب بسيل من التعليقات والآراء والشائعات والمقالات مدفوعة الثمن، التي تروج لآراء وأفكار وقضايا وأشخاص بعينهم، للتأثير على اتجاهات الرأي العام، وخاصة فئة المترددين، الذين لم يحسموا مواقفهم بعد نحو القضايا المختلفة.

٢- المُخترقون Hackers، الذين يخترقون مواقع الحكومات والسياسيين ويضعون تعليقات وآراء مسيئة أو يعمدون فيه إلى نشر أجنداتهم وأفكارهم وقضاياهم من خلال القرصنة الإلكترونية Hacktivism

٣- فئة الخاطفين hijackers الذين يخطفون المُناقشات الأونلاين من أجل تعزيز أجنداتهم الخاصة، وفئات المُتصيدون trolls، والمُتطفلون spambots، والكارهون Hater، وناشرو الشائعات والتسريبات الإنترنتية، وجميعهم يعمدون من خلال استخدام حسابات مُتعددة إلى تحقيق تأثيرات سلبية كتهييج النقاش وبث خطابات الكراهية والعنصرية بين طوائف مجتمع ما، أو نشر معلومات خاطئة وتسريبات لشئون سرية أو شخصية لاحراج خصومهم السياسيين أو الإضرار بالأمن القومي للدول.

كما أسفر طوفان المعلومات المُعاصر والسرعة غير المسبوقة في استهلاك الأخبار والمعلومات، عن وثب لا إرادي للاهتمام والانتباه العام، بل والرأي العام من موضوع لآخر، وقضية لأخرى بسرعة فائقة، دون أن تكون أبعاد القضية الراهنة قد اكتملت أو تبلورت في أذهان الناس بعد، وتشكلت اتجاهاتهم نحوها، فالتجديد المُستمر والمُتلاحق للأخبار يخلق قضايا عدة مع كل ثانية، والخبر الجديد يحل محل الخبر القديم، مهما كانت درجة أهميته، وكثيرًا ما تم إرجاء ملفات عدة على أرفف النسيان بصورة يكتنفها الغموض والتساؤلات.

والمتأمل لأغلب مشاركاتنا في البيئة الرقمية يجدها مُجرد عواطف مُشتركة لا مجال فيها للعقل أو المنطق وكأنها صدى عاطفي انفعالي نحو مُستجدات الواقع السياسي والاجتماعي الراهن، وهو ما يفسر ظواهر اتصالية خطيرة، كانتشار الخطاب العدائي hate speech والاشتعال flaming وتنامي روح التهكم السياسي political cynicism، فضلًا عن أنشطة الحشد والاحتجاجات والمُصادمات.. إلى آخره، وهي الأنماط الأكثر بروزًا في المجال العام العربي المُعاصر، لا أنماط النقاش والجدل العقلاني.

وقد فطن القائمون بأنشطة الدعاية السوداء ضد الدول العربية لهذه التغييرات العنيفة في مزاجية وكيفية تكوين الآراء، ومن ثم صاغوا رسائلهم بما يتسق معها، فالرأي العام الآن يتاثر بسهولة بالعواطف والمعتقدات الشخصية والتحيزات التاكيدية أكثر من تأثره بالحقائق الموضوعية أو النصوص المُتوازنة، وينفر من كل ما هو رسمي إلى كل ما هو فئوي وشعبوي أو خارجي دولي، طالما صيغ بصورة هزلية ساخرة أو عاطفية انفعالية تمس اهتماماته بشكل أو بآخر، وهنا يصبح أعداء الوطن مصادر ذات ثقة وأجنداتهم في الصالح العام، وتتحول الأحداث والأخطاء الفردية البسيطة إلى أحداث عامة وتضخم في السياقات الافتراضية لتصبح ظاهرة أو تهديد حقيقي للمجتمع، أو ذريعة لتآكل شرعية القوى الداخلية وتشويه أجنداتها الوطنية، وبديهي أن تسلب هذه الأحداث من يعرفون بمواطني الانترنت netizens من أجندتهم الواقعية وقضاياهم المصيرية المُلحة.

الدور الخفي لشبكات التواصل الاجتماعي

رغم التسليم النسبي بالإيجابيات قصيرة المدى لثورتي الاتصالات والمعلومات، والمُتفائلة بشأن تحديث المُجتمعات المُعاصرة- ومنها الدول العربية- التي طالما صنفت بأنها دول غير ديمقراطية، إلا أنه لا يجوز أن نظل كأكاديميين عرب أسرى الصورة الغربية المثالية للتكنولوجيا، بوصفها من حرر الشعوب العربية من الاستبداد، وفتح لها نوافذ الحداثة والتقدم، مُتجاهلين حقيقة أن التأمل الجاد للمشهد السياسي العربي الراهن، يقودنا إلى خلل عميق في استخدام أدوات الديمقراطية الغربية في مُجتمعاتنا، ومنها وسائل الإعلام الاجتماعية، حيث اصطبغت خصوصية تطبيقها في مُجتمعاتنا بخصوصية ثقافتنا، لتتحول إلى أداوات ديمقراطية في مُجتمعات غير ديمقراطية، مجرد استخدامات شكلية لترسيخ نفس السلبيات الثقافية، كالرؤية الكلية الشمولية، والإيمان

المُطلق بالحقائق، والتعصب والعنف ورفض الآخر والتهكم والاستهزاء منه ... إلى اخره من المظاهر السلبية، التي تزخر بها كثير من المُجتمعات العربية الآن.

والتأمل الأكثر تعمقًا، يكشف لنا عن خلل أخطر، يختبئ في طبيعة هذه التكنولوجيا الوافدة ذاتها، فبالتطبيق على شبكات التواصل الاجتماعي، يتضح أنها قد لا تكون أدوات متوافقة كلية مع فكرة الديمقراطية ذاتها، بل كثيرًا ما تجنح نحو التحرر من كافة الضوابط الأخلاقية والمهنية في نشر الأخبار والمعلومات، على نحو يؤدي إلى نشر وترويج الأكاذيب والشائعات والأخبار الزائفة، وتأجيج الصراعات، والعمل على تنامي الشكوك ومظاهر فقدان الثقة بين المواطنين، وتفاقم الانقسامات الاجتماعية وتزايد أشكال الاستقطاب السياسي، والتحيز ورفض الآخر، وكلها مظاهر غير ديمقراطية على الإطلاق؛ حيث يسعى مستخدمو هذه الشبكات عادةً إلى البحث عن مؤيدين لهم، أو شركاء في المناقشة، يتفقون معهم في الآراء، فقد أثبت Sunstein أن الطبيعة الانتقائية لسلوك التماس المعلومات من هذه الشبكات تعزز الاستقطاب، وما أسماه بظاهرة صدى الغرفة Echo Chamber، من خلال ميل مُستخدمي الإنترنت إلى تكوين مجموعات اتصالية مُنغلقة معرفيًا، تتداول معلومات مُتفق عليها بين مواطنين مُتجانسين سياسيًا، مما يزيد من حالات الرنين، وترديد نفس الآراء وتأكيدها والتعصب لها، على نحو يزيد من اتساع الانقسامات السياسية حول مُختلف القضايا العامة، كما يعمل على تشجيع تدفق شلالات افتراضية- لا أساس لها- من الآراء المُتعصبة أحيانًا، والمعلومات الكاذبة والمغلوطة أحيانًا أخرى.

توصيات للخروج بالرأي العام العربي من مأزق الضعف والاختراق

- الرأي العام العربي مجرد صدى للواقع العربي فإذا ما اتحدت الأنظمة السياسية العربية ذاتها وترسانتها الإعلامية حول القضايا العربية المصيرية، نابذة كل خطابات الفرقة والانقسام، لاستطاعت فعليًا تشكيل رأي عام قوي وقت الأزمات.
- إن النظر الى الرأي العام العربي كأنه مجرد حشد يسهل تطويعه وترويضه لم يعد أمرًا مقبولًا الآن فهو شريك إيجابي وفاعل في العملية الديمقراطية، وعلى الأنظمة العربية تنمية ثقافة المُشاركة الشعبية والتأكيد على الإصلاح والتغيير التدريجي عبر القنوات الشرعية.
- نشر ثقافة قياس واستطلاع الرأي العام من خلال إنشاء ودعم المراكز البحثية المُتخصصة، والتي تجري استطلاعاتها على أسس علمية بعيدًا عن الاستطلاعات الزائفة التي تُصدر إلى العالم العربي من الخارج أو مثيلتها المُتحيزة الصادرة عن بعض الصحف أو المواقع الإلكترونية.
- ترسيخ ثقافة مشاركة الجماهير في بناء المعاني والتصورات الوطنية الخالصة حول المخاطر الحقيقية الآنية، وصك المفاهيم المُعبرة عن حقيقة الأحداث دون الانصياع لمصطلحات الآخر أو توصيفات وكالات الأنباء الكبرى المُحملة برؤيتهم الخاصة للأمور بما يتفق ومصالحهم الخاصة في المنطقة، كما يتحتم فتح وإدارة نقاش عام من أجل تحديد أولويات القضايا والمخاطر التي تواجه الوطن العربي الآن والبحث عن كيفية مواجهتها.
- بناء الرسائل الاتصالية على نحو يميز بين مُعارضة النظم السياسية العربية الحاكمة، وكيفية إدارتها لشئون الحكم- بوصفها أمور نسبية جدلية تخضع للنقاش والاختلاف- وبين الخيانة والعمالة بمعنى أن لا يمس هذا الخلاف الهوية الوطنية والانتماء لها أو ينطوي على الاستقواء بالخارج والعبث بمصالحها العليا.
- العمل على رفع مصداقية وجاذبية الإعلام الوطني التقليدي لدى المواطنين العرب مع السعي بجدية لبناء محتوى عربي قومي جاد على شبكات التواصل الاجتماعي، يبرز قضايانا الحقيقية، ويحظى بمصداقية وتقدير القارئ العربي.
- كما تتصاعد أهمية توعية المواطنين بتدريبات المعرفة الإعلامية Media Literacy لتمييز الاتصالات المُتلاعبة كالشائعات والأخبار الزائفة وأهدافها وأدوارها، فضلًا عن تشجيع المواطنين على تنمية ملكة التحليل والتفكير النقدي فيما يقدم لهم من خطابات إعلامية لتصبح قادرة على مواكبة التحديات الاتصالية المُعاصرة.
- لا يتأثر الرأي العام بالأخبار الراهنة فقط، بل إنه شديد التأثر بالمكونات الثقافية الراسخة كالمُعتقدات الدينية وتفسيرات الوقائع التاريخية، وهنا يجب أن ننتبه إلى خطورة استيراد الدراما التركية والإيرانية التى تمثل أحد أدواتها الدعائية.
- ضرورة العمل على إعادة إنتاج تفسيرات إيجابية للأحداث التاريخية والمُعاصرة من أجل تعزيز روح الانتماء والولاء لدى العرب في إطار سردية كبرى تعرف بـ "الفخر والكبرياء القومي"، خاصة أن الإعلام يؤدي دورًا محوريًا في تزكية روح فخر المواطن بوطنه وعروبته أو العكس تدمير هذا الإحساس وتعزيز الشعور بالدونية والسلبية.
- وأخيرًا .. نؤيد الدعاوى المُطالبة بوضع وتفعيل مواثيق الشرف والمعايير الأكاديمية الضابطة لواقع المُمارسة المهنية الإعلامية، خاصة في تحرير النصوص الإخبارية واتخاذ إجراءات رادعة ضد من يمارس الخداع والتضليل باحتراف.

* أستاذ مساعد بقسم الصحافة -كلية الإعلام-جامعة القاهرة

دور الجمعيات الأهلية ومراكز الفكر والنوادي الرياضية الثقافية مهم لخدمة البيئة

الإعلام البيئي بدون كوادر متخصصة وهو إعلام مناسبات بلا استراتيجية

تثار من حين لآخر نقاشات حول الإعلام البيئي، ودوره في التوعية بالمشكلات البيئية المختلفة التي تعاني منها دول مجلس التعاون الخليجي؟ وما هو موقعه في الخريطة الإعلامية؟ وهل من مسؤولياته نشر الثقافة البيئية في المجتمع وشرح السياسات البيئية؟ وهل من استراتيجية للإعلام البيئي في الخليج العربي؟ وهل تتوفر في الدول الخليجية الكوادر الإعلامية المتخصصة في الإعلام البيئي؟ وغيرها من القضايا العديدة المرتبطة بالإعلام البيئي.

د. محمد عبد الرؤوف

الإعلام البيئي

الإعلام البيئي هو أحد تخصصات الصحافة والإعلام، وهو يختص بالقضايا ذات الصلة بالطبيعة والبيئة وانعكاس حالتيهما على مجمل حياة البشر: الصحية، والاقتصادية، والسياسية، والسياحية، والثقافية، والتراثية وغيرها. وهو أيضًا حلقة وصل بين العلوم المتعلقة بالبيئة والجمهور، ويهدف إلى تشكيل رأي عام للمجتمع تجاه حماية البيئة ومواردها لاستفادة الجيل الحالي والأجيال المستقبلية.

ويمكن تعريفه بأنه "جمع المعلومات والتحقق منها وإنتاجها وتوزيعها وعرضها فيما يتعلق بالأحداث والاتجاهات الحالية والقضايا المرتبطة بالبيئة". ويمكن تتبع جذور ونشأة الإعلام البيئي في سبعينات القرن الماضي في كتابة الطبيعة ومع عقد "مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية" في استكهولم عام ١٩٧٢م. فباختصار الإعلام البيئي أداة تعمل على توضيح المفاهيم البيئية من خلال إحاطة الجمهور المتلقي والمستهدف للرسالة والمادة الإعلامية البيئية بكافة الحقائق والمعلومات الموضوعية (الصحيحة) بما يسهم في تأصيل التنمية البيئية المستدامة، وتنوير المستهدفين لتكوين رأي صائب في الموضوعات والمشكلات البيئية المثارة والمطروحة.

فشل السوق وفشل السياسات Market Failure and Policy Failure

حتى نفهم دور وموقع الإعلام البيئي نوضح أولاً السياسات البيئية وموقع الإعلام منها. حيث تهدف السياسة البيئية إلى تصحيح الإخفاقات (أوجه القصور أو الفشل) السوقية والتنظيمية الخاصة بالسياسات بهدف سامي وهو تحسين جودة البيئة ونوعية الحياة للمواطنين وكذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل تحقيق خطط التنمية المستدامة. من الناحية المثالية ينبغي تصميم السياسة البيئية لتعظيم الفوائد الصافية للمجتمع من خلال تحقيق المستوى الأمثل لجودة البيئة.

هناك مزيج من أدوات السياسة بيد أي حكومة بحيث يمكنها استخدامها لمعالجة أو التأثير على السياسة البيئية في أي دولة كانت. أدوات السياسة الأكثر أهمية هي اللوائح (التشريعات) البيئية والأدوات الاقتصادية المبنية على قانون السوق (المحفزات مثلاً).

إلا أنّ هناك طريقة أخرى (المنهج الإقناعي) تستخدم بالإضافة إلى الطريقتَين المذكورتَين آنفًا للتأكد من التنفيذ الفعّال للسياسات وللتعويض عن أوجه فشل السوق. هذا المنهج يسعى إلى تغيير وجهات النظر والأولويات بدمج الوعي والمسؤولية البيئية في عملية اتخاذ القرار على مختلف الأصعدة (الأفراد والشركات، الدولة ككل أو أقاليمها المختلفة). وتستخدم هذه الطريقة الضغط الاجتماعي والديني لتوضيح أهمية المسؤولية البيئية للأفراد والمنظمات. ويمكن لهذا المنهج المقنع أن يأخذ شكلاً من أشكال التعليم والتدريب مثلاً أو جعل الناس يدركون المخاطر المحدقة بهم وكذلك يشمل هذا الأسلوب تأمين المعلومات والمعرفة.

شكل رقم ١: رسم مبسط لتوضيح الدور المزدوج للإعلام البيئي

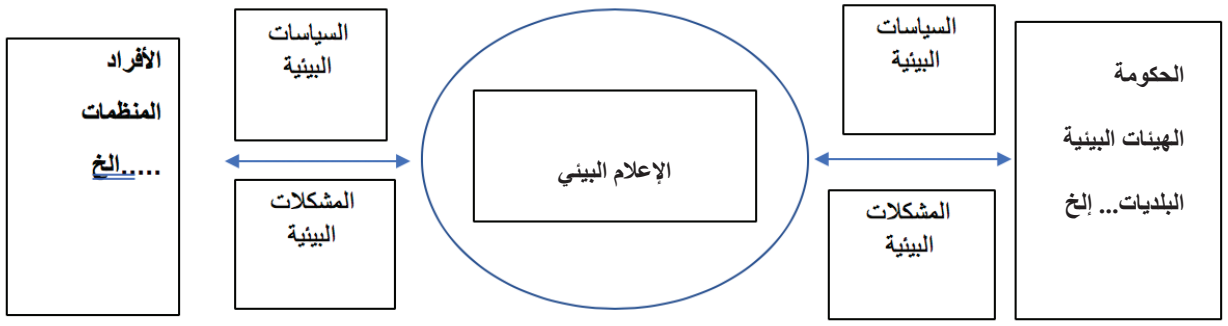

وللإعلام دور مهم جدًا يجب أن يلعبه في إكمال هذه الأداة (المنهج الإقناعي).

وكذا على المستوى الكلي في مجال البيئة، يمكن تقسيم السياسات البيئية إلى سياسات بيئية سابقة أو "وقائية" Precautionary ولاحقة "تصحيحية" Corrective. فلدينا عدد من أدوات السياسة الوقائية مثل دراسات تقييم الأثر البيئي قبل بدء المشروع، وإنشاء المناطق المحمية والتخطيط البيئي والتوعية البيئية، وكذلك عدد من أدوات السياسة التصحيحية، مثل إعادة نشر الصناعات، وإحلال التكنولوجيات القديمة بأخرى صديقة للبيئة والرصد البيئي. وهنا نجد أن وسائل الإعلام تلعب دورًا مؤثرًا على حد سواء كأداة احترازية للتحذير من التهديدات البيئية المحتملة، وفي الوقت نفسه، اقتراح حلول تصحيحية وكذلك كونها أداة مراقبة.

دور محوري مزدوج للإعلام

من نافلة القول إن الإعلام يلعب دورًا مؤثرًا في المجتمعات الحديثة. وفيما يختص بالسياسات البيئية يلعب الإعلام دورًا محوريًا وخاصة في تعزيز الوعي والتثقيف والتوعية البيئية. وفي الحقيقة، إن وسائل الإعلام المختلفة، كالصحف والإذاعة والتلفاز وأيضًا وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، تمتلك دورًا مزدوجًا. فمن ناحية، تساعد وسائل الإعلام على شرح السياسات والقوانين والخطط البيئية للعامّة والشركات...الخ، ومن ناحية أخرى، تعكس الوسائل الإعلامية مخاوف وطموحات وآمال العامّة والصناعة المتعلقة بمختلف المشكلات البيئية وتقوم نتيجة لذلك بالضغط على صانعي القرار لحل مشكلات بيئية معينة بطرق ترضي جميع الأطراف وتضمن نجاح واستمرارية هذه الحلول.

مما لا شك فيه أن مهمة الإعلام البيئي بالدرجة الأولى في نشر التوعية والثقافة البيئية، بأسلوب وبلغة وبتقنيات سلسة بسيطة ومفهومة وجذابة للمواطنين. ومن مهام الإعلام البيئي كذلك، الاهتمام بقضايا البيئة والتنمية المستدامة، وحمايتها بصفة دورية ومستمرة وعلى مدار السنة، وليس بطريقة موسمية أو ظرفية أو حسب المناسبات. فالهدف هو خلق أجيال واعية ومسؤولة بيئياً، عن طريق الوعي والثقافة والإدراك البيئي، وهذا لا يتحقق بطبيعة الحال إلا بتوفير المعلومات والبيانات والمعطيات والإحصاءات المتعلقة بالبيئة.

الإعلام البيئي في الخليج العربي

ويعتبر الإعلام في الخليج العربي، حالة مثيرة للاهتمام. فإذا أخذنا في الاعتبار العدد الكبير من المغتربين العاملين في المنطقة فسنجد أن الإعلام المنشور باللغة الإنجليزية يمتلك دورًا بارزًا وأكثر تغطية للأحداث البيئية وفي الوقت ذاته، يمتلك الإعلام المتحدث باللغة العربية دورًا لا يقل أهمية.

إلا أن الطرق التي يغطي بها الإعلام باللغتين العربية والإنجليزية الأحداث المتعلقة بالبيئة مختلفة بعض الشيء، ففي البداية يختلف الاتجاهان في مستوى الاهتمام بتناول موضوع

الإعلام البيئي أداة لتوضيح المفاهيم البيئية والإحاطة بالمعلومات الموضوعية لتأصيل التنمية المستدامة وتكوين رأي صائب للمشكلات

الإعلام العربي لا يهتم بالمشكلات البيئية مقارنة بالغربي فقضايا السياسة والاقتصاد والرياضة والفن والموسيقى لها أفضلية على القضايا البيئية

البيئة. وعلى الرغم من أن تلك المشكلات تؤثر في المواطنين من كل الأعمار والأديان والحضارات والجنسيات. وفي كثير من الأحداث التي تنظم باللغة العربية تتم تغطيتها باللغة العربية فقط وكذلك في حالة الأحداث باللغة الإنجليزية، فسنجد أن التغطية تكون باللغة الإنجليزية فقط.

إضافة إلى ذلك، تبدو وسائل الإعلام المتحدثة باللغة الإنجليزية أكثر نضجًا في منهج تناولها للمواضيع والسياسات البيئية – ويبدو ذلك جليًا من عدد المقالات التحليلية والمجال الواسع للمواضيع البيئية التي يتم تناولها. أمّا فيما يتعلق بوسائل الإعلام المتحدثة باللغة العربية (مع بعض الاستثناءات بالطبع) فهي تميل إلى نقل أو وصف المعلومات – من دون إجراء أي تحليلات – مرتبطة بالبيئة. إن التحليل والحوار هما عوامل أساسية في رفع مستوى الوعي البيئي، وكذلك نشر الرسالة بين العموم وتعزيز اهتمام الشعب وخاصة الأطفال والشباب بالمشكلات البيئية. ويبدو أن هذيْن العامليْن مفقودان في كثير من الأحيان في الإعلام البيئي.

وبشكل عام، في الخليج العربي، يمكن القول بأن الإعلام لا يبدي اهتمامًا كافيًا بالمشكلات البيئية، إذا ما قورن بالإعلام الغربي مثلاً. فالقضايا التي تتعلق بالسياسة والاقتصاد والرياضة والفن والموسيقى تأخذ أفضلية وأولوية على القضايا المتعلقة بالبيئة.

وفي الواقع، ترتبط المشكلات البيئية بكل تلك المواضيع السابقة من سياسة واقتصاد وفن وغيرهم، وهكذا فمن المفروض أن تظهر بشكل بارز في الإعلام. لكن يقتصر الاهتمام بالبيئة على الفترات التي توافق أحداثاً مهمّة مثل مؤتمر التغير المناخي أو عند حدوث كارثة بيئية خطيرة.

ويمكن للإعلام أن يستفيد من تكنولوجيات وطرق التقديم الحديثة لنشر رسالته للشعب أو صانعي القرار، وبالإضافة إلى ذلك يجب على الإعلام أن يستخدم مصطلحات غير معقدة ويتبنى نظرة متفائلة للمشكلات البيئية. ويعتبر ذلك أساسيًا لنجاح الإعلام فيما يتعلق بالمواضيع البيئية وسيمكن وسائل الإعلام من أخذ دورها الصحيح في توجيه وربما صنع السياسات البيئية التي هي متطلب أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع.

خلاصة القول، يمكننا القول بأننا نفتقر للكادر الإعلامي المتخصص والمتمرس والمؤهل في الإعلام البيئي بالمقارنة بالمجالات الأخرى كالسياسة والرياضة والفن. فالإعلام البيئي المتخصص ما زال في مرحلته الجنينية ويعاني من غياب استراتيجية إعلامية بيئية، وما زال إعلام مناسبات يبرز عند ظهور المشاكل والأزمات البيئية وخلال المناسبات البيئية فقط، كالاحتفال باليوم الوطني للبيئة أو اليوم العالمي للبيئة.

وتجدر الإشارة هنا أنه ليست وسائل الإعلام المنوطة بها هذا الدور في مجال البيئة فالقضايا البيئية ليست من اختصاص وسائل الإعلام والمؤسسة الحكومية التي تشرف على قضايا البيئة فقط لا غير، وحيث أن البيئة هي مسؤولية الجميع كما أسلفنا. فهنا، يجب الاهتمام بالمجموعات المؤثرة في المجتمع لخدمة القضايا البيئية، كالجمعيات الأهلية ومراكز الفكر والرأي، والنوادي والاتحادات الرياضية، والجمعيات الثقافية والدينية... إلخ لما لهم من دور إعلامي توعوي تثقيفي مكمل لوسائل الإعلام التقليدية.

ويجب الإشارة أيضًا للتحديات التي تواجه الإعلام البيئي وعلى رأسها الكوادر المؤهلة ونقترح هنا أن يتولى أحد المراكز البحثية عقد دورات تدريبية لدفع قدرات الإعلاميين البيئيين في الخليج العربي. وكذا يواجه تحدي كبير أخر يتمثل في ضرورة توافر قاعدة معلومات بيئية موثوقة تكون تحت تصرف الأجهزة والمؤسسات الإعلامية والبيئية.

إن الإعلام البيئي يلعب دورًا مهمًّ اكونه يخاطب الجميع ويؤثر في صنع السياسات بالإضافة إلى دوره في التوعية البيئية، كما سيلعب دورًا متعاظمًا نظرًا لكون البعد البيئي جزءًا لا يتجزأ في كافة أهداف التنمية المستدامة وخطط التنمية ٢٠٣٠ وهو دور ملح ومستمر ومتجدد.

ونظرًا لأهمية الإعلام البيئي والحاجة إلى تكوين كوادر إعلامية متخصصة في مجال البيئة لتنظيم حملات إعلامية بيئية للمواضيع الهامة الطارئة أو ذات الأولوية ومن أجل تعزيز دور الإعلام البيئي ليكون مشاركًا على نحو فعال وتشجيع التواصل بين الإعلاميين البيئيين مع الخبراء والمتخصصين والمهتمين. وبناء على ما سبق ولأهمية الإعلام البيئي في المرحلة القادمة فيدعو كاتب المقال مركز الخليج للأبحاث والجهات والهيآت المهتمة الأخرى للتعاون من أجل تنفيذ برنامج تدريبي للإعلام البيئي لرفع كفاءة الإعلاميين البيئيين في الخليج.

* مدير برنامج أبحاث الاستدامة ـ مركز الخليج للأبحاث

معاييـــر جـــودة الإعـلام: ماهيتهـا وأهميتهـا وكيفيـة تحقيقهـا ..

ضرورة إيجاد استراتيجية إعلامية كاملة الأركان وخطاب للتنوع الثقافي يعزز فضائل الحوار

من أهم قواعد التعامل الإعلامي مع أي تهديد داخلي أو خارجي لأمن واستقرار المجتمع هو رسم الرؤية الكاملة لأبعاده ووضع التصور الدقيق لأقصى ما يمكن أن يحققه من نتائج ممكنة، ثم التنبيه الواعي الذي يثير سواكن الهمم نحوه ويحرك رواكد العزائم إليه، وهو ما يعتبر جوهر اليقظة في الإعلام الذي يعد معيارًا لجودة العمل الإعلامي نفسه التي نراها تتحقق على قدر ما يمكن أن تتمتع به الصحافة من إمكانيات صناعة الرأي العام تجاه القضايا الحيوية والمصيرية، أي من خلال قدرتها على تشكيله وتوجيه حركته انطلاقًا من طبيعة دور وسائل الإعلام في تشكيل مواقف المجتمع تجاه القضايا المختلفة والتي عليها يتبلور الرأي الحزبي الضاغط على مراكز اتخاذ القرار السياسي، وأيضًا يمكن أن تتحقق هذه الجودة وفقًا لما يتوفر للصحافة من وسائل ليس فقط من أجل التباهي بفضل السبق التاريخي لنشر الخبر والتسابق نحو الاستمتاع بشهوة السبق الإعلامي، بل لتحقيق فضل الاستباق الموضوعي للأحداث بهدف تحليل أبعادها وبغاية تقدير احتمالات تطورها قبل وقوعها واحتواء تأثيراتها قبل حدوثها، أي التأثير على مجرى الأحداث من خلال "تطبيقات اليقظة الإستراتيجية" بمعنى الاستشراف السياسي والاجتماعي والتي تعنى بمهارات رصد المعلومة وإجادة تحليلها وحسن اختيار وضعها في إطارها الموضوعي وفي سياقها الزمني المحدد.

صبحه بغوره

فالقضايا الوطنية والدولية على اختلافها يمكن أن يكون لبعضها نفس البدايات تقريبًا ولكن ليس لها نفس النهايات، ومن هنا تبرز استراتيجية التنوير والتوعية في الأزمات، فالإعلام يترجم صور الاحتقان الاجتماعي تجاه مختلف القضايا، ودوره الاستراتيجي مؤثر سواء في تعميق الخلاف أو في تقريب وجهات النظر، ومساهمته أكيدة في جهود مد الجسور بين قوى المجتمع، وبين الشعوب إذ يساهم في التعريف بتاريخ الشعوب وتعزيز التفاهم بين الثقافات، والتاريخ لا يمكن إيصاله إلى الأجيال دون دعم الإعلام الوثائقي فهو الكفيل بمواجهة محترفي السياسة الانتهازية الذين يمارسون البهتان على التاريخ وعلى الذاكرة الانتقائية للشعوب لإخراجها عن سياقها الزمني، ولذلك عليه في نفس الوقت تجنب التهويل وعدم خلق النزاعات أو تعمد صناعة حماسة التفريق واختلاق العداوات الافتراضية التي أدخلت من قبل العديد من الدول في حالة استعصاء سياسي رهيب ووجدت أن مربع أزمتها قد استطال بعدما تحول الصراع على التاريخ إلى تسابق للتاريخ فحدث الانجراف نحو الإفلاس المادي والأخلاقي، والتاريخ ما زال يشكل مادة هامة بالنسبة لأي فنان أو أديب مبدع، والفن يغرف موضوعاته من ينبوع التاريخ ويرتوي من الواقع المعاش والفنان أو الأديب ليس مؤرخًا مكلفًا بتوثيق الحقيقة ولكنه يستعمل الحقيقة التاريخية كوسيلة للتعبير عن أفكاره وآرائه وتصوراته بعيدًا عن أسلوب الاختزال التاريخي للأحداث الذي يحدث شللا واستكانة، وإذا كان تحقيق الصدق هو غاية المؤرخ الذي يمتلك الجرأة الكافية لاكتشاف الوجه الخفي لتاريخه، فان الصدق الفني هو أهم شيء بالنسبة للمبدع لذلك يدعو البعض إلى غض النظر عن قضية الالتزام بالحقيقة على اعتبار أن الفنان حر في نظرته للتاريخ وأن من حقه تفسير الشخصيات والحوادث كما يشاء بما يخدم رؤيته وغايته الإبداعية، ولكن في مقابل هذا إذا كان الإيمان بحرية المبدع يرفض أساسًا مبدأ الإلزام فإنه لا يعفيه من تحمل المسؤولية تجاه فنه فالحرية لا تعني العبث و التحامل والتزوير بل تعني الالتزام بقيم الحق والخير والجمال وتناولها من هذا الجانب

هـو لتثمـين المواضيـع ذات العلاقـة بالقيـم الإنسـانية وليـس محاكمـة أخلاقيـة للأعمـال الفنيـة أو الأدبيـة حتـى لـو تضمنـت مـا يمكـن أن يعـد مـن قبيـل محاكمـة المشـهد الأخلاقـي للدولـة كتنـاول مظاهـر الفسـاد والسـلبية والانطفـاء والشـعور بالعجـز والأنانيـة والمحسـوبية بالرغـم مـن أنهـا تـؤدي كلهـا إلـى اليـأس، ومـع ذلـك فالكثيـر مـن الموضوعـات مـا يسـتدعي التقـرب منهـا الحيطـة والتريـث والأكيـد أن توخـي إرادة الصـدق تجعـل الإبـداع دائمـا مهمـا كان نوعـه فعـلاً أخلاقيًـا.

لابـد مـن خلـق خطـاب لاسـتراتيجية إعلاميـة كاملـة الأركان، شـاملة لجميـع مجـالات النشـاط الإنسـاني، كخلـق خطـاب إعلامـي صديـق للتنـوع الثقـافي، وجعلـه وسـيلة لتعزيـز فضائـل الحـوار مـن أجـل تشـكيل مجتمـع متماسـك، ولكـن ذلـك يواجـه تحديـات المعلوماتيـة ذات الأبعـاد المختلفـة لأن الواقـع يؤكـد أن هنـاك انكشـاف ثقـافي للمجتمعـات في القنـوات الفضائيـة وشـبكة الانترنيـت ومختلـف تطبيقـات الهاتـف المحمـول التـي أصبحـت مجـالا واسـعا للتفاعـل الالكترونـي نحـو الانفتـاح على ثقافـات العالـم المختلفـة المتخمـة بالتراكـم التاريخـي للمنظومـة الفكريـة التـي تواجـه تحديـات معادلـة معقـدة قائمـة علـى السـعي لتحقيـق الإرضـاء مـن جهـة وضيـق خيـارات الوصـول إلـى هـذا الرضـا كلمـا اسـتمر ارتقـاء الفكـر الإنسـاني، وإذا كان مفهومًـا أنـه إذا تطـور السـياق الاقتصـادي والاجتماعـي فعلـى قـدر هـذا التطـور لابـد أن يرافـق ذلـك أن يعـرف القطـاع الثقـافي تحـولات في المبـادئ أو تغييـرات في المفاهيـم سـتتطلب ضـرورة وضـع مخطـط تحسـينات يرفـع مسـتوى التعليـم والتكويـن والتأهيـل، ويرفـع مسـتوى القوانـين المنظمـة لـه لتكـون أكثـر تجاوبًـا في عمليـة التأسـيس لمجتمـع المعلومـات الـذي ينبغـي أن يقـوم في إطـار قانونـي فعـال يرصـد المعطيـات التـي نملكهـا ويرسـم سـبل الوصـول إليهـا واسـتخدامها وتأمينهـا، ويسـمح بإنشـاء بنـوك معلومـات حقيقيـة وصحيحـة، ويسـهل توفيـر المعلومـة الصحيحـة في الوقـت المناسـب وبالطـرق العلميـة المتعـارف عليهـا بعيـدًا عـن الخلفيـات السياسـية أو ذات الطابـع العدائـي، لأن عندمـا لا يجـد الإعـلام المعلومـة يكتـب مـا يريـد أو مـا يملـى عليـه، إلا أن الحديـث عـن مجتمـع المعلومـات يقتضـي التأسـيس أولا لمجتمـع انسـياب المعلومـات، وحـق في الوصـول إلـى المعلومـة يسـبقه الحديـث وجـود المعلومـة أصـلا في إطـار مـن الحريـة المسـؤولة، والمفـروض أن مصـدر الخبـر يملـك المعلومـة وأن الجهـات المختصـة في الإحصـاء هـي المصـادر الأولـى لـذا ينبغـي أن تتـم معالجـة مشـاكلها مـن ضعـف الإمكانيـات العلميـة وتقـديم الدعـم اللوجسـتي لهـا وتطويـر أداء كوادرهـا لذلـك كانـت مـن أبـرز معالـم اسـتراتيجية بنـاء مجتمـع المعلومـات القائمـة علـى "المعرفـة" وعلـى القناعـة بديمقراطيـة الاسـتفادة مـن تكنولوجيـات الإعـلام والاتصـال التـي أكدتهـا "القمـة العالميـة لمجتمـع المعلومـات"، جنيـف - ٢٠٠٣م، ومـن النزاهـة القـول إن الضـرورة تتطلـب أن تفكـر وسـائل الإعـلام في لغـة إعلاميـة توحـد المواطنـين ولا تكـون كحـال مـن يتخلـص مـن عـبء كان يومًـا سـندًا، وكذلـك أن تمثـل وسـائل الإعـلام عرسًـا لتخليـد العطـاءات الأدبيـة والروائـع الفنيـة وتمجيدهـا مـن أجـل سـمو النفـس وشـفافية الـروح ذلـك عندمـا تنقـل عـين الأديـب جماليـات فنيـة لمنطقـة مـا أو يرسـم الكاتـب بالكلمـات قصيـدة أو عندمـا يتجلـى الفـن التشـكيلي في روايـة، أو ترسـم ريشـة الفنـان أبيـات شـعرية بالجماليـة الاسـتثنائية وبلمسـاته الإبداعيـة وحسـه الراقـي بـل عندمـا تـروي ريشـة الفنـان حكايـا المـكان، وبـين الأمـل والوجـع يسـتطيع الفنـان أن يعـزف بريشـته لوحـة فنيـة تتـردد ألحانهـا بتوهجهـا المضـيء والمليء بالخيـال، والجميـل في العمـل الفنـي أو الأدبـي أو الدرامـي هـو التركيـز علـى اللمسـة الإنسـانية في العمـل وتقـديم الصـور الحيـة في حالاتهـا الأولـى بالإضافـة إلـى الحساسـية الفنيـة الخاصـة لـدى الفنـان الملهـم، فالكثيـر مـن جماليـات العمـل الأدبـي أو الفنـي والمعالجـة الإبداعيـة للمحظـور مـن المواضيـع بإمكانهـا أن تتحـدى "الرقابـة" وأن تخـوض في السـياقات الملغمـة بالريبـة والشـك فتسـاهم في عمليـة التقييـم الوطنـي ويبقـى المعـول لتفعيلهـا هـو مـدى نجـاح عمليـة انتقـال العامليـن في الحقـل الإعلامـي مـن مسـتوى الصحفـي الموظـف إلـى الإعلامـي المثقـف، ومـن درجـة المثقـف المنشـط إلـى مسـتوى المثقـف الفاعـل، ويسـوقنا الحديـث هنـا إلـى مفهـوم الاسـتثمار الثقـافي والمقصـود بـه كيفيـة تحويـل الثقافـة إلـى عنصـر اقتصـادي فعـال بـدلا مـن بقائهـا مسـتهلكة فقـط، وهـذا التحـول يعالـج مسـألة امتصـاص الأمـوال دون مقابـل، والسـبيل إلـى ذلـك خلـق تنظيـم ثقـافي مسـتقل يسـاهم في تنشـيط الحيـاة الأدبيـة والفنيـة بوعـي ونضـوج والتـزام، ويسـاعد في إنشـاء بنـك للنصـوص السـينمائية والمسـرحية مثـلا لتصنيـف الأعمـال الجيـدة، فالسـينما الوثائقيـة ضميـر الإنسـان وركيـزة أساسـية

تبـرز اسـتراتيجية التوعيـة في الأزمـات فالإعـلام يترجـم صـور الاحتقان الاجتماعي ودوره مؤثر سواء في تعميق الخلاف أو في تقريب وجهات النظر

يبقى نجاح انتقال العاملين في الحقل الإعلامي من الصحفي الموظف إلى الإعلامي المثقف ومن درجة المثقف المنشط إلى المثقف الفاعل

في الهوية الوطنية والثقافية لمختلف الشعوب وهي عمل نضالي ثقافي فيه إثبات للمواطنة، وفيها توظيف الصورة في معالجة التراث الثقافي والتعريف به، وهي القادرة على تحويل الذاكرة المجروحة إلى وعي سياسي واجتماعي، وهي المؤهلة لتفكيك الروابط بين "الخطاب الفيلمي" و "الخطاب التاريخي" وبين "الحقيقة السينمائية" و"الحقيقة التاريخية" بعيدًا عن سطوة رأس المال، فالمشاهد في الواقع أن رأس المال أصبح أقوى من أي شيء، ولكن الإعلام يظل يتحكم في المحتوى حتى وإن كان يتعامل أحيانًا في نظر الكثيرين مع المتلقين ككائنات ناقصة الأهلية ليس لديها أي تفاعل لأنه قد يصل به الأمر إلى حد التضليل في الرأي عمدًا أو التغليط في المفهوم قصدًا وبالتالي الانحراف في الموقف حتمًا، فيفقد الإعلام بذلك البوصلة نحو جادة الصواب خاصة عندما يتبع أسلوب تكرار ذكر معلومة مضللة حتى يصعب نفيها،أو تكرار أمر ما على خطئه حتى يصبح مألوفًا فيتحول إلى قناعة ثابتة، أو أن يتعامل بنوع من عدم الجدية تجاه بعض الاهتمامات "الحساسة" لتبق على طبيعتها المعتادة، أو أن يتجاهلها حتى تنسى فلا تذكر، ومن هنا يحدث الاصطدام التسلسلي للأحداث فيربك الحياة الوطنية، ويخسر بذلك الإعلام امتحان الجدارة كسلطة رابعة لأنه فقد قبلها معايير جودته.

أصبح سائدًا في مفردات الحياة الوطنية مسألة "الإعلام الأمني" انطلاقًا من القناعة بضرورته لبناء مجتمع يسوده القانون والنظام واحترام مبادئ حقوق الإنسان، والحقيقة أنها رؤية مستقبلية في مجال الاتصال تعتمد بداهة على الإعداد الكافي والمستمر لرجال الأمن في المجال الإعلامي بما في ذلك إكسابهم إمكانيات ومهارات التنسيق مع مختلف الهيآت الإعلامية بهدف خدمة المواطنين وحسن معاملتهم وتقديم العون لهم وحل مشاكلهم وحث المواطنين على التعاون مع أجهزة الأمن والقيام بدور إيجابي يعزز جهودها في مجالات حفظ الأمن وفي توعية المواطنين بمكافحة الجريمة بكل أشكالها، ويقتضي تحقيق وجود إعلام امني فاعل وناجح إمداده المتواصل بالحقائق والمعلومات الأمنية لتمكينه من صياغتها في الشكل الإعلامي المناسب لإيصالها بكل أمانة للرأي العام بما يحقق التجاوب مع الأفكار الأمنية المطروحة، ومن هنا تبرز أهمية مساهمة وسائل الإعلام في تنمية الوعي الأمني لدى المواطن والدفع نحو تطوير التعاون مع وسائل الإعلام لضمان تهيئة رأي عام واع بقضاياه الأمنية ودور أجهزة الشرطة من أجل إقرار الأمن والنظام العام.

الملاحظ في ظل الأوضاع التي تشهدها المنطقة العربية والظروف التي تمر بها بعض الدول العربية تنامي دور "الإعلام الحربي" يتناول الأخبار الأمنية باهتمام كبير وفق إيديولوجية بحتة يخدمها ويعالجها بالمشاهد الأمنية في مناطق التوتر، والحقيقة أن الإعلام في هذه الحالة يقع بين اعتبارين، الأول، أن يحاول توخي أقصى درجات الصدق في الأخبار الأمنية مهما كانت طبيعتها، والثاني، يلتزم برؤى تهدف إلى المحافظة على الروح المعنوية مرتفعة لدى المواطنين، ولكن بالنظرة المهنية إلى طبيعة التناول الإعلامي للأحداث ومساحات التغطية الصورية لميادين القتال تكشف لنا الكثير من الحقائق التي تتأرجح، وفي سياق التناول الإعلامي للأخبار الأمنية تتنافس وسائل الإعلام المختلفة في الحصول على ما يمكن أن تتباهى به من انفراد في الخبر من واقع الميدان أو حصولها على صور "حصرية " في أخطر المناطق يقوم بها صحفيون كمراسلين عسكريين، والمفارقة هنا أنها تقع في فخ التسرع لتحقيق هدف السبق، فالحديث مثلاً عن عمليات قوات عسكرية منظمة من مختلف الأسلحة كبيرة العدد والعدة ضد من تصفهم التعليقات الإعلامية بمجرد عصابات إرهابية هو في حد ذاته تضخيم لشأن العدو لأنه سيتم تقدير حجمه من خلال ما تطلبت مواجهته كل هذا الحشد، وقد يقع الخطاب الإعلامي في فخ التغرير بالشر بإبراز حجم ما تعرضت له إحدى المناطق الحساسة من دمار وتخريب وقتل لأنه يعزز ثقة أنصارهم فيهم ويلهب حماسة الخلايا النائمة ويثير الفتنة لدى ضعاف النفوس من المراهقين للتجرؤ على معاداة المجتمع لغرض تحقيق شهرة أو مال أو التمتع بسطوة يرضي بها عقده النفسية، لذلك أصبح واجبًا في ظروفنا الحالية توخي الحرص في الخطاب الإعلامي بما يحقق نزاهته ويكسبه المصداقية من جهة والحذر في تناول الأخبار الأمنية وصياغتها في كل الأحوال.

* كاتبة صحفية وإعلامية جزائرية

قراءة نقدية في محددات تأثير الفضائيات العربية على النسق الاجتماعي

نجاح الفضائيات الخاصة مرهون بتبني استراتيجية إعلامية متناسقة تحدد الأدوار

عرف الفضاء السمعي البصري العربي في العقد الأخير طفرة نوعية بميلاد عدد كبير من القنوات التلفزيونية الفضائية، نتيجة لتحولات سياسية واقتصادية تزامنت مع انتشار استعمال الأجهزة الالكترونية وتطور تكنولوجي رافقه استخدام البث الرقمي في الاتصال التلفزيوني المباشر. وإذا كان الباحثون الغربيون قد أعلنوا عن "موت بطيء" لظاهرة التلفزيون في مجتمعاتهم، فإن العكس حدث في المجتمعات العربية، حيث تزايد عدد المحطات التلفزيونية الفضائية مع تسجيل مستويات كبيرة لمشاهدي البرامج المقدمة، وهو الأمر الذي دفع بالكثير من المهتمين بالفضاء العمومي العربي إلى دراسة هذه الظاهرة وتأثيرها على سلوكيات الأفراد والقيم المجتمعية لاسيما ما تعلق منها بالفعل السياسي، خاصة وأن الجغرافيا العربية مشرقًا ومغربًا تعيش منذ فترة حركية سياسية وتحولات سوسيولوجية وثقافية كان للإعلام السمعي البصري فيها دور ليس باليسير. لقد أكد انتشار القنوات التلفزيونية في العالم العربي، والدور الذي لعبته في "تحريك" المجتمعات ودفعها للانخراط في مسار التغيير في البلاد العربية، رجاحة الفرضية التي صاغها الكثير من الباحثين والمتخصصين في الاتصال السياسي، والتي مفادها أن الفضاء السمعي البصري المفتوح أصبح أداة من أدوات التأثير والتعبئة الجماهيرية المهدة لعملية التحول السياسي من جهة، وآلية من آليات الأنظمة الحاكمة للضبط الاجتماعي والسياسي من جهة أخرى.

د. ياسين بولالوة

وننطلق بمقتضى هذه المقاربة البحثية التي تتوخى البحث في دور القنوات التلفزيونية العربية في تفعيل الفضاء العمومي والمساهمة في ديناميات التحول السياسي الذي يشهده الوضع العربي منذ عقد تقريبًا، من فرضية أن المجتمعات العربية تعيش مرحلة مفصلية في تاريخها كمجتمعات في طريق التحول، وأن القنوات الفضائية العمومية والخاصة التي أنشئت لمواكبة المعطيات الجديدة لم تنجح في تفعيل الفضاء العمومي من خلال لعب دور الوسيط بين المواطنين والنظام السياسي وطرح القضايا التي تهم راهن ومستقبل المجتمعات العربية.

١. المحددات المعرفية: الفضاء العمومي والإعلام المرئي العربي

يعتبر الفضاء العمومي من أعقد المفاهيم في حقل الاتصال السياسي، حيث ارتبط كمفهوم بالمجتمعات الديمقراطية التي أعطت للمواطن في مرجعياتها النظرية خاصة، دورًا محوريًا في العملية السياسية، من خلال إشراكه في مناقشة الأفكار ونقدها، وتقديم وجهات نظره في المسائل التي تهم الشأن العام.

ومع ظهور الفضاء السمعي البصري المفتوح، أضحت الحدود الفاصلة بين ما هو خاص وما هو عام منكشفة، حيث توسع مجال الممارسة السياسية وعاد للفضاء العمومي دوره في احتضان ديناميات النقاش السياسي المجتمعي بعد أن خفت لردح من الزمن.

وإذا كانت المقاربات النظرية التي اهتمت بالفضاء العمومي قد تعرضت لتطور هذا المفهوم ودوره في مختلف المحطات التاريخية للمجتمعات الديمقراطية، فإن زحزحة هذا المفهوم بأدواته القيمية والمعرفية ومحاولة بلورته في سياق اجتماعي/ثقافي آخر مثل المجتمع العربي، أفضى إلى ظهور نتائج أخرى ومخرجات مغايرة عكست طبيعة هذه المجتمعات وخصوصيتها.

وقد شكل براديغم الفضاء العمومي والممارسة الاتصالية عند هابرماس "وحدة بناء النظام الديمقراطي" ومدخلاً معرفيًا

لفهم التحولات الكبرى والأزمات التي عرفتها المجتمعات، حيث تعكس طبيعة السجالات والنقاشات دائمًا أفول نظام ببنيته السياسية والاجتماعية وصعود نظام آخر بتصور سياسي وفكري واقتصادي مغاير، ولعل من أهم الوسائل التي مارس من خلالها المجتمع الرأسمالي حقه في المواطنة الحرة وسائل الإعلام، إذ برز دور الصحافة المكتوبة وصحافة الرأي في القرن ١٨، إلى الصحافة التجارية والمجتمع الجماهيري في القرن ١٩، ثم ظهور التلفزيون في القرن ٢٠ وذيوع الاتصال العمومي، وأخيرًا ظهور تكنولوجيات الإعلام الرقمية التي للإعلام المرئي بعدًا آخر لم يكن معروفًا من قبل.

ويرى بعض المتفائلين بإيجابية لدور القنوات التلفزيونية الفضائية في الديناميات الاجتماعية العربية، من خلال تعزيزها لممارسة الحقوق، حيث يتمكن المواطن من خلال التفاعلية التي تتيحها للوصول إلى المعلومة ومناقشتها بكل سهولة وحرية، مما ساعد في نشر ثقافة سياسية مشاركاتية.

يمكن أن يكون هذا التحليل مقبولاً إلى حد ما في سياقات عرفت ميلاد وتطور هذه التقنيات، ولكن أن يعمم على مجالات سوسيوثقافية أخرى فهذا لا يعدو أن يكون إلا مزلقًا من المزالق الابستمولوجيا التي يقع فيها من يفصل استخدام الميديا الجديدة عن النسق الاجتماعي والسياسي وتقاليد الاتصال المتوارثة عبر الأجيال وعن التاريخ السياسي لهذه البلدان.

وما دام بحثنا يتناول السياق العربي والتحولات الراهنة وعلاقة ذلك بفضاءات الاتصال الجماهيري كوسائط للفعل السياسي وكمجال لإدارة النقاش العمومي في المجتمع، فسنحاول تقديم رؤية تحليلية نقدية لطبيعة هذه العلاقة ومظاهرها.

تختلف المجتمعات العربية الإسلامية في ممارستها الاتصالية عما عرف في المجتمعات الغربية، وهذا لاختلاف المرجعيات التي تأسست عليها الأنظمة السياسية والاجتماعية والقيمية للمجتمعين، وهو ما أنتج أنساقًا وبنى ووظائف للفضاء العمومي لها خصوصيتها، وهي خصوصية لا تزال حاضرة إلى اليوم في الخيال الجمعي المؤسس بمفاهيم مختلطة بين علاقة السياسة بالدين والحاكم بالمحكوم والإدراك غير الواضح للمفاهيم الوافدة من الغرب كالمواطنة والديمقراطية والمشاركة السياسية.

وإذا كان واقع الاتصال مرتبط بواقع السلطة على حد تعبير ريجيس دوبري، فإن طبيعة تطور المنظومة السياسية العربية الإسلامية كانت المحدد الرئيس لطبيعة الممارسة الاتصالية العمومية. لقد ترتب عن طبيعة العلاقة المبنية على "التراتبية" بين الحاكم والمحكوم في تاريخ الدولة العربية، قيمًا مجتمعية وثقافية أصبحت مع مرور الوقت معنى عامًا مشتركًا، حيث عطل الفضاء العمومي كقوة اتصالية تتوسط المجتمع والدولة، وبقيت البنى التقليدية مؤثرة في النسق الاجتماعي على غرار العائلة والقبيلة والرابطة الدموية، وقد كشفت الأزمات السياسية والأمنية التي تعرفها الكثير من الدول العربية عن إخفاق في تجاوز هذا المعطى التاريخي وفشل في تحديد دور الفضاء العمومي في الفعل العام.

وعليه، تبقى للثقافة المجتمعية والسياسية المتوارثة في أي مجتمع إضافة إلى طبيعة التقاليد الحاكمة لهذه البلدان، كبير الأثر على طبيعة الفضاء الاعلامي، فغياب ثقافة الحوار والنقاش العقلاني وفق المفهوم "الهابرماسي" انعكس على مضامين هذا الفضاء، حيث اكتفى في الكثير من التجارب إما بضرب مصداقية الخطاب السياسي الرسمي وتفعيل أو حشد نوع من التضامن المجتمعي، أو اجترار الخطاب الرسمي نفسه بطرق أخرى.

٢. المحددات السياسية.."للارتباط" بين السلطة والقنوات التلفزيونية

تعود نشأة التلفزيونات العربية إلى الفترة الاستقلال العربي، حيث بدأ البث التلفزيوني بالعالم العربي في الجزائر والعراق عام ١٩٥٦م، وفي لبنان عام ١٩٥٩م، وفي مصر وسوريا ١٩٦٠ م، والكويت ١٩٦١م، والسودان ١٩٦٢م، والمملكة العربية السعودية ١٩٦٥م، وفي تونس ١٩٦٦م، الإمارات وسلطنة عُمان ١٩٧٠م.

ولم تتخلص الممارسة الإعلامية العربية من طابعها التعبوي الذي ورثته عن مرحلة النضال الوطني، فبعد الاستقلال حافظت على النهج نفسه معتبرة وسائل الاتصال الجماهيري أداة لتحصين الوحدة الوطنية، فلا مجال للنقاش الذي يمكن أن يكون بابًا يتسلل من خلاله أعداء وحدة الأمة والدولة.

وعليه، نشأت التلفزيونات العربية في حضن الحكومات، وكان مبنى التلفزيون دائما تحت الحراسة والمراقبة الأمنية، فليس غريبًا أن ترتبط الانقلابات في الخيال العربي بالسيطرة على مبنى الإذاعة والتلفزيون الذي يشهد عادة قراءة أول بيان للقيادة الجديدة، وبالتالي كان التلفزيون العمومي لفترة طويلة عبارة عن مؤسسة للنظام القائم ومنبرًا يوجه من خلاله الرأي العام وفق رؤية لا مجال لمعارضتها.

الفضاء السمعي البصري المفتوح أصبح أداة للتأثير والتعبئة الجماهيرية الممهدة لعملية التحول السياسي وآلية للضبط الاجتماعي والسياسي

ومع موجة الانفتاح التي عرفتها الدول العربية مع بداية الألفية الثالثة، وما تبعه من انتشار للقنوات الفضائية العامة والخاصة، تساءل الكثير من الدارسين عن تأثير هذا التنوع في الفضاء السمعي البصري على الممارسات الإعلامية وكذا على الفضاء العمومي، باعتبار أن تزايد عدد القنوات وتنوعها من شأنه نقل المشاركة السياسية إلى مستويات أعلى خاصة بعد تراجع الرقابة المفروضة وتبني التعددية كخيار. لكن هل استطاعت هذه القنوات الجديدة أن تؤسس لمواطنة حقيقية قائمة على مشاركة سياسية فعالة في الفضاء العمومي؟

للإجابة على هذا التساؤل يجب أولا العودة إلى الخلفيات والظروف التي تحكمت في تحديد معالم هذه الخريطة الإعلامية الجديدة، خاصة بعد الذهاب نحو إقامة وتطوير مدن للإنتاج الإعلامي في كل من دبي وعمان والقاهرة، حيث كان قرار توطين القنوات وتشجيع إنشائها مرتبط بتوجه جديد تبنته بعض الدول العربية في مجال تنظيم السوق السمعي البصري العربي. ويمكن تحديد أهم ملامح هذه الاستراتيجية وخصائصها في النقاط التالية:

أ- التحول السياسي أساس الانفتاح الإعلامي

لقد شكلت المنعطفات السياسية الكبرى التي عرفتها الدول العربية أهم المحطات التي عرفت تحولا في الاستراتيجيات الاتصالية المعتمدة من قبل الحكومات، فإذا كانت نكسة ١٩٦٧م، سببًا مباشرًا في الاهتمام بالتلفزيون مع بداياته الأولى، فإن حرب الخليج الثانية والتحولات التي عرفتها المنطقة العربية كانت من بين الدوافع نحو الإقلاع الثاني، فكان مركز تلفزيون الشرق الأوسط Mbc أول قناة تلفزيونية تبث من لندن، لتتوالى بعدها القنوات الفضائية الموجهة للتأثير على الجماهير العربية.

إن الانفتاح في الفضاء السمعي البصري العربي على القطاع الخاص كان طريقة تعاملت بها الحكومات لمسايرة متطلبات

الثقافة المجتمعية والسياسية المتوارثة وطبيعة التقاليد الحاكمة للبلدان تؤثر على الفضاء الإعلامي

التحول المفروض خارجيًا، لذلك يمكن اعتبارها كما قال الأكاديمي نصر الدين العياضي "نتيجة للتغير وليست فاعلاً في التغييرات التي حدثت على غرار ما حدث في الجزائر بين ٨٩ و١٩٩٠م، حيث كان الانفتاح الإعلامي نتيجة للانفتاح السياسي".

لقد اعتمدت الكثير من الدول العربية استراتيجية الانفتاح السمعي البصري المراقب للدفاع عن مصالحها ورؤيتها للهوية والثقافة الوطنية ضد الهجوم الذي تتعرض له من قبل قوى أجنبية وحتى عربية منها، وما كان لتزايد عدد القنوات التلفزيونية إلا تعبير عن منطق سياسي تقليدي بحلة جديدة "شعارها" الانفتاح والحرية.

ب- إعادة إنتاج الخطاب الرسمي من خلال الفضائيات الخاصة

دفع الرأسمال الخاص و"ورجال الأعمال" لفتح قنوات خاصة لتأدية دور العزوف عن مشاهدة القنوات العمومية، فقد كانت واجهة تتيح للمواطن هامشًا من التعبير عن الرأي في حدود مضبوطة. إلا أن بعض القنوات، وحتى وإن كانت خاصة فإنها تتناول المواضيع السياسية في إطار مضبوط وكأنها قنوات عمومية، مقابل تحقيق الربح والأهم من ذلك تثبيت موقعها كطبقة منتفعة من المنظومة القائمة.

وعليه، تحولت هذه القنوات إلى شبه أحزاب سياسية تروم من خلال برامجها ومادتها الدعائية المقترحة، الدفاع عن مواقف وآراء النخب وتعمل على تحوير الوقائع والأحداث وتوجيهها من أجل إرضاء المشاهدين وكأنهم "مناضلين". إن احتكار بعض الأحزاب الحاكمة والقوى السياسية بأذرعها المالية لوسائل الاعلام المختلفة وتوجيهها لقضايا لا تخدم الشأن العام، وانصراف القنوات الخاصة لأجندة محددة أساسها الولاء وتوزيع الريع، ما جعل من المادة الإعلامية المقدمة تفتقد لمفهوم الخدمة العمومية وبالتالي من الصعب الحديث عن فضاء عمومي حقيقي تثار فيه القضايا التي تهم الشأن العام. لقد أغفلت هذه التلفزيونات أهم وظيفة من وظائف الإعلام ألا وهي تقديم المعلومات الضرورية لاتخاذ قرارات سليمة، وتعزيز القيم الأخلاقية للمحافظة على النسيج المتجانس للمجتمع.

ج- غياب تصور حول منظومة إعلامية متجانسة

رغم العدد المتزايد للقنوات الفضائية وتنوعها، إلا أن النتيجة كانت تشظي الفضاء العمومي إلى فضاءات خاصة متناحرة بخلفيات أيديولوجية واثنية ودينية، وهذا في غياب ضوابط ومبادئ تحكم الإعلام المسؤول والهادف. إن ما تقدمه هذه القنوات في مادتها الإعلامية وبرامجها السياسية يثير تساؤل حول قدرة هذه النقاشات على ترقية النقاش العام والمحافظة على النسيج الاجتماعي ومساهمتها في تشكيل الفضاء العمومي في الدول العربية.

د-المواطنة.. الحلقة الأضعف في الممارسة الإعلامية

حتى وإن كان الفضاء السمعي البصري المفتوح قد وسع من هامش التعبير، من خلال التطرق إلى مواضيع كانت في السابق في حكم "المسكوت عنه"، إلا أن تلك النقاشات بقيت ظرفية ومحكومة برهانات مؤقته، فقدرة الفضائيات على تفعيل النقاش المجتمعي الحقيقي مرتبطة بوجود إرادة تغيير تأخذ بعين الاعتبار ضرورة التأسيس لديناميكية في الفضاء العمومي تعيد ممارسة المواطنة أهميتها وتقوي من الوعي العام بمفهوم الدولة كمؤسسات وعقد توافقي ومجتمع مدني.

لقد أخذ النقاش في القنوات التلفزيونية العربية طابعًا نخبويًا بتناوله لمواضيع مجترة وبشخصيات مختارة وفق منطق زبائني، مقدمة تحاليل حول قضايا إقليمية ودولية في الغالب بعيدة عن نبض الشارع واهتماماته، وهنا تظهر طبيعة النخب العربية التي فطمت في بيئة يستعمل فيها "المثقف العضوي" سواء أكان مواليًا أو معارضًا للدفاع عن الخطاب الرسمي والأيديولوجية المسيطرة.

٣-المحددات الاقتصادية .. الربح على حساب القيم

ارتبط الاستثمار في القنوات التلفزيونية كما هو معروف في الدول الغربية بالمحددات الاقتصادية المرتبطة بالجدوى والربح المادي، وقبل ذلك كان نتيجة طبيعية لمجتمعات انتجت التكنولوجية وفقًا لاحتياجات وقيم مجتمعية، فالقنوات الخاصة في الغرب لم تنشأ من فراغ بل كانت مظهرًا من مظاهر منظومة رأسمالية تحكمها ديناميكية اقتصادية ونمط استهلاكي خاص.

وإذا كانت ظروف نشأة القنوات التلفزيونية الخاصة في العالم العربي مرتبطة أساسًا بالعامل السياسي -كما رأينا سابقًا-، فإن خصوصيتها جعلتها تتجاوز البعد الاقتصادي الخالص لتقوم بأدوار أخرى يتقاطع فيها الربح بالسياسية والجدوى بالدعاية والاحترافية بالولاء لمن يتحكم في "الريع".

لا يمكن للمتتبعين من المشاهدين العرب أن ينكروا أن المشهد السمعي البصري قد حقق طفرة نوعية من حيث الصورة

والتقنيات المستعملة مقارنة بما كان معروفًا زمن التلفزيونات العمومية، إلا أن المختصين يتجاوزون هذا التقييم المرتبط بتأثيرات السوق العالمية للصورة ليركزوا على تأثير هذا الإعلام على سلوكيات الأفراد وأنماط "التنشئة الاجتماعية" التي تساهم في تكوين هوية الأشخاص ضمن بيئة ثقافية لها خصوصيتها.

وقد عدد المهتمون بالدراسات الإعلامية أهم ملامح دخول الاستثمار الخاص مجال الإعلام المرئي في **النقاط التالية:**

أ- غياب مشروع إعلامي أصيل

تقدم التلفزيونات الخاصة مضامين بعيدة عن الواقع العربي بثقافته العربية الإسلامية، فالاتجاه التجاري الذي سيطر على وسائل الإعلام أدى إلى تركيز هذه الوسائل على نوعية معينة من المضمون تستهدف أولاً الابتعاد عن المواضيع التي يمكن أن تثير التحفظ، وثانيًا تحقيق أهداف تجارية بالحصول على أكبر قدر ممكن من الإعلانات عن طريق زيادة نسب المشاهدة، فهذه البرامج لا تعطي للجمهور ما يريده بل تعطيه ما يسمح به وما يريده المعلنون.

وإذا كانت أغلب القوانين المنشئة لهذه القنوات قد حددت في دفاتر شروطها التزام التلفزيونات بالخدمة العمومية، بيد أن الواقع يبين أن القنوات الخاصة ساهمت في تلويث الفضاء الإعلامي العربي مبتعدة كليًا عن تقديم رسالة إعلامية هادفة ومسؤولة، في مجتمعات تعاني أصلا من نسب مرتفعة للأمية، وبالتالي فالمواطن العربي غير محصن ولا يمتلك الملكة النقدية لتمحيص المادة الإعلامية المستهلكة.

ب- انفصام حاد بين الصورة المسوقة والواقع العربي

تعاني الفضائيات العربية من انفصامية حادة بين الصورة المسوقة في البرامج والواقع العربي الغائب سياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا وتنمويًا، وتتجلى هذه الازدواجية في محتوى المادة المقدمة التي تعرض نمطًا معيشيًا غريبًا عن واقع المجتمعات التي تعيش مشاكل اقتصادية وفقر وبطالة. وقد أظهرت إحصاءات منظمة اليونسكو أن شبكات التلفزيون العربية تستورد ما بين ثلث إجمالي البث مثل سوريا ومصر، ونصف هذا الإجمالي كما في تونس والجزائر، أما في لبنان فإن البرامج الأجنبية تزيد على النصف.

تنشط الفضائيات العربية في ظل غياب تصور مدروس حيث وجدت نفسها عاجزة على بناء منظومة إعلامية أصيلة يمكنها مواجهة الزخم الإعلامي الوافد بقيمه وأفكاره، "فبدلا من مواجهة الغزو والقيم الدخيلة ونشر الثقافة المحلية والقيم العربية الإسلامية، أصبحت القنوات العربية من خلال المنتجات المعلبة وسائل تابعة تدور في فلك آلة إعلامية عالمية تروج أفكار الأقوى اقتصاديًا وسياسيًا على المستوى العالمي".

ج-تشظي المجتمعات العربية بدل التقارب والتوافق

وصف أحد الباحثين الخريطة التلفزيونية العربية بأنها نوع من "الانفلات الإعلامي بدل الانفتاح"، وهو توصيف معبر إذا ما استعرضنا مخرجات هذا المشهد وأثره على الشارع العربي، فبغض النظر عن غياب تنسيق وتوافق حول أخلاقيات العمل الإعلامي واحترام الرأي والرأي الآخر وفقا لقواعد النقاش العقلاني بالتعبير الهابرماسي، فإن المناخ الذي صنعه الانفتاح الإعلامي في الدول العربية، أسس بتمثلات ورمزيات كان من المفروض نبذها وتجاوزها في إطار بناء مواطنة عربية حقيقية.

إن الواقع أثبت أن "فوضى القنوات" العربية أصبحت تهدد التواصل والتفاهم البيني، فالقدرة على التواصل بسهولة وحرية لا يعني بالضرورة بناء فضاء عمومي مفتوح وبناء، بل يمكنه أن يعكس الاختلالات المجتمعية والثقافية، المضبوطة في الواقع بقوانين وتوافقات عامة، ويزيد من تأجيج الاختلافات والصراعات "المسكوت عنها".

كما أنه لا يمكن النظر إلى الفضاء المفتوح بنظرة مثالية بعيدًا عن التداخلات والتأثير والتجاذبات الداخلية والخارجية، فالقطاع السمعي البصري يبقى مسرحًا تسعى من خلاله مختلف الأطراف المؤثرة إلى استثماره من أجل تبرير توجهاتها ومواقفها وإعطاء الشرعية لوجودها ومحاولة الانتقاص من شرعية من يخالفها.

خاتمة

لا يمكن الحديث عن المشهد السمعي البصري العربي بمعزل عن التحول السياسي والحركية الاجتماعية التي عرفها الفضاء الجيوسياسي العربي في العشرية الأخيرة، ففي ظل انتشار استعمال وسائل التكنولوجية والتواصل الحديثة، وما ترتب عنها من مفارقات بين مأمول الانفكاك من منظومة تقليدية أثبتت محدوديتها، وواقع تشظي المجتمعات العربية وتهديدات التقسيم والعودة إلى "عصبيات" و"حروب رمزية" بين مكونات المجتمع الواحد.

يمكن أن نكون متفائلين بقولنا إن ما أتاحته الفضاءات المرئية في البلاد العربية من "تنوع" يمكن أن تكون مقدمة لا مناص منها لتحقيق التراكم المفضي إلى بناء فضاء عمومي إيجابي يمكنه المساهمة في البناء القائم على المشاركة الحقة، ولكن يبقى الأمر مرهونًا بتبني استراتيجية إعلامية متناسقة يحدد فيها الأدوار وترسم الأهداف بما يتماشى وآمال المجتمعات العربية.

* أستاذ بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية-الجزائر

مستقبل العلاقات التركية -الإيرانية: بين المنافسة الودية والخلاف العنيف

خمسة محاور تدور حولها العلاقات التركية - الإيرانية أهمها الاقتصاد والضغوط الدولية

تمتعت تركيا وإيران بعلاقات سلمية طوال القرن العشرين، إن لم تكن دائمًا ودية، حيث عززت التوجهات الاستراتيجية للحرب الباردة لهذين الجارين تلك العلاقة، كما شكلت الثورة الإيرانية أول تحد كبير لاستقرار العلاقات التركية الإيرانية. ومع ذلك، خلال الثمانينات من القرن الماضي، تمكن المسؤولون في البلدين من إدارة خلافاتهم ببراعة، على الرغم من أنهم لم ينجحوا في حلها. كما أنه وخلال التسعينيات، تضاعفت وتزايدت حدة الضغوط والاستقطاب التي أثرت بشكل كبير على العلاقات الثنائية. تراوحت العلاقات التركية-الإيرانية اليوم، بين ممارسة النفوذ الأمريكي على تركيا، والديناميات السياسية المتغيرة في تركيا وإيران، على أرض غير مستقرة، حيث وعلى الرغم من أن المسار الدقيق الذي ستتخذه العلاقات التركية ــ الإيرانية لا يزال غير واضح، إلا أن هناك ما يدعو للقلق بشأن حالتها الحالية.

د. زاوي رابح

عند دراسة النصف الأول من القرن العشرين، من الأسهل تحديد أوجه التشابه في التطورات الوطنية داخل تركيا وإيران بدلاً من العثور على نقاط التقارب أو الخلاف الحاد في علاقاتهما الثنائية، حيث أنها تختلف اختلافًا جوهريًا عن الملكية المطلقة التي أنشئت في عهد رضا شاه. لقد كانت العديد من الجوانب الأخرى لمؤسسات بناء الأمة التركية والإيرانية في فترة ما بين الحرب مختلفة، ومع ذلك، أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى، شهدت تركيا وإيران على حد سواء تجزؤًا داخليًا وتدخلاً أجنبيًا، فقد كان كل من مصطفى كمال ورضا شاه مهتمين في المقام الأول بتوطيد سلطتهما السياسية الداخلية، وإلى أقصى حد ممكن، الحفاظ على سياسة خارجية "مستقلة"، كما أنه من السهل ملاحظة كيف أن الحكام الأتراك والإيرانيون آنذاك، كما هو الحال الآن، أبدوا اهتمامًا بالبعد الجغرافي للأمن، ففي صميم المفاهيم الإيرانية والتركية للأمن، كان هناك تصور مشترك يسهل تقويته أكثر من تهجير دولة محاطة بالجيران غير الودودين، وشهدت سنوات ما بين الحربين الماضية، معاناة كل من تركيا وإيران من تشابك الضغوط الداخلية مع المشكلات التي كانت تتنامى بشكل متزايد، و تبعًا لذلك، كانت سياساتهم الخارجية موجهة نحو الحفاظ على الدول الضعيفة وتقويتها.

وبشكل خاص، خلال النصف الأول من القرن العشرين، لم تعتبر أي دولة الطرف الآخر معاديًا، كما لا تسعى إلى استغلال ضعف الآخر.

في الخمسينيات تقاطعت المخاوف الأمنية الاستراتيجية والمحلية بين الجارتين، حيث في ذلك الوقت، تبنت إيران وتركيا توجهًا استراتيجيًا مؤيدًا للغرب للحماية من احتمال الزحف العسكري السوفياتي والتخريب الداخلي الذي رعاه الاتحاد السوفيتي، ومع تواجدها كأعضاء مؤسسين في منظمة المعاهدة المركزية (CENTO)، أصبحت تركيا وإيران حليفتين إقليميتين. وحتى القرن الثامن عشر، كان الصراع بين الشيعة الصفويين الفارسية والنسخة العثمانية من العقيدة الإسلامية بعدًا مهمًا في علاقتهم القتالية، حيث أنه و في أوائل القرن الثامن عشر الميلادي، أدخلت مفاوضات السلام الفارسية - العثمانية مفهومًا جديدًا للعلاقات بين المسلمين يمكن بموجبه أن تتعايش الدول ذات السيادة كأجزاء مستقلة في مجتمع العالم الإسلامي، وقد أدى الاعتراف بهويتهم الإسلامية المشتركة إلى تقليل التوتر، ولكن لم يؤد ذلك إلى علاقة ودية بين بلاد فارس وتركيا العثمانية، بل إن الخوف أو الضعف كان من الأسباب الرئيسية لتعليق الأعمال العدائية.

١. سقوط نظام الشاه والتحول في العلاقات التركية - الإيرانية:

في أعقاب سقوط نظام الشاه في إيران نشأت شكوك متبادلة حول الجالية الإيرانية في تركيا، الذين ارتفعت أعدادهم بشكل كبير بعد سقوط الشاه، كان المسؤولون الأتراك قلقين من احتواء تلك الجالية على "أعمدة الصف الخامس" الإسلامية المتشددة، في حين أن نظرائهم الإيرانيين قلقون من امتلاء صفوفهم بالثورة المضادة. وعندما شن حزب العمال الكردستاني تمردًا وحرب عصابات في شرق تركيا في عام ١٩٨٤م، برزت قضية أمنية داخلية مثيرة للانقسام، حيث أصبح المسؤولون الأتراك قلقين من أن طهران قد تدعم حرب العصابات الكردية، أو على الأقل تسمح باستخدام الأراضي الإيرانية كمنطقة انطلاق لشن هجمات عبر الحدود. وطوال فترة الثمانينيات، زعم المسؤولون الإيرانيون أن تركيا كانت تؤوي معارضي النظام، وخاصة أعضاء مجاهدي خلق، وفي غضون ذلك، اتهم المسؤولون الأتراك إيران بالتدخل في السياسة الداخلية، وتنفيذ عمليات إرهابية ضد المعارضين الإيرانيين على الأراضي التركية، وعدم ضبط الحدود بشكل كاف.

على الرغم من السياسات الخارجية المتباينة وعدم الثقة المتزايد، عقدت الحكومتان التركية والإيرانية العزم على تجنب المواجهة العسكرية أو الانهيار التام للعلاقات الثنائية، وهنا اعترف نظام الخميني بقيمة تركيا كشريك اقتصادي ووسيط. وبالمثل، اعتمدت تركيا سياسة النفع الاقتصادي تجاه إيران، كما أن تركيا قاومت الضغوط الأمريكية لفرض عقوبات على إيران ومارست "الحياد الإيجابي" في الحرب العراقية الإيرانية. ونتيجة لذلك، توسعت التجارة التركية الإيرانية، وبرزت إيران باعتبارها ثاني أكبر مورد للنفط في تركيا (بعد العراق)، بينما زادت صادرات تركيا من البضائع إلى إيران زيادة ملحوظة، وبالتالي خفف هذا النشاط التجاري جزئيًا من العجز التجاري المتزايد في تركيا وقدم ترحيبًا حارًا لإيران، التي كان يعاني اقتصادها من وطأة الاضطراب الثوري والحرب والعقوبات.

ليس الهدف مما سبق ذكره رسم صورة مثالية للعلاقة التركية الإيرانية، أبدًا، بدلاً من ذلك، يجب التأكيد على مرونتها وتسليط الضوء على المجالات التي استمر فيها التعاون بين البلدين على الرغم من خلافاتهما، حيث أن الثورة الإيرانية والسياسة الخارجية الإيرانية لما بعد الثورة أثارت عددًا من القضايا الأمنية الإقليمية والداخلية المثيرة للانقسام. ومع ذلك، التزمت أنقرة وطهران بالعمل على الحد من الأضرار التي لحقت بالعلاقات الثنائية واستغلال الوضع من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية وأمن عسكري. ونتيجة لذلك، ازدهرت العلاقات التجارية التركية الإيرانية بينما ظلت العلاقات السياسية مضطربة.

٢. السمات المميزة للعلاقات التركية ـ الإيرانية:

يبرز أحد العناصر المميزة للعلاقات التركية الإيرانية في عنصر الاستقرار، حيث يمكن اعتبار الاستقرار "احتمالًا للبلدين" وأن استمرار الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية دون أي احتمال كبير للانخراط في حرب من أجل البقاء، وفي هذا السياق، فإن العامل الأكثر أهمية الذي يغذي الشعور بالاستقرار بين الطرفين كان الإدراك المشترك أنهم لا يستطيعون القضاء على بعضهم البعض، وبالتالي، عليهم أن يعترفوا بوجود بعضهم البعض، وهذا الإدراك كان نتيجة حروب طويلة لم ينجح أي منها في القضاء على الآخر. في حقيقة الأمر يشتمل توازن القوى الموجود بين البلدين على واحد من المساهمين الرئيسيين في الاستقرار والتفاعلات غير العنيفة، حيث بقي الخط الفاصل الطويل الذي وضعته معاهدة قصر سيرين (١٦٣٩م) على حاله على الرغم من الحروب والأزمات العديدة التي مر بها البلدان.

من جهة أخرى، يوضح تاريخ العلاقات التركية ـ الإيرانية أيضًا أنه كلما برزت نافذة فرصة من شأنها أن تمكّن إحدى هذه الدول على حساب الآخر، عادة ما تقوم الدول بمراجعة أهدافها، خاصةً أولئك الذين لديهم علاقة مع المكاسب الإقليمية، وهو ما كان هو عليه الحال خلال كل من حرب القرم من ١٨٥٣-١٨٥٦م، والحرب الروسية التركية من ١٨٧٧-١٨٧٨م، ومع ذلك، يجب التأكيد أيضًا على أنها غالبًا ما تشترك في اهتمام مشترك فيما يتعلق بالقوى الخارجية المشاركة في المنطقة، ونتيجة لذلك يتردد الطرفان في التعاون الكامل مع أطراف ثالثة، وفي حالة ما لم يعتقدوا أن مصالحهم في وئام تام مع قوة خارجية، فإنهم يميلون إلى الاعتقاد بأنه في حالة تغير الوضع الراهن ومحاولة القوى الكبرى الهيمنة، سوف تتأثر سلبًا أيضًا.

تاريخيًا، تبين العلاقة بين البلدين أن هذين الاتجاهين المتناقضين، وهما استخدام الفرص التي توفرها القوى الخارجية ومنع هذه القوى من الهيمنة، قد تعايشا، بل وتم تبنيهم من قبل مجموعات مختلفة داخل النخبة الحاكمة أو تم افتراضها من قبل نفس الشخصيات في أوقات مختلفة استجابة للظروف المتغيرة. فعلى سبيل المثال، نرى أن لجنة الاتحاد والتقدم (Ittihat ve Terakki Komitesi) لم تطمح فقط إلى استخدام الأراضي الإيرانية من أجل الوصول إلى أفغانستان ومنطقة القوقاز لإحداث تأثير دائم في إيران، وخاصة في المناطق الكردية والأذرية، كما أراد ضمان سلامة إيران وسيادتها بعد الحرب، لكن هذا المشروع فشل واضطرت القوات العثمانية لإجلاء طهران في نوفمبر ١٩١٨م. ومن المثير للاهتمام أن نسجل أنه عندما تحول ميزان القوى لصالح إيران، بدأت طهران في المطالبة بأراضي من تركيا خلال مؤتمر باريس للسلام ثم في سيفرس مؤتمر.

في الخمسينيات تقاطعت المخاوف الأمنية بين الجارتين وتبنت إيران وتركيا توجهًا مؤيدًا للغرب للحماية من الزحف السوفياتي والتخريب الداخلي

عندما وصلنا إلى منتصف الثمانينات من القرن الماضي، توترت علاقات البلدين بعد التورط الإيراني في التمرد الذي شنه حزب العمال الكردستاني، حيث وعلى الرغم من الاتفاقية الموقعة بين أنقرة وطهران في ٢٨ نوفمبر ١٩٨٤م، والتي تحظر أي نشاط داخل حدودها كانت بعض وحدات حزب العمال الكردستاني قد بدأت تعمل في الجبال على طول الحدود التركية-الإيرانية التي ما زالت يسهل اختراقها، وكانت مضرة بأمن الطرف الآخر، واستمرت في استخدام إيران كمنصة لضرب أهداف داخل تركيا حتى أواخر التسعينيات. في عام ١٩٩٤م، دخلت تركيا وإيران في حرب بالوكالة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني في المنطقة الكردية القائمة بحكم الواقع، والتي أنشأها الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة في شمال العراق، حيث في حين قدمت أنقرة الدعم – بما في ذلك الأسلحة – للحزب الديمقراطي الكردستاني، دعمت طهران الاتحاد الوطني الكردستاني، والذي بدوره انضم إلى حزب العمال الكردستاني، و استمر التزاحم بين الفصائل حتى ١٧ سبتمبر ١٩٩٨م، أين وقع الطرفان اتفاق سلام برعاية الولايات المتحدة.

٣. المستنقع السوري: أي موقع للعلاقات التركية - الإيرانية؟:

حاول الدبلوماسيون الأتراك في البداية إيجاد حل سريع للأزمة السورية من خلال دعم الإصلاحات الجذرية التي تشمل المعارضة في العملية السياسية، حيث في تلك المرحلة، كانت إيران تنصح الأسد، من خلال رئيسها والأمين العام لحزب الله، بفتح

حوار مع المعارضة، لكن أنقرة شعرت بالإحباط بسبب عناد الرئيس الأسد وإصلاحاته التجميلية وقراره بمتابعة الخيار العسكري. بعد ذلك، سحبت تركيا نفسها من دور الوسيط وأصبحت طرفًا في النزاع الطويل إلى جانب المعارضة، لقد أدى موقف تركيا ضد النظام السوري إلى عواقب غير محسوبة، وتحويل تصور أنقرة لسوريا من فرصة إلى تهديد أمني بأبعاد متعددة. بعدها تصاعد التوتر بين الطرفين عندما أسقطت إيران طائرة حربية تركية من طراز F-4 Phantom في ٢٢ يونيو ٢٠١٢م، وبعد ذلك بعام في ١٦ سبتمبر ٢٠١٣م، أسقطت طائرة مقاتلة تركية طائرة هليكوبتر عسكرية سورية بعد أن دخلت المجال الجوي التركي متجاهلة التحذيرات المتكررة للمغادرة. وفي العام نفسه، خلفت مجموعة قاتلة من السيارات المفخخة وقذائف المدفعية وطلقات نارية طائشة انسكبت عبر الحدود مخلفة أكثر من ٧٠ قتيلاً، علاوة على ذلك، خاضت الجماعات الإسلامية المتطرفة معارك مع قوات المتمردين المعتدلة والميليشيات الكردية القريبة بشكل متزايد من الحدود التركية التي يسهل اختراقها، مخلفة ضحايا من الجانب التركي.

إن المستنقع السوري غير نهج تركيا وإيران تجاه العراق، وبالتالي تجاه بعضها البعض، بطريقة من شأنها أن تحمل إمكانات تحويل العلاقة التركية ـ الإيرانية من المنافسة إلى حالة الصدام، حيث وعلى عكس أنقرة، كانت الأولوية القصوى للزعماء الإيرانيين هي منع سقوط حكومة الأسد لأنهم فقدوا البطاقة الفلسطينية بعد أن غادرت قيادة حماس دمشق وتولت جماعة الإخوان المسلمين السلطة في مصر. في هذا الصدد، فإن بقاء الرئيس السوري بشار الأسد اعتبرته ومازالت طهران ذات أهمية حيوية للحفاظ على النظام الإسلامي، لقد كانت طهران قلقة من أن يؤدي هذا السقوط إلى عدة أزمات للقيادة الإيرانية، وسوف يكون له تأثير في منطقة الشرق الأوسط، ويهدد قدرة حزب الله على السيطرة على الأحداث في لبنان، ويمكن له حتى أن يشجع الاضطرابات في إيران، كما تشعر هذه الأخيرة بالضيق الشديد بسبب الاضطرابات في المنطقة على خلفية القضية الكردية.

علاوة على ذلك، يمكن ملاحظة أن الخوف المشترك من سوريا ما بعد الأسد، خاصة تلك المتعلقة بإمكانية تولي القوات السنية السلطة في دمشق، وهو التحدي الذي وحد إيران والحكومة المركزية في بغداد. بالنسبة للمالكي، فإن الجانب الأكثر إثارة للخوف من الأزمة هو احتمال أن الصحوة السنية في العراق ستنمو إذا ما سقط نظام الأسد. حيث إن المحافظات الأربع التي يهيمن عليها السنة في العراق (الأنبار وصلاح الدين ونينوى وديالي) تشير إلى أنها ستسعى للحصول على وضع إقليمي، على النحو الذي تسمح به إجراءات الفيدرالية في دستور العراق.

هنا يبدو أن دعم العراق لحلفاء إيران، خاصة سوريا، أجبرها على ذلك اتخاذ عدة خطوات، حيث حافظت بغداد على علاقة مباشرة مع النظام السوري ورفضت دخول اللاجئين السوريين، وهو ما يتعارض مع التزامات العراق الدولية، وفي المقابل، زُعم أن السلطات العراقية سمحت لمتطوعي الميليشيات بالذهاب إلى سوريا للدفاع عن النظام السوري. علاوة على ذلك، سمح العراق بمرور المساعدات الإيرانية إلى سوريا، على الرغم من أنه كان من المفترض أن يتم تفتيش الطائرات الإيرانية التي تعبر المجال الجوي العراقي. كما زودت بغداد سوريا بالنفط لتلبية الاحتياجات المتزايدة للعمليات العسكرية السورية، وهنا تضمنت الخطوة الأخيرة التي أبدت استعداد إيران والعراق لتوسيع تحالفهما توقيع اتفاق بشأن الأمن المتبادل والتعاون السياسي والثقافي في مارس ٢٠١٣م.

٤. مؤشرات تدهور العلاقات التركية ـ الإيرانية:

في مقال بعنوان "موقف إيران الجاد في مواجهة الأحداث السورية"، الذي نُشر في إحدى وسائل الإعلام التابعة للحرس الثوري الإيراني، تمت الإشارة إلى تساؤل ورد على الشكل التالي: "هل يصر المسؤولون الأتراك على سلوكهم المتناقض؟ وإذا استمروا في طريقهم الحالي، فمن المؤكد أن القضايا الخطيرة ستتبعهم، سوف نجد أنفسنا في موقف الاضطرار إلى الاختيار بين تركيا وسوريا، حيث أن تبرير سوريا في الدفاع عن نفسها جنبًا إلى جنب مع عكس التصورات الأيديولوجية من شأنها التأثير على إيران نحو اختيار سوريا. لقد كان السياسيون الأتراك صريحين أيضًا في انتقاد فشل طهران في الاعتراض على ارتفاع عدد القتلى المدنيين في سوريا كما لوحظ في رسالة نائب رئيس الوزراء بولنت أرينك التي ألقاها في اجتماع لفرع المرأة في حزب العدالة والتنمية، حيث قال بصريح العبارة: "إنني أخاطبكم، جمهورية إيران الإسلامية، "أنتم تحملون كلمة" إسلامية، لكنني لا أعرف مدى استحقاقكم لها، فخلال اليومين الأخيرين، هل تلفظتم بجملة واحدة حول ما يحدث في سوريا؟".

إن إحباط أنقرة من طهران له أبعاد أخرى كذلك، حيث أعلن وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي، تانر يلديز، الذي كان قلقًا منذ فترة طويلة بشأن سياسة إيران المتمثلة في فرض رسوم باهظة على الغاز الذي تزود تركيا به، في ١٤ مارس ٢٠١٢م، أن تركيا قررت إحالة هذا البلد إلى محكمة دولية للتحكيم على سعر الغاز الطبيعي الإيراني، حيث رفضت طهران تقديم تخفيض في الأسعار، كما أن الاتفاق بين تركيا والأكراد العراقيين لبناء خط أنابيب للغاز الطبيعي لنقل ما لا يقل عن ١٠ مليارات متر مكعب من الغاز ستمثل سنويًا ما يزيد قليلاً عن خمس استهلاك تركيا

الحاليـة. فوفقًـا لوسـائل الإعـلام التركيـة، كان هنـاك اختـلاف في الـرأي بـين أردوغـان ووزيـر الخارجيـة الأسـبق أحمـد داود أوغلـو في هـذا الجانـب، وهـو الأمـر الـذي يجعـل مـن الصعـب معرفـة النهـج الـذي سـيهيمن علـى مسـتقبل العلاقـات التركيـة ــ الإيرانيـة، إلا أن الخطـوات نحـو تقليـل اعتمـاد تركيـا علـى الغـاز الإيرانـي مسـتمرة.

وإلـى جانـب الاتهامـات اللفظيـة، حدثـت تغييـرات في المجـال الاسـتراتيجي العسـكري يمكـن اعتبارهـا مؤشـرات أكثـر خطـورة لطبيعـة علاقـة البلديـن، خاصـة مـن خـلال تبنـي وجهـة نظـر واقعيـة جديـدة، يمكـن للمـرء التأكيـد بـأن تصـور التهديـد سـيؤدي إلـى سـباق تسـلح أو بنـاء تحالـف، اعتمـادًا علـى إمكانيـات القـوة في الدولـة المعنيـة، كمـا يمكـن أيضًـا اعتبـار هـذه النتائـج بمثابـة مؤشـرات علـى منافسـات ناشـئة أو مسـتمرة. ومـع ذلـك، كانـت تركيـا منـذ فتـرة طويلـة حليفـا للناتـو. وبالتالـي، فـإن القضيـة ليسـت بنـاء التحالـف، ولكـن مـا إذا كانـت أهدافـه تتفـق مـع هـدف التحالـف الحقيقـي أم لا. حيـث في ٢ سـبتمبر ٢٠١١م، أعلنـت تركيـا أنهـا وافقـت علـى نشـر رادار إنـذار مبكـر في كوريسـيك بشـرق الأناضـول، علـى بعـد حوالـي ٤٣٥ ميـلاً (٧٠٠ كيلومتـر) غـرب الحـدود الإيرانيـة علـى أراضيهـا، كجـزء مـن الـدرع الصاروخـي للناتـو، وهنـا علـى الرغـم مـن أن المسـؤولين الأتـراك كانـوا حريصـين علـى تجنـب الاعتـراف بأنـه كان يسـتهدف إيـران بالدرجـة الأولـى، إلا أن الإيرانيـين أصـدروا سلسـلة مـن الإدانـات الغاضبـة للقـرار التركـي مـن خـلال اتهـام حـزب العدالـة والتنميـة بخدمـة المصالـح الغربيـة عـن طريـق المشـاركة في تهديـد مباشـر لأمـن إيـران. وردًا علـى دعـم أنقـرة للمعارضـة السـورية، هـددت طهـران أيضًـا بضـرب درع الناتـو الصاروخـي في تركيـا في حالـة وقـوع هجـوم إسـرائيلي أمريكـي، ومـع ذلـك، قدمـت وزارة الخارجيـة الإيرانيـة لاحقًـا تأكيـدات تشـير إلـى أن تلـك التهديـدات لـم تكـن حقيقيـة. لقـد كانـت إيـران غاضبـة أكثـر مـن قـرار حلـف شـمال الأطلسـي بنشـر سـت بطاريـات مـن طـراز باتريـوت بنـاءً علـى طلـب تركيـا بعـد أن أسـقطت قذيفـة خمسـة مدنيـين في منطقـة أكاكالـي بمقاطعـة سـانليورفا في عـام ٢٠١٢م، واعتبـرت طهـران أن نشـر باتريـوت تابـع لحلـف شـمال الأطلسـي هـو عمـل اسـتفزازي بالدرجـة الأولـى أكثـر مـن كونـه ردع. وفقًـا لطهـران، فقـد أثبـت الانتشـار كيـف حافظـت القـوى الغربيـة علـى وجودهـا العسـكري في المنطقـة حتـى في بيئـة عرفـت سلسـلة مـن الانتفاضـات العربيـة.

لقـد أدت التوتـرات المتزايـدة بـين تركيـا ونظـام الأسـد في سـوريا إلـى خلـق قلـق عميـق حيـال ذلـك في طهـران. فنظـام الأسـد هـو أقـرب حليـف لإيـران في منطقـة الشـرق الأوسـط؛ إذ تعـود أواصـر الشـراكة بـين البلديـن إلـى بدايـات الثـورة الإسـلامية في إيـران و، علـى الرغـم مـن الاختـلاف الأيديولوجـي والديني بين البلديـن، إلاّ أن سـوريا وإيـران قـد تقاسـمتا العديـد مـن المصالـح الجغرافيـة السياسـية بـدءًا مـن معارضـة نظـامّ صـدام حسـين في العـراق، وصـولاً إلـى مقاومـة النفـوذ والهيمنـة الإسـرائيلية ـ الأمريكيـة في منطقـة الشـرق الأوسـط. كمـا أن كلا البلديـن همـا مـن رعـاة حـزب اللّه، الفاعـل السياسـي والعسـكري الأقـوى في لبنـان، كذلـك يتقاسـم كل مـن سـوريا وإيـران المخـاوف بشـأن طموحـات تركيـا وسياسـاتها في منطقـة الشـرق الأوسـط. ففـي سـوريا –في حالـة سـقوط نظـام الأسـد–سـوف تحكمهـا الأغلبيـة السـنّيّة، ويمكـن أن تتبنـى موقفًـا عدائيًـا بشـكل علنـي تجـاه إيـران لتلتحـق بقائمـة طويلـة مـن البلـدان العربيـة، التـي تعـارض النفـوذ الإيرانـي في الشـرق الأوسـط. كمـا أن سـقوط نظـام الأسـد قـد يعـرض علاقـات إيـران بحـزب اللّه إلـى خطـر كبيـر كذلـك، فإيـران تعتمـد علـى سـوريا كمعبـر لتمريـر الأسـلحة والأمـوال إلـى حليفهـا الشـيعي، واعتـراض تركيـا لشـحنات الأسـلحة الإيرانيـة المرسـلة إلـى سـوريا هـو أمـر يثيـر قلـق النظـام الإيرانـي بشـكل خـاص لأنـه في حالـة سـقوط نظـام الأسـد مـن شـأنه أن يعرقـل إمـدادات الأسـلحة الإيرانيـة إلـى حـزب اللّه.

وعلـى الرغـم مـن معارضـة إيـران العمليـة التركيـة "نبـع السـلام" في سـوريا فـإن ثمـة توافـق بـين البلديـن بشـأن إدارة الأزمـة السـورية، وتعـزز هـذا التقـارب مـع تغيـر توازنـات القـوى العسـكرية داخـل سـوريا لصالـح النظـام السـوري وحلفائـه خـلال الفتـرة الماضيـة، الأمـر الـذي أدى إلـى انعطـاف تركيـا تجـاه طهـران، علـى نحـو قلـص حـدة الخلافـات بينهمـا بشـأن الأزمـة السـورية. ووجهـت تركيـا إشـارات ضمنيـة بشـأن إمكانيـة التماهـي مـع موقـف طهـران، وإجـراء تغييـرات في موقفهـا مـن الأزمـة السـورية، خاصـة فيمـا يرتبـط بالعلاقـات مـع النظـام السـوري، وهـو مـا بـدا جليًـا في القمـة الثلاثيـة التـي شـهدتها أنقـرة في سـبتمبر/أيلول عـام ٢٠١٩م، حيـث نـأت تركيـا عـن طـرح ورقـة مصيـر الأسـد، وركـزت علـى مناقشـة تسـوية الأزمـة.

٥. معالم جديدة للعلاقات التركية -الإيرانية:

إن المزيـج المعقـد مـن الصداقـة والاحتـكاك الـذي تميـزت بـه العلاقـات التركيـة ـ الإيرانيـة في الثمانينيـات مـن القـرن الماضـي لا يـزال واضحًـا، لكنـه يشـمل مجموعـة جغرافيـة سياسـية أوسـع وطائفـة مـن القضايـا، لكـن حاليًـا هنـاك خمسـة موضوعـات رئيسـية تـدور حولهـا العلاقـات بـين الطرفـين، سيسـاعد فحصهـا في تأسـيس إحداثيـات العلاقـات التركيـة الإيرانيـة:

اعتمـدت تركيـا سياسـة النفـع الاقتصـادي تجـاه إيـران وقاومـت ضغـوط واشـنطن لفـرض العقوبـات ومارسـت الحيـاد في الحـرب العراقيـة - الإيرانيـة

أولا، التعاون الاقتصادي الثنائي:

في أحيان كثيرة من الجيد العودة للتاريخ واستقراء أحداثه حتى نتمكن من الفهم الجيد للواقع، حيث وقعت تركيا وإيران عام ١٩٩٦م، اتفاقين اقتصاديين رئيسيين، الأول كان عقد طويل الأجل بقيمة ٢٣ مليار دولار أمريكي لإمداد الغاز الطبيعي ومخطط إنشاء خط أنابيب الغاز، والثاني هو تعهد بزيادة تجارة البضائع الثنائية إلى قيمة سنوية تبلغ ٢,٥ مليار دولار أمريكي. وعند تقييم أهمية هذه الاتفاقيات، يجب على المرء أن ينظر في مسائل التوقيت والسياق:

لقد أبرمت هذه الاتفاقات بعد فترة وجيزة من تولي نجم الدين أربكان منصب رئيس وزراء تركيا، حين قدم الأخير وجهة نظر تقوم على تقييم تلك الاتفاقات واعتبارها مدفوعة بشكل رئيسي بعوامل سياسية، وبالتالي، بدأت العلاقات التركية ـ الإيرانية في مسار جديد. في الواقع، كان صعود حزب أربكان إلى السلطة في تركيا بمثابة عامل تعزي، وليس كعامل حاسم. صحيح أن تعزيز التعاون الاقتصادي مع إيران كان متمشيًا مع برنامج رئيس الوزراء آنذاك أربكان لبناء العلاقات مع الجيران المسلمين في تركيا، لكن الأمر الآخر هو أن الأحزاب العلمانية في تركيا دعمت إلى حد ما التعاون الاقتصادي الإقليمي، شريطة أن يخدم ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا بدلاً من تعريضها للخطر.

لقد ازدهرت التجارة بين إيران ما بعد الثورة وتركيا خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، فعلى الرغم من أن تجارة البضائع قد تقلصت بشكل حاد في أوائل التسعينيات، إلا أن هذا يرجع بشكل رئيسي إلى تراكم الديون الكبيرة من إيران على الشركات التركية، وفرض قيود صارمة على واردات إيران للحفاظ على النقد الأجنبي. وهنا واصلت اللجنة الاقتصادية المشتركة (JEC) عقد اجتماعاتها على فترات منتظمة بشأن مسألة الديون ووضع تدابير لتعزيز التجارة، وبالتالي فإن الاتفاق التجاري التركي الإيراني لعام ١٩٩٦م، كان يهدف إلى إعادة التجارة إلى مستوياتها السابقة وزيادة متواضعة فقط.

وبالمثل، لم تكن المفاوضات المؤدية إلى اتفاق الغاز التركي-الإيراني لعام ١٩٩٦م، سهلة، حيث تضمنت شروط الاتفاقية النهائية تغييرات طفيفة فقط على النسخة الأصلية التي صاغها سلف السيد أربكان، تانسو تشيلر. ويعكس اتفاق الغاز مع إيران جهود تركيا للتعامل مع ضغوط الطلب على الطاقة المحلية (أي الكهرباء لا سيما في شرق وجنوب الأناضول؛ ولتجنب الاعتماد المفرط على الغاز الروسي، الذي يمثل ٧٥ ٪ من إمدادات تركيا، حيث أنه رفع حجم الغاز المتوقع إلى أن يصل إلى حدود ٢٧ مليار متر مكعب من الغاز في تركيا عام ٢٠٠٠م. ومع ذلك، لا ينبغي النظر إلى صفقة الغاز التركية ـ الإيرانية ببساطة من الناحية الاقتصادية، ولا بالمعنى الدقيق للكلمة، حيث أن خط الأنابيب الإيراني ـ التركي هو الجزء الأوسط من رابط الطاقة بين الأقاليم، حيث تقع حقول الطاقة في تركمانستان في أقصى شرقها وسوق الطاقة الأوروبي على أطرافه الغربية. وقبل ثلاث سنوات من الانتهاء من الاتفاق التركي الإيراني، وقعت إيران عقدًا لبناء خط أنابيب للغاز إلى تركمانستان، وفي عام ١٩٩٤م، حضر الرئيس التركي ديميريل مراسم في إيران بمناسبة بدء بناء خط الأنابيب الإيراني-التركماني. وفي العام نفسه، وقع ديميريل اتفاقية لتوريد الغاز لمدة ٣٠ عامًا مع رئيس تركمانستان صابر مراد نيازوف.

حاليًا، تسعى تركيا إلى رفع المبادلات التجارية مع إيران من ١٠ إلى ٣٠ مليار دولار، وتكاد لا تخلو أي زيارة يقوم بها مسؤولو البلدين من توقيع مزيد من الصفقات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال أسست تركيا ما يقرب من ١٠٠ شركة على الأراضي الإيرانية، فيما ازداد حجم التواجد الإيراني في تركيا تجاريًا وسياحيًا، إلى جانب توقيع اتفاقيات مشتركة في مجالات الطاقة والاستثمار والسياحة بما قيمته ١٠ مليارات دولار خلال زيارة الرئيس التركي لطهران في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧م، في المقابل تسعى تركيا من وراء تفعيل العلاقة مع طهران إلى محاصرة تصاعد المشكلات الاقتصادية، وبخاصة تراجع قيمة الليرة بعدما فقدت نحو ثلث قيمتها أمام الدولار فضلا عن ارتفاع الدين الخارجي. وهنا تشير مجموعة من التقارير الاقتصادية إلى أن الاقتصاد التركي يحتاج ما يقارب ٢٣٠ مليار دولار من أجل التخلص من أزمة تضخم الدين الخارجي الخاصة به.

من المهم أيضًا الإشارة إلى أن العقوبات الاقتصادية التي تتعرض لها إيران ساهمت في نقل جانب معتبر من رؤوس الأموال الإيرانية إلى تركيا، وهو ما ظهر في توجه الإيرانيين بكثافة نحو شراء العقارات في تركيا إضافة إلى توجه شركات صناعة السيارات الإيرانية لنقل جانب واسع من أنشطتها إلى تركيا، وهو ما يعنى زيادة الاستثمار الأجنبي في تركيا، خاصة أن النظام المالي التركي بدأ يشهد هروبًا كبيرًا للعملات الأجنبية، وزادت وتيرتها مع بدء الاستعدادات لعملية "نبع السلام" التي قام بها الجيش التركي في شمال سوريا في ٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩م، حيث انخفض إجمالي حساب ودائع العملات الأجنبية الذي بلغ ٢٢٠,٧ مليارات دولار في ٢ من أكتوبر/تشرين الأول المنصرم إلى ٢١٨,١ مليار دولار في ٨ من الشهر ذاته.

ب. مشاكل الأمن الداخلي:

من أهم مصادر الاحتكاك بين إيران وتركيا قضية الأمن الداخلي، حيث في هذه الحالة، يشير تعبير "مشكلات الأمن الداخلي" إلى التسامح مع أو دعم إحدى الحكومات لأنشطة

الجماعات "المعارضة" للآخر، وتكمن جذور هذه المشاكل وتكثيفها في الآونة الأخيرة في الظروف السياسية في إيران وتركيا، وفي البيئة الإقليمية غير المستقرة التي يتواجدون فيها.

لقد زاد الجدل الداخلي حول الدور الذي يجب أن يلعبه الدين في الحياة العامة التركية، مما زاد من الشكوك المتزايدة بين العلمانيين الأتراك، وخاصة داخل القوات المسلحة، بشأن المحاولات الإيرانية لتعكير النظام الدستوري. فهناك إشارات أكثر تهديدًا للتدخل الإيراني في السياسة الداخلية التركية، تتراوح من روايات مضايقة الصحفيين إلى مزاعم القتل، على الرغم من أن الأدلة على هذا الأخير لا تزال غير حاسمة، كما يتم التداول وعلى نطاق واسع أن إيران دعمت الجماعات الإسلامية "الراديكالية" وحظرت المنظمات من خلال مؤسسات في تركيا مثل معهد التعليم العالي ومعهد رجال الدين والمبشرين والمدربين والمكتبات والأندية والجمعيات. وفقًا لبعض التقارير، أنشأت شركة Komiteh-ye Panahandegan الإيرانية، التي تقدم خدمات لطالبي اللجوء، ما يصل إلى ثمانية معسكرات تدريب لمعارضي الحكومة التركية. والتقرير النهائي للجنة التحقيق البرلمانية لجرائم القتل السياسي التي لم يتم حلها (MES) برئاسة Tansu Ciller خلص إلى أن "مجموعة في إيران تقوم بتدريب ومساعدة أعضاء كل منظمة ذات أهداف مدمرة أو انفصالية في بلدنا". بطبيعة الحال، أنكرت الحكومة الإيرانية هذه المزاعم بشكل قاطع.

علاوة على ذلك، اتهمت إيران عملاء تركيا بالتجسس وبأن السلطات التركية فشلت في كبح أنشطة مجاهدي خلق، حيث وفي فبراير ١٩٩٦م، قدمت الحكومة الإيرانية احتجاجًا دبلوماسيًا ردًا على تجمع MKO في أنقرة، وبعد ستة أشهر، أعلن المسؤولون الإيرانيون أنهم كشفوا واعتقلوا أعضاء "عصابة تجسس تركية" في مقاطعة أذربيجان الغربية الإيرانية، وبدون استثناء، ربطت هذه الحوادث في الصحافة الإيرانية بالضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة لعزل إيران. بمعنى آخر، تعتبر مزاعم التداول والاتهامات المضادة جزءًا من النمط المألوف للعلاقات التركية ـ الإيرانية التي تشكلت في أعقاب الثورة الإيرانية مباشرة. ومع ذلك، فإن هذه الحوادث وردود الفعل قد تسببت في تعميق عدم الثقة المتبادلة والعداء المتبادل.

الخاتمة:

خلال التسعينيات، تم تغيير الإطار الجيوسياسي العالمي الذي اكتسبت فيه العلاقات التركية الإيرانية طابعها وحافظت على استقرارها، بدءًا من قيادة تحالف الأمم المتحدة ضد صدام حسين في حرب الخليج عام ١٩٩١م، مرورًا بتولي الدور الرئيسي في عملية السلام العربية الإسرائيلية، وصولا إلى دفع سياسة "الاحتواء المزدوج" في الخليج، و ترسيخ الولايات المتحدة كقوة وتعزيز مصالحها في الشرق الأوسط، وهنا شملت سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط دعم توسيع دور تركيا وعزل إيران في المنطقة، وعملت هذه السياسة على حد سواء على صقل الميزة التنافسية، وتقييد الجوانب التعاونية للعلاقات التركية الإيرانية.

أما على المستوى المحلي، ناضلت كل من الحكومتين الإيرانية والتركية لإدارة المشكلات الاقتصادية والأمنية المعقدة، وقد أدى استمرار هذه المشاكل إلى تعقيد السياسة الداخلية في كلا البلدين، ولم يدخل الجدل بين الإسلام والكمالية فقط في الخطاب السياسي والسياسي الانتخابي في تركيا، بل إنه أثر على العلاقات المؤسسية. لقد تحالفت القوات المسلحة والرئيس الحالي بشكل كبير للدفاع عن النظام الدستوري والحفاظ على علاقات وثيقة مع الغرب، في البداية ضد تفضيلات رئيس وزراء معين، وفي نهاية المطاف في محاولة فاشلة لإسقاطه من السلطة. في إيران، أحبطت الفصائل المستمرة محاولات تحرير الاقتصاد، وساعدت في الحفاظ على ممارسات الترويج للإسلام في الخارج على حساب تنفير الجيران، من الجدي هنا الإشارة إلى أن القوى السياسية المتنافسة في إيران وتركيا استثمرت العلاقات التركية الإيرانية بطابعها المتناقض.

على ضوء الأحداث الأخيرة في المنطقة الشرق أوسطية لم تكتف إيران بإبلاغ تركيا معارضتها للعملية العسكرية التي تشنها داخل الأراضي السورية في الفترة الحالية، بل إنها اتخذت خطوات أخرى في هذا السياق، منها إلغاء رئيس مجلس الشورى علي لاريجاني زيارته إلى اسطنبول، والتي كانت ستجرى بالتوازي مع بداية العملية، للمشاركة في اجتماع برلماني بدعوة من نظيره التركي. كما سمحت السلطات الإيرانية لوسائل إعلام بشن حملة قوية ضد تركيا والرئيس رجب طيب أردوغان، على غرار صحيفة "فرهيختكان"، التي وضعت على صفحتها الأولى، في العدد الصادر في ٨ أكتوبر الماضي، عنوان "السلطنة في خدمة الإرهاب"، وصورة للرئيس أردوغان، حيث اعتبرت أن العملية العسكرية سوف تمنح "تنفسًا صناعيًا للإرهاب".

وفي جميع الأحوال، لا يرجح أن تحدث إيران تغييرات على سياستها تجاه تركيا، حيث وعلى الرغم من الخلافات العالقة بين الطرفين، والتي بدت جلية في العملية العسكرية الحالية، إلا أن الضغوط الإقليمية والدولية التي تتعرض لها الأولى في المرحلة الحالية لا توفر لها هامشًا واسعًا من حرية الحركة، بشكل سيجعلها حريصة على استمرار علاقاتها مع تركيا، على المستويات المختلفة، وربما تتجه إلى محاولة ممارسة دور الوسيط بين تركيا من جهة والنظام والأكراد من جهة أخرى.

* أستاذ وباحث أكاديمي في العلوم السياسية ـ جامعة مولود معمري، تيزي وزو ـ الجزائر

تدمير داعش وأخواتها في سوريا ارتبط باستراتيجيات تعالج النتائج لا الأسباب

الاستحقاقات الكبرى في المشهد السوري تتحول إلى غير ملزمة في جدول أعمال النظام

منذ مطلع عام ٢٠١٩م، الذي طوى خسارات متراكمة للمعارضة السورية، والمشهد العسكري والأمني في سوريا لايزال يسير نحو صراعات عدة، أسهم بعضها في تشكيل حدود أمنية جديدة وتغيير لتموضع القوة العسكرية الأمريكية التي تنحسر شيئًا فشيئًا، وأسهم بعضها الآخر في تنامي السيطرة الأمنية والعسكرية للنظام وحلفائه الروس على مساحات شاسعة من الجهة الشرقية للبلاد وقضم تدريجي – بمنهجية الأرض المحروقة-لمنطقة خفض التصعيد في الجهة الغربية للبلاد. ومع هذه الصراعات يبقى تساؤل الانفراج في المشهد السوري سؤالاً معلقًا تحاول أن تجيب عليه هذه الورقة التي ستستعرض حركية تلك الصراعات وتلمس تداعياتها المحتملة، وتسعى الورقة عبر هذا الاستعراض وبالتقاطع مع مدلولات المسار السياسي تلمس حدود الانفراج من عدمه آخذة بالحسبان وجود مساحات للمصالح الدولية والإقليمية المشتركة من عدمها.

معن طلّاع

داعش والهيأة: غارات واستحواذ

منذ بدء عام ٢٠١٩م، والمشهد العسكري/ الأمني السوري يشهد عدة معارك وعلى عدة مستويات ساهمت بمجموعها بجملة من التحولات والمتغيرات؛ كالحروب التي شنتها "هيأة تحرير الشام" على فصائل المعارضة؛ والحرب على تنظيم "داعش"، والغارات الأمريكية التي استهدفت تنظيمات "متطرفة" وصولاً إلى مقتل أبو بكر البغدادي.

ففيما يتعلق بتوسع "هيأة تحرير الشام"؛ فبعد المعارك التي شنتها الهيأة اعتبارًا من ٣١ كانون الأول ٢٠١٨م؛ تمكنت من السيطرة على ريف حلب الغربي، والقضاء على حركة "نور الدين الزنكي"؛ كما وسعت معركتها لتشمل مناطق أخرى في إدلب تسيطر عليها الهيأة الوطنية للتحرير وذلك في معرة النعمان ومحيطها بشكل رئيسي، كما وصلت المعارك إلى ريف حماة الشمالي وتحديدًا في سهل الغاب حيث أجبرت الهيأة حركة "أحرار الشام" على حل نفسها وتسليم سلاحها؛ لتنتهي تلك المعارك بشكل عام مع توصل "هيأة تحرير الشام" و"الجبهة الوطنية" إلى اتفاق يقضي بوقف إطلاق النار وإخضاع جميع المناطق إلى سلطة حكومة الإنقاذ (الذراع الإداري لهيأة تحرير الشام) إداريًا وخدميًا. اعتبر هذا التمدد خطوة استباقية في استراتيجية الهيأة المتمثلة في "الانتقال الاستراتيجي" إلى مراحل التمكين والتسيد المحلي ومركزة قرار تلك المنطقة بيدها؛ وليزيد هذا التمدد بالوقت ذاته أسئلة مستقبل "إدلب" والتعاطي الدولي والإقليمي حيالها وجعلها منطقة مليئة بالتحديات.

أما فيما يرتبط بإعلان الانتصار على داعش؛ في ٩ شباط/ فبراير، وبعدما أعلن ترامب مرة أخرى في ٢٠١٨/١٢/٢٠م، قرار انسحابه من سوريا بعد ما وصفه "بإتمام النصر على داعش" دون أن يلحق هذا القرار إلا بتغيير التموضع؛ سيطرت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) على عشرات المواقع التابعة لتنظيم داعش في محيط بلدة الباغوز في البادية السورية آخر معاقل التنظيم، واستمر خلال فبراير/ شباط تقدم "قسد" بشكل بطيء بالتوازي مع إخراج دفعات من المدنيين وأهالي المقاتلين ونقلهم إلى مخيم الهول في الحسكة، وبرزت في أثناء العملية مشكلة عودة الأجانب سواء كانوا مقاتلين أو من ذويهم إلى بلدانهم في الغرب، وهو ما ترفضه هذه الدول، حيث ضغطت الولايات المتحدة على هذه الدول لاستعادة مواطنيها ومحاكمتهم على أراضيها. وفي هذه الأثناء أعلن ترامب لأول مرة عن نيته إبقاء ٢٠٠ من الجنود الأمريكيين في سورية بعد سحب القوات؛ حتى ذاك الوقت لا يزال "ميدان شرق الفرات" ميدانًا أمريكيًا

ويخضع لمحددات التعاطي الأمريكي؛ فرغم إعلان الانسحاب أو تخفيض عدد القوات ليصبح رمزياًافإنه يستمر بذات الأهداف وبذات الأدوات وهو ما تحاول أن تستغله قسد لتحسين شروطها السياسية عبر بوابة "محاربة داعش".

وفي ذات الإطار المتعلق بمحاربة "الإرهاب" نفذت الولايات المتحدة الأمريكية غاراتين بالغتي الأهمية؛ الأولى كانت في ٢٠١٩/٧/١م، حيث تم استهداف اجتماع لقياديين من تنظيم "حراس الدين" المرتبط بتنظيم القاعدة في ريف حلب بشمال سورية، ما أسفر عن مقتل عدد منهم. وهذه المرة الأولى التي تنفذ فيها الولايات المتحدة أو أي من حلفائها غارات في المنطقة منذ نحو عامي، واستهدفت القوات الأمريكية مرارًا قياديين جهاديين في منطقة إدلب في شمال غرب البلاد إلا أن وتيرة ذلك تراجعت بشكل كبير منذ عام ٢٠١٧؛ أما الغارة الثانية فكانت في ٢٠١٩/١٠/٢٧م، وتم استهداف منزل كان يختبئ فيه أبو بكر البغدادي زعيم تنظيم"داعش "بقرية باريشا الواقعة في محافظة إدلب السورية، ففي حين حاولت المؤسسات الإعلامية التابعة لـ"داعش" بعد مقتل البغدادي بإظهار عدم التأثر إذ استمرت في نشر البيانات والتقارير اليومية عن عمليات التنظيم في مناطق متفرقة من العالم خلال الأيام التي تلت العملية، إلا أنها ضربة أتت في سياق سلسلة من عمليات محاصرة بقايا داعش شرق النهر وبالتالي فإنها ضربة قاسمة للتموضع الصلب للتنظيم واضطراره إلى العودة إلى خيار "الذئاب المنفردة".

بالعموم؛ وبحكم ديناميات التعاطي الخاصة بهذه التنظيمات، يمكن الخلوص إلى نتائج عامة، فبالنسبة لـ"داعش" فعلى الرغم من حجم الخسائر الكبيرة التي مني بها التنظيم، إلا أنه لا يزال يملك نقاط قوة يمكنه تفعيلها لا سيما "مرونة الحركة" في مناطق البادية السورية التي تريحه من عبء التحصين من جهة وتؤمن له حركة آمنة بين العراق ومناطق الجنوب والوسط السوري من جهة أخرى؛ ناهيك عن بقاء "منهج تدمير داعش وأخواتها" مرتبط باستراتيجيات تعالج النتائج لا السبب، هذه التنظيمات التي تعتاش على "المظلوميات" ستبقى تستغل الهوامش التي يفرزها منطق "إدارة الأزمة" طالما أنه يحيد سياسات المواجهة مع محركي وموظفي هذه التنظيمات (سواء بأدوات مباشرة أو غير مباشرة)؛ أما على مستوى هيأة تحرير الشام والتي تبدي شكلاً مرونة في التعاطي مع تداعيات المشهد في إدلب، فإن تعزيز أدوات تحكمها في المجال العام لمناطق المعارضة بات تحديًا وجوديًا لقوى المعارضة العسكرية التي ازدادت مساحات حصارها سواءً خارج حدود إدلب من النظام وحلفائه الذي يستخدم ذريعة "محاربة الهيأة" مطية لتدخلها في هذه المنطقة، أو داخلها جراء سيطرة الهيأة على كافة موارد المنطقة.

قضمٌ مستمرٌ لمنطقة خفض التصعيد المتبقية

شهدت الأشهر الأخيرة (منذ أيار/ مايو، وحتى آب/ أغسطس عام ٢٠١٩م، على وجه الخصوص) خسائر متزايدة للمعارضة السورية في منطقة خفض التصعيد الرابعة؛ فبعدما خرجت الجبهة الجنوبية والغوطتين (الشرقية والغربية) والقلمون وريف حمص الشمالي من معادلات الصراع المحلي ودخولها -كرهًا- مسار التسويات الذي أطلقه النظام كمسار وحيد للخروج من مأزق الإبادة؛ اتجه النظام وحلفاؤه إلى منطقة إدلب وما حولها (لاسيما ريفي حماه الشمالي وجنوب إدلب) لأسباب سياسية وتنموية.

ومما يزيد صعوبة المعركة على المعارضة هو قلة الخيارات المتاحة، فعند تحليل الحركية العسكرية لفصائل المعارضة في إدلب خلال المعارك الأخيرة ينبغي إدراك ثلاثة أبعاد مهمة؛ البعد الأول يتعلق بانتفاء الخيارات البديلة عن الصمود والمقاومة كون معركة إدلب تعد معركة حاسمة ولها تداعيات بالغة الأهمية على الملف السياسي؛ ويرتبط البعد الثاني مع تذبذبات مسار أستانة التي لا يزال يتعثر في الانتقال نحو حيز التنفيذ لاتفاقات سوتشي بحكم الاختلاف في الرؤى السياسية بين فواعلها. أما البعد الثالث فيرتبط بالمقاربة العسكرية لفصائل المعارضة والتي تقوم على مبدأ مص الصدمة التي تحدثه القوة الجوية والمدفعية للنظام وحلفائه بحكم اختلاف موازين القوة العسكرية وعدم امتلاك المعارضة لأسلحة مضادات طيران نوعية،ومن ثم إحداث خرق ضمن القوات المتقدمة والتعويل على المعرفة التفصيلية بجغرافية المنطقة؛ لذلك ووفقًا لهذه الأبعاد فإن الحركية العسكرية بقيت محصورة ضمن ثنائية (التقهقر، الاستعادة)؛ وضمن مبدأ الدفاع؛ وبمعنى آخر فإن المعارضة كانت محكومة بتكتيكات محددة تعزز من خيار صمودها من جهة وتتعاطى مع التدمير المنهج الذي تحدثه القوة الجوية والمدفعية للنظام وحلفائه. وفيما يلي تسلسل لأهم الأحداث على هذه الجبهة:

● ٧ أيار/ مايو ٢٠١٩م، شنت قوات النظام البرية مدعومة بالقوات الروسية هجومًا بريًا في ريف حماه الشمالي. تمكنت فيه بعد يوم من الاستيلاء على كفرنبودة لأول مرة بمساعدة خبراء وميليشيات روسية. ثم بعد يوم آخر تم الاستيلاء على بلدة قلعة المضيق في سهل الغاب (شمال حماه) .وفي هذه الأثناء تم تأكيد مشاركة الميليشيات المدعومة من إيران على المحاور التالية: حزب الله اللبناني -محور تل عثمان، وقوات الغيث (جزء من الفرقة الرابعة) -محور كفر نبودة قلعة الغضاب (LDF) - محور قلعة المضيق.

●٢٢ أيار/ مايو ٢٠١٩م: تمكنت قوات المعارضة من استعادة كفرنبودة. وفي ٠٧حزيران ٢٠١٩ استولت قوات المعارضة وجبهة تحرير الشام على ثلاثة مواقع استراتيجية في شمال حماة

اضطراب المقاربات الدولية والإقليمية وتوافقها الشكلي أبقى المصلحة المشتركة غائبة والمسار السياسي لن يشهد انفراجات تؤدي إلى سلام مستدام

(قرى جبين، تل مالح، وكفر هود)؛ وفي ١١ حزيران/ يونيو ٢٠١٩م، استولت قوات المعارضة وجبهة تحرير الشام على بلدة الحماميات الاستراتيجية وتلة في ريف حماه الشمالي بعد هجوم مفاجئ على قوات النظام في المنطقة، ولكن بعد ٢٤ ساعة فقط، تمكن النظام من استعادة المدينة.

● ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠١٩م: استعادت قوات النظام بدعم من الروس على الموقع الاستراتيجي لتل ملح في ريف حماه الشمالي. وفي ٠٦ آب / أغسطس ٢٠١٩م: تمكنت من استعادة قريتي الزكاة والأربعين في شمال حماة. وفي ٦ آب/ أغسطس ٢٠١٩ م، تمكنت قوات النظام من الاستيلاء على بلدة الهبيط في جنوب إدلب، وهذا يعتبر أول موقع مهم يستولي عليه النظام في جنوب غرب إدلب، وبعد يوم واحد فقط تمكن النظام من القبض على تلال سكيك الإستراتيجية في جنوب شرق إدلب.

● ١٩آب/ أغسطس ٢٠١٩م: أرسل الجيش التركي رتلاً عسكريًا باتجاه مورك وخان شيخون ، واستهدفت قوات النظام القافلة مما أجبرها على التوقف ثم استأنفت تقدمها وصولاً إلى مورك التي تمركزت بها. وفي ٢١آب/ أغسطس ٢٠١٩م: استأنف النظام تقدمه الأرضي واستحوذ على تل تيري. وفي٢٢ آب/ أغسطس م، بعد أن حاصرت نقطة المراقبة التركية رقم ٩ في مورك، بدأ النظام السوري في قصف محيط نقطة المراقبة التركية رقم ٨ في جنوب حلب. وفي ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠١٩م، تمكنت قوات النظام بدعم من شركة أمنية روسية خاصة من الدخول إلى مدينة خان شيخون، وبذلك أطبقت قوات النظام السوري والميليشيات المقاتلة معه حصار نقطة المراقبة التركية التاسعة المتمركزة شرق مدينة مورك، بالقرب من طريق حلب –دمشق –٥. وسيطرت قوات النظام على مدن كفرزيتا والطامنة ومورك وخان شيخون والتمانعة.

وتبقى الأسئلة بعد هذا التموضع لقوات النظام وحلفائه وما يستتبعه من غارات وقصف مستمر على مناطق المعارضة، هي الأسئلة الأكثر طرحًا في هذه الآونة بشكل يجعل المعركة المصيرية في إدلب معركة قريبة؛ ويترشح بعد هذا التموضع سيناريو الصفقة الذي يفرض:

١- فتح طريقي اتوستراد حلب دمشق واتوستراد حلب اللاذقية والتعهد بضمان سلامته. لكن يبقى هذا الاحتمال منوطًا باعتراض روسي هدفه تواجد الشرطة العسكرية على الطريقين على شكل دوريات منسقة مع القوات التركية.

٢- ضبط هيأة تحرير الشام ودفعها لقبول أي تسوية ممكنة مع استمرار منهجية المحاصرة وتضييق الخيارات.

وعليه تبدو تحديات المعارضة محصورة في ثلاثة اتجاهات التحدي الإداري وتحويله لحكم رشيد، ومواجهة هيأة تحرير الشام عسكريًا واداريًا ومدنيًا، والانضباط العسكري وحسن إعادة التحصين العسكري.

معركة " نبع السلام"والاتفاقات الثلاثة

بعد سلسلة من المفاوضات الأمريكية والتركية لتطبيق "المنطقة الآمنة" وما رافقها من التقاءات واختلافات جزئية والتي لم تفرز عن اتفاق معلن؛ انطلقت عملية " نبع السلام" التركية في ٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩م، في شرق الفرات على الحدود التركية-السورية بالتعاون مع الجيش الوطني التابع للحكومة السورية المؤقتة، محددة أهدافها في "تطهير منطقة شرق الفرات من تنظيمي YPG/PKK وداعش الإرهابيين، والقضاء على الممر الإرهابي الذي تَشكَّل على الحدود التركية". ومع تلك الانطلاقة بدأت سلسلة من الانسحابات الأمريكية لبعض نقاطها، كما أثيرت زوبعة سياسية دولية رافضة داعية لتطبيق عقوبات اقتصادية على الاقتصاد التركي ليستقر الأمر في نهايته باتفاق انقرة وواشنطن في ٢٠١٩/١٠/١٧م، حول إيقاف العلمية لمدة ١٢٠ ساعة ريثما يتم انسحاب قوات قسد وتدمير تحصيناتها العسكرية من منطقة حددتها أنقرة على كامل الحدود في شرق الفرات وبعمق ٢٠ ميلاً وهو إتفاق اعتبره دونالد ترامب اتفاقًا تاريخيًا.

قبيل الإتفاق وبعد أربعة أيام من انطلاق العملية أعلنت "قسد" توصلها لإتفاق أمني مع النظام تحت مسمى "مذكرة تفاهم" والذي نص على دخول جيش النظام وبسط سيطرته على المنطقة الممتدة من عين ديوار وحتى جرابلس عبر ثلاثة محاور محور الطبقة باتجاه عين عيسى ومحور منبج باتجاه عين العرب ومحور الحسكة إلى تل تمر. ليثير هذا الاتفاق جملة من الأسئلة المتعلقة بمصير "قسد" وتموضعه الإداري والسياسي والأمني الذي استرد عافيته نوعًا ما لاحقًا بعد إعادة الانتشار الأمريكية الجديدة لاسيما في مناطق دير الزور وجنوب غرب الحسكة.

وعند بدء تحرك النظام باتجاه مدينة "منبج" من الناحية الغربية الجنوبية، بدأ تحرك الجيش الوطني بالتحرك على

محور منبج الشرقي الشمالي لتلوح في الأفق احتمالية تصادم بين القوتين وهو ما شجع الروس للتدخل وضبط المشهد ومنع الانزلاق للتصادم الأمر الذي أجل موضوع منبج لاتفاق روسي تركي محتمل لتطغو فيما بعد على السطح احتمالية إعادة السيطرة الكاملة للنظام على المدينة، وفي ٢٢ أكتوبر / تشرين الأول /٢٠١٩م، توصلت أنقرة وموسكو لمذكرة تفاهم نصت على عشر نقاط أهمها تلك المتعلقة بالدوريات المشتركة وانتشار قوات شرطة عسكرية روسية وقوات حرس حدود تابعة لجيش النظام على امتداد بعمق ١٠ كم على الحدود غرب وشرق النهر باستثناء القامشلي.

شكلت الاتفاقات أعلاه ومذكرات التفاهم تلك إطارًا غير واضح الملامح حول الترتيبات الجديدة ومآلاتها؛ وفرضت معطيات لم تستقر بعد وتتسم بأنها شديدة التداخل كطبيعة الانسحاب الأمريكي وحدود تأثيره المتوقعة في الملف السوري، انتشار النظام في مساحات شاسعة واتساع نفوذه وتتيح له أوليًا ثلاثية الموارد وبسط السيطرة الأمنية والتأثير على ما تبقى من مناطق؛ دخول روسيا السلس لتلك المناطق وتسيد مسار سوتشي، استثناء إدلب من أية تفاهمات وما يعنيه ذلك في فهم مصير المنطقة خاصة بعد تواجد الأسد فيها إبان عقد المحادثات الروسية التركية في سوتشي؛ خرائط سيطرة ونفوذ متقطعة وتحتوي على عدة فاعلين؛ انسحابات متواترة لدول التحالف؛ إعطاء هوامش حركة جديدة لداعش وهو إجراء لا يزال يدفع باتجاه تلمس طبيعة الوظيفة الجديدة لهذا التنظيم كون فرضية إعادة توظيفه لا تزال قائمة؛ مقاربة انحسار الأثر الإيراني خاصة عبر الاتكاء على فرضية ترتيب الفواعل المؤثرة روسيا فتركيا ثم إيران، محدودية خيارات بنى المعارضة الإدارية والعسكرية والأمنية.

المسار السياسي: هل من وقف للنزيف السوري؟

كشفت مجريات الأحداث في المشهد السوري منذ نهاية أيلول / سبتمبر ٢٠١٥م، (تاريخ التدخل الروسي في سوريا) على اضطراب المقاربات الدولية والإقليمية وتعارضها حينًا وتوافقها الشكلي حينًا آخر؛ وطالما مساحات المصلحة المشتركة لا تزال غائبة فإن المسار السياسي بطبيعة الحال لن يشهد انفراجات ملموسة تؤدي إلى استقرار وسلام مستدام، فالمقاربة الأمريكية التي انطلقت من بوابة "أولوية محاربة الإرهاب" وما استلزمته من دعم لقوات سورية الديمقراطية عسكريًا وإداريًا غير آبهة فعليًا بمسار الصراع المحلي، فهي تمضي باتجاه خطوات أكثر تصعيدية لعرقلة المشروع الإيراني بشكل لا يجر التحالف الدولي للصدام المباشر معه، ولكن هذا لا يعني أن مستويات المواجهة ستبقى مضبوطة، وهي مرشحة للتطور أكثر من الصيغ الراهنة التي تنحصر في أمرين: الأول: إعطاء الضوء الأخضر لـ "اسرائيل" بتوافق روسي وأمريكي على القيام بهذه الخطوة داخل سوريا، والثاني: توزع قواعد واشنطن الجديدة في العراق وسوريا. وتصطدم هذه المقاربة الأمريكية بالمحددات الاستراتيجية الأمنية لأنقرة التي ترى في حليف واشنطن الذراع السوري لحزب العمال الكردستاني في سورية عدوًا، وهو ما استوجب ولا يزال على تركيا عدم تنحية الخيارات العسكرية.

أما المقاربة الروسية فقد عملت بحكم تسيدها في المشهد السوري على إنشاء "ترتيبات ما قبل الاتفاق السياسي" عبر تسكين جبهات الصراع وفق تفاهمات أمنية، والاستمرار في تقديم الدعم والتوجيه العسكري لقوات النظام وحلفائه، وتمتين بنيته لكي يكون قادرًا على الولوج في استحقاقات المرحلة القادمة. وباستثناء ملف التصادم مع طهران التي تتنافس مع موسكو في الاستحواذ على بنى النظام وإعادة هيكلته، تصطدم هذه المقاربة بملفين يرشحانها للعودة إلى الزخم العسكري، وانتقال الاهتمام من تحديات النهوض الخاصة ببنية النظام المستنزفة وغير القادرة على إنجاز تحديات تنموية إلى خرائط عسكرية محتملة، باتت مؤشراتها تظهر في ملف إدلب (أحد هذين الملفين)، وما يعنيه من استنزاف محتمل يزيد من كلفة "التورط" العسكري الروسي. أما الملف الثاني فهو متعلق باحتمالية تعثر المفاوضات مع حزب الاتحاد الديمقراطي الذي ترتبط شروطه السياسية بالمحددات الأمريكية غير المستقرة.

وفيما يتعلق بمقاربة طهران التي تسعى لـ "حماية المكتسبات وضمان ديمومتها" فهي مستمرة في تدعيم انتشارها في البادية وإبقاء التهديد الأمني للجبهة الجنوبية، وذلك لتحسين شروطها الأمنية في اتفاقات تلك المناطق، حيث تسعى لحماية طرقها البرية في البادية السورية، والمقاومة الناعمة لمحاولات موسكو بالاستحواذ التام على التفاعلات العسكرية، سواء في تلك الناجمة عن ضغط موسكو على حلفائها لتنسيق الدعم وحصره بغرفة حميميم، أم استغلال حاجة موسكو للقوة البشرية التي افتقدها النظام وتمتلكها الميليشيات الإيرانية واللبنانية والعراقية والأفغانية. أم عبر انخراطها العضوي ببنية النظام. وتصطدم مقاربة طهران بمجمل المقاربات الأخرى التي تتفق على ضرورة محاصرتها وتحجيم قواها في سورية، سواء عبر سياسة عقوبات اقتصادية نوعية أم عبر تصنيف حرسها الثوري كقوة إرهابية، أم عبر تضافر جهود دول "مؤتمر وارسو" في إنجاز سياسات حصار متعددة

إيـران تحمـي مكتسـباتها بدعـم انتشـارها في البادية وإبقـاء تهديـد الجبهـة الجنوبيـة لتحسـين شـروطها في اتفاقـات المناطـق

الجوانب. وهذا كله وإن بدا منضبطًا إلا أنه يحتوي مؤشرات انزلاق لحرب كبرى.

أما المقاربة التركية فهي تتحرك وفق سياسة (الحذر والاستعداد) من تقوية مناطق "خط دفاعها الأمني" (درع الفرات وعفرين) ومن ضرورات الاستعداد للمواجهة الصلبة مع "الإدارة الذاتية" بهدف إعادة تعريف القوة الإدارية المتحكمة في مناطق شمال شرق سورية، وضرب كافة أدوات فاعلية ما تعتبره "أذرع حزب العمال الكردستاني". وفيما تبدو التصادمات المتوقعة مع هذه المقاربة شديدة الحذر إلا أنها تمتلك عوامل الانزلاق لمواجهات محتملة كتلك التي ستفرضها تداعيات "ملف إدلب"، الذي تتزايد وتيرة القصف الروسي له، وبالتالي فرص المواجهة "غير المباشرة" مع النظام الذي يطمح لاستغلال كافة هذه المعادلات لتثبيت سيطرته الأمنية والعسكرية والسياسية على كافة الجغرافية، أو كتلك المرتبطة بالتدخل العسكري التركي شرق النهر.

وفي ظل تعقد خارطة المصالح تلك، تقفز العملية السياسية من استحقاق لآخر دون أن تنفذ أي استحقاق، فمن هيأة الحكم الانتقالي كاملة الصلاحيات إلى حكم ذو مصداقية وغير طائفي إلى السلل الأربعة (الحكم والدستور والانتخابات والأمن) بات تعريف العملية السياسية محصورًا بدستور وتصريحات بروتوكولية حيال السلل المتبقية؛ لتنطلق بعدها مارثونات دبلوماسية تتحدث وتتباحث حول اللجنة بينما السيطرة العسكرية للنظام تتسع وتتنامى؛ خاصة بعدما أمنت له الاستانة تثبيتًا للصراع ومن ثم قضمًا ممنهجًا لمنطقة تلو أخرى بسياقات سياسية متباينة وتصدير كافة التحديات إلى إدلب التي باتت إشكالاتها البنيوية فوق طاقة أحد. ليعود الروس ليفرضوا شروطًا جديدة على هذه اللجنة وليستغرق الاعلان عن تشكيل اللجنة قرابة العامين، استطاع النظام والروس من خلالها الدخول في أدق التفاصيل وتحويلها لشد وجذب بغية اتمام المشهد محلياً بما ينسجم مع زاوية النظر الخاصة بالنظام لاسيما التنموية (طرق الإمداد الدولية وما تعنيه من انفراجات وتنفيذاً لاستحقاقات النظام التنموية بعد الحرب) وهذا ما حاول ابتداءاً تحصيله "سلماً" من اتفاق سوتشي، إلا أن تعثر تنفيذ الاتفاق جعل النظام والروس يمضون في تطبيقه عنوة، مما أسفر عن خسارة جيب بالغ الأهمية والمتمثل في مناطق ريف حماه الشمالي وجنوب إدلب، لتبدو سيناريوهات تحصيل الطرق الدولية أسهلها. ومع هذا كله يتنامى سيناريو استمرار هندسة المشهد العسكري وفق مقاربات أمنية دولية وإقليمية لم تلتق بعد بمساحة مشتركة مع توقع استمرار الاستعصاء بمسار اللجنة الدستورية والقفز باتجاه استحقاق الانتخابات.

خاتمة

هل سيتوقف النزيف السوري؛فإنه ووفقًا لنتائج المشهد الذي لاكته المعادلات الأمنية الإقليمية والدولية وأفرزت حدودًا أمنية جديدة غير مستقرة، ونخرته ديناميات الأرض المحروقة بالنسبة للنظام واستغلال الظروف المحلية بالنسبة للتنظيمات المتطرفة، وطوعته وأعادت هندسته موسكو بما ينسجم وأطروحات التسيد والحل الصفري؛ فإن القرار ٢٢٥٤ اقترب من خروجه عن السياق بالمعنى الوظيفي الذي انهكته سياسة القفز على استحقاقاته؛ لكن القفزة الأكبر (الحاسمة والمتوقعة)، ستتمثل في تجاوز اللجنة الدستورية، والتي ستبقى أسيرة الاستعصاء ومتاهات التفاصيل وكثرة النقاشات والاستعراضات وكثرة الاجتماعات، وسيعمل النظام صاحب الكتلة المتماسكة في هذه اللجنة على مسارين الأول فرض محدداته والمتمثلة بمناقشة الدستور وليس تعديله أو تغييره أي بمعنى آخر توصيات دستورية، والمسار الثاني فهو ما يعرف باسم "متاهة التفاصيل" بغية كسب الوقت وتزمين الاستعصاء؛ ليلتقي المساران في عام ٢٠٢١م، ليصبح الحديث أكثر "واقعية" آنذاك حول الانتخابات باعتبارها ستكون "أمرًا واقعًا". وبذلك يكون قد اختُبِرت كل عناصر القرار ٢٢٥٤ وتم تجاوزها بندًا بندًا وفترةً فترة، وبحجة "عدم الصلاحية" تتحول الاستحقاقات الكبرى في المشهد السوري إلى أجندة غير ملزمة وغير مستعجلة في جدول أعمال النظام. ويزمن الاستعصاء والنزيف السوري في حال عدم دفع المجتمع الدولي بكافة السبل باتجاه حل سياسي يطبق كافة فقرات القرار الدولي المذكور وإنهاء المأساة السورية.

* باحث في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

زادت ميزانية الجامعة العربية من ٢٦ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى ٦٢ مليونًا ٢٠١٨

دور المملكة العربية السعودية في المنظمات الإقليمية: الجامعة العربية نموذج

تعتبر المنظمات الإقليمية كما هي المنظمات الدولية تحمل أهدفًا في التواصل بين الدول من أجل إحلال الأمن والسلام الدوليين لاسيما بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، وهي منظمات ذات أنماط سياسية وعسكرية وإغاثية وتنموية وثقافية ودينية، ولعل من أبرزها هيأة الأمم المتحدة وكتلة عدم الانحياز وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول آسيان ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة دول أمريكا اللاتينية وغيرها. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في بيان موقف المملكة العربية السعودية من عمل المنظمات الإقليمية ومنها (جامعة الدول العربية) بشكل خاص من خلال الدعم الذي قدّمته ولازالت في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية وغيرها.

د.مفيد الزيدي

أولاً: التوجه السعودي في دعم المنظمات الإقليمية

عملت المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها على أن يكون لها إسهامات فاعلة ورئيسية في تأسيس منظمات سياسية واقتصادية وثقافية ودينية إقليمية ودولية، ومنها (منظمة التعاون الإسلامي) في عام ١٩٦٩م، و(مجلس التعاون لدول الخليج العربية) في عام ١٩٨١م، وكانت من بين الدول العربية السبع التي أسّست (جامعة الدول العربية) في عام ١٩٤٤م، ومن بين الدول الـ٥١ المؤسسة (لهيأة الأمم المتحدة)، فضلاً عن دعمها لمواثيق ومبادئ هذه المنظمات في المجالات كافةً، وبدأت خطواتها المبكرة في تقديم المساعدات والمعونات والإغاثة الإنسانية، لاسيما لصالح الشعب الفلسطيني تأكيدًا لمواقف الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود في دعم وتعزيز التضامن العربي والقضايا العربية والإسلامية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

وواصلت المملكة العربية السعودية جهودها في دعم عمل المنظمات الإقليمية، إذ أنشئت في عهد الملك سعود بن عبد العزيز (رابطة العالم الإسلامي) في مكة المكرمة عام ١٩٦١م، بهدف جمع شمل المسلمين والدفاع عن الدول الإسلامية ووجودها ومستقبلها، ثم تابع من بعده الملك فيصل بن عبد العزيز العمل العربي والإسلامي، وأثمرت جهود المملكة العربية السعودية في تأسيس (منظمة التعاون الإسلامي)، لتكون منظمة دولية حكومية إسلامية، هدفها تعزيز التضامن الإسلامي والتعاون المشترك في جميع المجالات بين الدول الأعضاء. وعملت المملكة على إنشاء جهاز مؤسسة التنمية الدولية ومساعدة الدول النامية لاسيما الدول الإسلامية، وذلك في عام ١٩٧٤م، إنشاء (الصندوق السعودي للتنمية)، ليبدأ أعماله بتقديم قروض ميسرة للإسهام في تمويل مشاريع تلك الدول، وظل الصندوق السعودي للتنمية رمزًا لما تقدمه المملكة من مساعدات إنسانية إلى الدول المحتاجة العربية والإسلامية سواء آسيوية أم دول إفريقية وغيرها، وبلغ إجمالي اتفاقات القروض التي وقّعها الصندوق منذ بداية نشاطه في ١٩٧٥/١٩٧٤م، حتى نهاية ٢٠١٠/٢٠٠٩م، حوالي ٤٨٩ اتفاقًا خصصت لتمويل ٤٧٢ مشروعًا إنمائيًا وبرنامجًا اقتصاديًا، واستفادت من هذه المساعدات ٧٧ دولةً ناميةً منها ٤٣ دولة في إفريقيا، و٢٧ دولة في آسيا، و٧ دول في مناطق أخرى من العالم .وقدّمت المملكة العربية السعودية قرابة ثلثي المساعدات الإنمائية التي قدّمتها الدول العربية كافةً خلال عقديّ السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، وبنسبة تصل إلى حوالي٦٤٪ من حجم المساعدات التي قدّمها مجلس التعاون لدول الخليج العربية أيضًا.

ثانيًا: نشأة الجامعة العربية ودور المملكة فيها

في نهاية ثلاثينيات القرن العشرين، وجّه مصطفى النحاس باشا رئيس وزراء مصر دعوة إلى القادة العرب إلى زيارة مصر

لتبادل وجهات النظر حول فكرة إنشاء اتحاد عربي مشترك، ومع اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية عاميّ ١٩٤٤و١٩٤٥م، أصبح واضحًا أن الدول الغربية المنتصرة في الحرب وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا لن تفي بوعودها التي قطعتها من قبل في إعطاء الدول العربية الاستقلال الوطني، وعلى الرغم من ذلك فقد اعتمدت اللجنة التحضيرية لجامعة الدول العربية الميثاق الذي وقَّع عليه مندوبو الدول العربية في ٢٢ مارس/آذار من عام ١٩٤٥م.

وتعتبر المملكة العربية السعودية من أوائل الدول العربية السبع التي أسّست (جامعة الدول العربية)، انطلاقًا من إيمان الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود بأهمية دعم وحدة الصف العربي في مواجهة التحديات والصعوبات التي مرّ بها الوطن العربي في تلك المرحلة التاريخية، وشهد اللقاء التاريخي الذي جمع الملك عبدالعزيز آل سعود مع ملك مصر فاروق في عام ١٩٤٥م، (بجبل رضوى) شمال غربي المملكة، والذي أكّد على دعم بنود إنشاء الجامعة العربية، وبدأت بعدها الخطوات الأولى نحو دخول المملكة العربية السعودية لمؤسسة الجامعة العربية، ودعمها بعد أن وافق المؤسس الملك عبد العزيز آل سعود على (بروتوكول الإسكندرية)، ليتم الإعلان عن انضمام المملكة بشكل رسمي إلى الجامعة العربية في ١٩٤٥م. وأن الملك المؤسس أكّد في إحدى رسائله الخاصة بشأن موضوع الجامعة، أن المملكة العربية السعودية تريد أن ترى كلمة الدول العربية مجتمعة ومتفقة على مبادئ وأسس متينة من شأنها أن تهدي إلى ما تصبو إليه الأمة العربية. ووفقًا للوثائق السعودية الرسمية قدّمت المملكة رسالة إلى اللجان العربية التحضيرية التي اجتمعت في مدينة الإسكندرية بمصر في عام ١٩٤٤م، لبحث تأسيس الجامعة العربية، **تضمنت عددًا من المبادئ هي:**

١- السعي إلى عقد حلف عربي يرمي إلى تضامن الدول العربية وتعاونها وسلامة كل منها ويضمن حسن الجوار بينهم.

٢- إن تحالف العرب وتكافلهم ليس موجهًا نحو غاية عدائية لأية أمة أو دولة أو جماعة من الدول، إنما هو أداة للدفاع عن النفس وإقرار السلم.

٣- تسهيل المعاملات التي تعزز العلاقات بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية.

وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٤٥م، وقّعت المملكة العربية السعودية على ميثاق (جامعة الدول العربية) الذي عُرف باسم (بروتوكول الإسكندرية) ليتم في ٢٢ آذار/مارس من العام نفسه إقرار ميثاق الجامعة في شكله النهائية، وأدخلت عليه التعديلات القانونية التي أخذت في غالبيتها النقاط التي قدّمتها المملكة العربية السعودية في رسالتها لاجتماعات اللجان التحضيرية في عام ١٩٤٤م.

ثالثًا: الدعم السعودي للجامعة العربية

قدّمت المملكة العربية السعودية منذ عهد الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود دعمها الكبير والكامل لتأسيس (جامعة الدول العربية) من أجل مفهوم أكّدت عليه المملكة في التضامن والتعاون العربي المشترك في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية والاجتماعية، ومنها القضايا العربية المصيرية.

ففي القضية الفلسطينية،أكّدت المملكة العربية السعودية على أن دعم القضية الفلسطينية من أهم أولويات السياسة الخارجية السعودية منذ تأسيسها، وأن القضية الجوهرية هي أن يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة، وتأكيد موقف المملكة العربية السعودية الثابت والرسمي من النزاع العربي-الإسرائيلي، والذي يقوم على أسس ثابتة في السياسة الخارجية وضمن أروقة الجامعة العربية وهي:

١- حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واسترجاع أراضيه.

٢- إقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشريف. وذلك استنادًا إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

وطالبت المملكة العربية السعودية في أكثر من مناسبة في أروقة هيأة الأمم المتحدة بعدم تعطيل الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، والتصدي لأي محاولات إسرائيلية تهدف إلى تكريس التمييز العنصري ضد الشعب الفلسطيني وطمس هوية الوطن، ودعت المملكة المجتمع الدولي إلى مناصرة القضية الفلسطينية، والتأكيد على دعمها الكامل لجميع المبادرات والجهود الدولية التي تهدف لإنقاذ عملية السلام وحل الدولتين كخيار وحيد حسب الرؤية العربية داخل منظومة الجامعة العربية.

في حل الصراعات العربية-العربية من خلال جامعة الدول العربية وقراراتها الرسمية، فإن المملكة العربية السعودية عملت على محاولة إيجاد الحلول السلمية لمثل هذه الصراعات من أجل إحلال الاحترام والحفاظ على السيادة في العلاقات بين الدول العربية،ومثال ذلك موقف المملكة في أزمة الغزو العراقي لدولة الكويت في الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠م، إذ تدخلت المملكة إلى جانب جمهورية مصر العربية من خلال الملك فهد بن عبد العزيز والرئيس السابق محمد حسني مبارك لحل الأزمة العراقية- الكويتية ،ومع بدء عملية الغزو العراقي لدولة الكويت، عُقد في القاهرة مؤتمر القمة العربية غير العادي يومّي (٩-١٠ آب ١٩٩٠) في أجواء الانقسام

عزز الملك فيصل العمل العربي والإسلامي بتأسيس منظمة التعاون الإسلامي لتكون منظمة دولية حكومية إسلامية تعزز التضامن والتعاون

بين قادة الدول العربية، وتغلبت وجهة نظر تبنتها المملكة العربية السعودية ومصر وعدد من الدول العربية والخليجية في بيان ختامي للمؤتمر،وأهم قراراته الالتزام بالقرارين الأمميين(٦٦٠) و(٦٦١)، والقرار(٦٦٢) في ٨/٢ - ٨/٦ - ١٩٩٠/٨/٩م، على التوالي، وإدانة العدوان العراقي على دولة الكويت، وعدم الاعتراف بقرار العراق ضم الكويت إليه، ولا أية نتائج مترتبة على الغزو للأراضي الكويتية، والمطالبة بسحب القوات فورًا وإعادتها إلى مواقعها السابقة قبل ١٩٩٠/٨/١م، وتأكيد سيادة واستقلال وسلامة أراضي الكويت دولة عضو في جامعة الدول العربية، والتمسك بالحكم الشرعي فيها ما قبل الغزو، وشجب تهديدات العراق ضد حدود المملكة العربية السعودية، والتضامن مع دول المنطقة وتأييد إجراءات المملكة للدفاع الشرعي، والاستجابة لطلبها ودول مجلس التعاون الخليجي لنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعًا عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي، فضلاً عن تشكيل تحالف عربي لمواجهة الغزو والمشاركة في عملية تحرير الكويت إلى جانب القوات الدولية، إلى أن تم تحرير الأراضي الكويتية وإعادة الحكم الشرعي إلى البلاد وانتهاء أزمة الغزو لهذا البلد العربي العضو في جامعة الدول العربية.

في المواقف السياسية، قدّمت المملكة كل أنواع الدعم لجامعة الدول العربية في مواقفها وقراراتها ومشاوراتها وقممها الرسمية التي عقدت أو صدرت تجاه القضايا العربية، أو العربية-العربية، أو الأزمات الدولية سواء أكان العرب طرفًا فيها أم لم يكن طرفًا، وذلك في ضوء ماتضمّنه ميثاق جامعة الدول العربية في بيان الأهداف من وراء إنشائها، والمتمثلة في تثبيت العلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تعزز تلاحم الدول العربية، والحرص على دعمها وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها. وأسهمت المملكة العربية السعودية طوال العقود السبعة الماضية في دعم أعمال جامعة الدول العربية لاسيما ما يتعلق بدعم وحدة الصف العربي، وتفعيل قراراتها التي تخدم هذا الهدف،والعمل للتوصل إلى الإجماع العربي في قضايا أساسية،ومن أهمها القضية الفلسطينية التي قدّمت المملكة من أجلها العديد من المبادرات لحلها بصورة عادلة تضمن حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس .ومن هذه المبادرات (مبادرة السلام العربية) التي قدّمها الملك فهد بن عبد العزيز للقمة العربية المنعقدة في مدينة فاس المغربية في عام ١٩٨٢م، حينما كان وليًا للعهد، والمبادرة التي قدّمها الملك

عبد الله بن عبد العزيز، وحظيت بقبول عربي ودولي وأصبحت تحمل أسم (مبادرة السلام العربية) خلال اجتماع مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في بيروت عام ٢٠٠٢م. والتأكيد على أهمية تحقيق السلام العادل في المنطقة إذ أكمل الملك سلمان بن عبد العزيز مسيرة المملكة في دعم الجامعة العربية، وذلك عبر دعمه لكل ما يهم الشأن العربي، ومن ذلك ما أكّده من أن موقف المملكة ظل كما كان دائمًا مستندًا إلى ثوابت ومرتكزات تهدف جميعها إلى تحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة، وعلى أساس استرداد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إنشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وفقًا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية في عام ٢٠٠٢م.

في الدعم المالي وميزانية الجامعة العربية، أوضح الميثاق أهداف الجامعة العربية بأنها تسعى إلى تعزيز العلاقات بين الدول العربية، والحفاظ على استقلالها، وعلى أمن المنطقة العربية وسلامتها في جميع المجالات بما في ذلك السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها. وتُموَّل جامعة الدول العربية بإسهامات الدول الأعضاء فيها. ويعتبر الأمين العام للجامعة صاحب مسودة الميزانية المالية، ويقدِّمها إلى المجلس للموافقة عليها قبل بداية كل سنة مالية، وتُحَدد نسبة إسهام كلّ دولة من الدول الأعضاء في ميزانية الجامعة بتوافق الآراء داخل المجلس. وقد زادت ميزانية جامعة الدول العربية بانتظام من ٢٦ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٩م، إلى ٥٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٠م، حتى بلغت ٦٢ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٨م، وقدّمت المملكة العربية السعودية مبالغ مالية كبيرة كجزء من حصصها في ميزانية الجامعة طوال العقود السابقة بما تمثله من ثقل اقتصادي ومالي على الصعيد العربي يقف في الصدارة.

وفي حزيران/يونيو ٢٠١٩م، أثناء الاجتماع الطارئ لوزراء المالية العرب التابع لجامعة الدول العربية، ناقش الوضع الاقتصادي في فلسطين والوضع المالي للسلطة الفلسطينية، وأشاد بالتزام المملكة العربية السعودية ودعمها للقضية الفلسطينية، وإشادة السلطة الفلسطينية بما تقدمه المملكة من دعم للقضية الفلسطينية والسلطة الفلسطينية لكي تستطيع القيام بالتزاماتها وأعبائها في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية في الجانب الاقتصادي والمالي.

خاتمة:

واجهت جامعة الدول العربية تحديات داخلية وخارجية بسبب الظروف السياسية على الصعيد العربي والدولي، وتبرز لدى المتابعين والمتخصصين العديد من الأسباب التي تجعل هناك نوعًا من العجز في أداء وعمل الجامعة العربية تزداد صعوبةً يومًا بعد آخر، **ولعل من أبرز هذه التحديات والصعوبات هي:**

١- الضعف السياسي للدول الأعضاء في الجامعة العربية.
٢- افتقار الجامعة العربية إلى الإرادة السياسية للإصلاح والتعاون المؤسسي.
٣- تتنازع الجامعة العربية إرادات الدول التي تتناغم مصالحها تبعًا لعلاقاتها مع القوى الدولية الكبرى، والتي في بعض الأحيان تتقاطع مع مواقف ومصالح دول أخرى عربية.
٤- يصعب في غالب الأحيان الوصول إلى أجماع في قرارات الجامعة العربية في القضايا العربية المطروحة.
٥- تبرز ظاهرة الأقطاب داخل بنية الجامعة العربية بين دول معينة تتقارب سياسيًا، ودول أخرى تتقارب ببعد آخر ورؤية مختلفة سياسية، مما جعل المواقف العربية تجاه القضايا الدولية وحتى العربية لاتنسجم على صعيد الجامعة العربية.
٦- إن العلاقات العربية الإقليمية، والعلاقات العربية-الدولية تختلف فيها مواقف الدول العربية بما يجعل توجه الجامعة العربية تجاه الحوار والتعاون مع القوى والدول الإقليمية والدولية في تشتت وعدم انسجام مما يخلق حالة من الضعف في أداء ومكانة جامعة الدول العربية على الصعيد الدولي والإقليمي.

وعلى الرغم من ذلك تعتبر جامعة الدول العربية إحدى المنظمات الإقليمية الهامة على الصعيد الدولي من أجل التنسيق وتفعيل التعاون المؤسسي بين الدول العربية التي تجمعها المصالح المشتركة، وإن إبقاء جامعة الدول العربية يعتبر هدفًا استراتيجيًا للدول العربية في الحاضر والمستقبل. وأن الجامعة هي المؤسسة التي تشير إلى الوجود السياسي العربي المشترك بالنسبة للدول العربية، وأيضًا للدول الكبرى ، فإن جامعة الدول العربية هي مصدر الشرعية الرسمي في الحوار والتفاعل والتعاون مع الدول الكبرى في العالم مثال الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والصين على أسس مشتركة.

إن الدول الرئيسة والمؤسسة لجامعة الدول العربية لاسيما المملكة العربية السعودية ظلت تلعب دورًا محوريًا في محاولة الحفاظ على العمل المؤسسي داخل الجامعة في مواقفها وقراراتها، وفي إرساء العلاقات العربية على أساس حل الخلافات العربية-العربية في نطاق الجامعة، وأن تقوم هذه الدول الرئيسة بمهامها ووظائفها البنيوية في قيادة العمل العربي المشترك، وتجاوز الخلافات العربية-العربية، والتعاون مع الآخرين خارج منظومة الجامعة باحترام تجاه العرب في سيادتهم وحقوقهم واستقلالهم ومستقبلهم.

* أستاذ تاريخ العلاقات الدولية ـ العراق

قراءة في كتاب:

أوضـاع العالـم ٢٠٢٠: نهايـة الزعامـة الأمريكيـة أم نهايـة العالـم

صـدر عـن مؤسّسـة الفكـر العربـي الكتـاب السـنوي أوضـاع العالَـم ٢٠٢٠، تحـت عنـوان "نهايـةُ الزَعامَـة الأمريكيّـة؟" وتضمّـن دراسـات معمّقـة حـول الهَيمَنـة الأميركيـة، وقوّتهـا المتّسـمة بالغلبـة والجبـروت، وعلاقاتهـا بالـدول الأخـرى، وتجلّيـات أزمتهـا الراهنـة في ظـلّ الظـروف الدوليـة المتغيّـرة، التـي يُعـاد توزيـع الأدوار والفُـرص فيهـا بسـرعةٍ كبيـرة.

آراء حول الخليج: بيروت

أشـرف علـى الكتـاب أسـتاذ العلاقـات الدوليـة في المَعهـد العالـي للعلـوم السياسـية في باريـس برتـران بـادي، والصحـافي والمـؤرّخ الفرنسـي دومينيـك فيـدال، ونقلـه إلـى العربيـة نصيـر مـروّة. يشـرح برتـران بـادي في تقديمـه للكتـاب، أنّ الغالـب علـى اسـتخدام الهَيمَنـة كمفـردة وكمصطلـح، هـو اسـتخدامها كصـورةٍ بلاغيـة وتعبيـرٍ بيانـيّ، وليـس كمفهـوم علمـيّ. وأنّـه في حـال الولايـات المتّحـدة، فإنّ الهَيمَنـة برأيـه أفضـتْ إلـى إذكاءِ العـداء لهـا، وإلـى تعميـق الـودّ والتعلّـق بهـا في آنٍ واحـد. ولا يـزال مصطلـح الهَيْمَنـة، مُرادِفًـا لمفاهيـم متنوّعـة مثل الغلبـة والسـيطرة، وصـولاً إلـى المصطلـح المدهـش الـذي وصفهـا "بالجبّـار"، أو "بالقـوّة الأعظـم الأحاديـة".

ويـرى بـادي أنّ أهـمّ مـا يُقـال في هـذا المجـال إنّهـا هَيمنَـة بدأت أحاديـة منفـردة في العـام ١٩٤٥م، أصبحـت ثُنائيـة "مُتناظـرة" وتنافسـية لـدى تحـوّل الاتّحـاد السـوفياتي إلـى قـوّة نوويـة في العـام ١٩٤٩م، وظهـور مـا سُـمّي منـذ ذاك بتـوازن الرعـب، والتعايُـش السّـلمي بـين "القوّتَـين العظميَـين". تـوازن كان يُفتـرض أن ينتهـي بسـقوط جـدار برلـين، وأن يُعيـد إلـى أمريـكا هَيمنَتهـا الأحاديـة الأولـى، لـولا طـارئ العَولَـمة، ومـا يُرافقهـا مـن ترابُـط بـين الـدول قويّهـا وضعيفهـا، وهـو ترابـطٌ يجعـل القـويّ مُرتهَنًـا للضعيـف.

ويسـأل روبيـر مالّـي هـل تكـون الولايـات المتّحـدة في حالـة تقهقُـرٍ سياسـي دبلوماسـي الآن؟ فالأمّـة التـي أسـموها بالأمّـة التـي لا غنـى عنهـا، باتـت قيـد التهالـك والاسـتنفاد، لكنّ هـذا التقهقـر لا يمنـع البنتاغـون مـن مُواصَلـة السـعي إلـى تحقيـق تفـوّقٍ عالَمـي شـامل كمـا يُلاحـظ مايـكل كليـر، لتأمـين "الانفـراد بالتفـوّق" وتجـاوز الخصـوم تجـاوزًا "بـلا حـدود"، والتخلّـي عـن المُعاملـة بالمثـل في العلاقـات الدوليـة، التـي هـي الأسـاس النهائـي للأمـن وللسـلام. يبقـى أنّ بـين الولايـات المتّحـدة والتعدُديـة الدوليـة، تاريـخ جفـاء مُستدام كمـا ترى آنّيـك سيزيـل. أمّـا جـان مـارك سيروين، فيلاحـظ أنّنـا إزاء هَيمنَـة تجاريـة مُعرّضـة للتهديـد، وخصوصًـا مـع ظهـور أمـواج التدفّـق الصينـي المُتلاطمـة. ويشـير الاقتصـادي دومينيـك بليهـون إلـى أنّ الـدولار الـذي كان محـور النظـام النقـدي الدولـي، بـات سـلاحًا يجنـح إلـى التآكـل.

ويتنـاول شـارل تيبـوت مسـألة الغلبـة التكنولوجيـة، والمنزلـة المركزيـة التـي تحتلّهـا التكنولوجيـا في العالَـم السياسـي والاجتماعـي الأميركـي: فالليبراليـة الأمريكيـة هـي عمليًـا فكـر "الخبـرة والخُبـراء"؛ وكائنًـا مـا كان الأمـر، فـإنّ الغلبـة التكنولوجيـة الأمريكيـة تجـد نفسـها الآن في مُواجَهـة التحـدّي الصينـي الـذي بـات يهـدّد الأنمـوذج الأميركـي.

أمّـا الجانـب الثقـافي فتناولـه أدريـان ليـرم، أسـتاذ الحضـارة الأمريكيـة في السـوربون، الـذي يجـد أنّ الولايـات المتّحـدة تُثيـر الدهشـة لجهـة مَوقـع الصـدارة الـذي لا تـزال تشـغله في الميـدان الألسُـني والثقـافي والعِلمـي، علـى الرغـم مـن ظهـور مُنافسـين مُحتَمَلـين لهـا. وهـذا التصـدّر القائـم منـذ زمـنٍ طويـل، لـم يـذوِ ولـم يضعـف، بـل إنّـه يُعطـي الانطبـاع بأنّـه يتعـزّز ويتوطّـد. فهـو مـا انفـكّ، منـذ نهايـة الحـرب العالَميـة الثانيـة، يواكـب الإشـعاع الدولـي للبـلاد، كمـا أنّ اللّغـة الإنجليزيـة باتـت اللّغـة المسـكونية الجامعـة، يتكلـم بهـا ٨٠٠ مليـون، ويتعلّمهـا خلـقٌ لا يحصـون عـددًا، كمـا أنّ الجامعـات الخمـس الأولـى في العالَـم هـي أمريكيـة.

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات الممكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

الإعلام بين الاختراق واختلاط المفاهيم

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

يبدو أن الإعلام العربي كان غير مهيأ لثورة الاتصالات التي حلت بالعالم خاصة مع بداية القرن الحادي والعشرين، وكان من الضروري الاستعداد بتجهيز البنية الفكرية والتحتية للمجتمعات العربية من خلال تهيئة العقول للتعامل مع ثقافة التكنولوجيا الجديدة، ثم توفير أدوات التكنولوجيا وبنية وسائل الاتصال قبل الانخراط الواسع في أتون التكنولوجيا الحديثة والفضاءات المفتوحة والانكفاء على شبكات التواصل الاجتماعي، ما أدى إلى حالة خلط بين مفاهيم الإعلام والاتصال، من جهة، والآراء الشخصية من جهة أخرى، ولقد تأثرت وسائل الإعلام التقليدية التي انحسر دورها ليتسع دور وتأثير الإعلام الجديد بكل مكوناته ما أدى إلى تماهي المعلومة مع وجهة النظر الشخصية، واختلاط الحقيقة مع الشائعة وترديد كل ما يُقال في كثير من الأحيان دون فرز أو تمحيص، وهذا الأمر فتح الباب لأن تقترب الشائعة من حدود المعلومة، بل ربما أكثر المعلومات كانت في الأصل شائعات تم تسريبها بغرض التأثير على الرأي العام واختطافه وهذا ما حدث خلال ما يسمى بثورات الربيع العربي.

زادت إشكالية الإعلام العربي بعد التباس دور مقدم الرسالة الإعلامية، ففي وسائل التواصل الاجتماعي تحول المشاركون إلى ناقلين للأخبار والمعلومات دون تأهيل إعلامي فهم مجرد أصحاب مواقع أو صفحات شخصية، وحتى في الفضائيات التي زاد عددها ومن ثم زيادة ساعات البث ما جعلها تبحث عن ملء ساعات البث على حساب المضمون وجودة الرسالة الإعلامية وهبوط مستوى معايير اختيار الإعلاميين حيث قفز الشكل والأيدولوجيا أو الانحياز للمواقف للوسيلة الإعلامية من يقف خلفها ويمولها على موضوعية اختيار إعلامي الفضائيات، وكذلك تغيرت طبيعة المستقبل للرسالة الإعلامية ومستواه الثقافي وخبراته وعمره ما ترتب على ذلك انحدار مستوى مضمون الرسالة الإعلامية ومرسلها ومستقبلها.

والخطورة لا تقف عند هذا الحد، بل تزداد عند اختراق هذه الوسائل عبر أجهزة استخبارات أو دول لها أجندات تجاه المنطقة العربية حيث يكون من السهل التأثير

على الرأي العام وقيادته وإقناعه بقضايا أو وجهات نظر مؤدلجة دون التأكد من المضمون بقدر ما يكون للإقناع القائم على ترديد الإشاعة وأسلوب ووقت تسريبها خاصة مع ضعف الرقابة الحكومية واختلاط المفاهيم واستخدام الدين كوسيلة للإقناع طبقًا لما يريد من يقف خلف ترويج الإشاعة، وتنجح هذه الأساليب في أوقات الثورات والقلاقل والأزمات حيث يسود العقل الجماعي وتنعدم القدرة على فرز الحقائق وهذا ما تم بالفعل خلال ما يسمى بثورات الربيع العربي عبر تكثيف ترديد الإشاعات وتضخيم صور المحتشدين ما يدفع الآخرين بالمشاركة، كما تتجلى هذه الخطورة عند الخلافات العربية - العربية حيث تقوم وسائل الإعلام بدور شاعر القبيلة دون خطوط حمراء وتقود خلفها شبكات التواصل الاجتماعي ما يزيد الاشتباك والاحتقان، وهذا النموذج تمثله قناة الجزيرة الفضائية.

لكن الغريب في الأمر أن كل ذلك يقابله وجود خبراء في الرأي العام والدعاية والإعلام الجديد في كثير من الجامعات العربية والمراكز البحثية، وتوجد دراسات أكاديمية مهمة جدًا وموثقة تبحث في علاج هذه المشاكل وتقدم لها الحلول، ومع ذلك تظل هذه الدراسات مجرد أوراق على أرفف المكتبات وفي الجامعات لا يتم الاستفادة منها أو تطبيقها، كما لا يتم الاستعانة بهؤلاء الباحثين أو الأكاديميين في العمل بوسائل الإعلام أو الاستفادة من أبحاثهم ووضعها في إطار الخطط الإعلامية لتشغيل الفضائيات أو عند اختيار الإعلاميين ومقدمي البرامج وفقًا لأسس علمية جاءت ضمن مخرجات الدراسات والأبحاث، بما يضمن نجاح القنوات الفضائية ويحقق الهدف من الرسالة الإعلامية، وبذلك يظل الإعلام الأكاديمي والأبحاث العلمية في جانب والعمل الإعلامي التطبيقي في جانب آخر ولا علاقة لكل طرف بالآخر، ولقد أتاح لي ملف الإعلام المنشور في هذا العدد من مجلة (آراء حول الخليج) وغيره من الدراسات الاطلاع على جانب من هذه الأبحاث العلمية لأكاديميين وباحثين تضع الحلول وفقًا لمعايير علمية لحل مشاكل الإعلام العربي أتمنى الاستفادة منها لتحصين الإعلام العربي وحماية العقول العربية من الاختطاف وتشويه الحقائق وتزييف الواقع، وبما يجعل الإعلام يقدم المفيد ولا يظل يختلف حول لاعب كرة قدم أو مغني من الدرجة الثالثة ويترك القضايا المصيرية للأوطان والشعوب وترك عقول الشباب والناشئة للاختطاف والتجريف.

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركـز الخليـج للأبحـاث
المعـرفـة للجـمـيـع

تشجيـع الأبحـاث
حول منطقـة الخليج من خلال توفير
المعـرفـة للجميـع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام 2000، بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيـد من المعلومـات أو للاشتراك